العلاقات المدنية – العسكرية
والتحول الديمقراطي في مصر

يوليو/ تموز 1952 – يوليو/ تموز 2013

العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر

يوليو/ تموز 1952 - يوليو/ تموز 2013

عبد الله فيصل علام



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES



الطبعة الأولى: شباط/فبراير 2018 م – 1439 هـ

ردمك 978-614-01-2440-0



الدوحة – قطر
هواتف: 4930181 –4930183 –4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت – هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف 786233 (9611+)

شكر وتقدير

يتقدم المُؤَلِّف بوافر الشكر والتقدير لمركز الجزيرة للدراسات لمساهمته في نشر مصادر المعرفة، ويأمل أن يمثِّل هذا العمل إضافة للمكتبة العربية ولمكتبة العلوم السياسية والعسكرية بشكل خاص.

كما يتقدم بجزيل الشكر لكل من أسهم في إعداد الكتاب وإخراجه في صورته النهائية؛ فبدون تضافر تلك الجهود لم يكن هذا العمل ليرى النور. ويخص بالشكر إدارة البحوث بمركز الجزيرة للدراسات لمساعدتها في تطوير الكتاب بدءًا بمناقشة التصور والإطار العام، مرورًا بمراجعة فصول الكتاب وإبداء الملاحظات بغرض تطويرها، وانتهاءً بتنسيق النص وترتيب محتوياته. كما يشكر إدارة النشر والعلاقات العامة بالمركز لمساعدتها في تأمين المراحل النهائية لهذا العمل من قبيل التدقيق اللغوي والتصميم والإخراج الفني، وأيضًا قسم الإدارة والتنسيق لمتابعة عملية الطباعة والتوزيع.

المحتويات

مقدمة

في أعقاب ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، تحدث بعض الكُتّاب والأكاديميين عن دخول مصر زمن "الجمهورية الثانية" ذات الحكم الديمقراطي المدني الراعية لحقوق الإنسان ولسيادة القانون، وعقب انتخاب المشير عبد الفتاح السيسي رئيسًا للجمهورية أعلن البعض دخول مصر "الجمهورية الثالثة". ذلك دون تقديم عرض واضح لما تغير في الدولة المصرية حتى يمكن القول: إن عصر "الجمهورية الأولى" قد انتهى. ودون حسم العديد من الملفات والقضايا المحورية التي نرى أنه لابد من حسمها حتى يمكن إحداث تغيير حقيقي داخل النظام السياسي، وعلى رأس تلك القضايا: طبيعة "دور الدِّين" وطبيعة "دور المؤسسة العسكرية" داخل الدولة المصرية، وما لذلك من تأثير على الحالة الديمقراطية داخل الدولة.

ولما كانت الجمهورية الأولى قد تم تأسيسها من قبل الضباط الأحرار، بعد قيامهم بالانقلاب على النظام الملكي الحاكم، وشَغَل العسكريون فيها المناصب السياسية العليا وصولاً لرئاسة الجمهورية التي ظلت حكرًا على العسكريين حتى قيام ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، فإن أي تغيير في هذا النظام السياسي، وأي تحول نحو أية صيغة أخرى للحكم، لا يمكن أن يحدث بمعزل عن مؤسسي الجمهورية الأولى. وفي أعقاب الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني، التي اعتبرها الكثيرون نهاية للنظام وبداية لنظام جديد، أصبحت المؤسسة العسكرية هي المسؤولة عن عملية التحول المطلوبة نحو هذا النظام الجديد، وهو الأمر الذي يُمثِّل مفارقة كبيرة. وبعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي كان يشرف عليها المجلس العسكري، بانتهاء كافة استحقاقاتها، من انتخابات برلمانية ورئاسية وكتابة دستور جديد، وَجَد المصريون أنفسهم وقد ساءت أحوالهم، وأن انتهاء المرحلة الانتقالية

ووجود مؤسسات سياسية منتخبة لم يحقق لهم ما كانوا يرغبون فيه، وهو ما دفع ملايين أخرى من الناس إلى النزول للشارع مرة أخرى مطالبين بإسقاط النظام السياسي الوليد، وهو ما أسفر عن استدعاء المؤسسة العسكرية مرة أخرى لكي تُطيح بالرئيس المنتخب، محمد مرسي، وأن تتم عملية بناء النظام السياسي من جديد.

وقد كان تدخل الجيش في العملية السياسية وقيامه بعزل الرئيس، محمد مرسي، في 3 يوليو/تموز 2013، في ظل تأييد شعبي عبرت عنه مظاهرات ضخمة في العديد من المدن المصرية، يعني أن المؤسسة العسكرية عادت لإدارة النظام السياسي مرة أخرى بعد أن تولت جماعة الإخوان المسلمين إدارته لمدة عام. وفي هذه الأجواء تصاعدت الدعوات الشعبية والإعلامية المطالبة بترشيح الفريق عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع لرئاسة الجمهورية؛ الأمر الذي أثار التساؤل حول المسار الذي سوف تسلكه عملية بناء النظام السياسي هذه المرة، وهل هذا يعني عودة السطوة للعسكريين على حساب المدنيين في العملية السياسية في مصر، وذلك بعد عامين ونصف من إسقاط الرئيس مبارك أحد أبناء المؤسسة العسكرية، واستكمال الجمهورية الأولى لمسيرتها، أم أن العسكريين هذه المرة سوف يقودون عملية تحوُّل نحو نظام سياسي جديد؟

وفي تلك الأجواء انتشر جدال واسع في مصر عن طبيعة الدور الذي ينبغي على المؤسسة العسكرية أن تؤديه داخل الدولة، البعض حدد هذا الدور بالدفاع عن الدولة ضد التهديدات الخارجية، وذلك على اعتبار أن الوظيفة الدفاعية تُشكِّل الوظيفة التقليدية والوحيدة للمؤسسة العسكرية، وأن أي دور آخر تقوم به المؤسسة العسكرية إنما يصب في غير صالح الديمقراطية. وفي المقابل، كان هناك فريق آخر يرى في المؤسسة العسكرية "العمود الفقري" للدولة المصرية، وأن تخطيها لحدود الدور الدفاعي إنما هو في صالح الدولة، وحفاظًا عليها من السقوط والانهيار.

وسط هذا الجدال، والذي لا يزال مستمرًّا في مختلف الأوساط المصرية، كان لابد من التحقق من ادِّعاءات كلا الفريقين، وذلك من خلال دراسة شَكْلِ التوازن الأفضل بين القوى المدنية والقوى العسكرية داخل الدولة، وطبيعة الأدوار التي

تقوم بها المؤسسة العسكرية في الدول المختلفة، ومن ثم تحليل طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في مصر، وذلك للتعرف على مدى التوافق والاختلاف بين واقع تلك العلاقات في بلدان أخرى من العالم وبين ما هو واقع في مصر، وذلك من أجل بناء تصور عن المسار الذي يمكن أن تسلكه مصر في ظل تلك العلاقات القائمة من أجل تحقيق تحوُّل ديمقراطي حقيقي.

ولدراسة العلاقات المدنية-العسكرية بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص، أهمية قصوى سواء على المستوى النظري أو على المستوى العملي؛ وذلك للاعتبارات الآتية:

1. تظهر الأهمية النظرية للدراسة كنتيجة طبيعية لندرة الدراسات والكتب -والرسائل العلمية على نحو خاص- التي تناولت "العلاقات المدنية-العسكرية" في مصر، مع التقدم والتراكم الذي تحقق في فرع "العلاقات المدنية-العسكرية" داخل حقل النظم السياسية في غالبية الدول الغربية، وتلتها دول أميركا اللاتينية، وتركيا، وذلك نظرًا لأهمية الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في الدول المختلفة.
2. أما الأهمية العملية للدراسة؛ فترجع إلى الحاجة إلى وجود دليل مكتوب يمكن الرجوع إليه في التعامل مع قضية العلاقات المدنية-العسكرية في مصر، بحيث تستطع الأطراف السياسية المختلفة معرفة كيفية تعاملها مع تلك القضية الجوهرية، ومع الأطراف الأخرى، وكيف لها أن تُدير تلك العلاقات بما يخدم العملية الديمقراطية. كما يمكن أن تسهم هذه الدراسة في التصدي لِكَمٍّ المغالطات المنتشرة عن طبيعة دور المؤسسة العسكرية داخل الدولة، والتي تأتي من المعسكر الرافض لوجود المؤسسة العسكرية في المجال العام، وأيضًا من المعسكر الداعم لها، ولدورها الحالي داخل الدولة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

- التعرف على العوامل التي يمكن من خلالها قياس العلاقات المدنية-العسكرية.

- استكشاف طبيعة دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول الديمقراطي بشكل عام، وفي التعامل مع الثورات الشعبية بشكل خاص.
- رسم صورة واضحة عن التطورات التي حدثت في العلاقة بين المدنيين والعسكريين في مصر طوال العقود الستة التالية على تأسيس النظام الجمهوري.
- التعرف على دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية خلال المراحل التي أعقبت ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011.
- الكشف عن انعكاسات العلاقات المدنية-العسكرية بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 على عملية التحول الديمقراطي.
- وضع مجموعة من التوصيات من أجل إدارة العلاقات المدنية-العسكرية في مصر بما يخدم عملية التحول الديمقراطي.

ولدراسة هذه القضايا يعتمد الكتاب على بناء منهجي يتكون من ثلاث مقاربات:

- البنائية الوظيفية: وتركز على ثلاثة متغيرات رئيسة: النظام والبنية والوظيفة، وأن النظام يتضمن اعتمادًا متبادلاً بين أجزائه ومكوناته، فعندما تتغير سمات أحد هذه المكونات أو الأجزاء للنظام، فإن المكونات والأجزاء الأخرى تتأثر برمتها. ويمكن الاعتماد على هذا المنهج عبر تحديد "بنية" المؤسسة العسكرية وطبيعة "دورها الوظيفي" وانعكاسات التغير في تلك الأدوار الوظيفية على تفاعلات المؤسسة العسكرية مع باقي مكونات "النظام" المصري.
- تحليل النظم: ويقوم على أن "النظام السياسي" هو وحدة التحليل الرئيس ويشهد عملية التحويل بمعنى التفاعلات والعلاقات والأنشطة التي تتحول من خلالها المدخلات والمؤثرات في بنية النظام وأنسجته إلى مخرجات وقرارات وسياسات. ويعكس مدخل تحليل النظم طبيعة التفاعلات التي تتم في النظام السياسي المصري، بين الفاعلين من المدنيين والعسكريين، وكيف تؤثر تلك التفاعلات في النهاية على طبيعة عملية التحول الديمقراطي.

- الأسلوب التاريخي: إن دراسة "الظاهرة العسكرية" في مصر يتطلب منا البحث عن أصول تلك الظاهرة، وتحليل العوامل المختلفة التي أسهمت في التأصيل للنموذج المصري في "العلاقات المدنية-العسكرية" بما له من خصائص لا تعود فقط إلى التطور داخل "المؤسسة العسكرية" وحدها، وإنما إلى التغيرات المختلفة التي شهدها المجتمع المصري في فتراته التاريخية المختلفة.

وفي ضوء أبعاد المشكلة التي تعالجها الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، يتكون الكتاب من أربعة فصول رئيسة؛ حيث يمثِّل الفصل الأول مدخلاً نظريًّا للدراسة، ويتطرق إلى أهم نظريات العلاقات المدنية-العسكرية، ويحاول بناء تصور عن المحددات الرئيسة لتلك العلاقات داخل أية دولة، والتي تشمل: السيطرة المدنية، والأدوار غير التقليدية، والتدخل العسكري، وكيفية تأثير تلك المحددات على حالة التحول الديمقراطي للدولة. ويهتم الفصل الثاني بدراسة تطور العلاقات المدنية-العسكرية في مصر منذ حركة الضباط الأحرار، في 23 يوليو/تموز 1952، وسيطرة العسكريين على النظام السياسي بداية من الرئيس محمد نجيب والرئيس جمال عبد الناصر، مرورًا بالرئيس أنور السادات وصولاً إلى الرئيس حسني مبارك مع إظهار التباينات الرئيسة في إدارة العلاقات المدنية-العسكرية خلال كل مرحلة من تلك المراحل، والتي انتهت بقيام ثورة الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني 2011.

أما الفصل الثالث فيبدأ بدراسة العلاقات المدنية-العسكرية منذ بداية أحداث 25 يناير/كانون الثاني 2011، ومع نزول قوات الجيش للشارع وتعاملها مع التحركات الأولى للجماهير حتى الإطاحة بنظام حسني مبارك، وتولي المجلس العسكري إدارة المرحلة الانتقالية لمدة عام ونصف تسلم بعدها الرئيس محمد مرسي الحكم، ويهتم هذا الفصل بالطريقة التي قام بها الرئيس مرسي كأول رئيس مدني في مصر بإدارة العلاقات المدنية-العسكرية. ويتناول الفصل الرابع العلاقات المدنية-العسكرية فيما بعد الثالث من يوليو/تموز 2013، وإزاحة الرئيس محمد مرسي عن السلطة، والدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في هذه الإطاحة،

والدخول في مرحلة انتقالية جديدة تولى فيها المستشار عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية العليا في البلاد، رئاسة الدولة لفترة مؤقتة تم خلالها عقد انتخابات رئاسية خاضها المشير عبد الفتاح السيسي بعد تخليه عن وزارة الدفاع وشارك فيها حمدين صباحي، وينتهي هذا الفصل بدراسة النصف الأول من حكم الرئيس السيسي وتطور العلاقة بين العسكريين والمدنيين خلال تلك الفترة، التي شهدت انتخاب برلمان جديد في مطلع عام 2015.

الفصل الأول

العلاقات المدنية-العسكرية:

النظريات والمحددات

يتطرق هذا الفصل لأبرز النظريات التي تناولت العلاقات المدنية-العسكرية، بدءًا بنظرية الاحتراف العسكري لصاحبها صمويل هنتنغتون (Samuel Huntington)، وحتى نظرية التوافق لربيكا شيف (Rebecca Schiff)، وبعد ذلك نقوم بتقديم العلاقات المدنية-العسكرية من خلال ثلاثة مباحث رئيسة تتناول المحددات الرئيسة التي يمكن من خلالها معرفة تأثير العلاقات المدنية-العسكرية على التحول الديمقراطي، وأول تلك المحددات: السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية؛ إذ إن مدى قدرة المؤسسات المدنية على السيطرة على المؤسسة العسكرية يعكس درجة الديمقراطية داخل هذا النظام السياسي، أما المبحث الثاني فيتناول الأدوار غير العسكرية أو غير التقليدية للمؤسسة العسكرية، وهي الأدوار التي تتخطى الوظيفة الدفاعية للمؤسسة العسكرية، ويؤثِّر انغماس المؤسسة العسكرية في الأدوار غير التقليدية على مستوى الترسيخ الديمقراطي للدولة، ويستعرض المبحث الأخير عملية التدخل العسكري في العملية السياسية باعتباره أكثر الصور المعبِّرة عن اختلال في العلاقات المدنية-العسكرية، وأكثرها إخلالاً بالعملية الديمقراطية داخل الدولة.

تطور علاقة الجيش بالسُّلطة

منذ العصور القديمة كانت قوة الحكام تعتمد على دعامتين: الجيش ورجال الدين، فالحاكم كان يجمع بين السلطات الرُّوحية والمدنية والعسكرية. استمر هذا التقليد القائم على الصلة الوثيقة بين الحكام والجيوش عبر القرون، وبالرغم من عصور التحديث ومراحل التحول والتغيير التي مرت بالعالم -مع اختلاف تأثيراتها

على الأقاليم المختلفة- ونشأة الدولة القومية كتطور أخير في علاقة الإنسان بالأرض، ومع ما مرت به تلك الدولة القومية من موجات مختلفة للتحول الديمقراطي، إلا أنه وفي كثير من الحالات لا تزال العلاقة بين الحكام وبين الدين والجيش علاقة إشكالية، فطبيعة دور الدين، وكذلك طبيعة دور الجيش لم يُحسما بعد في عدد من دول العالم، بينها مصر، ليصبحا بذلك مصدرين متجددين للنزاع والعنف داخل الدولة.

وفيما يتعلق بطبيعة ودور الجيش -باعتباره محور تركيز هذه الدراسة- فمن المعروف أن المؤسسة العسكرية تتمتع في جميع الدول بسمة خاصة تتمثل في أنها تحتكر وحدها القوة المادية الأساسية في الدولة، ولذلك فهي "أداة الردع" الرئيسة فيها، ومن ثم فإن التغير الجذري في العلاقات بين "نظام الحكم" و"أداة القوة" التابعة له يصبح مثيرًا للدهشة في كثير من الحالات حين تصبح "الأداة" نفسها هي "نظام الحكم"[1]. كما أنه نادرًا ما تتحقق تغييرات مهمة في طابع سلطة الدولة أو في الاتجاه السياسي والاجتماعي للبلاد رغم إرادة الجيش، بينما تعددت الحالات التي استطاع فيها الجيش أن يفرض إرادته على البلاد من دون أن تكون هناك رغبة في إدارة عسكرية أو على الرغم من وجود قيادة وطنية[2].

أولًا: تطور الاهتمام بدراسة العلاقات المدنية-العسكرية

أثارت العلاقات المدنية-العسكرية والقضايا المرتبطة بها اهتمام مجموعة واسعة من الباحثين في مجالات أكاديمية متعددة، وبطبيعة الحال مقاربات مختلفة تمامًا، على سبيل المثال، أحد موضوعات علم الاجتماع الكلاسيكي هو النقاش حول ما اصطلح على تسميته "عدم التوافق" بين المجتمعات الصناعية المتقدمة واستخدامها للقوة العسكرية. هذا النقاش يمكن إرجاعه إلى أوغست كونت (Auguste Conte)، وهربرت سبنسر (Herbert Spencer)، وغيرهما، وبعد ذلك بفترة -في ثمانينات القرن

(1) حماد، مجدي، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987)، ص 177.

(2) المرجع السابق، ص 133.

الماضي– طور وولفغانغ فوغت (Wolfgang Vogt) مبنى النوع المثالي (Ideal-Type) للمنطق المدني والمنطق العسكري، ووفقًا لذلك المبنى، فإن المنطقين يختلفان اختلافًا جذريًّا عن بعضهما البعض، وبالتالي يتعرضان بشكل متزايد لاستبعاد أحدهما للآخر. ثم بعد ذلك، تعهد ماكس فيبر (Weber Max) في كتابه "الاقتصاد والمجتمع" بتحليل الجيش باعتباره مهنة، ومنظمة بيروقراطية.. ثم ألفريد فاجتس (Alfred Vagts) الذي نُشرت له كلاسيكية "تاريخ النزعة العسكرية" قبل الحرب العالمية الثانية، وهو سرد تاريخي مثير للنزعة العسكرية، وقبل ذلك بكثير، دَرَس ستانيسلاف أندريسكي (Stanislav Andreski)، في تقريره "المنظمة العسكرية والمجتمع"، آثارَ القوات المسلحة على البنية الاجتماعية والطبقات الاجتماعية وأهميتها للحفاظ على مكانة النخب الاجتماعية[1].

وإلى حدٍّ كبير، فإن التأثير الأهم على النقاش بشأن العلاقات المدنية– العسكرية جاء من عالِم السياسة، هنتنغتون، الذي كتب "الجندي والدولة" في عام 1957، فمن خلال التركيز على سلك الضباط، كشف الصراع المحتمل بين الرغبة المدنية للسيطرة على القوات المسلحة واحتياجات الأمن العسكري. وفي رأيه، فإن هذا التوتر يمكن أن يُدار عبر ما أسماه "السيطرة المدنية الموضوعية"، ومفتاحها "الاحتراف العسكري" والمفاهيم المصاحبة له من الاستقلالية العسكرية والحياد السياسي، والتبعية الطوعية. وقد فسر –أثناء كتابته– المعايير المجتمعية باعتبارها إشكالية، على أقل تقدير، فبسبب ما يراه من انتشار الليبرالية الأميركية، كانت نظرته للجيش الأميركي لا تدعو إلى التفاؤل، وتكهناته للأمن القومي الأميركي كانت قاتمة: "إن التوتر بين مطالب الأمن العسكري وقيم الليبرالية الأميركية يمكن –على المدى الطويل– التخفيف منه عن طريق ضعف التهديد الأمني أو ضعف الليبرالية." وإذا نحينا جانبًا انتقاده للمجتمع الأميركي، فمن الجدير بالذكر أن دراسة هنتنغتون عملت على تحويل تركيز البحوث حول العلاقات المدنية–

---

(1) Kummel, Gerhard, “The Military and its Civilian Environment: Reflecting on a Theory of Civil-Military Relations”, **The Quarterly Journal**, (Vol. 1, No. 4, 2002), p. 64.

العسكرية إلى القضايا المتعلقة بالعلاقة بين الجيش والدولة، أي الحكومة، وبالتـــالي تسليط الضوء على الأهمية القصوى للاحتراف العسكري كأداة لسيطرة الحكومة المدنية على الجيش.

لكن، وكما لاحظ آخرون -على سبيل المثال، صموئيل فـــاينر (Samuel Finer)، وموريس جانويتز (Morris Janowitz)، وبينغت أبراهامسون (Bengt Abrahamsson)- فإن معادلة الاحتراف العسكري والتبعية الطوعية الكامنـــة في تفكير هنتنغتون غير ثابتة بالضرورة؛ لأن الكثير من القوات المسلحة التي اعتُـــبرت مهنية -ليس فقط بمعاييرها الخاصة ولكن أيضًا عن طريق التقييم الخـــارجي لهـــا- انخرطت في مساع مختلفة من تقويض السلطة المدنية، بما في ذلك الانقلابات.

لقد نشأت إشكالية المدني والعسكري من عمليات التمايز الوظيفي والتخصـــص داخل المجتمع التي حدثت على مرِّ الزمن، فالاتجاه نحو تقسيم العمل لتطوير المجتمعـــات يعني أن المجتمع، أو بالأحرى الحكومة التي اختارها مجتمع معين أو عليه التعايش معها، تفوِّض مهمة توفير الأمن للمجتمع لبعض أعضائه، هذه الفئة يُطلق عليها "الجـــيش". ومع ذلك، فإن الجيش كمجموعة فرعية من المجتمع الأكبر، وكأداة للحكومة، يحظى بموارد قوة جوهرية تفوق ما للحكومة بشكل عام. هذا يطرح الســـؤال الآتي: لمـــاذا يجب أن تتبع القوات المسلحة ما يقال لها إن عليها القيام به من قِبَل المدنيين؟ هذا مـــا يدعوه بيتر فيفر (**Peter Feaver**) بالتحدي المـــدني/ العســـكري (civil-military challenge)، وهو عبارة عن التوفيق بين "جيش قوي بما يكفي لفعل أي شيء يطلبه منهم المدنيون، مع جيش تابع بما فيه الكفاية لفعل فقط ما يأذن المدنيون لهـــم بالقيـــام به". هذه مشكلة خاصة بالوكالة السياسية (Political Agency): كيـــف يمكنـــك التأكد من أن وكيلك يقوم بما تريده، وخصوصًا عندما يمتلك وكيلك البنادق وبالتالي يتمتع بالمزيد من السلطة القسرية أكثر منك؟ "وضع برنارد بـــويني المعضـــلة بهـــذه الطريقة: "كيف يمكن لمجتمع (بأمان وتناغم) إدارة علاقتـــه بالمســـؤولين عـــن أمنـــه بفعالية؟" هذه، إذن، هي القضية الأساسية (السيطرة المدنية على الجيش)؛ لأنها تلائـــم المشهد الأكبر لأبحاث العلاقات المدنية-العسكرية[1].

(1) Ibid, p. 68-70.

ثانيًا: نماذج العلاقات المدنية-العسكرية

الرؤية السائدة في أدبيات دراسة العلاقات المدنية-العسكرية هي التي تركز على العلاقة بين سلطات الدولة، ممثلة في القادة المنتخبين، وبين القوات والمؤسسات الأمنية[1]، فمن وجهة نظر هؤلاء العلماء، يُعبِّر القادة المنتخبون ديمقراطيًّا -في أغلب الأحيان- عن التوجهات السائدة لدى الجمهور، وكونهم منتخبين يجعلهم المُمثِّل الشرعي لمصالح الفئات المختلفة من الشعب والمُطَالَب الأول بتحقيقها. ومن خلال هذا المنطق، الذي يرى في المؤسسات الرسمية بوصلة العلاقات المدنية-العسكرية، قسم هؤلاء العلماء أنماط العلاقات المدنية-العسكرية إلى ثلاثة أنماط رئيسة:

1. علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية

وانطلاقًا مما تتضمنه كلمة ديمقراطية من معان، فإن هذا النمط هو الذي يُعلي من شأن القيادات المدنية المنتخبة ديمقراطيًّا ويمنحها السيادة على المؤسسة العسكرية، وإن اختلفت درجات السيطرة المدنية على العسكريين، ومدى القدرة الممنوحة للعسكريين على التحرك في الشأن الداخلي، إلا أن الاقتراب العسكري من المجال السياسي الداخلي يُعدُّ مُحرمًا في هذا النمط.

وتختلف العلاقات المدنية-العسكرية هنا باختلاف درجة ترسخ الديمقراطية داخل الدولة، ففي حالة الدول التي في طور التحول الديمقراطي أو حديثة العهد بالديمقراطية فإن جوهر هذا النمط يكون في إبعاد العسكريين عن التدخل في السياسة، أما الأنظمة الديمقراطية الراسخة فإن الأمر يتجاوز ذلك إلى السيطرة على السياسة الأمنية والدفاعية وتوجيه القوات المسلحة.

2. علاقات مدنية-عسكرية متداخلة

وقد ساد هذا النمط في إطار النظم الشيوعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويتسم بوجود مؤسسة عسكرية مُسَيسَة تقوم بتنفيذ الأهداف والمبادئ التي يضعها

---

(1) Bruneau, Thomas. C.; Cristiana, Florina, “Towards a New Conceptualization of Democratization and Civil-Military Relations”, **Democratization**, (Vol. 15, No. 5, 2008), p. 909.

الحزب الشيوعي، وفي هذا الإطار يُمثِّل العسكريون جزءًا من النخبة الحاكمة ويرتبط هذا النمط بوجود جيش ثوري يمثِّل أداة للشعب والحزب[1]. إلا أن النظم الشيوعية ليست النموذج الوحيد على هذا النمط، فالعديد من أشكال التداخل بين المؤسسة العسكرية والسلطات المدنية، ظهر في الكثير من دول العالم خلال مرحلة تحوُّلها عن الحكم العسكري المباشر، أي حدث تدخل في بعض مراحل التداخل بين المدنيين والعسكريين.

3. علاقات مدنية-عسكرية بريتورية

وهذا النمط مرادف للتدخل العسكري واسع النطاق في عملية التغيير السياسي اعتمادًا على الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها[2]، ويُشكِّل ما يُعرف بالحكم العسكري؛ حيث يتولى العسكريون الحكم بشكل مباشر، ليصبحوا المتحكمين في إدارة الدولة وفي صنع سياساتها العامة، سواء تم ذلك من خلال سيطرة قائد عسكري على السلطة، أو من خلال مجلس عسكري حاكم.

ثالثًا: نظريات العلاقات المدنية-العسكرية

يحدد الباحث إطار الدراسة، في حقل العلاقات المدنية-العسكرية، بمشكلة أساسية هي "أن واحدة من مؤسسات المجتمع، القوات المسلحة، تحتكر استخدام أدوات القوة من أجل حماية مصالح المجتمع، الداخلية والخارجية، وأن هذا الاحتكار للقوة يجعل هناك احتمالية أن تهيمن القوات المسلحة على غيرها من المؤسسات والعمليات الحكومية"[3].

وخلال العقود التي تلت بداية الاهتمام بدراسة العلاقات المدنية-العسكرية، تنوعت الأُطر النظرية للتعامل مع تلك المسألة، واقتراح الحل الأمثل لعدم هيمنة

---

(1) فتحي، شادية، "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة"، **مجلة النهضة**، (المجلد السابع، العدد 4، 2006)، ص 5.

(2) المرجع السابق، ص 4.

(3) Pantev, Plamen; Ratchev, Valeri; Tagarev, Todor; Zaprianova, Viara, *Civil-Military Relations and Democratic Control of the Security Sector*, (United States Institute of Peace, USA, 2005), p. 7.

المؤسسة العسكرية على مؤسسات الدولة، وكيفية تحقيق درجة مناسبة من التوازن من خلالها تستطيع الدولة تحقيق أهدافها. وفيما يلي يتناول هذا الفصل خمسة إسهامات نظرية أساسية في هذا الشأن:

1. نظرية الاحتراف العسكري

مثل إسهام هنتنغتون البداية الرئيسة للتنظير في حقل العلاقات المدنية-العسكرية، وكانت نظريته حول الاحتراف العسكري (Military Professionalization) هي محور هذا الإسهام؛ حيث ينظر هنتنغتون إلى المؤسسة العسكرية -وفقًا لنظرية التخصص الوظيفي- على أنها مختلفة عن الكيانات المدنية، وأنها المسؤولة عن القتال المسلح، ومهامها الرئيسة هي تنظيم وتجهيز وتدريب القوات، والتخطيط لأنشطة المؤسسة العسكرية، وتوجيه عملياتها داخل وخارج المعركة[1]. ووفقًا لهذه النظرة، ميز هنتنغتون ضباط الجيش الحاليين عن المحاربين من العصور السابقة، ويرى أن ضباط الجيش الحاليين هم "ضباط محترفون"، وأن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة محترفة.

إذن، فإن العسكريين والمدنيين يُشكِّلون جماعتين مختلفتين، وإن العسكريين هم رجال محترفون في استخدام العنف. ووفقًا لهنتنغتون، فقد أدت أربعة أسباب رئيسة لنمو مفهوم الاحترافية فيما يخص الخدمات العسكرية[2]:

- تطور المؤسسات العسكرية، واحتياجها لأنواع مختلفة من التخصصات.
- نمو الدولة القومية، والتنافس بين الدول، وحاجة كل دولة لمؤسسة متخصصة للدفاع عنها.
- صعود الأفكار الديمقراطية، كأساس لتنظيم المؤسسات السياسية.
- وجود مصدر واحد للسلطة الشرعية على القوات المسلحة.

ويربط هنتنغتون بين الاحترافية العسكرية والسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية؛ إذ يرى أنه كلما زادت احترافية المؤسسة العسكرية انحسرت نشاطاتها غير العسكرية داخل الدولة. وفيما يخص العوامل التي تؤثِّر على الاحترافية

(1) Huntington, Samuel p. *the Solider and the State: Theory and Politics of Civil Military Relations*, (Harvard University Press, USA, 2000), 15th Ed, p. 11.

(2) Ibid, p. 32-35.

العسكرية فيذكر هنتنغتون عاملين رئيسين، هما: مستوى قوة المؤسسة العسكرية، وطبيعة الأيديولوجية السائدة في المجتمع.

2. نظرية الوكالة

يُقدِّم بيتر فيفر لنظرية الوكالة (Agency Theory) بتناوله لإشكالية العلاقات المدنية–العسكرية، والتي يرى أنها تتمثل في مبدأين رئيسين: الأول: أنه يجب أن يكون الجيش قويًّا بما يكفي للانتصار في الحروب التي تخوضها دولته، والثاني: أنه كما يجب على الجيش حماية الدولة من الأعداء، فإنه يجب عليه الاهتمام بشؤونه حتى لا يُدَمِّر المجتمع الذي يهدف لحمايته(1). وبالتالي؛ فإنه يجب على الجيش أن يكون قويًّا بما فيه الكفاية من أجل التصدي للأعداء الخارجيين، وضعيفًا بما فيه الكفاية من أجل الخضوع لسيطرة المدنيين.

وتنظر نظرية الوكالة للعلاقات المدنية–العسكرية على أنها شكل من أشكال التفاعل الاستراتيجي بين السادة المدنيين (المديرين Principal) والمؤسسة العسكرية (الوكيل Agent). ويختار المدنيون في هذا التفاعل الاستراتيجي الطرق التي يمكن من خلالها مراقبة الجيش. ويعتمد الاختيار على التوقعات التي لدى المدنيين حول درجة خضوع الجيش لسلطتهم(2). وتبدأ التفاعلات مع سعي المدنيين لمقايضة مزايا التخصص ضد عيوب الوكالة؛ ومزايا التخصص هي أن المهام العسكرية يمكن أن يقوم بها الخبراء في هذا المجال (العسكريون)، وبذلك يتوفر لدى السادة المدنيين الوقت والطاقة لمهام أخرى. وأما عيوب الوكالة فهي تلك الكامنة في أية علاقة سياسية: هل الممثلون/الوكلاء سوف يقومون بخدمة مصالح الدولة أم أنهم سوف يستغلون مناصبهم لتحقيق أهدافهم الخاصة؟(3).

---

(1) Kummel, “The Military and its Civilian Environment”, op. cit, p. 68.

(2) Baker, Deane. P., “Agency Theory: A New Model of Civil-Military Relations for Africa?”, **African Journal on Conflict Resolution**, (Vol. 7, No. 1, 2007), p. 121.

(3) Feaver, Peter D., “**An Agency Theory Explanation of American Civil-Military Relations during the Cold War**”, Working Paper for **the Program for the Study in Democracy**, (Duke University, USA, 1997), p. 2.

وبينما يُقرِّر فيفر أن العلاقات المدنية-العسكرية قائمة على أساس الوكالة؛ حيث إن المدنيين هم أصحاب الحق الأصلي، ويقومون بتوكيل العسكريين بإدارة الأمور الخاصة بالمؤسسة العسكرية، فإنه يذكر أن على المدنيين اختيار آليات الرقابة التي تحقق لهم ما يريدون من الحماية من الأعداء والسيطرة السياسية على مصيرهم[1]. وبخصوص آليات الرقابة على المؤسسة العسكرية، فإن فيفر يفضِّل "الرقابة غير التدخلية" على المؤسسة العسكرية؛ إذ يرى أن الرقابة التدخلية تؤدي للاحتكاك بين المدنيين والعسكريين، مما قد يدفع العسكريين لتجنُّب الامتثال الكامل للرقابة[2]. و"اتخاذ قرار بالمراقبة غير التدخلية لا يعني أن المدنيين غير مبالين بالسلوك العسكري، بل يعني الاعتماد على وسائل أخرى لمراقبة السلوك العسكري. ففي سياق العلاقات المدنية-العسكرية الأميركية، الصحافة الحرة النشطة هي واحدة من الوسائل المهمة الأخرى التي تعمل بوصفها مراقبًا للسلوك العسكري"[3].

3. نظرية المسؤولية المشتركة

وفقًا لنظرية دوجلاس بلاند (Douglace Bland) عن العلاقات المدنية العسكرية، فإن السيطرة المدنية على الجيش تُدار ويتم تنظيمها من خلال الاشتراك في المسؤولية عن السيطرة بين القيادات المدنية وبين ضباط الجيش؛ حيث تكون السلطات المدنية مسؤولة ومُحاسبة عن بعض جوانب السيطرة، وقيادات الجيش مسؤولون ومحاسبون عن الجوانب الأخرى، كما أن بعض مسؤوليات السيطرة يمكن دمجها بين كليهما، لكنهما لا ينصهران سويًّا[4].

---

(1) Feaver, Peter D., “Crisis as Shirking: An Agency Theory Explanation of the Souring of American Civil-Military Relations”, **Armed Forces and Society**, (Vol. 24, No. 3, 1998), p. 409.

(2) Nielsen, Suzanne C., “Civil-military Relations Theory and Military Effectiveness”, **Public Administration and Management**, (Vol. 10, No. 2, 2005), p. 70.

(3) Peter D. Feaver, Crisis as Shirking, op. cit, p. 409.

(4) Bland, Douglas L., “A Unified Theory of Civil-Military Relations”, **Armed Forces & Society**, (Vol. 26, No. 1, 1999), p. 9.

ويذكر بلاند أن نظريـــة تقاســـم المســـؤولية (Shared Responsibility Theory) توفر القدرة على إدارة وتنظـــيم العلاقـــات المدنيـــة-العســـكرية في الديمقراطيات الناشئة، وفقًا للسياقات التاريخية، والثقافية، والسياســـية. وترتكـــز نظريته على افتراضين: أولهما: أن مصطلح السيطرة المدنية يعني أن مصدر الشرعية الوحيد لتوجيه وتحريك الجيش نابع من المدنيين خارج المؤسسات العسكرية، وأن الجيش ليس له شرعية قانونية للتصرف من تلقاء نفسه، والافتراض الثاني هـــو أن السيطرة المدنية عملية ديناميكية تتغير وفقًا للأفكار والقيم والظـــروف المحيطـــة، والقضايا والمسؤوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب[1].

ووفقًا لبلاند، فإن الواقع يشهد مشاركة العسكريين للمدنيين في المساعدة علـــى السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية؛ حيث يقول: إن "الخبرة الحالية أظهـــرت أن السلطات المدنية تعتمد على الخبراء العسكريين، ليس فقط لتقـــديم النصـــائح الفنيـــة ولإدارة العمليات، ولكن أيضًا للمســـاعدة في الســـيطرة المدنيـــة علـــى المؤسســـة العسكرية... هذا النمط من العسكريين الناصحين، والخبراء، والقـــادة، والشـــركاء متكرر بشكل تقليدي وغير رسمي، وأيضًا بشكل رسمي من خلال الآليات المؤسســـية للحكومات في معظم الدول". والمشاركة الفعلية للعسكريين في عملية السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية وفقًا لبلاند تعني أنه لابد للنظرية أن تعكس هذا الواقع[2].

وتظهر قيمة الطرح النظري لبلاند في إقراره بأهمية الشراكة بـــين المـــدنيين والعسكريين في تطبيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، كما أنه يـــرى أن هذه النظرية صالحة للتطبيق في الديمقراطيات الناشئة، إلا أنه لم يوضح كيف يمكن أن تبدأ عملية المشاركة في تلك الديمقراطيات الناشئة، بل كيـــف يمكـــن تحقيـــق السيطرة المدنية من الأساس.

4. نظرية التوافق

شكلت دراسة ربيكا شيف التي جاءت بعنوان "الجيش والسياسات الداخلية: نظرية التوافق في العلاقات المدنية-العسكرية" الإسهام الأساسي لهـــذه النظريـــة

---

(1) Ibid, p. 10.

(2) Ibid, p. 11-12.

(Concordance Theory) والتي فيها وجهت نقـــدها لإســـهامات هنتنغتـــون وللمقاربات المستوحاة من نظريته الرئيسة؛ فـــ"على النقيض من نظريـــة الفصـــل المرتبطة بالسياق الغربـــي، تُقدِّم نظرية التوافق إطارًا واسعًا للعلاقات بين الجـــيش والمجتمع، والتي قد تؤدي إلى: إما الانفصال، أو التكامل بين الحدود المؤسسية، أو بعض الأنماط الأخرى. وتركز نظرية التوافق على الشراكة المؤسســـية والثقافيـــة، وتعتمد على اتفاق بين الجيش والنخب السياسية والمواطنين"[1].

فحسب نظرية التوافق، فإن على الجيش والنخـــب السياســـية، والمـــواطنين الاتفاق فيما بينهم على أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تحديد دور ووظيفة القوات المسلحة في المجتمع: (1) التركيبة الاجتماعية للضباط. (2) عمليـــة اتخـــاذ القرارات السياسية. (3) طريقة التوظيف. (4) النمط العسكري. وبحدوث هـــذا الاتفاق؛ إما بإقرار الفصل بين المؤسسات، أو التكامل بينها، أو أي شكل آخر من العلاقات المدنية-العسكرية، فإنه يصبح حدوث التدخل العســـكري في الأمـــور الداخلية أقل احتمالاً[2].

وتدل "التركيبة الاجتماعية" لضباط الجيش على نسبة التوظيف أو التجنيـــد من بين مختلف الطبقات الاجتماعية داخل الجيش، كما تدل "عملية صنع القـــرار السياسي" على نقاط القوة والضعف في الآلية السياسية للوصول إلى القـــرارات. ومن خلال مؤشر "طريقة التوظيف" تستكشف الافتراضات والمعتقدات التي تقوم عليها عملية التجنيد. ويدل "الطابع العسكري"، حسب شيف، على أهمية الرموز العسكرية مثل الزي الرسمي، والطقوس مثل التحية والعروض العسكرية. ومن شأن تركيبة متوازنة من القوات المسلحة، وآلية فعالة لصنع القرار، وتوظيف غير متحيز، وطابع عسكري تدريجي أن يزيد من فرص التوافق[3].

---

(1) Schiff, Rebecca L., “Concordance Theory, Targeted, Partnership, and Counterinsurgency”, **Armed Forces and Society**, (Vol. 38, No. 2, 2012), p. 323.

(2) Ibid, p. 319.

(3) Ali, Zulfiqar, “Contradiction of Concordance Theory: Failure to Understand Military Intervention in Pakistan”, **Armed Forces & Society**, (Vol. 40, No. 3, 2013), p. 548.

إذن، لم تحدد شيف نموذجًا حتميًّا للتوازن المدني-العسكري، بينما تــرى أن أفضل طريقة لتجنب التدخل العسكري المباشر هي التوافــق بــين العســكريين والنخب المدنية والمواطنين على الدور المناسب للمؤسسة العسكرية حسبما ترتضيه كل الأطراف. وحسب شيف، فإن هذا التوافق يُقلِّل احتمالية التدخل العســكري المباشر في السياسة الداخلية للدولة. ورغم اتفاق الباحث مع شيف في أن تحديــد طبيعة دور المؤسسة العسكرية لابد وأن يكون من خلال توافق مختلف القوى على هذا الدور، فإنه لابد وأن يكون هناك حدٌّ أقصى لا يمكن تجاوزه، فقد ينتج عــن الاختلال في وزن القوى المتفاوضة أن تحصل المؤسسة العسكرية على امتيــازات داخلية ضخمة.

تُمثِّل النظريات الأربع السابقة لدراســة العلاقــات المدنيــة-العســكرية الإسهامات الأبرز في هذا المجال، وبشكل عام يمكن تقسيم النظريات الســابقة إلى منظورين رئيسيين: المنظور الأول يضم النظريات الثلاث الأولى، والمنظور الثــاني يشمل النظرية الرابعة. أما المنظور الأول، فإن السمة الرئيسة التي تربط بين نظرياته أن كلًّا منها ينطلق من تصور حتمي للفصل بين المدنيين والعســكريين، ويعطــي للمدنيين السيادة على العسكريين، مع وجود اختلاف فيما بينها حــول كيفيــة تفعيل تلك السيادة والسيطرة على المؤسسة العسكرية. أما المنظور الثاني، فإنــه لا يرى فصل المدنيين عن العسكريين ضرورة حتمية، بل قد يكون إحــدى نتــائج التوافق بين المدنيين والعسكريين، والذين قد يختارون أيضًا التكامل بينهما، أو غير ذلك من أنماط الارتباط.

كما اهتمت النظريات السابقة بمحددين رئيسين؛ هما: السيطرة المدنية علــى المؤسسة العسكرية، والتدخل العسكري في الشأن الداخلي، وعــادة مــا يُنظــر للسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية على أنها النتيجة المطلوبة للتــوازن بــين المدنيين والعسكريين، وبما يعمل في صالح العملية الديمقراطية للدولة، وأن التــدخل العسكري في الشأن الداخلي هو ما يسعى المدنيون في علاقاتهم مــع العســكريين لتجنب حدوثه، باعتباره يُقوِّض العملية الديمقراطية داخل الدولة. في حين لم تُشِر أي من تلك النظريات إلى ما يُسمى بــ"الأدوار غــير العســكرية/ التقليديــة"

للمؤسسة العسكرية؛ حيث إنها لم تكن قد تصاعدت بالشكل الراهن داخل الدولة القومية في العقود السابقة التي ظهرت فيها تلك النظريات، وباعتبارها محددًا مهمًّا لتحديد التوازن بين المدنيين والعسكريين داخل الدولة. ومن ثم، فإننا في المباحث التالية، سوف نقوم بتسليط الضوء على المحددات الثلاث التالية: السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، والأدوار غير التقليدية لها، والتدخل العسكري في الحياة السياسية.

المبحث الأول

السيطرة المدنية
على المؤسسة العسكرية

على الرغم من اختلاف نظريات العلاقات المدنية-العسكرية حول شكل التوازن الأفضل لإدارة العلاقات بين المدنيين والعسكريين داخل الدولة، إلا أنه كان هناك اتفاق حول منح المدنيين السيادة على العسكريين. ولارتباط هذه النظريات في نشأتها بالسياقات الغربية فإنه عادة ما يُنظر إلى "السيادة المدنية" (Civilian Supremacy) على أنها أحد مظاهر الديمقراطية داخل الدولة، كما اعتبرت تلك النظريات أن السيطرة المدنية تُمثِّل الأداة التي تُعبِّر عن تلك السيادة المدنية، إلا أن محاولة نقل نظريات العلاقات المدنية-العسكرية خارج السياق الغربي خلفت مجموعة من التحديات، سواء فيما يتعلق بمدى التوافق بين مفهوم السيطرة المدنية وبين النظام الديمقراطي في الدول غير الغربية، أو فيما يتعلق بالقدرة على وضع تعريف واضح للسيطرة المدنية.

أولًا: السيطرة المدنية: التعريف والإشكاليات

1. تعريف السيطرة المدنية

لا يمكن الادعاء بأن هناك تصورًا نهائيًّا وحيدًا للسيطرة المدنية، فمعظم الأدبيات قبل الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي كانت تُعرِّف السيطرة المدنية ضمنًا على أنها غياب الانقلابات العسكرية والحكم العسكري. أما الآن فإن هذا الرأي تشوبه العيوب؛ لأنه يختزل العلاقات المدنية-العسكرية في جانب جزئي واحد، ووضع الشكل الأكثر تطرفًا من التدخل العسكري باعتباره معيارًا لما إذا

كانت السيطرة المدنية موجودة أم لا. وعلاوة على ذلك، فإن تعريف السيطرة المدنية في ظل غياب الانقلابات يعني منطقيًّا أنه طالما لا توجد انقلابات فإن كل شيء على ما يرام في العلاقات المدنية–العسكرية[1].

ففي حين يعرِّف دوجلاس بلاند السيطرة المدنية على أنها مسؤولية مشتركة بين القادة المدنيين والعسكريين[2]، فإن أوريل كرواسون (Aurel Croissant) يعرِّفها بأنها "السلطة الحصرية للمدنيين لاتخاذ القرار بشأن السياسات الوطنية وتنفيذها، مع إمكانية اختيار المدنيين تفويض سلطة اتخاذ قرار وتنفيذ سياسات معينة للجيش في حين أن الجيش ليس لديه سلطة اتخاذ قرار مستقلة خارج تلك المناطق التي حددها المدنيون. وعلاوة على ذلك، فإن المدنيين وحدهم من يُحدِّدون السياسات التي على الجيش تنفيذها، كما أن المدنيين أيضًا هم من يضع الحدود بين صنع السياسات وتنفيذ السياسات. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك السلطات المدنية سلطة العقاب تجاه العسكريين، ويمكنها أيضًا مراجعة قراراتهم في أي وقت"[3].

2. إشكاليات مفهوم السيطرة المدنية

تُظهر عملية تحديد مفهوم واضح للسيطرة المدنية أن هناك مجموعة من الإشكاليات تعوق تلك المهمة، يرتبط بعضها بالمصطلحات ذاتها، وبعضها الآخر بكيفية تفعيلها، ونعرض تلك الإشكاليات على النحو التالي:

أ- الإشكالية الأولى: كيف يتم فرض السيطرة؟

أول إشكالية هنا تتعلق بالنصف الأول من المفهوم، أي بكلمة "السيطرة"؛ حيث أظهرت الأدبيات المختلفة تنوعًا في طرح مفهوم السيطرة، فبينما يراها بلاند

---

(1) Croissant, Aurel; Kühn, David; Chambers, Paul W.; Völkel, Philip (Et al), "Theorizing civilian control of the military in emerging democracies: agency, structure and institutional change", **Z Vgl Polit Wiss**, (Vol. 5, Issue 1, April 2011) p. 77.

(2) Bland, "A Unified Theory of Civil-Military Relations", op. cit, p. 9.

(3) Croissant (Et al), "Theorizing civilian control of the military in emerging democracies", op. cit, p. 77-78.

مسؤولية مشتركة بين السلطات المدنية والعسكرية[1]، فإن كرواسون يعرِّفها بأنها سُلطة حصرية للمدنيين[2]. إضافة إلى ذلك، فإن هناك من يرى أن استخدام كلمة السيطرة يدل على التقليل من الشأن، ويتم اقتراح استخدام مصطلح "إدارة" بدلاً من سيطرة؛ لأنه يدل على درجة من التعاون بين المدنيين والعسكريين والشراكة في عملية صنع القرار[3].

ب- الإشكالية الثانية: ماذا يُقصد بكلمة مدنية؟

ننتقل هنا للنصف الثاني من المفهوم، وذلك فيما يخص كلمة "مدنية"، وعند البحث عن ماهية السلطة المدنية التي سوف تضطلع بمهام السيطرة على المؤسسة العسكرية، فإننا نجد أن الكلمة تشمل السلطات المدنية المنتخبة انتخابًا ديمقراطيًّا من الشعب، كما أنها قد تشمل أنواعًا أخرى من الحكم المدني غير الديمقراطي، وهو الأمر الذي أدى إلى إضافة البعض لكلمة ديمقراطية للمفهوم ليصير "سيطرة مدنية ديمقراطية"، أو حتى استبدال كلمة ديمقراطية بكلمة مدنية لتصبح "سيطرة ديمقراطية" مباشرة[4]، وذلك حتى يمكن التفرقة بينها وبين أنظمة الحكم المدنية غير الديمقراطية التي تحقق السيطرة على مؤسستها العسكرية، لكن بدون أن يكون لذلك تأثير إيجابي على الحالة الديمقراطية للدولة، فمثلاً، دول الخليج تسيطر فيها العائلات الحاكمة على مؤسساتها العسكرية، لكن تظل تلك الأنظمة بعيدة عن الشكل الديمقراطي للحكم.

---

(1) Bland, “A Unified Theory of Civil-Military Relations”, op. cit., p. 9.

(2) Croissant (Et al), “Theorizing civilian control of the military in emerging democracies”, op. cit. p. 78.

(3) Cleary, Laura R., “Lost in Translation: The Challenge of Exporting Models of Civil-Military Relations”, **PRISM Security Studies Journal**, (Vol. 3 Issue 2, 2012), p. 27.

(4) Born, Hans, “Learning from Best Practices of Parliamentary Oversight of the Security Sector”, in Hans Born, Philipp H. Fluri, Simon Lunn (ed.), **Oversight and Guidance: The Relevance of Parliamentary Oversight for the Security Sector and its Reform** (Geneva Centre for the democratic control of armed forces, Geneva, 2003).

ج- الإشكالية الثالثة: ما حدود طاعة العسكريين للمدنيين؟

في حالة تَمَكُّن المدنيين من إخضاع العسكريين لسيادتهم، فهل ذلك يعني حصولهم على طاعة مطلقة من قِبَل العسكريين، أم أن هناك حدودًا لتلك الطاعة؟ هناك موقف قوي يرى أنه لابد وأن تكون هناك استثناءات، وأنه مهما كانت قوة الالتزام بالطاعة، فإنها تبقى غير مطلقة. وبذلك فإن طاعة العسكريين قد تصل إلى نهايتها في العديد من الحالات، وذلك بفعل عوامل أخلاقية أو قانونية أو سياسية(1).

د- الإشكالية الرابعة: من له أولوية الحصول على الطاعة بين السلطات المدنية؟

ترتبط الإشكالية الأخيرة هنا بالفصل القائم بين السلطات المدنية المختلفة (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، مع احتمالية التنافس بين تلك السلطات المختلفة، وبالتالي تبرز إشكالية تحديد من له الأولوية في الحصول على طاعة الجنود من بين تلك السلطات السياسية، وهل مجرد حصول إحدى المؤسسات المدنية على طاعة العسكريين يُعد تحقيقًا للسيطرة المدنية(2). وذلك في حال افتراض أن تلك المؤسسات المدنية هي مؤسسات ديمقراطية.

وتُعبِّر تلك الإشكاليات الأربع عن صعوبة التعامل مع مفهوم السيطرة المدنية في السياقات المختلفة، وبين الدول الديمقراطية وتلك التي في طريقها للتحول الديمقراطي أو التي لا تزال تحت الحكم الاستبدادي.

3. مستويات السيادة المدنية

على ضوء هذا العرض، يمكن أن نفرق بين ثلاثة مستويات مختلفة من السيادة المدنية على المؤسسة العسكرية، وهي: السيطرة السياسية، والسيطرة المدنية، والسيطرة الديمقراطية على المؤسسة العسكرية:

- **السيطرة السياسية**: تشير السيطرة السياسية إلى قدرة رئيس الدولة على بناء علاقات مع الجيش في الاتجاه الذي يعطيه السلطة النهائية على

(1) Kemp, Kenneth W.; Hudlin, Charles, "Civil Supremacy over the Military: Its Nature and Limits", **Armed Forces and Society**, (Vol. 19, No. 1, 1992), p. 12-19.

(2) Ibid, p. 9.

قضايا الأمن القومي، وكذلك على القضايا الاستراتيجية والمؤسسية والسياسية المرتبطة بالقوات المسلحة[1]. وتظهر السيطرة السياسية في ظل غياب المؤسسات الديمقراطية، ويكون للرئيس السلطة المطلقة داخل الدولة، ونستخدم مصطلح السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية حتى ولو كان الرئيس عسكريًّا سابقًا، إلا أنه أصبح يشغل منصبًا سياسيًّا وقد تخلى عن رتبته العسكرية، ويُعدُّ هذا النموذج من السيطرة هو الأقل تأثيرًا على الحالة الديمقراطية للدولة.

- **السيطرة المدنية**: وفيها تخضع المؤسسة العسكرية للسلطات المدنية، بغضِّ النظر عن طبيعة تلك السلطات المدنية، وعن طريقة السيطرة التي تتبعها تلك السلطات، ومن أبرز الأمثلة على ذلك السيطرة من خلال تسييس القوات المسلحة بواسطة المفوضين السياسيين الذين ينتشرون في الوحدات العسكرية، ويقومون بتشكيل معتقدات أفراد المؤسسة العسكرية بهدف تواؤم أفكار المدنيين والعسكريين، وهذا ما عملت به الأنظمة الشيوعية، وبعض الأنظمة الأخرى[2].
- **السيطرة الديمقراطية**: العنصر الأساسي الذي يميز السيطرة الديمقراطية عن السيطرة المدنية، هو أن في الأولى لابد وأن يكون هناك حكم ديمقراطي من خلال مؤسسات برلمانية وقضائية ديمقراطية، ومجتمع مدني قوي ووسائل إعلام مستقلة تشرف على أداء المؤسسة العسكرية، وأن يتوافر للمدنيين الخبرة اللازمة للإدارة والإشراف على المسؤوليات الدفاعية، مع احترام المدنيين للخبرة المهنية العسكرية[3].

(1) Brooks, Risa, "**Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations Lessons from the Past and Present"**, prepared for the conference "**Security Sector Governance in Egypt; Focus on Civil-Military Relations**", (Geneva, April 2014), p. 5.

(2) Perlmutter, Amos; LeoGrande, William M., "The Party in Uniform: Toward a Theory of Civil-Military Relations in Communist Political Systems", **The American Political Science Review**, (Vol. 76, No. 4, 1982), p. 786.

(3) Democratic control of armed forces, **DCAF Backgrounder**, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2008, p. 2.

ثانيًا: أساليب السيطرة المدنية

بعد توضيح الفارق بين السيطرة المدنية والسيطرة المدنية الديمقراطية، وتفضيلنا للأخيرة باعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية لإقرار نظام ديمقراطي حقيقي، فإننا نعرض في هذا الجزء الأساليب المختلفة للسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية بشكل عام، وذلك بدراسة النماذج المختلفة للسيطرة كما وردت في عدد من الأدبيات. وتأتي تلك النماذج ضمن ثلاثة تصنيفات مختلفة لثلاثة من الكتّاب في العلاقات المدنية-العسكرية، وذلك كما يلي:

أ- تصنيف هنتنغتون (ما بين عَسْكَرَة الجيش ومَدْيَنَتِه(*))

يُعدُّ صمويل هنتنغتون أبرز كُتاب العلاقات المدنية-العسكرية، وأول من قام بتصنيف السيطرة المدنية. ووفقًا لهنتنغتون، هناك نوعان من آليات السيطرة المدنية: السيطرة الموضوعية، والسيطرة الذاتية.

- **السيطرة الموضوعية** (objective control): تظهر السيطرة الموضوعية وفقًا لهنتنغتون على هيئة وحيدة، وذلك عبر تعزيز "الاحتراف العسكري"، أي إن السيطرة الموضوعية تتحقق من خلال "عسكرة الجيش"، وأن تصبح المؤسسة العسكرية أداة للدولة، وهو ما يؤدي إلى تقليص القوة السياسية للمؤسسة العسكرية. وجوهر السيطرة الموضوعية هنا هو الاعتراف باستقلالية المؤسسة العسكرية الاحترافية، أي أن تُعطي السلطات المدنية للمؤسسة العسكرية مهام التنظيم والتخطيط والتجهيز والتدريب للاستعداد للعمليات القتالية الخارجية، باعتبارها المؤسسة المسؤولة والخبيرة في إدارة العنف[1].

ووفقًا لرؤية هنتنغتون، فإن السيطرة الموضوعية مرتبطة بثلاثة مفاهيم أساسية، هي: الاستقلال العسكري، والحياد السياسي، والتبعية الطوعية

(*) المَدْيَنَة من المَدَنية أي جعل الجيش مَدَنيًّا ويتكامل مع قيم المَدَنية.

(1) Huntington, *the Solider and the State*, op. cit, p. 83-85.

للسلطة المدنية من قبل العسكريين[1]. باختصـــار، الســـيطرة المدنيـــة الموضوعية وفقًا لهنتنغتون تعني السماح للمؤسسة العسكرية بســـيطرة ذاتية في مجالها الخاص، وجعلها عقيمة ومحايدة سياسيًّا[2].

- **السيطرة الذاتية** (subjective control): هي الطريقة الوحيدة المتاحة للسيطرة المدنية في ظل غياب مؤسسة عسكرية محترفة. وعلى عكـــس السيطرة الموضوعية تظهر السيطرة الذاتية عبر عدة هيئـــات مختلفـــة، وتتحقق من خلال "مَدْيَنَةِ المؤسسة العسكرية"، أي أن تندمج المؤسسة العسكرية مع القيم المدنية للمجتمع. ويُعبِّر هنتنغتون عـــن الســـيطرة الذاتية من خلال قوله: "يبدو أن الطريقة الأبسط لتقليل سلطة الجـــيش تكون من خلال تعظيم سلطة المجموعات المدنية في علاقتها بـــالجيش"، أي إن جوهر السيطرة الذاتية هو إنكار وجود مجال مستقل للمؤسســـة العسكرية. ومن بين الهيئات المختلفة للسيطرة الذاتية؛ تلقين المؤسســـة العسكرية فكريًّا، فضلاً عن تعزيز التنافس بين مختلف فروع الجـــيش؛ وتعظيم قوة المدنيين في مواجهة العســـكريين. وإن كانـــت المصـــالح المتعارضة بين الجماعات المدنية المختلفة تجعل من الصعب تعظيم قوهم ككل في مواجهة العسكريين، فإنه يتم تعظيم سيطرة بعض القطاعات المدنية وليس كلها[3].

ب– تصنيف بورن (سيطرة الحكومة أم المجتمع؟)

يُعد هانز بورن (Hans Born)، الذي يشغل منصب رئيس قسم البحـــوث والسياسات لدى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على المؤسسة العسكرية، مـــن أبرز الكُتاب الذين اهتموا بقضية السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية بشـــكل خاص، ويقدِّم بورن تصنيفًا من ثلاثة أنواع مختلفة من السيطرة علـــى المؤسســـة

(1) Kummel, “The Military and its Civilian Environment”, op. cit, p. 65.

(2) Nielsen, “Civil-military Relations Theory and Military Effectiveness”, op. cit, p. 64.

(3) Huntington, *the Solider and the State*, op. cit, p. 80-85.

العسكرية: السيطرة الرأسية، والسيطرة الأفقية، والسيطرة الذاتية.

- **السيطرة الرأسية:** تشير السيطرة الرأسية إلى رقابة البرلمان والحكومة على القوات المسلحة، ويمكن أن يمارس القادة السياسيون السيطرة الرأسية عبر ست أدوات: السيطرة على الميزانية، والتشريعات، والإدارة الجزئية، وتعيينات الجنرالات، والتحقيقات البرلمانية، واستخدام القوة التعويضية داخل المؤسسة العسكرية (على سبيل المثال، دعم التنافس بين أفرع المؤسسة العسكرية)[1].
- **السيطرة الأفقية:** وتُمارَس السيطرة الأفقية من قِبَل المؤسسات المجتمعية، مثل وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، ومعاهد البحوث المستقلة، والاتحادات العسكرية، وأمناء المظالم الوطنية. هذه المؤسسات لديها اهتمام بأداء المؤسسة العسكرية، وبالتالي ترصد وتؤثر عليها[2].
- **السيطرة الذاتية:** وهي تعني، في إطار السيطرة الديمقراطية على المؤسسة العسكرية، المسؤوليةَ الاجتماعية، أي إن القادة العسكريين يحترمون الحكم المدني، فضلاً عن حقوق الإنسان. وهذا الاحترام يعني أن هذه القيم لا تُملى من أعلى إلى أسفل، بل إن الجنود يتشاركون تلك القيم عن طريق التعليم والتدريب. وتُشير السيطرة الذاتية إلى الحياد السياسي لضباط الجيش، واتباع إجراءات داخل المؤسسة العسكرية تضمن وجود سلك ضباط ديمقراطي[3].

---

(1) Born, Hans, "Democratic Control of Armed Forces: Relevance, Issues, and Research Agenda", in Giuseppe Caforio, *Handbook of the Sociology of the Military*, (Springer, USA, 2006), p. 159.

(2) Born, Hans; Caparini, Marina and Haltiner, Karl, "Models of Democratic Control of The Armed Forces: A Multi-Country Study Comparing 'Good Practices' of Democratic Control", **DCAF Working Paper Series**, (No. 47, 2002) p. 11.

(3) Born, "Democratic Control of Armed Forces", op. cit, p. 159.

ج- تصنيف نوردلنجر (ما بين التحييد والتسييس)

تُعد دراسة إيرك نوردلنجر (Eric Nordlinger) من أوليات الدراسات التي قدمت قراءة للعلاقات المدنية-العسكرية خارج السياق الغربي، وذلك بدراسة العلاقات المدنية-العسكرية في الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت. ويشتمل تصنيف نوردلنجر للسيطرة المدنية على ثلاثة نماذج رئيسة هي: النموذج التقليدي، والنموذج الليبرالي، والنموذج الاختراقي.

- **النموذج التقليدي**: يقوم على عدم وجود خلافات بين المدنيين والعسكريين، وقد ظهر هذا النموذج خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين في المَلَكيات الأوربية عندما كانت الطبقة الأرستقراطية هي الطبقة السائدة، كما كانت الأرستقراطية بشقيها المدني والعسكري تعيش تحت سقف واحد قوامه المصلحة المشتركة، وتدافع عن قيم متشابهة، وتقوي صلاتها بالروابط الأسرية وتوزع أبناءها ما بين الجيش والكنيسة، وتم تعزيز كل ذلك بأن جُعلت قيادات الجيش بمستوياتها المختلفة مغلقة على أبناء الأرستقراطية الذين هم مدنيون أرستقراطيون أولاً وعسكريون ثانيًا؛ الأمر الذي جعل خلافات أبناء تلك الطبقة خلافات ثانوية ونادرة يسهل حلها في إطار الخط العام المحدد للدفاع عن المصالح الإقطاعية الكنسية[1].
- **النموذج الليبرالي**: يقوم على تعزيز الحياد السياسي للمؤسسة العسكرية، بحيث يكون المدنيون مسؤولين عن صنع القرار السياسي، وأن تقبل المؤسسة العسكرية بالتبعية للمدنيين[2]. وقد ظهر هذا

(1) خصروف، محسن، "**المؤسسة العسكرية بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الشمولية**"، ورقة قُدِّمت إلى **منتدى السعيد للعلوم والثقافة**، (د.ت)، ص 22.

(2) Coskun, Bezen. B., “Demilitarization of the Public Sphere in Turkey: Lessons for Future Democratic Transitions in the Middle East”, in Amany S. and Bezen Coskun B. (ed.), *Guardians or Oppressors: Civil-Military Relations and Democratization in the Mediterranean Region*, (Cambridge Scholars Publishing, UK, 2015), p. 68.

النموذج في البلدان الرأسمالية، وقد تم في ضوء ذلك تحديد مهام المدنيين، وتمثلت تلك المهام في تولي المناصب الحكومية، معينين ومنتخبين، وأوكل إليهم تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية وتطبيق القوانين، والتحكم في الصراعات أو الاختلافات التي قد تنشأ بين ذوي التخصصات المختلفة. أما العسكريون فقد انحصرت مهامهم في التدريب على استخدام أدوات القوة والدفاع عن النظام، وحماية الأمن القومي، داخليًّا وخارجيًّا، والقبول بتوجيهات السلطات المدنية في حالة اختلاف وجهات النظر؛ الأمر الذي يجعل السلطات المدنية في النظم السياسية الليبرالية تمتلك الإمكانيات المطلقة التي تحول دون اشتغال العسكريين بالسياسة[1].

- **النموذج الاختراقي**: يحظى الحكام المدنيون في هذا النموذج بولاء المؤسسة العسكرية عن طريق تسييسها بواسطة المفوضين السياسيين الذين ينتشرون في الوحدات العسكرية، وتكون لهم الكلمة العليا في أمور كثيرة، وقيامهم بتشكيل معتقدات أفراد المؤسسة العسكرية بهدف تواؤم أفكار المدنيين والعسكريين وذلك سعيًا نحو القضاء على عناصر الصراع بين الطرفين. وقد تم الأخذ بهذا النموذج في النظم الشيوعية، كما طبقته بعض بلدان العالم الثالث، مثل: "تنزانيا" و"غينيا" و"فيتنام" و"كوبا"؛ حيث اعتمدت هذه النظم على نظام الحزب الواحد الذي احتكر أعضاؤه الخدمة العسكرية، ويتم إلحاقهم بالمؤسسة العسكرية بعد فترة طويلة من العمل في المنظمات الشبابية الحزبية[2].

نلاحظ، من خلال التصنيفات الثلاثة للسيطرة المدنية، أن التصنيف الأخير لإريك نوردلنجر هو الأوسع نطاقًا؛ حيث شمل جميع أشكال السيطرة المدنية الديمقراطية وغير الديمقراطية، وعلى العكس فإن تصنيف هانز بورن يقتصر على

---

(1) خصروف، **المؤسسة العسكرية بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الشمولية**، مرجع سابق، ص 23.

(2) المرجع السابق، ص 23–24.

السيطرة المدنية الديمقراطية فقط، في حين قدم هنتنغتون تصنيفًا ثنائيًّا لكل من السيطرة المدنية والسيطرة الديمقراطية.

وباختصار، يمكن الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات الخاصة بمتغير السيطرة المدنية بشكل عام، كأحد المتغيرات التابعة للعلاقات المدنية العسكرية:

- السيطرة المدنية الديمقراطية هي الشكل الأكثر ارتباطًا بالحالة الديمقراطية، وتُعدُّ السيطرة الموضوعية الصورة المثلى لتلك السيطرة، وهي التي تَعُمُّ دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، لتصل لبعض دول أميركا اللاتينية، وتركيا وتونس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تتخذ السيطرة المدنية أشكالاً أخرى غير ديمقراطية، أبرزها المعتمد على معادلة الطاعة مقابل المال أو من خلال التحالف والاختراق السياسي للمؤسسة العسكرية، وقد تظهر تلك الأشكال من السيطرة المدنية في دول ديمقراطية -كبعض دول أميركا اللاتينية- لكنها تجعلها ديمقراطيات غير مستقرة بشكل كامل.
- السيطرة المدنية شرط أساسي للنظم الديمقراطية، ولكن قد تتحقق السيطرة المدنية في أنظمة غير ديمقراطية.

المبحث الثاني

الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية

في الأدبيات التقليدية للعلاقات المدنية–العسكرية، كما في التقاليد الواقعية للعلاقات الدولية، هناك رؤية واضحة لدور القوة العسكرية. وتقوم تلك الرؤية على أنه في ظل بيئة من الفوضى الدولية، تضطر الدول إلى الاعتماد على مواردها الذاتية من أجل ضمان استمرار وجودها، وتكون القوة العسكرية هي السهم الأخير لسلطة الدولة. ودور المؤسسة العسكرية هنا هو الدفاع عن الدولة ضد التهديدات الخارجية الحقيقية أو المحتملة وأداة قسرية لتعزيز وحماية المصالح الوطنية في الخارج(1).

ومع ذلك، يعترف الباحثون في العلاقات المدنية–العسكرية بأن تعريف المؤسسة العسكرية من خلال نظرة خارجية بحتة معتمدة على «الضرورة الوظيفية» هو تعريف ضيق جدًّا، وذلك نظرًا للعدد الكبير من الأنواع المختلفة للمؤسسات العسكرية في العالم ومجموعة الوظائف التي يُدعَون للقيام بها، فمثلاً في العديد من بلدان أميركا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا أو في إفريقيا، كثيرًا ما استُخدمت المؤسسة العسكرية للقيام بأدوار الأمن الداخلي، بما يتعارض مع الضرورة الوظيفية، على سبيل المثال، ظلت المؤسسة العسكرية تُستخدم للعب عدد من الوظائف المحلية المهمة في «بناء الدول»، وقد شمل هذا عملها كمصدر للعمالة الرخيصة المنظمة لمشاريع البناء المدني، وتقديم المساعدات للمجتمع المدني في أوقات الأزمات، ولعب دور «مدرسة الأمة» لغرس القيم الوطنية من خلال التجنيد(2).

---

(1) Edmunds, Timothy, “What Are Armed Forces For? The Changing Nature of Military Roles in Europe”, **International Affairs**, (Vol. 82, No. 6, 2006), p. 1059.

(2) Ibid, p. 1060-1061.

ولقد تم وصف تلك الأدوار التي تلعبها المؤسسة العسكرية خارج إطارها الوظيفي التقليدي بالعديد من الأسماء؛ منها: "الأدوار غير العسكرية"، و"الأدوار غير التقليدية"، و"الأدوار المجتمعية"، و"الأدوار الجديدة" للمؤسسة العسكرية. وفي هذا المبحث نتناول الأطر النظرية التي تُفسِّر هذه الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية، كما نتناول المستويات المختلفة لتلك الأدوار غير التقليدية، وكيف يمكن أن تؤثِّر تلك الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية على العلاقات المدنية-العسكرية وعلى السيطرة المدنية للسلطات المدنية، كما نعرض لطبيعة تلك الأدوار غير التقليدية في سياقات إقليمية مختلفة.

أولًا: الاتجاهات النظرية للأدوار غير التقليدية

يُعرِّف تيموثي إدموندز (Timothy Edmunds) الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية بأنها "تلك الأدوار التي تتجاوز الضرورة الوظيفية الأساسية في الدفاع عن الدولة ضد التهديد الخارجي"[1]. ولقد قامت المؤسسة العسكرية في جميع أنحاء العالم ولفترة طويلة بخدمة أهداف تتجاوز دورها الأساسي التقليدي المتمثل في الدفاع عن الدولة من التهديدات الخارجية، وشملت المهام غير التقليدية أدوارًا دولية ومحلية متغيرة، ومهام عسكرية وغير عسكرية، سواء بشكل مستقل أو تابع لأنشطة مؤسسات أمنية أخرى. مع وجود تباين كبير بين البلدان في تطوير مثل هذه الأدوار غير التقليدية[2].

وفيما يتعلق بمدى شرعية قيام المؤسسة العسكرية بمثل تلك الأدوار التي تتجاوز حدود دورها الأساسي، فإن محاولة تبرير تلك الأدوار جاءت من خلال التوجهين النظريين التاليين:

---

(1) Ibid, p. 1062.

(2) Schnabel, Albrecht and Hristov, Danail, "Conceptualising Non-traditional Roles and Tasks of Armed Forces", **Sicherheit und Frieden (S+F)/Security and Peace**, (Vol. 28, No. 2, 2010), p. 74.

1. اتجاه الدور المجتمعي

يركِّز هذا الاتجاه على الروابط الوثيقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع ومكامن القوى التنظيمية والبشرية والتكنولوجية لديها مما يجعل تدخلها لأداء مهام متعددة أمنية واجتماعية وخارجية منطقيًّا، خاصة في ضوء تزايد حدة التهديدات وتغير طبيعتها(1). ويحدد أنتوني فورستر (Anthony Forster) العوامل التي تعطي شرعية للأدوار غير التقليدية التي تقوم بها المؤسسة العسكرية داخل المجتمع في الأمن القومي، وبناء الأمة، والمساعدات المحلية، والدبلوماسية العسكرية(2).

2. اتجاه التحول الوظيفي

يرى أنصار هذا الاتجاه أن مهام ووظائف المؤسسة العسكرية قد تغيرت بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة؛ حيث انحصرت الصراعات بين الدول وباتت الصراعات الأهلية النمط الأكثر شيوعًا بما فرض على المؤسسة العسكرية أداء وظائف جديدة(3). وحسب كريستوفر داندكر (Christopher Dandeker)، فإن الدول التي ترغب في الرد على الأزمات المعاصرة، والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين، عليها أن تطلب من المؤسسة العسكرية أداء مجموعة متنوعة من الأنشطة أوسع بكثير مما كانت عليه الحال في عهد الحرب الباردة، وخاصة الأشكال المعقدة من مهام دعم السلام(4).

---

(1) يونس، محمد عبد الله، "تحولات وظيفية: تصاعد الأدوار غير العسكرية للجيوش في القارة الأوربية"، **مجلة اتجاهات الأحداث**، (العدد 16، 2016)، ص 29.

(2) Forster, Anthony, *Armed Forces and Society in Europe*, (Palgrave Macmillan, USA, 2006), p. 76-79.

(3) Schnabel and Hristov, “Conceptualising Non-traditional Roles and Tasks of Armed Forces”, op. cit, p. 73.

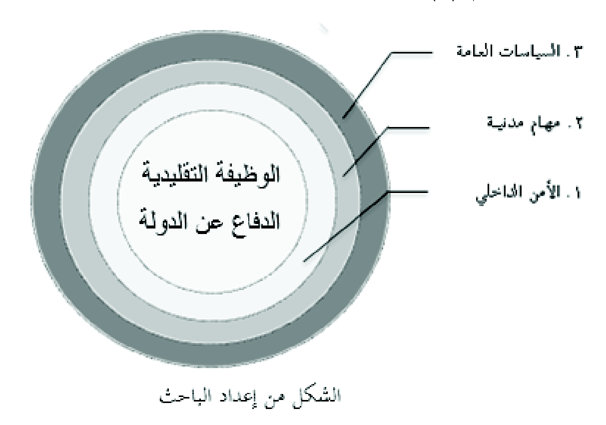
(4) Dandeker, Christopher, “Building Flexible Forces for the 21st Century: Key Challenges for the Contemporary Armed Services”, in Giuseppe Caforio, *Handbook of the Sociology of the Military*, (Springer, USA, 2006), p. 408.

ثانيًا: مستويات الأدوار غير التقليدية

إذا كانت هناك أُسُسٌ ما يمكن بناءً عليها قبول قيام المؤسسة العسكرية بأدوار خارج وظيفتها التقليدية، فإن هذا لا يعني أن قيام المؤسسة العسكرية بتلك الأدوار غير التقليدية أصبح حقًّا أصيلاً لها، بل هو نتاج للضرورات المجتمعية المختلفة، وبالتالي، فإن المجتمع -مُمَثلاً في سلطاته المدنية المنتخبة- هو من له الحق في الطلب من المؤسسة العسكرية القيام بتلك الأدوار، وذلك وفق ضوابط محددة من أجل الحفاظ على الطبيعة المدنية للدولة.

والأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية تظهر عبر مستويات مختلفة، نوردها فيما يلي، ثم نذكر أبرز الضوابط التي تحافظ على النظام السياسي للدولة من مخاطر التوسع في القيام بتلك الأدوار.

الشكل رقم (1) يبين الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية



الشكل من إعداد الباحث

يوضح الشكل السابق أن الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية تتضمن ثلاثة مستويات رئيسة، المستوى الأول يشمل مهام الأمن الداخلي؛ حيث تقوم المؤسسة العسكرية بضمان النظام العام في أوقات الطوارئ، ومكافحة حركات التمرد، أما المستوى الثاني الخاص بالمهام المدنية، فإنه يندرج تحتها كل من الخدمات التي تُقدِّمها المؤسسة العسكرية للمواطنين، وأيضًا مشاركتها في

النشاطات التنموية المختلفة. ويهتم المستوى الثالث بدور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسات العامة للدولة، وفي تحديد مخصصاتها المالية في ميزانية الدولة، ودورها في تعيين المناصب القيادية في مؤسسات الدولة[1].

وفيما يتعلق بمدى التوافق أو التعارض بين "الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية" وبين السيطرة المدنية الديمقراطية؛ فإن مجرد خروج الجيش من ثكناته لكي يقوم بدور أو مهمة داخلية لا يعتبر -في حدِّ ذاته- تهديدًا للسيطرة الديمقراطية أو للنظام الديمقراطي، بل قد يكون حافظًا له، ففي بعض الكوارث والأزمات تعجز مؤسسات الدولة عن التعامل مع الأمر بما يتطلب تدخلاً من المؤسسة العسكرية للتعامل مع تلك الكارثة وتوابعها، إلا أن هذا لا يعني عدم تأثر الحالة الديمقراطية في الدولة بتلك الأدوار غير التقليدية التي تقوم بها المؤسسة العسكرية؛ حيث إن هناك تباينًا كبيرًا داخل البلدان التي تلعب فيها المؤسسة العسكرية أدوارًا داخلية بشأن تأثير تلك الأدوار على النظام الديمقراطي. ويمكننا هنا أن نضع مجموعة من الضوابط التي يمكنها أن تضمن عدم خروج المؤسسة العسكرية عن سيطرة السلطات المدنية المنتخبة، وألا يتحول النظام السياسي إلى نظام عسكري، أو أن يصبح للمؤسسة العسكرية تأثير كبير داخل النظام، وتشمل تلك الضوابط ما يلي:

1. مستوى الأدوار والمهام غير التقليدية

تعرف معظم دول العالم نماذج للأدوار والمهام الداخلية للمؤسسة العسكرية، إلا أنها تتباين من حيث تأثير تلك الأدوار على حالة السيطرة المدنية بها، وحسب الشكل السابق، ووفقًا للتدرج في الأدوار والمهام الداخلية بداية من حفظ الأمن الداخلي وصولاً للتأثير في السياسات العامة للدولة، فإنه كلما زاد مستوى ما تقوم به المؤسسة العسكرية في دولة ما من تلك الأدوار والمهام، تراجعت سيطرة السلطات المدنية، وزادت الأخطار على النظام الديمقراطي.

(1) Trinkunas, Harold A., “Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces of Asia”, **East-West Center**, (Occasional Paper, No 1, 1999), p. 6-7.

2. المدى الزمني للأدوار والمهام غير التقليدية

كما أن المتغير الزمني يعتبر مؤشرًا مهمًّا هنا، فمثل تلك الأدوار غير التقليدية لصيقة ومُتَوَطِّنَة في بعض الدول منذ نشأتها وحتى الآن، وفي دول أخرى تناقصت تلك الأدوار تدريجيًّا -خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي- بسبب تعارضها مع جوهر الأنظمة الديمقراطية في تلك الدول، لكنها عادت في بعض منها في بداية القرن الجديد استجابة لبعض التحديات، ووفق إطار دستوري وقانوني واضح. ومن النقاط الأخرى المرتبطة بالمتغير الزمني هنا، المدى الزمني المحدد لتنفيذ تلك الأدوار والمهام؛ إذ تميل الأنظمة الديمقراطية إلى إلزام المؤسسة العسكرية بوقت زمني محدد لتنفيذها بعض الأدوار والمهام داخل المجتمع المحلي وتحت السيطرة المدنية، أما في بعض دول العالم النامي، تنحو تلك الأدوار والمهام لأن تكون غير مقيدة زمنيًّا وخارج سيطرة ورقابة المؤسسات المدنية.

3. العلاقة مع السلطات المدنية

قد تقوم المؤسسة العسكرية بأدوار ومهام داخلية لكنها قد تكون تحت إشراف وقيادة مدنية، وبالتالي تكون هناك قدرة على ضبط حدود عمل المؤسسة العسكرية، ومعرفة بكل تفاصيل ما تقوم به أجهزتها وأفرادها في المجال الداخلي، وهو ما يضمن سلامة النظام الديمقراطي في الدولة؛ إذ لا تتعارض تلك الأدوار مع السيادة المدنية. أما إذا ما قامت المؤسسة العسكرية بتلك الأدوار والمهام بشكل منفصل عن المؤسسات والسلطات المدنية، ودون رقابة منها على عملها، فإن هذا من شأنه أن يُمثِّل بداية لتوسع المؤسسة العسكرية في مجالات داخلية أخرى بما يجعل لها سطوة ونفوذًا كبيرًا تستطيع من خلاله التأثير على السلطات المدنية والضغط عليها، وقد يصل الأمر إلى حدِّ التدخل في الأمور السياسية للدولة، بما يعرِّض النظام الديمقراطي للدولة للخطر.

4. الإطار القانوني الحاكم لتلك الأدوار

إن الأصل في تحديد السلطات والصلاحيات هو العقد أو الاتفاق بين مختلف أطراف المجتمع، لنجد أن تصرفًا ما يُعدُّ مسموحًا به ومشروعًا في إحدى الدول،

ومُجَرمًا وغير مسموح به في غيرها، كذلك الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية، تُصبح مشروعة ولا تتعارض مع السيطرة الديمقراطية على المؤسسة العسكرية حين تكون منصوصًا عليها في الدستور أو القانون المُتفَق عليه داخل الدولة، والذي شارك في صياغته مختلف قوى المجتمع.

5. الملاذ الأخير

الأصل في الأدوار غير التقليدية -حسب الخبرات الديمقراطية- أنها من اختصاص الأجهزة والمؤسسات المدنية، وأن ترك بعض المهام الداخلية الخاصة ببعض القضايا للمؤسسة العسكرية لا يكون إلا بعد استنفاد المؤسسات المدنية لقدراتها، وعجزها عن التعامل مع تلك القضايا، لتلجأ إلى المؤسسة العسكرية كملاذ أخير لما قد يتوافر لديها من إمكانيات لا تمتلكها المؤسسات المدنية، فمثلاً لا يمكن إلزام المؤسسة العسكرية بتولي مسؤولية استعادة والحفاظ على النظام العام، إلا إذا لم تعد الشرطة المدنية قادرة على التعامل مع الوضع القائم؛ حيث قد يتعرض جهاز الشرطة في إقليم أو منطقة بعينها للانهيار لأي سبب من الأسباب، أو قد يكون هناك انعدام لثقة جزء من المجتمع في الشرطة(1).

ونجد أن بلدان العالم الغربي استطاعت -بدرجات مختلفة- أن تُوجد لمؤسساتها العسكرية أدوارًا محلية ولكن ضمن مستويات محددة لا تُهدد السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، ولا تؤثر على نظامها الديمقراطي بشكل كبير، وتستفيد من القدرات الكبيرة التي تتمتع بها مؤسساتها العسكرية. أما أميركا اللاتينية، فإن الأوضاع الداخلية لديها توجب على جيوشها أن تُسهم في فرض القانون والنظام داخل البلاد، وإن كانت الأدوار غير التقليدية للجيوش في أميركا اللاتينية ثابتة لفترات زمنية طويلة، إلا أن تمسك شعوب تلك البلدان بالعملية الديمقراطية، وتقنينها لتلك الأدوار غير التقليدية دستوريًّا، يُقلِّل من خطورة تلك

(1) Wilkinson, Paul, “The role of the military in Combating Terrorism in a Democratic Society”, **Terrorism and Political Violence**, (Vol. 8, No. 3, 1996), p. 5.

الأدوار غير التقليدية للجيوش على نظامها الديمقراطي. لكن الوضع في منطقة الشرق الأوسط تطور بدرجة أكبر عنه في حالة أميركا اللاتينية، سواء على مستوى الأدوار غير التقليدية التي اتسعت بدرجة أكبر، أو على مستوى تأثيرها على العملية الديمقراطية المتعثرة في معظم بلدان المنطقة. وهو الأمر الذي يُظهر أن الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية مشروعة ولا تتعارض مع الديمقراطية حينما تلتزم بضوابط ومحددات معينة، لكنها غير مشروعة وتُهدِّد الديمقراطية بل وتقضي عليها حينما تتجاوز تلك الضوابط، ولا تقف عند حد معين، وبالتالي، فإن على الباحثين عن السيادة المدنية على مؤسسات الدولة أن يبحثوا عن الأدوات المناسبة لضبط العلاقات المدنية–العسكرية بما يتناسب مع متطلبات واحتياجات واقع كل دولة، بما يقلِّل من الصراع بين المدنيين والعسكريين، ويحافظ على مسيرة التحول الديمقراطي.

التدخل العسكري في السياسة الداخلية

إذا ما نظرنا إلى السيطرة المدنية الديمقراطية باعتبارها الوجه المرغوب فيه للعلاقات المدنية-العسكرية داخل نظم الحكم الديمقراطية، فإن التدخل العسكري يشكِّل الطرف الآخر للعلاقات المدنية-العسكرية، وهو ما تخشاه عادة الدول الديمقراطية، وذلك خوفًا على الدولة من العَسْكَرَة، ولذا تقوم بوضع العديد من الضوابط لضمان عدم حدوثه، بل وحتى الأنظمة غير الديمقراطية فإنها أيضًا قد تخشى التدخل العسكري في النظام السياسي خوفًا من انتزاع العسكريين للسلطة التي تملكها.

وما نقصده بالتدخل العسكري هنا هو انخراط المؤسسة العسكرية أو جزء منها في العملية السياسية للدولة، وقد يكون هذا التدخل بشكل مباشر من خلال استيلاء المؤسسة العسكرية على الحُكم ومشاركة أوسع للعسكريين في الوزارات والمواقع القيادية المختلفة، أو بشكل غير مباشر؛ وأن يكون الحُكم العسكري من خلال قبعة مدنية[1].

وفي هذا المبحث نسلط الضوء على ثلاث قضايا فرعية؛ تتعلق الأولى بالنماذج المختلفة التي تظهر عليها التدخلات العسكرية، وفي القضية الثانية نتعرض للأساليب التي يتبعها العسكريون للتدخل في الحياة السياسية، أما القضية الثالثة فتهتم بالدوافع التي تقود العسكريين للتدخل في الحياة السياسية.

---

(1) سلامة، معتز، الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 53، 2014)، ص 63.

أولًا: نماذج التدخل العسكري

لا يظهر وجود العسكريين داخل الحياة السياسية عبر نموذج وحيد، وإنما يتخذ أشكالاً مختلفة؛ حيث إن هذا الوجود أو التدخل قد يكون بشكل مباشر وبصورة علنية، وقد يتخذ أشكالاً غير مباشرة، وأقل علانية، كما أن تأثير هذا التدخل العسكري على الحياة السياسية والنظام السياسي أيضًا له أشكال مختلفة، حسب طبيعة النظام الحاكم، ووفق المحصلة النهائية من التدخل. وبشكل عام، يمكن أن نعرض الأشكال المختلفة التي يظهر عليها تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال نموذجين رئيسين، وهما: نموذج الحراس، ونموذج الحكام.

1. نموذج الحُراس (جيش السُّلطة)

يظهر الشكل الأول للتدخل العسكري في الحياة السياسية عندما يُصبح الجيش جيشًا للسلطة السياسية لا جيشًا للدولة فحسب، والسمة الأهم للقوات المسلحة "الحارسة"؛ قبولها للنظام الاجتماعي القائم، ومقاومة أية محاولة لإحداث تغييرات جوهرية في نظام الحكم أو بنية السلطة التنفيذية؛ ذلك أن دورهم يقوم على أساس أيديولوجي مضاد للتغيير الثوري، باعتبارهم جزءًا من القوى المحافظة. وبحسب عبد الإله بلقزيز، فإن هذا النموذج من التدخل العسكري يمكن معاينته من زوايا ثلاث: الزاوية الاستعمالية، والزاوية الاستملاكية، والزاوية التحويرية[1]:

في الزاوية "الاستعمالية"، تبدو صورة الجيش مجرد أداة في يد السلطة الحاكمة قابلة للاستعمال لتحقيق هدفين مترابطين: قمع المجتمع وقوى المعارضة عند الاقتضاء؛ والحفاظ على ديمومة سيطرة النخبة الحاكمة. أما زاوية الرؤية "الاستملاكية"، فإن صورة الجيش طبقًا لها تبدو وكأنه مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص المملوكة للفريق السياسي الحاكم، وليس ملكية عامة للدولة،

---

(1) بلقزيز، عبد الإله، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة"، في: أحمد ولد داده وآخرون (محرر)، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002)، ط 2، ص 20.

وككل قطاع خاص، تنفق النخبة الحاكمة على الجيش، تجهيزًا وإدارة، وتستثمر في قوته لمصلحة سلطتها[1].

وفي الزاوية "التحويرية" تبدو صورة الجيش صورة فريق سياسي في المجتمع، في مواجهة فرقاء سياسيين آخرين، فبتدهور نصابه من جيش للدولة إلى جيش للسلطة، تتدهور علاقته بالمجتمع الوطني ليتحول من جيش للشعب إلى جيش لطبقة سياسية، ومن جيش طبقة إلى جيش نخبة سياسية حاكمة، ثم من جيش نخبة إلى جيش فرد وبطانة، وفي موازاة ذلك، يتدحرج الولاء من ولاء للدولة والوطن إلى ولاء للنخبة الحاكمة، فإلى ولاء لفريق أضيق فيها، وهكذا دواليك[2].

ويمكن ملاحظة أن زوايا الرؤية الثلاث التي عبر عنها بلقزيز للدور السياسي للجيش في هذا النموذج تفترض أن الجيش عادة ما يكون فيها "مفعولاً به" سواء بالاستعمال أو بالتملك أو بالتحوير في وظيفته وولائه، إلا أن الواقع يشير إلى أن الجيش قد يقوم بهذا الدور السياسي كجيش للسلطة الحاكمة بناءً على رغبة منه كون تلك السلطة الحاكمة تحقق له مصالحه الخاصة المادية وغير المادية كالمكانة الاجتماعية، أو أن هناك تفاهمات مشتركة بين قادة الجيش وقادة السلطة الحاكمة في الدولة.

2. نموذج الحكام (سلطة الجيش)

نظام الحكم العسكري أو البريتوري، هو النظام السياسي الذي يكون للجيش فيه الدور القيادي في الحُكم والعملية السياسية، من خلال استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها للاستيلاء على السلطة والحُكم بشكل مباشر. وأشار هارولد لاسويل (Harold Lasswell) في دراسة له عما يُسمى بـ"دولة الثُّكنات"، التي تُدار من قِبَل العسكريين باعتبارهم "المتخصصين في العنف"[3].

---

(1) بلقزيز، عبد الإله، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة"، مرجع سابق، ص 21.

(2) المرجع السابق، ص 21.

(3) Lasswell, Harold D., “The garrison state”, **The American Journal of Sociology**, (Vol. 46, No. 4. 1941).

وفي تصنيف لصمويل فاينر، تم تحديد أربعة أصناف من أنظمة الحكم العسكري[1]، وهي:

- نظام حكم من خلال "مجلس عسكري".
- نظام حكم من خلال مجلس عسكري، مع مجالس تشريعية وأحزاب كتوابع له.
- نظام رئاسي شخصي.
- نظام سلطوي.

وأيًّا ما كان شكل النظام العسكري الحاكم، فإن هناك مجموعة من الخصائص العامة يتسم بها هذا النموذج من التدخل العسكري في العملية السياسية بالاستيلاء على السلطة، ومن أهم تلك الخصائص[2]:

- أن الجيش يتحول إلى نخبة سياسية، وإلى نخبة حاكمة، لتتغير بذلك ماهيته ووظيفته عما هي عليه في وضعها الأصلي؛ كمؤسسة لصون السيادة.
- أن السلطة هنا تتحول إلى أداة في يد الجيش، الذي يستعملها في هدفين سياسيين، هما: الحفاظ على بقاء الحكم العسكري، الذي قد يقتضي وضع بعض المساحيق التجميلية من قبيل إقرار دستور، وإجراء انتخابات برلمانية، والسماح بحق العمل السياسي لبعض الأحزاب (الموالية)، ثم منع قوى المعارضة المدنية والديمقراطية من العمل بدعوى "تهديد أمن الدولة"، أو التشويش على "المعركة الوطنية والقومية" مع العدو الخارجي.. إلخ، ولكن لهدف آخر هو منع عودة القوى السياسية المدنية إلى السلطة.
- قيام سلطة عسكرية شديدة الوطأة على أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان، وذلك بتعطيل العمل بأحكام القانون، وفرض أحكام

---

(1) Norton, Augustus. R.; Alfoneh, Ali, "The Study of Civil-Military Relations and Civil-Society in the Middle East and North Africa", in Carsten Jensen (ed.), *Development in Civil-Military Relations in the Middle East*, (Royal Danish Defence College, Denmark, 2008), p. 12.

(2) بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسُّلطة"، مرجع سابق، ص 22–23.

الطوارئ، وإلغاء المجال السياسي، وإدخال الحياة السياسية إلى دورة من الاضطراب والاحتقان، وقيادتها إلى الانزلاق المتدرج إلى التعبير عن نفسها بوسائل العنف وفي فصول دموية[1].

وعادة ما تكون قناعات الجيش الراغب في حُكم البلاد –سواء بشكل مباشر أو المشاركة في هذا الحكم من خلال دعم نخبة سياسية بعينها تحتكر السلطة– أن هذا الحُكم هو البديل الوحيد للفوضى السياسية، وأن التيارات السياسية الأخرى غير جديرة بإدارة شؤون الدولة، وبالتالي هي لا تحوز ثقته فيها، أو دعمه لها لتيسير أمور الدولة على نحو طبيعي، وخلف تلك القناعات تُفتح بوابات الثكنات العسكرية ويخرج منها جنودها خفية أو علانية، لفرض الأمر طوعًا أو كرهًا. وفيما يلي سنشير للآليات التي تستخدمها المؤسسة العسكرية لتحقيق تلك الرغبات، ولتنفيذ مخططاتها في الانخراط في العملية السياسية للدولة.

ثانيًا: آليات التدخل العسكري

تستخدم المؤسسة العسكرية آليات مختلفة تساعدها في تحقيق رغبتها في الانخراط في العملية السياسية، وفي الوصول للسلطة السياسية والاستحواذ عليها، وعلى رأس تلك الآليات؛ التحالفات السياسية، والانقلابات العسكرية.

1. التحالفات السياسية

إن الاتفاقات أو التوافقات التي تحصل بين المؤسسة العسكرية وبعض القيادات المدنية أو تيار سياسي معين، تحظى بمقتضاها القيادات المدنية بدعم المؤسسة العسكرية للوصول للحكم أو للاستمرار فيه فترات زمنية طويلة، ويترتب على هذا الدعم –الذي لا تستطيع السلطة السياسية الاستمرار بدونه– أن يتمتع العسكريون بالعديد من الامتيازات. وفي بعض الحالات يكون هذا الدعم مقابل التمكين الاقتصادي للجيش وسيطرته على الكثير من موارد الدولة، أو مقابل السيطرة على الجهاز الإداري والمناصب القيادية في الدولة، أو قد يجمعون بين كل تلك الامتيازات. وقد يتخطى

---

(1) بلقزيز، عبد الإله، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة"، مرجع سابق، ص 21.

الأمر مجرد امتيازات يحصل عليها الجيش، ليكونوا هم المشرفين على تطـــوير الوضـــع المؤسسي "النظام" الذي يؤكد هيمنة الضباط، فقد تحدث التغيرات المؤسسية -فيمـــا بعد من قِبل القيادات المدنية- لكن الخطوط العريضة للنظام الذي أسسه العســـكريون والمؤسسات التي تمكِّن الجيش من التأثير عليها تظل كما هي[1].

2. الانقلابات العسكرية

وهي الآلية الأكثر انتشارًا للتدخل العسكري، والتي يستخدمها الجيش للاستيلاء المباشر على الحُكم، وذلك لكونها تعني "تقدمهم لتسلُّم السلطة بدلاً من المدنيين الذين قد يعجزون عن التعامل مع أزمات النظـــام السياســـية والاجتماعيـــة والاقتصـــادية والثقافية"[2]. وفي دراستهما عن الانقلابات والديمقراطية، يُعرِّف كلٌّ من نيكـــولاي مارينوف (Nikolay Marinov)، وهين جويمـــانس (Hein Goemans) الانقـــلاب العسكري بأنه "الاستيلاء على السلطة التنفيذية الفعالة عن طريق التهديـــد بـــالقوة أو استخدامها، وقد تتضمن الجهات الفاعلة في ارتكاب الانقلابات كلًّا مـــن الجـــيش، والشرطة، وجماعات مسلحة محلية، وعضو في النخبة الحاكمة، أو مجموعة أخرى مـــن الفاعلين المحليين. كما أن استخدام القوة قد يكون علنيًّا، كالقتال في العاصمة، أو قـــد يأتي في شكل دعم ضمني للاستيلاء على السلطة مـــن قبـــل الأجهـــزة العســـكرية والأمنية"[3].

ووفقًا لإدوارد لوتواك (Edward Luttwak)، يكون الهدف من الانقـــلاب ليس فقط إزالة الحكومة الحالية، ولكن استيلاء مسؤولي الانقلاب على الســـلطة. وفي تركيزه على الاستيلاء على السلطة يكون الانقلاب أكثر طموحًا من مجـــرد اغتيال قائد النظام[4].

---

(1) Cook, S. A. *The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey*, (The Johns Hopkins University Press, USA, 2007), p. 8.

(2) ربيع، محمد محمود ومقلد، إسماعيل صبري، **موسوعة العلـــوم السياســـية**، (جامعـــة الكويت، 1994)، ص 420.

(3) Marinov, Nikolay; Goemans, Hein, "Coups and Democracy", **British Journal of Political Science**, (Vol. 44, Issue 4, 2014), p. 801.

(4) Luttwak, Edward, *Coup D'état: A Practical Handbook*, (Alfred A. Knopf, USA., 1969).

وطبقًا للواقع، لا تأخذ الانقلابات العسكرية نمطًا وحيـــدًا، ولكـــن هنـــاك تصنيفات مختلفة للانقلابات العسكرية، وقد صنف هنتنغتون الانقلابات العسكرية إلى ثلاثة أنواع رئيسة[1]:

- الانقلابات الاختراقية (Breakthrough Coups): وهي في الأســـاس الانقلابات "الثورية" التي تضع نظمًا جديدة للحكم، وتفرض هياكـــل نخبوية جديدة.
- الانقلابات الوصائية (Guardian Coups) أو انقلابات القصر (Palace Coups): وهي في العادة لا تغيِّر جوهر النظام السياسي ويتم تبريرهـــا من خلال رفض القيادة الحالية باعتبارها لا تتمتع بكفاءة وفاســـدة أو عاجزة. وتعكس الانقلابات الوصائية مستوى عاليًـــا مـــن الاقتتـــال الداخلي بين الفصائل وعدم وجود فكرة قوية من "المصلحة العامة" بين الزمر الحاكمة، وتكون بمثابة لعبة "الكراسي الموسيقية".
- انقلابات الفيتو (veto coups): وهي تلك التي تتحرك بما يتعارض مع الإرادة الشعبية أو تصرفات النخبة الحاكمة، سواء ضد وجهات النظر المتطرفة أو المحافظة الرجعية سياسيًّا.

وعلى الرغم من أن السائد هو أن الانقلابات العسكرية تُمثِّل أداة لتعزيز ســـلطة العسكريين، ولاستيلائهم على السلطة، فإن هناك وجهة نظر أخـــرى تـــربط بـــين الانقلابات العسكرية وتعزيز الديمقراطية. ويذكر أوزان فـــارول (Ozan Varol)، في دراسته التي تحمل عنوان "الانقلابات الديمقراطية"، أن معظم الأدبيات الـــتي تناولـــت ظاهرة الانقلابات العسكرية ترى أن "ضباط الجيش في معظم الانقلابات خالفوا ثقـــة العامة فيهم وقاموا بإسقاط النظام القائم، ليس لإحداث تغيير في النظام الهيكلي، وإنمـــا لتركيز السلطة في أيديهم كديكتاتوريين". لكن رغم ذلك، يتحـــدى هـــذا الإطـــار الفكري التقليدي والافتراضات التي تقوم عليها بالقول: "ولئن كانت جميع الانقلابات لها سمات معادية للديمقراطية كوضعها للجـــيش في الســـلطة بـــالقوة أو بالتهديـــد

(1) Huntington, Samuel P., “Political Order in Changing Societies”, (Yale University Press, USA, 1973), p. 231-232.

باستخدامها، فإن بعض الانقلابات العسكرية تتميز بأنها تقوم بتعزيز أكثر للديمقراطية من غيرها؛ حيث يستجيب الجيش في هذه الانقلابات لمعارضة شعبية ضد نظام استبدادي أو شمولي، بالانقلاب على هذا النظام، وتسهيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون فترة قصيرة من الزمن"، ويُقدِّم الكاتب ثلاث حالات دليلاً على أطروحته، وهي: انقلاب 1960 في تركيا، وانقلاب 1974 في البرتغال، وانقلاب 2011 في مصر[1]. حيث يصنِّف فارول ما حدث في مصر من تدخل الجيش للإطاحة بنظام مبارك على أنه انقلاب عسكري.

وفي البحث عن دوافع التدخل العسكري، فإن هناك مجموعتين من العوامل تُسهمان في التأثير على المؤسسة العسكرية ودفعها للتدخل في الحياة السياسية: تركز المجموعة الأولى من تلك الدوافع على الأسباب المتعلقة بالعسكريين أنفسهم، وتشمل: طبيعة التنظيم العسكري، والتكوين الاجتماعي للعسكريين، والأخلاقيات العسكرية، والعقيدة السياسية للعسكريين[2]. ويعارض هنتنغتون هذا الاتجاه؛ إذ يرى أن البحث عن خصائص المؤسسة العسكرية التي تُسهِّل عملية التدخل في السياسة المحلية هو توجه خاطئ ومُضَلِّل؛ لأنه يرى أن "أهم أسباب التدخل العسكري في السياسة ليست عسكرية بل سياسية، ولا تعكس الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية ولكن البنية السياسية والمؤسسية للمجتمع"[3].

أما المجموعة الثانية من الدوافع فإنها ترى أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المجتمع هي التي قادت إلى تدخل المؤسسة العسكرية[4]. ويذكر أولف ساندوسن (Ulf Sundhaussen) أن حب الحكم داخل المؤسسة العسكرية

---

(1) Varol, Ozan O., “The Democratic Coup d'état”, **Harvard International Law Journal**, (Vol. 53, No. 2: 2012), p. 293-294.

(2) أبو بكر، هاجر إيهاب، **دور المؤسسة العسكرية في إدارة المرحلة الانتقالية في مصر: 11 فبراير 2011 إلى 30 يونيو 2012**، (رسالة ماجستير) جامعة القاهرة، 2015، ص 54-58.

(3) Huntington, *Political Order in Changing Societies*, p. 193-194.

(4) أبو بكر، **دور المؤسسة العسكرية في إدارة المرحلة الانتقالية في مصر**، مرجع سابق، ص 54-58.

ليس وحده هو ما يدفعها للتدخل في السياسة، ولكن أيضًا الفرصة للقيام بـــذلك، وهي المطلوبة لنجاح مثل ذلك التدخل، فقط إذا أتاحت الأنظمة المدنية المســـاحة للجنود لتأكيد أنفسهم، وذلك في حالة عدم استقرار الأنظمة الحاكمة ومعاناتهـــا من نقص معتبر في الشرعية، فإذا لم تحل السلطات المدنية المشاكل التي تعاني منـــها البلاد لإرضاء ليس فقط الجنود، ولكن عامة المواطنين وكذلك النخب المختلفـــة، فإن مجموعة الانقلابيين العسكرية يمكنها النجاة إلى ما بعد الاستيلاء الأولي علـــى القصر الرئاسي. وهو ما يوضح كيف يمكن أن يكون الانقلاب ليس مجرد نجـــاح للعسكريين، ولكن فشل للسياسيين[1].

يُقدِّم هذا الفصل عرضًا مهمًّا للمحددات الرئيسة لدراسة العلاقات المدنية-العسكرية: السيطرة المدنية، والأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية، والتدخل العسكري، وأيضًا التجليات المختلفة لكل محدد، وكيف يؤثر على معادلة العلاقات المدنية-العسكرية، وهو ما يظهر لنا مداخل مختلفة للتعامل مع الظاهرة العسكرية. وتوضح نظريات العلاقات المدنية-العسكرية هذا التنوع في التعامل مع المحـــددات الخاصة بالعلاقات المدنية-العسكرية، ما بين نظريات تركِّز على السيطرة المدنيـــة على المؤسسة العسكرية وعلى ضرورة إبعاد الجيش عن التدخل في الحياة المدنيـــة (نظرية الاحتراف العسكري)، ونظريات أخرى يمكنها أن تتقبل إشراك المؤسســـة العسكرية في مهام السيطرة، وكذلك في بعض الأدوار المدنية (نظرية التوافق). وفي الفصل التالي من الكتاب نحاول استكشاف الصور المختلفة التي ظهرت عليها تلك المحددات الثلاثة داخل النظام السياسي المصري منذ حركة الضباط الأحرار في 23 يوليو/تموز 1952، حتى نهاية حكم الرئيس حسني مبارك.

(1) Sundhaussen, Ulf, “The Military: A Threat to Democracy?”, **Australian Journal of Politics and History**, (Vol. 44, No. 3, 1998), p. 330.

الفصل الثاني

تطور العلاقات المدنية-العسكرية في مصر

2010-1952

منذ أن تحركت مجموعات الجيش بقيادة الضباط الأحرار لإزاحة الملك فاروق عن حكم مصر، ومن ثم تأسيسها للجمهورية المصرية على أعقاب النظام الملكي، أصحبت المؤسسة العسكرية في القلب من الدولة المصرية ومؤسساتها، وأصبح للعسكريين دور محوري فيها، تزامن مع حل البرلمان والأحزاب المدنية. ولقد كان هذا الحدث بداية لعقود من الصراع بين المدنيين والعسكريين حول قضايا الديمقراطية والحياة البرلمانية والتعددية، ومع كون الأنظمة السياسية المتعاقبة التي حكمت مصر منذ ذلك الحين وحتى الآن كان على رأسها شخصيات عسكرية، باستثناء العام الذي تولى فيه الرئيس، محمد مرسي، السلطة من يونيو/حزيران 2012 إلى يوليو/تموز 2013، فإن تلك الأنظمة اختلفت في رؤيتها لطبيعة دور المؤسسة العسكرية، وبالتالي كانت هناك تباينات في العلاقات المدنية-العسكرية خلال الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم مصر.

وخلال العقود الستة اللاحقة على انقلاب الضباط الأحرار، في يوليو/تموز 1952، وحتى قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني 2011، شهدت مصر تعاقب ثلاثة أنظمة سياسية، جاء رؤساء كل منها من بين ضباط المؤسسة العسكرية. ولقد شهدت العلاقات المدنية-العسكرية في عهد الرؤساء الثلاثة تطورات ملحوظة، سواء فيما يتعلق بالسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، أو فيما يتعلق بأدوار المؤسسة العسكرية غير الدفاعية، أو بتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية؛ حيث لم يتبع الرؤساء العسكريون الثلاثة نفس النمط أو الأساليب في التعامل مع المؤسسة العسكرية، ولم تكن لهم نفس التصورات تجاه دورها داخل الدولة، ومكانتها داخل نظام الحكم، ولكن كانت معضلة الرؤساء

الثلاثة هي كيفية حماية أنظمة حكمهم بالمؤسسة العسكرية، وأيضًا منها. وبالتالي، سوف يكون تناول كل مرحلة من المراحل الثلاث من خلال المحاور الثلاثة المذكورة: السيطرة المدنية، والأدوار غير التقليدية، والتدخل العسكري، وذلك عبر المباحث التالية، أولاً: "العلاقات المدنية-العسكرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر". ثانيًا: "العلاقات المدنية-العسكرية في عهد الرئيس أنور السادات". ثالثًا: "العلاقات المدنية-العسكرية في عهد الرئيس حسني مبارك".

المبحث الأول

العلاقات المدنية-العسكرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر

في 23 يوليو/تموز 1952، قامت مجموعة من ضباط الجيش المصري في الغالب من الرتب المتوسطة بالاستيلاء على السلطة السياسية، وتم تشكيل "مجلس قيادة الثورة" من أعضاء الهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار، وتولى مجلس قيادة الثورة حكم مصر إلى جانب مجلس الوصاية الملكي من 1952 إلى 1953، ومن ثم انفرد بالحكم بعد إلغاء الملكية في مصر. وقد مثل انقلاب 23 يوليو/تموز 1952 أبرز ظاهرة تدخل عسكري في الشأن السياسي في التاريخ المصري الحديث، وكان بداية لمرحلة من الحكم العسكري الصارم لمصر.

ويُعدُّ انقلاب 23 يوليو/تموز العسكري بداية العلاقات المدنية-العسكرية الحديثة في مصر، وفي الصفحات التالية سوف نوضح الملامح العامة لتلك العلاقات خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر. ويمكن تصنيف الملامح العامة لتلك الفترة في ثلاثة محاور رئيسة: أولها يتناول التدخل العسكري في الشأن السياسي، والثاني يعرض الأدوار غير التقليدية للعسكريين، وثالث تلك المحاور يهتم بتقصي طبيعة التحول السياسي خلال تلك الفترة.

أولًا: الدور السياسي للعسكريين

خلال العامين التاليين على الانقلاب، كان السؤال الرئيسي على الساحة السياسية المصرية هو من يجب أن يتولى حكم مصر: هل صغار الضباط الذين قادوا الانقلاب أم البرلمان؟ بعبارة أخرى: المسلحون أم المنتخبون؟ ولقد ظهر انقسام بين

المؤسسة العسكرية والشعب المصري حول هــذا الســؤال؛ إذ شــكل القــادة والانقسامات التي نشأت داخل كتائب المدفعية وكتائب المدرعات ضغطًا قويًّا من أجل العودة سريعًا إلى الثكنات واستعادة الجمهورية البرلمانية الدستورية. ومن أبرز مؤيدي هذا الموقف أبطال حرب 1948، مثل العقيد يوسف صديق والعقيد أحمد شوقي والمقدم رشاد مهنا. أما الضباط الآخرون الذين كانوا يُمثِّلون الأغلبيــة في مجلس قيادة الثورة، فأرادوا جمهورية مصرية تُسيطر عليها المؤسســة العســكرية. وبحلول عام 1954، كانوا قد نجحوا في فرض وجهة نظــرهم وإقامــة الحكــم العسكري. أما المعارضون الذين فضلوا أن تكون مصر ديمقراطيــة فسُــجنوا أو أُعدموا أو تم نفيهم أو تهميشهم[1].

ويمكن قياس التدخل العسكري في الحياة السياسية من خــلال التوصــل إلى مقدار سيطرة العسكريين على المؤسسات السياسية، ومقدار السيطرة السياســية على المؤسسة العسكرية، وذلك كما يلي:

1. سيطرة العسكريين على المؤسسات السياسية

بإقامة النظام الجمهوري، أصبحت الســلطة التنفيذيــة مُمَثلــة في رئاســة الجمهورية والحكومة هي السلطة السياســية الأولى داخــل الدولــة، بالإضــافة لــ"مجلس الأمة" كممثل للسلطة التشريعية.

أ- السيطرة على السلطة التنفيذية

تمت إزاحة الملك عن السلطة، وتشكيل "مجلس قيادة الثورة" مــن الضــباط الأحرار الذين خططوا للانقلاب العسكري، وبحسب المــادة (8) مــن الإعــلان الدستوري، الصادر في 10 فبراير/شباط 1953، فإنه "يتولى قائد الثــورة بمجلــس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا". وفي 18 يونيــو/حزيــران 1953، تم إعــلان النظام الجمهوري في مصر رسميًّا، وذلك بعد عام من ثورة يوليــو/تمــوز 1952،

(1) مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، **حكم القطاع الأمني في مصــر: العلاقات المدنية-العسكرية تحت المجهر**، تقرير مؤتمر، 2014، ص 9.

وخلال هذا العام كان يحكم مصر مجلس قيادة الثورة بالاشتراك مع مجلس الوزراء، وكان اللواء محمد نجيب خلال هذا العام يشغل المنصبين، رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء، إلى أن تقلد رئاسة الجمهورية فور إعلانها واستمر الرئيس محمد نجيب في الرئاسة حتى إعفائه من مهامه في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1954.

منذ إقالة محمد نجيب حتى يناير/كانون الثاني 1956، لم يشغل أحد منصب رئيس الجمهورية، إلى أن تم إجراء استفتاء على تولي جمال عبد الناصر رئاسة الجمهورية بالتزامن مع استفتاء دستور 1956، وحاز كلاهما الموافقة بأغلبية ساحقة، واستمر جمال عبد الناصر في الرئاسة حتى وفاته عام 1970.

أما بالنسبة للحكومة، فقد تشكلت أول حكومة بعد الثورة في 24 يوليو/تموز 1952، برئاسة علي ماهر باشا الذي استقال في 7 سبتمبر/أيلول من نفس العام بسبب أحداث كفر الدوار. تولى اللواء محمد نجيب رئاسة الحكومة خلفًا لعلي ماهر باشا، ثم بعد ذلك، عقب توليه رئاسة الجمهورية، جمع بين رئاسته للجمهورية ورئاسة الحكومة؛ حيث شكل خلال تلك الفترة حكومتين، الأولى استمرت من 18 يونيو/حزيران 1953 إلى 25 فبراير/شباط 1954، والثانية لم تستمر سوى شهر وبضعة أيام خلال الفترة من مارس/آذار 1954 إلى أبريل/نيسان من نفس العام[1].

وخلال فترة صراعه مع الرئيس محمد نجيب تولى جمال عبد الناصر رئاسة الحكومة مرتين؛ الأولى لم تستمر سوى أسبوعين من 25 فبراير/شباط إلى 8 مارس/آذار 1954، والثانية من 17 أبريل/نيسان حتى 29 يونيو/حزيران 1956. وبعد توليه رئاسة الجمهورية في 23 يونيو/حزيران 1956، وحتى 29 سبتمبر/أيلول 1962، تولى الرئيس جمال عبد الناصر منصب رئيس الوزراء وذلك لثمانية تشكيلات وزارية، أربعة منها كانت في فترة الوحدة مع سوريا وشغل عبد الناصر فيها منصب رئيس الوزراء المركزي، بعد تلك الفترة شكل علي صبري وزارتين خلال الفترة من 29 سبتمبر/أيلول 1962 حتى أكتوبر/تشرين الأول 1965، ثم

(1) عبد الملك، أنور، **المجتمع المصري والجيش 1952–1967**، (مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر، 1998)، ص 142.

جاءت حكومة زكريا محي الدين في أول أكتوبر/تشرين الأول 1965 حتى سبتمبر/أيلول 1966، لتنتهي فترة مهمة من تاريخ حكم الرئيس عبد الناصر بهزيمة مصر العسكرية في 1967 في ظل حكومة محمد صدقي سليمان التي شكلها في 1966، ليتولى بعدها الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه رئاسة ثلاثة تشكيلات وزارية حتى وفاته عام 1970[1].

ب- التدخل في السلطة التشريعية

في مساء اليوم التالي لحركة الجيش وجهت قيادة الأركان العامة بيانًا إلى الأمة جاء فيه: "تُعلن قيادة الأركان العامة أنها لن تسمح بوضع العراقيل في طريق تحقيق نظام دستوري سليم، وقد جرى الاتفاق مع رئيس الحكومة لتأجيل الانتخابات النيابية إلى فبراير القادم حتى تتمكن الحكومة من تطهير صفوفها وأجهزتها، الشيء الذي يستلزمه كل نظام برلماني صحيح يحكم في نطاق الدستور.."[2]. وهو الاتفاق الذي لم يتحقق في الأجل المضروب وطوال خمس سنوات لاحقة على هذا التاريخ، فقد عاشت مصر بدون برلمان خلال المرحلة الانتقالية وحتى الاستفتاء على دستور 1956. ويعلِّق طارق البشري على تلك المرحلة بقوله: "السلطة التشريعية لم تفقد استقلالها فقط بل فقدت وجودها نفسه، واندمجت في السلطة التنفيذية، التي يتولاها مجلس الوزراء، الذي يعيِّن أعضاءه ويعزلهم قائد الثورة، فكلتا السلطتين المندمجتين تُمثِّلان المشيئة السياسية لقائد الثورة، بحسبانه من يتولى "أعمال السيادة العليا""[3].

وتم انتخاب أول مجلس نيابي، وهو "مجلس الأمة" والذي بدأ عمله في يوليو/تموز 1957 واستمر حتى مارس/آذار 1958، وبالتالي يكون عمر هذا المجلس أقل من عام واحد، ليتم تشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة -بعد

---

(1) الجوادي، محمد، **الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم: تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم 1952-1997**، (دار الشروق، مصر، 1997)، ص 80.

(2) عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش 1952-1967**، مرجع سابق، ص 142.

(3) البشري، طارق، **الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952-1970**، (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1987)، ص 105.

الوحدة مع سوريا- على أن يكون نصف أعضائه على الأقل من بين أعضاء مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري، واستمر هذا المجلس في العمل حتى انفصال سوريا عن مصر في سبتمبر/أيلول 1961، وظلت مصر بدون برلمان حتى بداية عام 1964[(1)].

وفي 26 مارس/آذار 1964، تشكل مجلس الأمة الثالث من 350 عضوًا، وذلك في ظل دستور 1964؛ حيث تم تخصيص نسبة 50% للعمال والفلاحين طبقًا لما نص عليه الميثاق وقانون الانتخاب الذي بموجبه قُسِّمت الجمهورية إلى 175 دائرة بالإضافة إلى 10 أعضاء معينين، واستمر هذا المجلس حتى أبريل/نيسان 1968. وبالتالي، فقد شهدت الفترة منذ ثورة يوليو/تموز 1952 حتى نكسة يونيو/حزيران 1967 ثلاث هيئات نيابية لمجلس الأمة، وهي المجلس الأول (26 يوليو/تموز 1957- 10 فبراير/شباط 1958)، والثاني (21 يوليو/تموز 1960-22 يونيو/حزيران 1961)، والثالث (26 مارس/آذار 1964- 16 أبريل/نيسان 1968).

إذن، فخلال الفترة الممتدة لخمسة عشر عامًا من عمر ثورة يوليو/تموز منذ 1952 حتى 1967، عاشت مصر في أكثر من تسع سنوات منها بدون برلمان، الذي لم تتخط فترات انعقاده حاجز ست سنوات.

2. السيطرة السياسية على الجيش

عندما تولى اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية، اتخذ قرارًا حاسمًا بترقية الرائد عبد الحكيم عامر إلى رتبة اللواء وتعيينه في منصب القائد العام للقوات المسلحة، وبهذا سلم نجيب صلاحياته في التعيين للجنرال عامر، وأصبح لديه القليل من الوسائل لتوسيع تأييده داخل المؤسسة العسكرية خارج المتعاطفين معه في سلاح المدفعية والفرسان. وفي نهاية المطاف، أدرك نجيب خطأه وحاول استعادة صلاحيات التعيين من مستوى قادة الكتائب وما فوقها، إلا أنه لم ينجح. ويسلط

---

(1) هلال، علي الدين، "خبرة التاريخ: تطور المؤسسات السياسية 1952-2013"، في: علي الدين هلال (محرر)، **عودة الدولة: تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو**، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2015)، ص 29.

هذا الحدث الضوء على أهمية تعيينات الرؤساء في تشكيل الولاءات والتفضيلات في سلك الضباط[1]. وبالتالي، لم يكن للرئيس محمد نجيب سيطرة سياسية على المؤسسة العسكرية، وخلال صراعه مع عبد الناصر، كانت مجهودات عبد الناصر في تهميش الرئيس معتمدة على قدرته على تهميش أنصار الرئيس داخل الجيش، من خلال انحياز عبد الحكيم عامر لصف عبد الناصر في صراعه مع الرئيس.

وبوصول جمال عبد الناصر للرئاسة عام 1956، كانت قيادة الجيش قد تم تأمينها لعبد الحكيم عامر، وكان جوهر تركيز عبد الناصر هو دفع عجلة البرنامج الثوري للنظام، وذلك بتأسيس ائتلاف بين عمال المدن والطبقة الريفية المتوسطة، وانتهاج سياسات متعلقة بحيازة الأراضي وحقوق العمال، وتخصيص إعانات لصالح هذه الفئات الاجتماعية. وفي المقابل، ركز عامر على الجيش، وكقائد عام للقوات المسلحة، بدأ عامر وبشكل مطرد في كسب التأييد داخل سلك الضباط عن طريق تخصيص العلاوات الخاصة لمرؤوسيه المخلصين. ومع مرور الوقت، سمحت شبكة المحسوبية لعامر ببسط نفوده على الجيش على حساب عبد الناصر. ومن جانبه، حافظ الرئيس جمال عبد الناصر على حلفائه بين الضباط الأحرار، وأقام علاقات دعم مع أجهزة الأمن والاستخبارات الناشئة. وبالتالي، أصبح كل منهما قويًّا في محيطه، وفي أوائل الستينات تحولت العلاقة بين الرجلين إلى المنافسة من أجل السيطرة على المؤسسة العسكرية[2].

وقد تمتع عبد الناصر كرئيس بلقب القائد الأعلى للمؤسسة العسكرية ورسميًّا تحكم في سلطة تعيين كبار الضباط فوق رتبة قائد كتيبة. ومع ذلك، فإن عامر هو من مارس عمليًّا سلطة التعيينات والترقيات والفصل. هذه السلطة، بجانب اعتماده على تخصيص المزايا لضباطه المفضلين، أثبتت مركزيتها في قدرته على إنشاء مركز قوة داخل المؤسسة العسكرية. وبدوره، أقر عبد الناصر بأهمية هذه الصلاحيات وسعى لاستعادة السيطرة عليها[3].

---

(1) Brooks, "**Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations",** op. cit, p. 11.

(2) Ibid, p. 11.

(3) Ibid, p. 12.

ومن أبرز الطرق التي سعى عبد الناصر من خلالها لفرض سيطرته على المؤسسة العسكرية:

- قيامه بإنهاء عمل مجلس قيادة الثورة، وذلك بالتزامن مع الاستفتاء الشعبي لانتخابه رئيسًا للجمهورية في يونيو/حزيران 1956. وبذلك أنهى عبد الناصر نظام "المجلس العسكري" الحاكم المتمثل في مجلس قيادة الثورة، وبالتالي أصبحت مؤسسة الرئاسة هي السلطة التنفيذية الوحيدة المتحكمة.
- اعتماده على الاتحاد الاشتراكي العربي كـ"قوة مدنية موازية للجيش"، يمكنها السيطرة على المفاصل الرئيسة للنظام[1].
- إعادة تنظيم الحكومة في سبتمبر/أيلول 1962 عبر إنشاء "المجلس الرئاسي"، وكان الهدف الظاهري من العملية هو توفير هيكل تنفيذي جماعي جديد للدولة، وفي الواقع، كانت غطاءً لاستعادة السيطرة على المؤسسة العسكرية من عامر[2].

إلا أن تلك المحاولات لم تنجح في تحقيق سيطرة فعلية على المؤسسة العسكرية، كما أنها لم تجعل من مؤسسة الرئاسة المؤسسة المركزية الوحيدة داخل الدولة. وهكذا يظهر جليًّا أنه كانت ثمة سلطتان في مصر، سلطة دستورية تتمثل في رئيس الدولة، وسلطة فعلية تتمثل في رئاسة القوات المسلحة[3].

وهكذا، فإن المؤسسة العسكرية في عهد عبد الناصر لم تواجه أية معارضة حقيقية، وإنها كانت تستحوذ على السلطة وتمارسها. وكان الصراع الحقيقي من أجل السيطرة السياسية داخل المؤسسة العسكرية نفسها، لذا، فإن عبد الناصر كافح لتوطيد سلطته ضد مستشاره وصديقه المفترض، المشير عبد الحكيم عامر، القائد الشعبي داخل الجيش ومنافسه الوحيد المحتمل. ولقد ساعدت الهزائم

---

(1) Roussillon, Alain, "**Republican Egypt interpreted: revolution and beyond**" in Daly, M. W. (ed.), *The Cambridge History of Egypt Volume 2: Modern Egypt, from 1517 to the End of the Twentieth Century*, (Cambridge University Press, UK, 1998), p. 350.

(2) Brooks, "**Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations**", op. cit, p. 12.

(3) البشري، **الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952–1970**، مرجع سابق، ص 183.

والنكسات العسكرية عبد الناصر في هذا التنافس، بما في ذلـــك هزيمـــة حـــرب السويس عام 1956، والضعف الذي أصاب الجيش بسبب انتشاره في اليمن خلال الستينات. وعلى الرغم من ذلك استمرت شعبية عامر وسط الجيش حتى نكســـة عام 1967 ضد إسرائيل، والتي أعلنت نهاية التنافس بين عبد الناصر وعامر، فقـــد قاد عار الهزيمة عامرًا للاستقالة، ثم أُلقي القبض عليه ووُجد بعد ذلك منتحرًا داخل السجن. وعلى الرغم من أن عبد الناصر قد اعتمد على الجيش لسحق أية جماعات معارضة مدنية، إلا أنه لم يقدر على التسامح مع قائد عسكري يمتلك قوة أكبر من قوته[1].

وفي السنوات الثلاث الأخيرة من رئاسته حتى وفاته في عام 1970، اســـتعاد الرئيس عبد الناصر السلطة الفعالة للتعيين والترقية والفصل من الخدمة العسكرية، كما قام بتعيين قادة عسكريين جدد وطهر سلك الضباط بإقالـــة عـــدد كـــبير منهم[2]. وقد شكل ذلك مرحلة تحوُّل أولية من مؤسسة عسكرية مثقلة سياســـيًّا إلى مؤسسة عسكرية أكثر احترافية[3].

ثانيًا: الأدوار غير التقليدية للعسكريين

لم يتوقف تدخل العسكريين في الدولة في مصر عند حدِّ ســـيطرة القيـــادات العسكرية على السلطة السياسية في الدولة وحسب، وإنما امتد هذا التدخل ليشمل العديد من الصور والأشكال داخل الدولة وفي مؤسساتها، وفيما يلي نسلِّط الضوء على أشكال تدخل العسكريين في الحياة الداخلية للدولة.

1. الأمن الداخلي

فيما يتعلق بدور المؤسسة العسكرية في قطاع الأمن الداخلي، تشير الأدلة إلى استيلاء العسكريين على أجهزة الأمن الداخلي والسجون، فمنذ الســـاعات الأولى

---

(1) Kurtzer, Daniel; Svenstrup, Mary, “Egypt's Entrenched Military”, **The National Interest**, (No. 121, 2012), p. 43.

(2) Brooks, “**Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations”,** op. cit, p. 13.

(3) Kurtzer; Svenstrup, “Egypt's Entrenched Military”, op. cit, p. 43.

للانقلاب العسكري أصبح جمال عبد الناصر وزيرًا للداخلية، كما سيطر زكريا محي الدين على البوليس السياسي والمخابرات[1]، وشغل كل من عباس رضوان وشعراوي جمعة هذا المنصب وهما من ضباط الجيش.

وقد توافق ذلك مع ازدياد اهتمام قيادة الثورة بإنشاء العديد من الأجهزة الأمنية، سواء على مستوى رئاسة الجمهورية من خلال إنشاء جهاز أمن الرئاسة بقيادة علي صبري ومساعدة كمال الدين رفعت، والذي يقع على عاتقه متابعة أمن وولاء كل المنظمات والوزارات والسفارات وكبار المسؤولين في مصر، ثم هيئة (المخابرات العامة) التي تولى إدارتها صلاح نصر، منذ بداية عام 1957، وشملت قطاع الأمن الداخلي وقطاع الرأي العام وقطاع الإشراف على القطاع العام ومكتب المنسق العام، بالإضافة إلى هيئة الخدمة السرية، ثم تأتي المباحث العامة التي نجحت في تجنيد عشرات الألوف من المواطنين من خلال شبكة مراقبة واسعة ترصد كل أنشطة المواطنين في القرى والنجوع والمدن. وقد أُلقي على عاتق أجهزة الأمن التي تولاها رجال المؤسسة العسكرية المهمات السياسية التي هي من وظائف التنظيمات السياسية من حيث كونها الهيئات القادرة على القيام بدور قنوات الاتصال مع تجمعات الرأي العام وإجراء التحليل السياسي والاجتماعي للجماعات والتيارات المختلفة[2].

2. دمج العسكريين في مؤسسات الدولة

عرفت البيروقراطية العسكرية طريقها إلى الحياة المدنية بهدف ضمان السيطرة على أجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة، وكذلك إبعاد الضباط المتمردين عن صفوف الجيش لدرء خطر الانقلابات العسكرية وإثارة القلاقل من جهة أخرى، ليكون الجيش هو السند الحقيقي للسلطة والدعامة الرئيسة للنظام. وقد اعتمد عبد الناصر بشكل كبير على الكوادر العسكرية لتنفيذ ثورته الاجتماعية؛ حيث احتل

---

(1) عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش 1952–1967**، مرجع سابق، ص 31.

(2) فتحي، ممدوح أنيس، **مصر من الثورة إلى النكسة، مقدمات حرب حزيران/يونيو 1967**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الامارات، 2003)، ص 285.

الضباط مناصب عليا في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام، حتى إن المشير عامر قد شغل منصب رئيس المجلس الأعلى للمؤسسات العامة، كما تم تجنيد أعداد متزايدة من التكنوقراط في هذه التجربة، بينما بدأ ضباط الجيش بتحويل أنفسهم إلى تكنوقراط من خلال الحصول على شهادات جامعية[1].

ومنذ منتصف 1956، أصبح الجيش المصدر الرئيس لشغل العديد من وظائف الدولة التي تشمل نواب رئيس الجمهورية ورؤساء الوزارة والوزراء والمحافظين ووكلاء الوزارات والسفراء ومديري الشركات ورؤساء المصارف، ومما أتاح هذا الانتشار لرجال المؤسسة العسكرية، خلو العديد من المناصب في وظائف الإدارة العليا بِتَمْصِير المصالح الأجنبية وتأميمها في مصر بمختلف مراحلها، كما سيطر العسكريون أيضًا على الإدارة المحلية بمستوياتها المختلفة، فمنذ أول تطبيق لنظام الإدارة المحلية في 10 سبتمبر/أيلول 1960 كان من بين الواحد والعشرين محافظًا عشرة محافظين من ضباط الجيش وثمانية من ضباط البوليس، والجدير بالذكر أن ضباط الجيش المختارين كمحافظين كانوا جميعًا من تنظيم الضباط الأحرار، كما تزايد عدد الضباط الذين زحفوا على وزارة الخارجية؛ حيث بلغ عدد العسكريين 72 شخصًا عام 1962 من بين مئة شخصية تولت المناصب الرئيسة في وزارة الخارجية، وبينما لم يكن في عام 1952 سفراء من خلفية عسكرية سوى اثنين، هما: اللواء علي نجيب واللواء محمد سيف الدين، أصبح جميع السفراء المصريين في أوروبا في عام 1962 –عدا ثلاثة– من العسكريين؛ حيث بلغت نسبة العسكريين 51% من مجموع السفراء خلال العام نفسه 1962، وبدأت في الازدياد حتى عام 1965–1966؛ حيث بلغت نسبة العسكريين 68%[2].

ووُجِّهَت موارد الدولة نحو الجيش الذي لعب مهندسوه ومقاولوه الدور الرئيس في مشاريع استصلاح الأراضي، وإقامة البنى التحتية العامة، وتوفير السلع الأساسية، والصناعة المحلية للأجهزة الاستهلاكية والإلكترونيات، وكذلك إنتاج السلع الصناعية

---

(1) Abdalla, Ahmed, “The Armed Forces and the Democratic Process in Egypt”, **Third World Quarterly**, (Vol. 10, No. 4, 1988), p. 1454.

(2) فتحي، **مصر من الثورة إلى النكسة**، مرجع سابق، ص 284–287.

والزراعية كالفولاذ والسماد. علاوة على ذلك، تم تعيين ضباط من رتب عالية مكان مدراء المصانع المدنيين. وقد أدى وجود هؤلاء الإداريين العسكريين في مختلف المؤسسات التي تملكها الدولة والمؤسسات شبه العامة، إلى خلق قاعدة مُتَنَفِّذَة تستهدف دعم الوجود المتواصل للمؤسسة العسكرية في الاقتصاد[1].

إذن، نجح العسكريون بعدد من الطرق في تشكيل "حكم الشريحة" العسكرية؛ حيث احتلوا ما يزيد عن ثلث المناصب السياسية العليا خلال العهد الناصري، وأفلحوا -علاوة على ذلك- في الحصول على تمثيل عالٍ لهم ضمن المراتب العليا في سلك الخدمة الدبلوماسية والأمن والحكومات المحلّية والاتحاد الاشتراكي العربي والقطاع العام الاقتصادي[2].

3. صنع السياسات العامة

استوجبت السيطرة على الساحة السياسية القيام بتوجيه السياسات العامة للدولة بما يسهم في تحقيق هدف السيطرة السياسية. واستطاع العسكريون من خلال سيطرتهم على المناصب السياسية التحكُّم في عملية صنع السياسات العامة، وأحدثوا تغيرات ضخمة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومن أبرزها سياسة الإصلاح الزراعي وسياسة التأميم وسياسات هيمنة القطاع العام[3].

وفي 9 سبتمبر/أيلول 1952، صدر قانون الإصلاح الزراعي في عهد الرئيس، محمد نجيب، وتم بموجبه تحديد الملكية الزراعية للشخص الواحد بـ200 فدان على أن تُوزع الأراضي المنزوعة على الفلاحين خلال 5 سنوات، وجُعل الحد الأعلى للأرض المبيعة للفلاح 5 فدادين يدفع ثمنها للدولة خلال ثلاثين سنة بفائدة 3 بالمئة سنويًّا. وفي 25 يوليو/تموز 1961، أصدرت الحكومة قرارًا لتصحيح قانون الإصلاح الزراعي وتم بموجبه خفض الحد الأعلى للملكية الخاصة للأرض من 200

---

(1) مارشال، شانا، **القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية**، (مركز كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2015)، ص 10.

(2) الأيوبي، نزيه، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة: أمجد حسين، (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010)، ص 535.

(3) البشري، **الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952–1970**، مرجع سابق، ص 85.

فدان إلى 100 فدان. وفي حين كان الهدف الأساسي من هذا القانون هو إعـــادة توزيع الثروة والدخل في المجتمع المصري، إلا أن من أهم أهدافه الأخـــرى كـــان القضاء على سلطة الأرستقراطية الزراعية والحد من امتيازاها[1].

ويشير أنور عبدالملك إلى أن الجيش كان مصممًا على رسم سياساته بنفســـه من خلال احتكاره للسلطة، وذلك بسبب رفض القطاع الخاص للتعاون في تحقيق أهداف السلطة الحاكمة الجديدة، لذلك لجأت إلى سياسة التخطيط، وتسلم الجيش سلطة التوجيه والتقرير في القضايا الاقتصادية، وكان ذلك بحجة أنـــه إذا لم يـــتم إخضاع الاقتصاد الوطني للتخطيط، فإن الفجوة في الثروة والدخل بـــين طـــرفي المجتمع ستستمر في النمو وستؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين متميزتين: طبقـــة أقلية وتملك مدخول الإنتاج، وطبقة أخرى يزداد عددها باستمرار ولا تتمتـــع إلا بقسط ضئيل من مدخول الإنتاج. وأدت تلك السياسات إلى أن يكـــون ســـلك الضباط مدموجًا عضويًّا بالمجموعات الاقتصادية والإدارية والسياسية[2].

وهنا، نلاحظ أن فترة حكم الرئيس عبد الناصر حققت درجة عاليـــة مـــن تدخل الجيش والعسكريين في الشؤون الداخلية للدولة؛ إذ تخطـــت الأدوار غـــير التقليدية للمؤسسة العسكرية خلال تلك الفترة كل المستويات، سواء فيما تعلـــق بالأمن الداخلي للدولة، أو بمؤسساها المدنية، وحتى بصنع سياساها العامة، أي إن هذه الفترة شهدت الحد الأقصى للأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية داخل أية دولة.

ثالثًا: التحولات السياسية

في ظل السيطرة المباشرة للعسكريين على المؤسســـات السياســـية للدولـــة، وتوغُّلهم في مختلف المناصب القيادية في باقي مؤسسات الدولة وأجهزها، تكـــون هناك ضرورة للإشارة إلى تأثير تلك السيطرة على الحياة السياسية المصرية، وعلى التجربة الديمقراطية. وبالتالي، فيما يلي نستعرض أهم ملامح الحياة السياسية خلال

---

(1) عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش 1952–1967**، مرجع سابق، ص 116–117.

(2) المرجع السابق، ص 155.

فترة الرئيس، جمال عبد الناصر، بما يوضح طبيعة تأثير التدخل العسكري المباشر على الحالة السياسية للدولة.

1. إلغاء الأحزاب السياسية

من السمات الخاصة بحركة الجيش التي سيطرت على الحكم في 23 يوليو/تموز 1952 -باعتبارها حركة عسكرية سرية- أنه لم يكن لها ارتباطات سياسية/تنظيمية مع أي من الأحزاب أو التيارات السياسية التي كانت موجودة على الساحة السياسية في ذلك الوقت، وإِنْ كان لبعض أعضائها اتصالات وعلاقات ذات طابع فردي مع بعض تلك الأحزاب والتيارات، كما أن الحركة لم تستند إلى تنظيم سياسي أو أيديولوجي خاص بها، بل تعددت التوجهات الفكرية والأيديولوجية في صفوفها، وبالتالي، فإن هذه النخبة الحاكمة، بعد 23 يوليو/تموز 1952، كان يغلب عليها "الطابع العسكري"، وكانت تفتقر إلى التجانس الفكري والأيديولوجي(1). واتبعت في المقام الأول منهجًا ذرائعيًّا وتجريبيًّا، وكان الرئيس عبد الناصر يشير من آن لآخر إلى الصفة التجريبية لسياساته(2).

وفي هذا الإطار، مر النظام الحاكم بعدد من مراحل التحول في التجربة السياسية، لعل أبرزها المرحلة الأولى التي بدأت من عام 1952 حتى عام 1956، وكان هدف النظام الرئيس خلال هذه الفترة تثبيت دعائمه في مواجهة معارضة متعددة المصادر والاتجاهات، وفي هذا الإطار، قام الحكام الجدد بالضرب بعنف على مظاهر المعارضة، التي صدرت من اليمين أو اليسار على حدٍّ سواء. وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية، فقد طُلِب منها أولاً أن تُطَهِّر نفسها من العناصر الفاسدة، وبدأت عملية مواجهة بين الأحزاب والنظام الجديد، انتهت في 16

(1) إبراهيم، حسنين توفيق، **الدولة والتنمية في مصر: الجوانب والمتغيرات السياسية: دراسة من منظور مقارن**، (مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مصر، 2000)، ص 144.

(2) هلال، علي الدين، **النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010**، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2010)، ص 300-301.

يناير/كانون الثاني 1953 بقانون حل الأحزاب السياسية، ثم جماعة الإخوان المسلمين في 1955[1].

وبعد إلغاء الأحزاب السياسية شرعت النخبة الحاكمة في بناء تنظيمها السياسي الخاص بها، فأسست في العام نفسه (1953) "هيئة التحرير" لتعبئة التأييد للنظام الجديد وسد الفراغ السياسي الذي نجم عن حلّ الأحزاب. وترجع فكرة إنشاء الهيئة إلى الرئيس جمال عبد الناصر قبل الثورة؛ حيث جرت مشاورات تأسيسها في نادي الضباط، وأُعلن قيامها رسميًّا في 23 يناير/كانون الثاني 1953، وأصبحت هيئة التحرير التنظيم السياسي الشعبي الوحيد الذي خرج من عباءة الجيش لتنظيم قوى الشعب، ولعبت الهيئة دورًا مهمًّا في حشد الجماهير، وقد استُخدمت خلال أزمة مارس/آذار 1954 لتصبح طرفًا في ترجيح الصراع لمصلحة مجموعة جمال عبد الناصر ضد محمد نجيب ومؤيديه.

واعتبارًا من عام 1957، حَل "الاتحاد القومي" محل هيئة التحرير ليكون إطارًا يجسِّد وحدة الأمة ويفسح المجال أمام الشعب كله للممارسة السياسية. وفي عام 1962، تم تأسيس "الاتحاد الاشتراكي" ليَحل محل الاتحاد القومي، وليُعَبِّر عن التوجه السياسي الجديد الذي دشنه ميثاق العمل الوطني الصادر في عام 1962، بحيث يكون إطارًا لتحالف قوى الشعب العاملة[2]، ومع تحول الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي تحول معه أعضاؤه وكافة السياسيين في البلد إلى اشتراكيين[3].

وفي حين كان يُفترض أن تُعزِّز تلك المؤسسات من المشاركة السياسية للمواطنين، فإنها في الواقع خدمت هدفين أساسيين: أولهما: أنها كانت قنوات يُعزِّز من خلالها القادة العسكريون شرعية برامجهم السياسية. وثانيهما: بالنظر إلى طبيعة المجتمع الذي يضم كل الاتجاهات السياسية، فإن النخبة الحاكمة باستطاعتها –من

---

(1) المرجع السابق، ص 301–302.

(2) إبراهيم، **الدولة والتنمية في مصر**، مرجع سابق، ص 155–156.

(3) عصفور، محمد، "التيار الليبرالي في مصر"، في نازلي معوض (محرر)، **الخبرة السياسية المصرية في مائة عام**، (مركز البحوث والدراسات السياسية، مصر، 1999)، ص 206.

خلال تلك المؤسسات- مراقبة الساحة السياسية بسهولة أكبر، وهذا يعوق نمـــو مراكز قوى سياسية مستقلة(1).

ويُلاحَظ أن المشهد السياسي المصري عرف خلال الثمانية عشر عامًا مـــن 1952 إلى 1970 ثلاثة تنظيمات شعبية، هيئة التحرير والاتحاد القـــومي والاتحـــاد الاشتراكي، وأن أخطر القرارات السياسية التي اتُّخذت في الخمسينات والستينات، وترتبت عليها التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى، اتخذها الرئيس بجهـــازه الحاكم دون أن يكون للتنظيمات الشعبية أثر فيها(2).

2. السيطرة على الانتخابات التشريعية

شهد عهد الرئيس جمال عبد الناصر ثلاثة انتخابات برلمانية في أعـــوام 1957 و1964 و1969، وتمت هذه الانتخابات في ظل غياب الأحزاب السياسية، ووجود تنظيم سياسي واحد. ومن أبرز مظاهر التحكم والسيطرة في انتخابـــات البرلمـــان المختلفة في عهد الرئيس عبد الناصر(3):

- سيطرة "التنظيم السياسي الواحد" على حق الترشح للسلطة التشريعية: حيث نص دستور 1956 على أن يتولى الاتحاد القومي عملية الترشـــيح لعضوية "مجلس الأمة"، وبالتالي، أصبح لهذا التنظيم السياسي "المعـــين" من قبل السلطة التنفيذية حق الولاية على مجلس الأمة "المنتخب".
- استبعاد بعض الفئات عن المشاركة في الانتخابات: وعلى عكس النظام الليبرالي -وكان قائمًا قبل حركة الجيش- الذي لم يقم باستبعاد أي من الفئات أو المواطنين على أساس قانوني لأسباب سياسية، فـــإن نظـــام الانتخابات في العهد الناصري شهد لأول مـــرة، وبشـــكل مســـتمر، استبعاد بعض الفئات عن المشاركة في الانتخابات وذلك اســـتنادًا إلى دواعٍ سياسية معينة.

---

(1) Cook, *The Military and Political Development*, op. cit, p. 69.

(2) البشري، **الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952–1970**، مرجع سابق، ص 130–131.

(3) رشاد، عبد الغفار، "النخبة السياسية المصرية وآفاق المستقبل"، في: علي الدين هـــلال (محرر)، **التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات**، (مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1986)، ص 250–260.

3. المشاركة السياسية

صدر القانون المنظِّم لمباشرة الحقوق السياسية رقم 73 لسنة 1956، فوسع القاعدة الانتخابية طولاً وعرضًا، بأن منح حق الانتخاب لكل من بلغ الثامنة عشرة من عمره، ومنح هذا الحق للنساء لأول مرة، وأدخل العسكريين في هذا النطاق وكانوا مستبعدين من قبل، وجعل الانتخاب واجبًا إجباريًّا. وإذا كانت الممارسة قد دلت على أنه في إطار هذا الاتساع القانوني العريض لم تزد نسبة المقيدين في جداول الانتخاب عن 50% من السكان الذين هم في سن التصويت، وأن نسبة المشاركين فعلاً في التصويت كانت أقل من نسبة المقيدين بالجداول بالنسبة للسكان في سن التصويت، وتراوحت بين 40.35% و45.1%، وأن نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات كانت ضعيفة جدًّا، فبلغت 1% سنة 1956، و10% سنة 1965[1].

وقد اتفقت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت التنظيمات السياسية الثلاثة التي شهدها عهد عبد الناصر، على أن التنظيمات المعنية اتسمت بصفة عامة، ومع اختلاف في الدرجة، بالضعف والهشاشة، ولم يكن لها وجود حقيقي بين الجماهير. وترتب على ضعف وهشاشة التنظيمات السياسية -إلى جانب اعتبارات أخرى- ضعف المشاركة الشعبية في الحياة السياسية[2].

4. الجيش مصدر رئيس لتجنيد النخبة المركزية

نظرًا لضعف التنظيمات السياسية التي أسستها السلطة منذ عام 1953، فقد تزايد اعتمادها على البيروقراطية لتحقيق الأهداف العامة التي رفعتها، وكانت النتيجة تأسيس جهاز إداري ضخم اضطلع بمهام عديدة، سياسية واقتصادية واجتماعية. وكان المصدر الرئيس لشغل المناصب القيادية داخل هذا الجهاز الإداري هو المؤسسة العسكرية، وبالتالي شكل هؤلاء العسكريون الذين شغلوا المناصب القيادية في الأجهزة والمؤسسات الحكومية بالقطاعين العام والتعاوني مع

(1) البشري، **الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952–1970**، مرجع سابق، ص 134.

(2) إبراهيم، **الدولة والتنمية في مصر**، مرجع سابق، ص 156–157.

نظرائهم المدنيين "بيروقراطية الدولة"، وقد شكلت هذه الفئة ركيزة أساسية للنظام السياسي خلال العهد الناصري، وأصبحت أحد المصادر الرئيسة للتجنيد لعضوية النخبة الحاكمة[1].

وكانت الفترة الأولى من عهد ثورة يوليو/تموز 1952 بمثابة التأسيس لسيطرة العسكريين على المؤسسات المدنية؛ حيث تولوا معظم المناصب المدنية العليا داخل الدولة، وبالتالي تشكلت النخبة الحاكمة في ذلك الوقت بدرجة شبه كاملة من ضباط الجيش، ويمكن توضيح ملامح عَسْكَرَة المؤسسات السياسية من خلال المؤشرات التالية:

- أصبح مجلس قيادة الثورة، المكون من أعضاء الهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار، هو السلطة التشريعية خلال العامين الأولين من عهد الثورة، كما شارك مجلس قيادة الثورة مع الحكومة في السلطة التنفيذية.
- تولى رئاسة أول مجلس للأمة بعد الثورة عبد اللطيف البغدادي، أحد قادة سلاح الطيران، ثم جاء بعده العقيد، أنور السادات، ليترأس مجلس الأمة التالي خلال فترة الوحدة مع سوريا وأيضًا مجلس الأمة اللاحق على ذلك من 1964 إلى 1968.
- تولِّي كل من اللواء محمد نجيب والعقيد جمال عبد الناصر، وهما أبرز الشخصيات العسكرية عقب ثورة يوليو/تموز، لرئاسة الجمهورية خلال تلك الفترة، وبالتالي كان على رأس مؤسسة الرئاسة، التي تُعَدُّ الأكثر استقرارًا ونفوذًا داخل المؤسسات المدنية، رموز عسكرية.
- احتكرت الشخصيات العسكرية منصب رئيس الوزراء خلال هذا العهد، وكان أول من تولى هذا المنصب بعد الثورة هو اللواء محمد نجيب، أما جمال عبد الناصر فقد جمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء خلال السنوات الخمس الأولى من توليه للرئاسة، أعقبه في ذلك المنصب كل من علي صبري وزكريا محي الدين ومحمد صدقي سليمان، ويُعدُّ الأخير الشخصية المدنية الوحيدة التي شغلت هذا المنصب خلال

---

(1) المرجع السابق، ص 147.

تلك الفترة، وإن لم تستمر حكومته أكثر من 10 شهور.

- تراوحت النسبة المئوية لوجود الضباط في مواقع وزارية مــن 23% إلى 65%، ومن سنة 1952 إلى 1967، فإن من بين 65 مســؤولاً تقلــدوا مناصب سياسية كان 27 من ضباط الجيش، وقــد خضــعت معظــم الوزارات الرئيسة لسيطرة الضباط، وهم مجموعة تشكلت حديثًا مــن التكنوقراط الذين حازوا درجات علمية في مجــالات غــير عســكرية متنوعة[1].

مثل العهد الناصري الصورة المثالية للحكم العسكري، فقد تم تأسيس النظام الحاكم من خلال انقلاب عسكري قادته مجموعة من صغار الضباط، استطاعوا أن يسيطروا على كل مؤسسات الدولة، وأن يُصبح العسكريون هم اللاعب السياسي الوحيد على الساحة السياسية، وبالتالي، فإن استخدام مفهوم العلاقات المدنيــة-العسكرية للتعبير عن تلك الفترة قد لا يكون مناســبًا، وأن اســتخدام مفهــوم "العلاقات العسكرية-العسكرية" ربما يكون أكثر تعبيرًا. وفيمــا يتعلــق بالحيــاة السياسية في تلك الفترة، فقد تم تأميمها بالكامل لصالح النخبة العسكرية الحاكمة، والقضاء على التعددية السياسية.

---

(1) هاشم، أحمد، **الجيش والدولة في مصر: تشابــك المدني والعســكري**، ترجمة محمود محمد الحرثانــي، (مركز الجزيــرة للدراسات، قطر، 2015)، ص 5.

المبحث الثاني

العلاقات المدنية-العسكرية في عهد الرئيس أنور السادات

بعد وفاة جمال عبد الناصر، تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية في أكتوبر/تشرين الأول 1970، و لم يتوقع أحدٌ أن تدوم رئاسته طويلاً؛ وذلك لأن السادات لم يكن يتمتع بالكاريزما نفسها التي كان يتمتع بها جمال عبد الناصر، كما أنه لم يكن يملك قاعدة قوة، وكانت هذه القوة موجودة في عدد من المراكز الرئيسة؛ وهي: حزب الاتحاد الاشتراكي العربي بقيادة علي صبري، ووزارة الداخلية وأجهزة المخابرات والأمن برئاسة شعراوي جمعة، والقوات المسلحة بقيادة وزير الحربية، الجنرال محمد فوزي. وقد واجه أنور السادات معارضة صارمة من هذه المراكز الثلاثة؛ وشكل هذا تحديًا خطيرًا أمام الرئيس الجديد، وأمام قدرته على فرض سيادته على مؤسسات الدولة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية.

أولًا: الدور السياسي للعسكريين

كان لنكسة 1967 -كما ذكرنا آنفًا- انعكاسات ضخمة على معادلة العلاقات السياسية-العسكرية، ومكنت عبد الناصر من استعادة السيطرة على الجيش، وتطهيره من الفساد والوضع المتردي، وإطاحته بعبد الحكيم عامر وقاعدة القوة الخاصة به، وهو ما أسهم في توطيد "السيطرة السياسية" لعبد الناصر على المؤسسة العسكرية، كما قاد إلى تنامي أُسُس "المهنية" داخل سلك الضباط، وهو ما ترسخ بدرجة أكبر خلال حكم الرئيس أنور السادات، وعلى الرغم من التوقعات بعدم استمراره في الرئاسة لفترة طويلة بسبب ضعفه الملحوظ، إلا أن

التغيرات التي لحقت بالمؤسسة العسكرية خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس عبد الناصر قد حالت دون الإطاحة به. وفيما يلي نعرض لعلاقة المؤسسة العسكرية بالوضع السياسي خلال فترة حكم الرئيس السادات:

1. السيطرة السياسية على الجيش

استفاد السادات بشكل كبير من تراجع صورة المؤسسة العسكرية لدى الشعب عقب نكسة 1967، ومن تَخَلُّص عبد الناصر من مراكز القوة داخل الجيش، وتمكن من فرض سلطته على المؤسسة العسكرية بدرجة كبيرة، ويمكن توضيح حجم "السيطرة السياسية" التي مارسها الرئيس السادات على المؤسسة العسكرية من خلال تَخَلُّصه من الفصيل المنافس له داخل المؤسسة العسكرية، وتَحَكُّمِه في سلطة التعيينات في المناصب العليا بالمؤسسة العسكرية وكذا تقليصه لنسبة العسكريين في المناصب المدنية، وتخفيض الإنفاق العسكري بعد حرب 1973.

قام السادات بفصل أو إلقاء القبض على عدد من كبار المسؤولين الناصريين –جميعهم ضباط أو ضباط سابقون– وكان من بينهم وزير الدفاع، الجنرال محمد فوزي، ووزير الدولة لشؤون الرئاسة، سامي شرف، الذي أشرف على الحرس الرئاسي، ووزير الداخلية، شعراوي جمعة، الذي سيطر على الشرطة والمخابرات العامة. ويُعتبر علي صبري الشخصية المحورية في المجموعة المضادة للسادات؛ حيث جاء من خلفية استخباراتية. وبقيامه بذلك، استطاع السادات التخلُّص من الفصيل المنافس له داخل المؤسسة العسكرية(1). كما تحكم السادات بدرجة كبيرة في سلطة التعيينات في المناصب العليا في القوات المسلحة؛ حيث اعتمد السادات على ولاء القادة العسكريين له كأساس لشغل المناصب القيادية، وإبعاد هؤلاء الذين يشكلون تحديًا لسلطته ولقراراته.

---

(1) Campbell, Kirk. S., "**Civil-Military Relations and Political Liberalization: A Comparative Study of the Military's Corporateness and Political Values in Egypt, Syria, Turkey, and Pakistan**", (Doctor of Philosophy Dissertation), Columbian College of Arts and Sciences of the George Washington University, USA, 2009, p. 86.

وعندما قرر الجنرال، محمد أحمد صادق، الذي كان ولاؤه سبب حصوله على وزارة الحربية، أن يتحدى السادات في العديد من الجهات -لاعتقاده بأنه من الضباط الأحرار؛ الأمر الذي يعطيه دورًا في صنع القرار- أبعده السادات، واستبدل به الفريق، أحمد إسماعيل. كما قام السادات بعد حرب 1973 بإبعاد الفريق، سعد الدين الشاذلي، من منصب قائد الأركان لاعتراضه على موقف الرئيس من التعاون مع الولايات المتحدة في مفاوضات السلام مع إسرائيل[1].

أدى التباين بين قدرات القوات المسلحة والتزاماتها بعد حرب 1973 إلى زيادة رغبة السادات في الحد من القوة العسكرية للقوات المسلحة وذلك للحد منها سياسيًّا؛ حيث كان السادات شاهد عيان على الهزيمة التي لحقت بالجيش في الستينات عندما كانت القوات المسلحة مهتمة جدًّا بالسياسة المصرية الداخلية. وبعد أن ألزم نفسه بمحاربة إسرائيل، وقال: إن هناك حاجة إلى تعزيز الطابع المهني للجيش المصري، وقبل حرب 1973، كان مجتهدًا في منع إنشاء مراكز قوة عسكرية مستقلة، ونتيجة لذلك، كان هناك تدوير لمنصب وزير الحربية وللنخبة العسكرية في المناصب العليا. وشكل عبور قناة السويس في حدِّ ذاته نعمة مزدوجة للسادات؛ لأنه سمح للسادات ببناء تواصل مع الأميركيين من أجل السلام مع إسرائيل، كما أنه ساعده في المضي قدمًا في تقويض السلطة المؤسسية للقوات المسلحة[2].

وبسبب الفوز في الحرب تراجعت الأهمية النسبية للقوات المسلحة، وأصبح السادات قادرًا على اللعب على استراتيجيته الكبرى "السلام والازدهار" وذلك بإبعاد الجيش إلى هامش الحياة السياسية المصرية وإعادة توجيه الاستثمارات الحكومية من المؤسسة العسكرية إلى التنمية المدنية، كما أنه قام بتسريح مئات الآلاف من الجنود (معظمهم من غير أعضاء الصف الأول)، وكثير منهم كانوا في

---

(1) Hashim, Ahmed, “The Egyptian Military, Part One: From the Ottomans through Sadat”, **Middle East Policy**, (Vol. XVIII, No. 3, 2011), p. 72-73.

(2) Satloff, Robert. B., “Army and Politics in Mubarak's Egypt”, **The Washington Institute for Near East Policy**, (Policy Papers, No. 10, 1988), p. 4.

الخدمة الفعلية منذ حرب يونيو/حزيران عام 1967، كما أصر على رفض إنشـــاء تجمعات شخصية حول "أبطال أكتوبر" البارزين خشية من أن تعزِّز من مراكـــز القوة وتنتقص من أهداف سياسته لما بعد أكتوبر[1]. وتم خفض نصيب الفرد مـــن الإنفاق العسكري إلى النصف، كما انخفض الإنفاق على الدفاع كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي بأكثر من 60%. وقد رحل السادات، في 6 أكتوبر/تشرين الأول 1981، تاركًا الترسانة العسكرية نفسها التي كانت بعد نهاية حـــرب عـــام 1973. ويمكن القول: إنه في عهد السادات، تحولت القوات المسلحة من مؤسسة قائدة للثورة إلى مؤسسة تابعة للسلطة المدنية للدولة، وكان انسحاب أفراد الجيش إلى مدن شُيِّدَت خصيصًا لاستيعابهم إشارة إلى هذا التوجه[2].

إذن، شهد عهد السادات المزيد من فكِّ الارتباط بـــين المؤسســـة العســـكرية والسياسة، وتركيز الاهتمام على المهنية العسكرية، كما عـــزز الســـادات بطريقـــة استراتيجية خضوع الجيش الرمزي لمكتب الرئاسة عن طريق إبعاد الموالين لعبد الناصر في القيادة العسكرية والاتحاد الاشتراكي العربـــي خلال "ثـــورة التصـــحيح" 1971. وأدى ذلك إلى وجود كادر من كبار الجنرالات وموظفي الخدمة المدنية الذين يدينون للسادات الذي وضعهم في تلك المناصب، ويضمنون له عدم مواجهة تحدٍّ يُذكر مـــن الجيش، كما أن تركيز السادات على استعادة شبه جزيرة سيناء من إســـرائيل أدى إلى تطوير احترافية الجيش بدرجة أكبر، من خلال تعزيز دوره في الدفاع الوطني[3].

2. تركيز السيطرة السياسية في مؤسسة الرئاسة

بوصول السادات للسلطة، فإن أول ما بادر إليه هو صياغة دســـتور جديـــد للبلاد، وقد تم البدء بالعمل بالدستور الجديد في سبتمبر/أيلول 1971، وقد ســـاعد طول عمر هذا الدستور على ترسيخ هيمنة المؤسسة الرئاسية على الدولة، وتفرُّدها بالسيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية، وذلك بعد أن قضى السادات علـــى

---

(1) Ibid, p. 5-6.

(2) Gaub, Florence, “Arab armies: agents of change? Before and after 2011”, **Institute for Security Studies European Union**, (Chaillot Papers, 2014), p. 24.

(3) Kurtzer and Svenstrup, “Egypt's Entrenched Military”, op. cit, p. 43-44.

مراكز القوة المتبقية من العهد الناصري، وعلى رأسها وزير الدفاع، محمد فوزي، فيما أطلق عليه السادات: "ثورة التصحيح". وبهذا الأمر، فإن العلاقات المدنية- العسكرية في مصر قد دخلت مرحلة جديدة، أصبحت فيها مؤسسة الرئاسة هي المؤسسة الوحيدة المسيطرة على باقي مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة العسكرية، وفي نفس الوقت، تأكيد انتماء تلك المؤسسة للنخبة العسكرية التي ظلت مسيطرة عليها طوال سنوات حكم الرئيس السادات.

وبينما كانت مؤسسة الرئاسة تُشكِّل نقطة محورية في النظام السياسي للضباط الأحرار؛ حيث منح دستور 1956 ودستور 1964 الرئيس صلاحيات كبيرة، مثل القدرة على حلِّ مجلس الشعب، وإصدار مراسيم بقوانين، وإعلان حالة الطوارئ، وقيادة المؤسسة العسكرية[1]، فإن هندسة دستور 1971 اتبعت نفس المسار، ومُنح الرئيس صلاحيات شبه مطلقة، سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية، واستطاع وفقًا لمواد هذا الدستور أن يُهيمن على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار في مصر؛ الأمر الذي جعله محور النظام السياسي.

3. التركيز على المهنية العسكرية

كانت نكسة 1967 كارثة لكل المصريين بشكل عام، وللعسكريين بشكل خاص، فهم المسؤولون مباشرة عن النكسة وعن احتلال إسرائيل لجزء من الأراضي المصرية، وبالتالي، تركز اهتمام القوات المسلحة خلال الفترة اللاحقة على الحرب مع إسرائيل على محو عار الهزيمة وتحسين صورة المؤسسة العسكرية لدى الشعب، واهتمامها بتطوير قدراتها بعد الحرب للحفاظ على أمن مصر القومي، وهو الأمر الذي أسهم بشكل كبير في نمو الروح المهنية لدى العسكريين، وعدم رغبتهم في التورط في مقامرات سياسية، خاصة في ظل تراجع مراكز القوى داخل الجيش كنتيجة لتخلص عبد الناصر منها من خلال "محكمة الثورة".

وعلاوة على ذلك، اتخذ السادات خطوات كبيرة نحو إبعاد الجيش هيكليًّا عن السياسة وتقييد الجنود في الثكنات. وفي حين شغل ضباط الجيش العديد من

(1) Cook, *The Military and Political Development*, op. cit, p. 72.

الوزارات غير العسكرية خلال سنوات حكم عبد الناصر، إلا أن السادات كـــان متحمسًا لاستبدال السياسيين المدنيين البارزين بهم، على سبيل المثال، كان حوالي خُمس وزراء عبد الناصر من الضباط، وقد خفض السادات تلك النسبة إلى أقـــل من واحد على عشرين. وبحلول وقت اغتياله، كان السادات قد قطع شوطًا كبيرًا في تجريد ضباط الجيش من سلطة صنع القرار وتسليمها للسياســيين المــدنيين[1]. وتجسدت أبرز الأدلة على نمو روح المهنية في القوات المسلحة خلال فترة حكـــم الرئيس السادات في شخصيات وزراء الحربية خلال هذه الفترة وخاصة الفريـــق أول، أحمد إسماعيل، والمشير الجمسي؛ فكلٌّ منهما لم يكن مسيسًا كمـــا اتســـما بالطاعة للرئيس[2].

ثانيًا: الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية

حرص الرئيس السادات منذ توليه الحكم، وعلى عكس سلفه جمـــال عبـــد الناصر، على إحداث توسع كبير في مهنية الجيش، وأن يأخذ الجيش بعيـــدًا عـــن السياسة، ويأخذ السياسة بعيدًا عن الجيش[3]، وكان لتنامي الروح المهنية للجيش تأثير كبير على تراجع الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية خلال تلك الفترة. ونشير فيما يلي إلى طبيعة دور المؤسسة العسكرية في الأمن الداخلي والمهام المدنية والسياسات العامة كأبرز تلك الأدوار غير التقليدية.

1. الأمن الداخلي

بالنسبة للأمن الداخلي، تراجعت قبضة العسكريين علـــى وزارة الداخليـــة؛ حيث كان كل من ممدوح سالم والنبوي إسماعيل، وهما أبرز من تولى منصب وزير الداخلية في عهد السادات، من ضباط الشرطة، وقد عزز الســـادات دور جهـــاز

(1) Satloff, “Army and Politics in Mubarak's Egypt”, op. cit, p. 6.

(2) Hashim, “The Egyptian Military, Part One”, op. cit, p. 73.

(3) Alterman, Jon. B., “Sadat and his legacy/ Egypt and the world 1977-1997”, **The Washington Institute for Near East Policy**, (policy analysis, April 1998), p. 58.

الشرطة، الذي أصبح هو أداة النظام الأساسية في الساحة الداخلية. وحينما اندلعت انتفاضة الخبز، في 18 و19 يناير/كانون الثاني 1977، ضد خطة الحكومة لخفض الدعم عن السلع الأساسية، قامت الجماهير الغاضبة في العديد من المدن الرئيسة بمهاجمة مؤسسات الدولة، وفشلت الشرطة في احتواء أعمال الشغب تلك. وفي محاولة أخيرة لاستعادة السيطرة أمرت الحكومة الجيش بالتدخل لإخماد أعمال الشغب، وهو ما قابله رفض شديد من وزير الدفاع، محمد عبد الغني الجمسي، بأن يكون الجيش الذي استعاد عافيته وسمعته بالكاد بفضل الظهور المشرف في حرب أكتوبر يعمل كقوة أمن داخلي، لذا، ذكر الجمسي السادات باتفاق ما قبل 1973 بأن القيادة السياسية لن تستخدم الجيش ضد الجماهير المدنية، واشترط الجمسي لاستخدام الجيش في استعادة النظام أن يقوم السادات بإلغاء خفض الدعم، فوافق السادات على الشرط، وتدخل الجيش[1].

وتشير هذه الحادثة بوضوح إلى مدى "الحيادية" التي وصلت إليها القوات المسلحة خلال تلك الفترة؛ الأمر الذي أدى إلى الحد من استغلالها كأداة في يد السلطة الحاكمة، ومدى "الاحترافية" بحيث جاء تدخل القوات المسلحة كـ"ملاذ أخير" بعد عدم قدرة قوات الشرطة على السيطرة على الوضع، كما كان هذا الدور "مؤقتًا" وانتهى بالسيطرة على الوضع واستعادة النظام.

2. المهام المدنية

في الفترة السابقة على توقيع اتفاقية السلام، حدث تحوُّل محدود في الأنشطة الإنتاجية للجيش؛ حيث جرى التركيز على الصناعات الأكثر ارتباطًا بالدفاع، ويظهر هذا في تأسيس مصر -بالتعاون مع السعودية وقطر والإمارات- للهيئة العربية للتصنيع، عام 1975، بهدف تأسيس صناعة عربية دفاعية مشتركة[2]. وكما اتخذ السادات خطوات جذرية لإزالة الطابع العسكري عن الدولة سياسيًّا، فإنه قلل أيضًا من نفوذ الضباط الاقتصادي، ففي كل مرة يتقاعد ضابط من الخدمة

---

(1) Hashim, “The Egyptian Military, Part One”, op. cit, p. 73.

(2) مارشال، **القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 10-11.

المدنية، يعين السادات مدنيًّا بدلاً منه. وعلاوة على ذلك، انخفضت السيطرة الاقتصادية للجيش على القطاع العام مع تبني السادات سياسة "الانفتاح"، وخصخصة أجزاء من الشركات المملوكة للدولة التي كانت تدار من قِبَل الضباط[1]، بالإضافة إلى ذلك، فإن توقيع مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979، كان يعني نظريًّا أن الضباط سوف يفقدون أهميتهم وعلاقاتهم في السياسة المصرية[2].

وفي تشكيل مجلس الوزراء عام 1972، "تم خفض تمثيل الجيش إلى أقل مستوى من أية حكومة أخرى منذ عام، 1952 واستمرت النسبة في الانخفاض في عهد السادات، فمن بين 127 وزيرًا، كان 7.5% فقط من الضباط، وكان 7.5% "ضباط تكنوقراط" -وهم مجموعة من الضباط الذين خرجوا من الجيش وقاموا باستكمال دراستهم في تخصصات مختلفة مثل الاقتصاد والهندسة- ليكون إجمالي نسبة الضباط في تلك الفترة 15%. كما انخفض بشكل جذري عدد المحافظين العسكريين، ففي عام 1980، كان خمسة محافظين فقط عسكريين من بين 26 محافظًا[3].

وبعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، ووجود هذا الكم من الضباط داخل المؤسسة العسكرية مع عدم وجود حاجة للقتال، كانت هناك توجهات لاستيعاب هذا العدد من الضباط في جهود النمو الاقتصادي، وبالتالي تم تأسيس "جهاز مشروعات الخدمة الوطنية" عام 1979، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من الاحتياجات الرئيسة للقوات المسلحة لتخفيف أعباء تدبيرها عن

---

(1) Abul-Magd, Zeinab, **"Egypt's Adaptable Officers: Business, Nationalism, and Discontent"**, in Zeinab Abul-Magd; Elke Grawert (eds.), *Businessmen in Arms: How the Military and Other Armed Groups Profit in the MENA Region*, (Rowman & Littlefield Publishers, USA, 2016), p. 26-27.

(2) Abul-Magd, Zeinab, "Egypt's Adaptable Officers: Power, Business, and Discontent", **Italian Institute for International Political Studies**, (Analysis No. 265, 2014), p. 3.

(3) Cooper, Mark. N., "The Demilitarization of the Egyptian Cabinet", **Middle East Studies**, (Vol. 14, No. 2, 1984), p. 208.

كاهل الدولة مع طرح فائض الطاقات الإنتاجية في السوق المحليـــة والمعاونـــة في مشروعات التنمية الاقتصادية في الدولة من خـــلال قاعـــدة صـــناعية إنتاجيـــة متطورة[1]. ويُعدُّ تأسيس مثل تلك الأجهزة المرتبطة بالمؤسسة العسكرية -مثـــل الهيئة العربية للتصنيع وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية- تحوُّلاً عن النمط الـــذي كان سائدًا خلال عهد عبد الناصر بسيطرة العسكريين على مؤسسات وشركات القطاع العام المملوكة للدولة، إلى تأسيس شركات داخل المؤسســـة العســـكرية؛ حيث كان نطاق تركيزها الأساسي -خلال تلك الفترة- ينصـــب علـــى تلبيـــة احتياجات المؤسسة وأفرادها.

3. السياسة العامة

فيما يخص السياسة العامة للدولة ودور القوات المسلحة في صنعها خلال تلك الفترة، فإن أبرز القضايا التي توضح حدود هذا الدور في عهد الرئيس الســـادات هي قضايا القوات المسلحة نفسها؛ مثل الحرب مع إسرائيل، والتسليح، والعقيـــدة العسكرية.

أولاً: فيما يتعلق بسياسة الحرب مع إسرائيل، فإن اختيار الســـادات لسياســـة "الحرب المحدودة" مع إسرائيل من أجل الدخول في مفاوضات السلام، كانت ضـــد نصيحة العديد من القادة العسكريين[2]، بل تم عزل رئيس الأركان، الفريـــق ســـعد الدين الشاذلي، حينما عارض السادات في قراره بالتعاون مع الولايـــات المتحـــدة في مفاوضات السلام مع إسرائيل[3]، وقد سمحت سيطرة السادات على صلاحيات صنع القرار والتعيين بتخطيطه وتنفيذه حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 وفـــق تصـــوره الخاص، كما استطاع السادات ضمان أن قادته العسكريين سوف يمتثلون للتنـــازلات التي قدمها أثناء مفاوضات كامب ديفيد، ولمعاهدة السلام مع إسرائيل[4].

(1) Abul-Magd, “Egypt’s Adaptable Officers”, op. cit, p. 27.

(2) Alterman, “Sadat and his legacy”, op. cit, p. 60.

(3) Hashim, “The Egyptian Military, Part One”, op. cit, p. 73.

(4) Brooks, “**Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations”,** op. cit, p. 15.

ثانيًا: وبعد انتهاء الحرب مع إسرائيل، أدى ضعف علاقات السادات بالاتحاد السوفيتي سابقًا وعدم ثقته به، ورغبته الواضحة في إعادة توجيه علاقات مصر من المعسكر الشرقي إلى الغرب، أدى للمساهمة في انهيار العلاقات المصرية-السوفيتية بعد حرب 1973. وكلما كانت العلاقات المصرية-السوفيتية تتدهور قلت إمدادات السلاح القادمة لمصر، ولقد أثر انهيار العلاقات على تناقص الاستعداد العملياتي للقوات المسلحة في الوقت الذي استطاعت فيه إسرائيل إعادة تسليح نفسها بسرعة، وأثر هذا التناقص على القوات المسلحة بشكل كامل، وهو ما كان يسبِّب انزعاجًا للقادة العسكريين[1].

ثالثًا: قاد السادات عملية تغيير في عقيدة القوات المسلحة من العقيدة الهجومية إلى العقيدة الدفاعية، وكانت الخطوة الأولى للرئيس السادات هي تغيير اسم "وزارة الحربية" إلى "وزارة الدفاع"[2]، وبينما أمضى العسكريون نصف عقد منذ 1967 من أجل بناء الرُّوح الهجومية، بات عليهم أن يتكيفوا مع العقيدة الدفاعية وتدريباتها، وهو ما أدى إلى أن تصبح حالة الأمن الوطني بنهاية السبعينات في حالة يُرثى لها[3].

إذن، يبدو واضحًا من خلال مناقشة سياسة الأمن القومي خلال فترة حكم الرئيس السادات أن القوات المسلحة لم يكن لها دور كبير في عملية صنع تلك السياسة، وأن القيادة السياسية استطاعت أن تتحكم في عملية صنع السياسة العامة للدولة، بما فيها تلك المتعلقة بشؤون القوات المسلحة نفسها، أي إن مكانة القوات المسلحة في عملية صنع السياسات العامة قد تراجعت بشكل كبير خلال عهد الرئيس السادات.

ثالثًا: التحولات السياسية

بعد أن تمكن الرئيس السادات من تحقيق درجة عالية من السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية، وارتفعت درجات المهنية والاحترافية بين العسكريين،

(1) Hashim, “The Egyptian Military, Part One”, op. cit, p. 74.
(2) Alterman, “Sadat and his legacy”, op. cit, p. 63.
(3) Hashim, “The Egyptian Military, Part One”, op. cit, p. 74.

وانحسرت مشاركتهم في الشأن السياسي بدرجه شبة كاملة، فإن هناك تساؤلاً حول مكانة القوى المدنية في الساحة السياسية خلال هذه الفترة، وقدرتها على شغل الفراغ الذي خلفه انحسار دور العسكريين في السياسة. في الحقيقة، لم تكن تلك التغيرات تعني الكثير بالنسبة للقوى المدنية؛ حيث لم يترك السادات لتلك القوى مجال حركة يسمح لها بأن تُمثِّل مركز قوة داخل النظام السياسي، حتى مع سماحه بالتعددية السياسية.

ومن أبرز ملامح عملية التحول السياسي خلال عهد الرئيس السادات:

1. تعددية سياسية مقيدة

في إطار سعيه لتثبيت دعائم حكمه، طرح السادات شعارات دولة المؤسسات وسيادة القانون والديمقراطية. وقد مثلت هذه الشعارات الجانب السياسي في مواجهته لبعض أركان العهد الناصري الذين نظر إليهم باعتبارهم يُشكِّلون تحديًا رئيسًا له، خاصة وأنهم كانوا يشغلون أغلب المراكز الحساسة في الدولة. وقد تمكن السادات من التخلص من خصومه الذين أطلق عليهم مراكز القوى خلال ما عُرف بثورة التصحيح التي جرت في مايو/أيار 1971[1].

وفي مارس/آذار 1976، قرر الرئيس السادات أن يعطي لنظامه مظهرًا جديدًا من التنوع السياسي تماشيًا مع توجه السادات الغربي، ومعالجة النقد السياسي لحكمه، ومن ثم، قام بإعادة هيكلة الحزب الشرعي الوحيد القائم، الاتحاد الاشتراكي العربي، عن طريق تقسيمه لثلاثة منابر مختلفة على أساس الأيديولوجيات السياسية إلى اليسار، والوسط، واليمين. وقد سمح السادات للمنابر بالتنافس في أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام في انتخابات مجلس الشعب، ولكن أجهزة النظام تحركت بقوة لضمان أن منبر الوسط هو الذي سوف يحصل على الأغلبية. وفي وقت لاحق، قرر السادات أن الوقت قد حان لتحويل هذه المنابر الثلاثة إلى أحزاب. وأصبح الوسط حزب الحكومة وأُطلق عليه "الحزب الوطني الديمقراطي". وقد دعمت الحكومة الحزب الوطني بكل الموارد المتاحة بما في

(1) إبراهيم، **الدولة والتنمية في مصر**، مرجع سابق، ص 167.

ذلك كل ما يخص الاتحاد الاشتراكي، سواء نخبته السياسية، أو هيكله التنظيمـــي، أو المقرات الخاصة به[1].

وفي الوقت نفسه، كانت هناك زيادة في حرية الصحافة؛ حيـــث أصـــدرت معظم الأحزاب السياسية صحفًا خاصة بها كانت تنتقد النظام. ومع ذلك، واصل النظام السيطرة على الصحف التي كان يسيطر عليها ويمتلكها الاتحاد الاشتراكي، والتي تسمى الآن "الصحافة الوطنية". كما كان النظام يسيطر أيضًا علـــى كافـــة الخدمات الإذاعية والتليفزيونية، وذلك قبل ظهور الفضائيات[2].

ومع أن عهد السادات شهد نقطة تحوُّل في تجربة مصر مع الديمقراطية مـــن خلال تحويل البلاد إلى نظام التعددية الحزبية، إلا أن ما كان يسعى إليه السادات لم يكن نظامًا تعدديًّا حقيقيًّا، وإنما تعددية محكومة. ففي الواقـــع، تحـــت ســـيطرة السادات، سُمح لحزبين فقط مواليين للنظام بالوجود، وهما يمثلان اليمين واليسار، وأنشأ النظام الانتخابـــي الذي جعل من المستحيل على الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) أن ينقل السلطة إلى أي حزب آخر في الساحة السياسية[3]. كما حَرَمَتِ التعددية الحزبية الناشئة بعض القوى والتيارات السياسية من حق تشكيل أحـــزاب بدعاوى ومبررات مختلفة، وعلى رأس تلك القوى السياسية الناصريون وجماعـــة الإخوان المسلمين. وقد ترتب على ذلك قيام تعددية سياسية انتقائيـــة، سُـــمح في ظلها بقيام أحزاب سياسية لا تعبِّر عن قوى سياسية واجتماعية حقيقية في المجتمع، بينما حُرمت قوى وتيارات سياسية فاعلة من حق تشكيل أحزاب سياسية[4].

---

(1) El-Hasan, Afif. H., **Democracy Prevention in the Arab World: A Study of Democracy Prevention in Egypt**, (Doctor of Philosophy Dissertation), University of California, Riverside, USA, 2005, p. 70.

(2) Selim, Gamal. M., "The International Dimensions of Democratization in Egypt: The Limits of Externally-Induced Change", **Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace**, (Vol. 11, 2015), p. 33.

(3) Bolme, Selin. M.; Kucukkeles, Mujge; Ulutas, Ufuk; Ozhan, Taha (et al.), "The anatomy of Egyptian revolution: From 25th of January to the new constitution", **Seta Policy**, (Report, No. 9, 2012), p. 9.

(4) إبراهيم، **الدولة والتنمية في مصر**، مرجع سابق، ص 167–176.

2. المؤسسة العسكرية أساس النخبة الحاكمة

لم يكن تقلص تمثيل العسكريين في النخبة الوزارية، وزيادة الاتجاه نحو إضفاء الطابع المدني على النخبة الوزارية يعني تراجعًا في مركز المؤسسة العسكرية في بنية النظام السياسي المصري، وذلك نظرًا لانتماء رئيس الدولة ونوابه الذين تعاقبوا على هذا المنصب إلى المؤسسة العسكرية[1]. وكما هو واضح، فإن دولة المؤسسات التي بَشَّر بها السادات لم تتحقق، وظل الرئيس -صاحب الخلفية العسكرية- هو المتحكم في النظام السياسي، في ظل تعددية سياسية مقيدة وهشة، وبالتالي، بقي تأثير العسكريين هو الأقوى على الحياة السياسية المصرية، وكانت مظاهر سلوكهم السياسي الأكثر حضورًا، فهم عادة لا يقبلون المشاركة ولا يثابرون على المناقشات والحوار[2].

وحسب ستيفن كوك، فعلى الرغم من انسحاب الجيش إلى الثكنات، فإنه بقي بشكل عام خارج "السيطرة المدنية"، وإذا كانت هناك علاقة بين رحيل الجيش عن الحكم والسياسة وبين عمليات التحرر والديمقراطية، فإن إقامة رقابة مدنية فعالة هو أكثر بكثير من مجرد "العودة إلى الثكنات"؛ حيث كان الجيش راض عن العودة إلى الثكنات؛ لأنه أشرف على تطوير الوضع المؤسسي "النظام" الذي يضمن هيمنة الضباط، فقد تحدث التعديلات المؤسسية، ولكن كل الخطوط العريضة للنظام الذي أسسه العسكريون والمؤسسات التي تُمكِّن الجيش من التأثير تظل كما هي[3].

خلاصة الأمر، أن المؤسسة العسكرية انسحبت من الحضور المباشر في الحياة السياسية، وتراجع عدد العسكريين في الوظائف الحكومية، لكن "الثقافة العسكرية" ظلت هي السائدة خلال فترة حكم الرئيس أنور السادات من خلال "مؤسسة الرئاسة" الأقوى خلال تلك الفترة والمنفردة بالحكم، وذلك في ظل الصلاحيات الهائلة التي مُنحت لمنصب الرئيس في دستور 1971. في حين لم يتم

---

(1) المرجع السابق، ص 173.

(2) رشاد، **النخبة السياسية المصرية وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 123.

(3) Cook, *The Military and Political Development*, op. cit, p. 8.

تطوير مؤسسات مدنية ذات ثقافات مستقلة يمكنها تقديم نخبة منافســة للنخبــة العسكرية أو حتى مشاركة الرئيس السادات في إدارة الدولة.

المبحث الثالث

العلاقات المدنية-العسكرية في عهد الرئيس حسني مبارك

بعد اغتيال أنور السادات، في 6 أكتوبر/تشرين الأول 1981، أصبح نائبه، حسني مبارك، رئيسًا لمصر. وبالتالي، وصل إلى حكم مصر ضابط عسكري آخر، ليصبح النظام السياسي واجهة لحكم العسكريين. وقد شهدت العلاقات المدنية-العسكرية خلال فترة حكم الرئيس مبارك اختلافًا عن النمط السائد خلال حكم الرئيس السادات، وبشكل خاص خلال السنوات العشر الأولى من حكمه؛ حيث لم يتم فقط إيقاف الاتجاه نحو فكِّ ارتباط الجيش عن الحياة السياسية وخفض حصته من الثروة الوطنية وإنما تم عكس هذا الاتجاه. وبدلاً من محاربة فكرة مركزية دور الجيش في الحياة السياسية المصرية، احتضن مبارك هذه الفكرة، وعوضًا عن تقييد مشاركة الجيش في الشؤون غير العسكرية، تم تأييد تلك المشاركة.

أولًا: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

في حين كان سلفا مبارك قد واجها -وفي بعض الحالات تغلبا على- معضلات وطنية ضخمة، مثل الاستقلال والسيادة والحرب والسلام، كان من نصيبه هو قضايا أقل بريقًا ولكن لها نفس القدر من الصعوبة، مثل إعادة إحياء البنية التحتية وتعديل سعر صرف العملة، والإنتاج الصناعي، وهي مجالات يصعب تحديد مقاييس النجاح بها، ولا تصل بشكل جيد إلى العناوين الرئيسة للصحف، وإذا ما حدث فإنها لا تثير الكثير من الثناء والاستحسان الشعبي. وبناء عليه،

كان على مبارك البحث عن مصادر لدعم جدول أعماله السياسي، وقد وجد مبارك في المؤسسة العسكرية مصدر الدعم المطلوب[1].

1. شراكة مبارك وأبوغزالة 1981–1989

لم يدخل مبارك في صراع مع قادة الجيش مثلما فعل السادات، بل أبقى على وزير دفاعه، عبد الحليم أبوغزالة، حوالي 8 سنوات، رغم ما تردد من معلومات عن وجود توتر في العلاقات بينهما، بل أكثر من ذلك تمت ترقيته سياسيًّا ليتولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، وعسكريًّا حصل على رتبة مشير، كما لم يُغلق مبارك مساحات الحركة أمام أبوغزالة، بل ترك له حرية التعامل في العلاقات المصرية–الأميركية لكونه عمل ملحقًا عسكريًّا في واشنطن مدة ثلاث سنوات، وكانت لدى أبوغزالة حماسة كبيرة للحفاظ على سيطرته على التعاملات الاقتصادية مع أميركا.

ويرجع السبب في ذلك، إلى أنه تم تعيين مبارك نائبًا للرئيس بسبب إنجازه في الحرب كقائد للقوات الجوية، فهو يُعتبر رمزًا للمؤسسة العسكرية المصرية في أفضل حالاتها، وعلى عكس السادات الذي دخل صراعًا مع قادة الجيش قبل حرب 1973 وكان يرى أن الجيش جزء من المشكلة الأكبر في مصر، فإن مبارك يُمثِّل "جيل أكتوبر" الذي شهد أول نجاح عسكري في مصر منذ قيام ثورة 1952، ويرى أن الجيش يُشكِّل شريكًا للتوصل لحل مشكلة مصر.

وقد ساهمت قوة شخصية أبوغزالة وشعبيته –ورغبة مبارك في الاعتماد على الجيش لدعم جدول أعماله السياسي– في تطور العلاقة بين مبارك وبين المؤسسة العسكرية مُمَثلَة في أبوغزالة لدرجة الشراكة. من جانبه قام مبارك، وخلال أول سنتين بعد اغتيال السادات برفع نصيب الفرد من الإنفاق العسكري إلى ما يقرب من 75%، وزادت نفقات الدفاع كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي بمقدار النصف تقريبًا. وفي عام 1986، ظهر بوضوح الدور الذي يلعبه الجيش لصالح نظام مبارك، وذلك عندما استطاعت المؤسسة العسكرية التعامل مع

(1) Satloff, “Army and Politics in Mubarak's Egypt”, op. cit, p. 10.

تمرد قوات الأمن المركزي، لتصبح بذلك المؤسسة العسكرية "الحـــامي الوحيـــد للنظام"[1].

2. من الشراكة إلى التبعية 1991–2010

أثار نفوذ أبوغزالة واستقلاليته قَلَقَ مبارك مما دفعه لإقالة وزير دفاعه من منصـــبه في العام 1989، وذلك في محاولة منه لإزالة الطابع السياسي عن المؤسســـة العســـكرية واستمرار عملية مدنية الدولة التي بدأت في عهد السادات[2]. وبعد فترة فاصلة تـــولى خلالها اللواء يوسف صبري أبوطالب هذا المنصب، عُيِّن الفريق حسين طنطاوي وزيرًا للدفاع في مايو/أيار 1991. ومنذ ذلك الحين، وتأثير وزارة الدفاع في المجتمع المصـــري آخذ في الانحسار تدريجيًّا، مع تراجع الوضع الاجتماعي المتميز لأعضـــائها لتراجـــع تقدير المجتمع للجيش، كما لم يسمح النظام لأية شخصيات كاريزمية بالوصـــول إلى مراتب عليا بالجيش، حتى إن وزير الدفاع طنطاوي يظهر وكأنه بيروقراطـــي، كمـــا سادت ثقافة الطاعة العمياء وزارةَ الدفاع؛ حيث أصبح المعيار الوحيد للترقيـــة هـــو الولاء، ولم تعد قيادة وزارة الدفاع تتردد في فصل الضباط الـــذين يمكـــن اعتبـــارهم "منافسين"، وبالتالي يُحتمل أن يشكِّلوا تهديدًا للنظام.

ومن بين العوامل التي أدت إلى تراجع الدور السياسي للمؤسسة العســـكرية خلال عهد الرئيس مبارك أن اغتيال السادات أنهى عهد الضباط الأحرار، أو على الأقل تقلص دورهم في قمة النظام وبؤرة صنع القرار فيه، وذلك مع تولي ما عُرف باسم جيل أكتوبر من كبار الضباط، الذين أثبتـــوا كفـــاءة قتاليـــة في حـــرب أكتوبر/تشرين الأول 1973، للمناصب القيادية داخل النظام. في حين أن ضـــباط أكتوبر لم يُمثِّلوا تنظيمًا محددًا، بخلاف تنظيم الضباط الأحرار[3].

إذن، على الرغم من تراجع العلاقة بين مبارك والمؤسســـة العســـكرية مـــن الشراكة إلى التبعية، وإحكام مبارك السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية، إلا

---

(1) Ibid, p. 14.

(2) Hashim, Ahmed, "The Egyptian Military, Part Two: From Mubarak, Onward", **Middle East Policy**, (Vol. XVIII, No. 4, 2011b), p. 109.

(3) رشاد، **النخبة السياسية المصرية وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 119.

أن المؤسسة العسكرية ظلت ذات نفوذ قوي في المجتمع المصري؛ إذ يُنظر إليها على أنها "مركز ثقل استقرار النظام السياسي".

ثانيًا: الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية

تصف ريزا بروكس علاقة مبارك بالعسكريين بالقول: "توقفت العلاقة بين مبارك وقادته العسكريين على التزام ضمني بدعمهم له في السلطة والتخلي عن إدارة أجهزة الدولة لصالح الرئيس. وفي المقابل، ستحصل المؤسسة العسكرية على فوائد الشركات الاقتصادية للجيش، ومزايا خاصة لكبار الضباط في شكل تعويضات خاصة وبدلات"[1]. وهو ما يشير إلى أن الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية وللعسكريين قد تزايدت خلال فترة حكم الرئيس مبارك. وسوف نستكشف، من خلال المحاور الآتية، طبيعة تلك الأدوار غير التقليدية، وما هو مقدار التغيير الحاصل عن الفترة السابقة.

1. الأمن الداخلي

خلال فترة حكم الرئيس مبارك الممتدة لثلاثين عامًا، لم تظهر خلالها المؤسسة العسكرية كقوة للحفاظ على الأمن الداخلي إلا مرة واحدة، وجاءت بسبب إحدى التهديدات الداخلية الحقيقية لنظام مبارك في فبراير/شباط 1986، مع تمرد قوات من الأمن المركزي؛ حيث أثارت إشاعة بأن الحكومة قررت تمديد فترة الخدمة لهم تمرد 20 ألف فرد من تلك القوة، وهو ما تطلب استدعاء الجيش لإخماد التمرد[2]. وقد قامت القوات بأداء مهامها، حتى الأصعب منها بإطلاق النار على قوات أمن نظامية أخرى، بشكل وصفه المراقبون بأنه درجة عالية من المهنية وضبط النفس، والأكثر أهمية أن الجيش عاد لثكناته بأسرع مما تم نشره[3]. وبالإضافة إلى أن هذه الحادثة هي الوحيدة خلال فترة حكم الرئيس مبارك، فإن

---

(1) Brooks, "**Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations**", op. cit, p. 16.

(2) Hashim, "The Egyptian Military, Part Two", op. cit, p. 108.

(3) Satloff, "Army and Politics in Mubarak's Egypt', op. cit, p. 4.

مشاركة الجيش هنا قد اتسمت بأنها جاءت كملاذ أخير لحفظ الأمن، وأنها انتهت بمجرد تحقيق الهدف المباشر لها، وهو القضاء على التمرد وضبط الأمن. وخلال العقدين التاليين على هذه الحادثة، لم يتم تسجيل تدخل عسكري مباشر من أجل حماية الأمن الداخلي.

وكان من نتائج تخلي الجيش عن دور العمل الشُرطي المحلي، أن يتم تحويل الموارد والسلطة إلى وزارة الداخلية التي أصبحت قوات أمنها مسؤولة عن العمل الشرطي واقتلاع المعارضة المحتملة للنظام، فضلاً عن محاربة الإرهاب في صعيد مصر خلال التسعينات. بالإضافة إلى ذلك، وخاصة في العقد الأخير لحكمه، خصص مبارك موارد كبيرة لوزارة الداخلية، وقد رأى كثير من المحللين هذا على أنه محاولة لبناء قاعدة قوة بديلة عن المؤسسة العسكرية[1].

2. الأدوار الاقتصادية

اشترك كل من الرئيس مبارك ووزير الدفاع أبوغزالة في نفس الرؤية عن الدور المفيد الذي يمكن أن يلعبه الجيش كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية. وأُطلق لأبوغزالة العنان للمضي قدمًا في نطاق واسع من المشاريع، والكثير منها يندرج خارج النطاق التقليدي لوزارة الدفاع. وأشرف أبوغزالة على مجموعة واسعة من المبادرات الوطنية، وقام بالترويج علنًا لكل أنواع خطط التنمية –من المخابز ومزارع الدواجن إلى إنشاء صناعة تجميع سيارات متكاملة– كما قاد الجيش لاتخاذ منحى مختلفًا في نهجه في صنع القرار المحلي، فبدلاً من ترسيخ دوره في الوزارات غير العسكرية، كما كانت الحال في إطار فترة ناصر/عامر، فإن أجهزة التنمية الخاصة بالمؤسسة العسكرية نفسها لعبت دورًا أكبر، ونافست الأجهزة المدنية، وفي بعض الحالات تفوقت عليها. باختصار، بدلاً عما كان سائدًا في الستينات من شغل العسكريين للوظائف المدنية في الوزارات المدنية، الآن أصبحوا يشغلون وظائف مدنية في مناصبهم العسكرية –بموازاة الوزارات المدنية– [2].

(1) Brooks, “**Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations”,** op. cit, p. 17.

(2) Satloff, “Army and Politics in Mubarak's Egypt”, op. cit, p. 12.

ومع الوقت، أصبح لدى المؤسسة العسكرية اقتصادها العسكري الرسمي الخاص، الذي يُدِرُّ عليها مصادر دخل لا تمر عبر الخزينة العامة؛ إذ يوجد مكتب خاص في وزارة المالية يُدقِّق حسابات المؤسسة العسكرية والهيئات التابعة لها، وعلى الأرجح بالتنسيق مع مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، إلا أن بياناته وتقاريره لا تخضع لسيطرة أو إشراف البرلمان أو أية هيئة مدنية أخرى. ويُعتقد أن جزءاً من العوائد يُنفق على بدلات الضباط ومساكنهم، وعلى إدخال تحسينات أخرى على مستويات المعيشة، أما الباقي فيُعاد استثماره أو يُستخدم لتكملة الإنفاق على الصيانة والعمليات والمقتنيات التي لا تغطيها ميزانية الدفاع أو المساعدات العسكرية الأميركية[1].

وأصبح الاقتصاد العسكري خلال تلك الفترة يتكون من أربعة أقسام رئيسة، هي: الصناعات العسكرية التي تتبع وزارة الإنتاج الحربي، والهيئة العربية للتصنيع المملوكة للدولة، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع، والمشاريع المدرة للدخل الخاصة بالمؤسسة العسكرية، بما في ذلك النوادي والفنادق العسكرية وعقود الأشغال العامة المدنية التي تتولاها الهيئة الهندسية العسكرية، ودائرة الأشغال العسكرية، ودائرة المياه التابعة لها. وقد تفرع هذا القطاع بأكمله إلى مجموعات متشعبة ومتنوعة ومتزايدة الأهمية للإنتاج المدني وتقديم الخدمات في القطاع المدني منذ التسعينات. وشيئًا فشيئًا، بدأ اقتصاد المؤسسة العسكرية يتصرف كقطاع تجاري، ساعيًا إلى إقامة الشراكات أو المشاريع المشتركة مع الشركات المحلية والأجنبية الخاصة، وباحثًا عن فرص للتصدير والاستثمار في الخارج[2].

وكان العامل الرئيس في ضمان ولاء الجيش لمبارك طوال فترة حكمه الطويلة هو الاستقلالية الهائلة الممنوحة لهيئة الضباط في إنشاء وإدارة المجمع الصناعي العسكري التجاري المربح. وحسب تقرير مجموعة الأزمات الدولية، فإن ملكية

---

(1) صايغ، يزيد، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، **أوراق كارنيغي**، أغسطس/آب 2012، ص 19.

(2) المرجع السابق، ص 19.

جانب كبير من مساحة مصر تعود للجيش، وفي كثير من الأحيان يجد الراغبون في شراء تلك الأرض أنه من الأسهل القيام بذلك من خلال التعاون مع شركات البناء المملوكة حتى ولو جزئيًّا لضابط سابق. ووفق تقدير متحفظ، فإن الشركات المملوكة للجيش توظف عشرات الآلاف من الناس[1].

ويبدو مما سبق أن المؤسسة العسكرية قبلت بتراجع دورها في العملية السياسية، وحولت اهتمامها إلى تحديث الجيش والأنشطة الاقتصادية التي عوضت تقلُّص الدور السياسي لها؛ حيث استطاع كثير من كبار ضباط الجيش أن يجدوا عند التقاعد منافذ مهمة داخل القطاعات التجارية العسكرية[2].

3. المهام المدنية

لجأ مبارك، لتعويض العسكريين المبعدين عن الساحة السياسية، إلى توفير رواتب سخية للجنرالات المتقاعدين والعاملين داخل بيروقراطية الدولة المدنية والاقتصادية؛ فعند التقاعد يُتوقع حصول كبار الضباط على مناصب في أجهزة الخدمة المدنية، داخل مؤسسات الدولة والمرافق العامة والشركات القابضة، وداخل الوزارات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقطاع العقاري والإسكان والإنشاءات والتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي. وشملت هذه الممارسات أيضًا تعيين ضباط الجيش المتقاعدين كمحافظين، وداخل جهاز المحافظة الإداري. وخلال فترة حكم مبارك، احتل ضباط الجيش المتقاعدون أكثر من ألفي منصب من المناصب القيادية في أجهزة الحكم المحلي، كما تولى 63 منهم منصب محافظ من أصل 156 خلال تلك الفترة، حتى عندما لم يكن المحافظ ضابطًا متقاعدًا تكون المناصب الرئيسة في فريقه من العسكريين السابقين[3].

---

(1) International Crisis Group, “Popular Protest in North Africa and the Middle East (I): Egypt Victorious?”, (Middle East/North Africa Briefing No. 101, 2011), p. 17.

(2) Gotowicki, Stephen. H., The Military in Egyptian Society, in Phebe Marr (Ed.), *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role*, (National Defense University Press, Washington, 1999), p. 118.

(3) Brooks, “**Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations”,** op. cit, p. 16.

وبحسب يزيد صايغ، ثمة عدد لافت من الضباط -معظمهم من المتقاعدين- هم أعضاء في مجالس الإدارة لمجموعة كبيرة من المرافق العامة المملوكة للدولة ومشاريع البنية الأساسية الرئيسة وما يرتبط بها من أشغال وخدمات[1]. ولقد كان لتلك الممارسات تأثيران مهمان: الأول: أنها تعني أن ضباط الجيش العاملين والمتقاعدين يتولون مناصب قيادية في العديد من مجالات الدولة ومعظم الوزارات -باستثناء حزب الدولة المهيمن (الحزب الوطني الديمقراطي)- وأنهم تغلغلوا داخل الدولة، ونجحوا في بسط السيطرة عليها من خلال دورهم في أجهزة الحكم المحلي. ثانيًا: أن تعيين الضباط المتقاعدين أتاح آلية مهمة للحفاظ على السيطرة السياسية عن طريق مناصب كبار الضباط داخل المؤسسة العسكرية؛ حيث كان المستفيد الرئيس من العلاوات الخاصة والمناصب داخل المؤسسات الاقتصادية والبيروقراطية المدنية هم كبار الضباط العاملين والمتقاعدين. وبالتالي -ومن خلال وعود الوظائف عالية الأجر بعد التقاعد والعلاوات الأخرى أثناء فترة الخدمة- فإنه يتوقع أن يظل ضباط المستوى المتوسط مخلصين للرئاسة خلال تدرجهم في التسلسل القيادي للجيش[2].

4. السياسات العامة

هناك عدة مؤشرات تدل على تدخل المؤسسة العسكرية في صنع وتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، وخاصة تلك المرتبطة بالولايات المتحدة الأميركية. ويصف روبيرت سبرنجبورج (Robert Springborg)، أحد أبرز الدارسين للجيش المصري خلال تلك الفترة، دور المشير أبوغزالة في إدارة العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأميركية، فيذكر أنه في يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني 1986، ترأس أبوغزالة البعثات إلى الولايات المتحدة لمناقشة العلاقات الثنائية، وكان في استقباله ليس فقط وزير الدفاع، كاسبر واينبرغر، ولكن أيضًا وزير الخارجية، ومستشار الأمن الوطني، ونائب الرئيس، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب. ولم يناقش أبوغزالة قضية خفض الفائدة على الديون العسكرية

---

(1) صايغ، **فوق الدولة**، مرجع سابق، ص 17-18.

(2) Brooks, "**Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations**", op. cit, p. 17.

فقط، ولكن أيضًا القضايا الاقتصادية العامة، بما في ذلك «الإصلاحات» الحساسة التي سعت واشنطن وصندوق النقد الدولي لفترة طويلة إلى فرضها علـــى مصــــر. وترك أبوغزالة أعضاء الوفد المدنيين، بما في ذلك وزير التخطيط والتعاون الدولي، كمال الجنزوري، ووزير المالية، صلاح حامد، ووزير الدولـــة لشـــؤون مجلـــس الوزراء، عاطف عبيد، لتسوية الجوانب الفنية بعد أن كان هو وفريق الرئيس ريغان قد توصلوا إلى اتفاق حول المبادئ[1].

وعند عودة أبوغزالة من واشنطن في يونيو/حزيـــران 1986، كمــــا يــــذكر سبرنجبورج، كان مجلس الوزراء بأكمله في المطار لتحيته، وكان رئيس الـــوزراء، علي لطفي، في خلفية الصورة. وفي عام 1986، أصبحت حفلات افتتاح مشاريع الجيش الجديدة، بما في ذلك مزارع الدجاج والمدن الجديدة في الصحراء، عبارة عن مناسبات يظهر فيها الوزراء المعنيون خلف أبوغزالة لإعطاء مباركتهم على آخـــر تعديات الجيش على مجال العمل الخاص بهم[2].

وفي التسعينات من القرن الماضي، وحينما اتبع الرئيس، حسني مبارك، سياسة التحرر الاقتصادي الكامل بعد عام 1992، استجابة لضغوط الولايـــات المتحـــدة وتنفيذًا لخطة محددة البنود وضعها له البنك الدولي وصـــندوق النقـــد، فـــإن يـــد الخصخصة لم تمس ممتلكات المؤسسة العسكرية. وعندما تسارع برنامج الخصخصة منذ عام 2004، أيضًا لم تجرؤ حكومة رجال الأعمال على الاقتراب من ممتلكـــات المؤسسة العسكرية، بل وتم استيعابهم في صفقات بيع القطاع العام من خلال تـــأمين مناصب عليا للقادة العسكريين في الشركات المبيعـــة[3]. والســـبب وراء ذلـــك أن الجيش لم يكن يوافق على الإصلاحات الاقتصادية تلك، بل كان مستاءً من خطـــط الخصخصة. وقد أشارت وثيقتان سربتهما ويكيليكس في 2008 إلى أن المشير محمد

---

(1) Springborg, Robert, “The President and the Field Marshal: Civil-Military Relations in Egypt Today”, **Middle East Report**, (No. 147, 1987), p. 7.

(2) Ibid, p. 7.

(3) أبو المجد، زينب، "الجيش والاقتصاد في بر مصر"، **موقع جدلية**، 21 ديســـمبر/أيلـــول 2011، (تاريخ الدخول: 5 يناير/كانون الثاني 2015):

http://egypt.jadaliyya.com/pages/index/3693الجيش-والاقتصاد-في-بر-مصر /

حسين طنطاوي، والجيش المصري، كانوا ينتقدون إلى حد كبير سياسة التحرر الاقتصادي؛ لأنها تقوض سيطرة الدولة. وصرحت مارغريت سكوبي، السفيرة الأميركية السابقة لدى مصر، بأن «الجيش يرى جهود الخصخصة باعتبارها تهديدًا لوضعه الاقتصادي، ومن ثم يعارض الإصلاحات الاقتصادية بشكل عام. ونحن نرى دور الجيش في الاقتصاد كقوة تخنق إصلاح السوق الحرة من خلال زيادة التدخل الحكومي المباشر في الأسواق». وترجع شكوك طنطاوي بشأن الإصلاحات النيوليبرالية إلى احتمالية خصخصة الإمبراطورية الاقتصادية الواسعة للجيش[1].

ويلخص كل من كورتزر وسفنستروب طبيعة علاقة مبارك بالمؤسسة العسكرية، بالقول بأن مبارك واصل السير في مساري إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية وتوسيع قوتها الاقتصادية واستقلاليتها، وأن هناك مقايضة تمت بين مبارك والمؤسسة العسكرية تقضي بالتبعية الكاملة للرئيس، في حين كانت المؤسسة العسكرية تسعى لتحقيق ثلاث مصالح أساسية من خلال تلك المقايضة[2]:

- أولاً: سعي المؤسسة العسكرية إلى المحافظة على تصور الشعب المصري لها باعتبارها المؤسسة الأساسية المعبِّرة عن الهوية الوطنية للبلاد؛ وذلك من خلال تعزيز القيمة الرمزية لها، وتقوية دورها في الدفاع الوطني.
- ثانيًا: سعي القادة العسكريين إلى السيطرة على شؤون الدفاع الوطني، بما في ذلك تحديد التهديدات والقدرة على إعلان الحرب على الرغم من أن مصر لم تواجه تهديدًا خارجيًّا بارزًا في تلك الفترة كما كان في السبعينات. وهذا يعني أساسًا الحفاظ على السيطرة على وزارة الدفاع، وترك وزارة الداخلية تحت سيطرة الرئاسة.
- ثالثًا: تريد المؤسسة العسكرية حماية مصالحها الاقتصادية وقدرتها على إدارة شركاتها خارج الرقابة السياسية أو الشعبية؛ حيث امتلك الجيش وعمل في الصناعات الدفاعية والمدنية والزراعة والبنية التحتية.

---

(1) Chr. Michelsen Institute, “The Egyptian military in politics and the economy: Recent history and current transition status”, (CMI Insight), No 2, October 2013), p. 2.

(2) Kurtzer and Svenstrup, **'Egypt's Entrenched Military**', Op. cit, pp. 44-45.

ثالثًا: التحولات السياسية

أعاد السادات الجيش إلى الثكنات، واستطاع فرض سيطرته السياسية عليه، ومن ثم سمح بالتعددية السياسية انطلاقًا من دعوته إلى تأسيس دولة المؤسسات. وفي نهاية الأمر، وصلت تلك التعددية "المقيدة" أصلاً إلى نهاية مسدودة باعتقال السادات للعديد من ممثلي المعارضة بمختلف التوجهات في سبتمبر/أيلول 1981، ومن ثم باغتيال السادات في 6 أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام. فما الذي استطاع خليفته تقديمه في هذا السياق، ولماذا لم تكن نهاية عهد السادات بهذه الطريقة -وفي ظل عدم وجود قوى مدنية حقيقية تلعب دورًا مهمًّا على الساحة السياسية- بداية لعودة الجيش مرة أخرى لصدارة المشهد السياسي، وتولي أمور السياسة اليومية كما كان من قبل.

1. استمرار هيمنة مؤسسة الرئاسة على الدولة

يرى تحسين بشير أن المؤسسة العسكرية قد ضمنت النظام، وذلك من خلال تفويض الرئيس بإدارة المجال السياسي؛ حيث إن النظام السياسي القائم ناتج من التوافق بين المؤسسة العسكرية والمكونات السياسية، على أن يخرج الرئيس من بين صفوف المؤسسة العسكرية، ولكن تظل المؤسسة العسكرية نفسها خارج نطاق العمل السياسي المباشر. وقد أنتج هذا النظام حزبًا سياسيًّا بسيطًا يتم تشغيله من قبل مسؤولين يتظاهرون بأنهم السياسيون داخل هذا النظام، وهؤلاء يتم اختيارهم من قبل الرئيس ويستمرون في مناصبهم وفق توجيهاته، وأن الرئيس هو المتحكم في التغييرات أو التعديلات التي تحدث داخل النظام، وأن أية فصائل سياسية معارضة أو منافسة يتم استقطابها داخل منظمة الحزب الواحد، مع ترك البنية الأساسية للنظام سليمة. وهكذا، بغضِّ النظر عن نجاح الحكومة أو فشلها، لم يكن أحد قادرًا على إسقاط أو زعزعة استقرار النظام[1].

(1) Basheer, Tahseen, “The Egyptian State in Transition”, in Phebe Marr (ed.), *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role,* (National Defense University Press, Washington, DC, 1999), p. 5.

ويتفق ستيفن كوك مع هذا الطرح؛ إذ يرى أن المؤسسات السياسية السائدة في مصر، والتي تم تأسيسها بعد انقلاب الضباط الأحرار بفترة وجيزة، تضمن استمرارية وفعالية دور هيئة الضباط، كما تُميِّز تلك المؤسسات بشكل واضح لصالح الطبقة العسكرية. وقد تعاظم إحساس الضباط بالراحة مع الترتيبات التي وفقًا لها يصير أحدهم رئيسًا للدولة ويتم تكوين مجموعة من المؤسسات شبه الديمقراطية والهياكل التمثيلية التي تباعد بين العسكريين والسياسة. والفائدة من وراء ذلك، وخلافًا للفترة التي أعقبت هزيمة 1967، أنه يتم توجيه أي استياء للجمهور من سياسات الدولة المتبعة إلى رئيس الوزراء والوزراء، أو الجهاز البيروقراطي، وليس إلى المؤسسة العسكرية أو العسكريين[1].

ومن نافلة القول: إن رئيس الجمهورية يهيمن على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار في مصر، الأمر الذي يجعله محور النظام السياسي، وذلك بحكم سلطاته وصلاحياته شبه المطلقة التي خولها الدستور إياه، سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه المؤسسة الرئاسية وهؤلاء الذين شغلوها ممن جاؤوا من بين صفوف المؤسسة العسكرية، يرتبطون سويًّا مع تلك المؤسسة بعلاقة خاصة، هذه العلاقة قد تكون أكثر بكثير من مجرد علاقة تبادلية. فالجيش والرئيس يشتركان في المصالح وفي رؤيتهم للعالم بما يربط مصائرهم بطريقة أكثر أهمية من الصفقات، فالمؤسسة العسكرية تثق في الرئيس كوكيل للدولة وللتنمية السياسية؛ حيث نشأ بنفس الطريقة كضابط من خلال تعليم عسكري، وتدريب وخبرات، وبالتالي يحافظ على منظور يتقارب مع زملائه ذوي الزي الرسمي، حتى خلال السنوات الأولى من فترة السادات، عندما كانت هيبة ونفوذ المؤسسة العسكرية في أدنى مستوياتها، وجد الرئيس أنه من الضروري الاستعانة بضباط أيضًا من أجل طرد منافسيه داخل وخارج المؤسسة العسكرية[2].

---

(1) Cook, *The Military and Political Development*, op. cit, p. 74-75.

(2) Ibid. p. 73.

إن ارتباط الجيش المصيري والحميم بالرئاسة هو الذي يضـــمن اســـتمرارية النظام الرئاسي في مصر، فإذا ما رغب العسكريون في التأثير على أحداث الحيـــاة السياسية، يمكنهم القيام بذلك من خلال الرئيس، وقد سمحـــت هـــذه العلاقـــة التعاضدية للضباط بإبعاد أنفسهم عن أمور الإدارة اليومية[1].

2. الديمقراطية الصورية

عندما قام مبارك بالإفراج عن المعارضين الذين اعتُقلوا خلال نظام السادات مباشرةً بعد وصوله إلى السلطة انتعشت الآمال في انحسار الاستبداد، ومع ذلـــك، فإن الفرصة المحدودة التي أُعطيت لأحزاب المعارضة في انتخابـــات 1984 و1987، وقانون الانتخابات الذي يعطي وضعًا مميزًا للحزب الوطني الحاكم، أدى إلى عدم تحقيق أي تغيير ملحوظ، وتزايدت انتقادات وشكاوى المعارضة، والتي أســـفرت عن تزايد ضغط النظام على القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة[2].

وفي التسعينات، ومع المشاكل الاقتصادية الناشئة، كانت المواقف أكثر قمعًا واستبدادًا، ولاسيما منذ منتصف التسعينات؛ حيث قام مبارك بزيادة سيطرته على النظام السياسي والاقتصادي، مع تناقص مساحة المعارضة للمناورة. وعلى الـــرغم من أن سيطرة نظام مبارك على العمليات الانتخابية، مثل التصـــويت، وتســـمية المرشحين، والحملات الانتخابية، والوصول إلى وسائل الإعلام، وفـــرز صـــناديق الاقتراع وإعلان النتائج، قد حققت لمبارك نصرًا حاسمًـــا في الانتخابـــات، إلا أن ذلك لم يقض على المعارضة الاجتماعية[3].

وبينما زاد عدد الأحزاب السياسية خلال الثلاثين عامًا التي قضاها مبارك في السلطة ليتجاوز العدد عشرين حزبًا، إلا أن هذا لم يحقق نظامًا حزبيًّـــا تعـــدديًّا سليمًا، ويقدم حسنين توفيق مجموعة من الملاحظات حول النظام الحزبـــي خلال عهد الرئيس مبارك[4]:

---

(1) Ibid, p. 73.

(2) Bolme (et. Al), "The anatomy of Egyptian revolution", op. cit, p. 9.

(3) Ibid, p. 9-10.

(4) إبراهيم، **الدولة والتنمية في مصر**، مرجع سابق، ص 242.

- معظم الأحزاب السياسية نشأت بأحكام قضائية، وذلك بعد أن رفضت لجنة شؤون الأحزاب الترخيص لها بممارسة العمل السياسي، بما يدل على دور لجنة شؤون الأحزاب في عرقلة تأسيس الأحزاب الجديدة.
- أغلب الأحزاب السياسية التي ظهرت خلال عهد الرئيس مبارك هي أحزاب صغيرة تتسم بالضعف والهشاشة، وهي أقل من أن يكون لها دور في الحياة السياسية، وذلك مع وجود قوى اجتماعية سياسية في الشارع دون أحزاب تنظمها.
- استمرار ظاهرة الخلل في التوازن بين الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم من ناحية وبقية الأحزاب من ناحية أخرى؛ الأمر الذي يجعل النظام الحزبي المصري أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى النظام التعددي الحقيقي.

وهكذا، سارت التعددية الحزبية للرئيس مبارك على نفس الدرب، ولم يكن يقابل التغير الكمي في عدد الأحزاب تغير كيفي مماثل على دورها السياسي وفاعليتها. وتأكدت هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي من خلال سخاء الدولة التي سمحت لأعضائه بالتمتع بتمويل منقطع النظير والوصول إلى وسائل الإعلام الحكومية، وقوانين انتخابية تحابي الحزب الحاكم، بالإضافة إلى التزوير لصالحه(1)، كما أن هناك مؤشرات واضحة تُبيِّن أن العسكريين تعاملوا مع الحزب الوطني باعتباره امتدادًا للتنظيمات السياسية التي أنشأها الضباط بداية من هيئة التحرير حتى الاتحاد الاشتراكي، ومن أبرز تلك المؤشرات أن المشير عبد الحليم أبوغزالة، وزير الدفاع، كان عضوًا في المكتب السياسي للحزب الوطني، حتى أكتوبر/تشرين الأول 1984 عندما نحاه الرئيس مبارك عن قيادة الحزب، غير أن المشير كان مصرًّا على حضور ومخاطبة المؤتمرات العامة للحزب الوطني بعد ذلك وهو ما كان موضع نقد؛ على أساس أن مشاركته في المؤتمرات العامة لبقية الأحزاب مسألة غير محتملة(2).

---

(1) Cook, *The Military and Political Development*, op. cit, p. 70.

(2) عبد الله، أحمد، "القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر"، في: علي الدين هلال (محرر)، **النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار**، (مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1988)، ص 216.

إلا أنه خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حاول النظام تسكين مطالب المعارضة من خلال إصلاحات محدودة؛ إذ اضطرت الإدارة المصرية إلى تخفيف الهيكل الاستبدادي للنظام، وفي ضوء هذه التطورات، انتعشت الآمال الديمقراطية مرة أخرى خلال عامي 2004 و2005. ففي عام 2004، تم تعيين حكومة إصلاحية، مما ساعد على تجديد حيوية الحركات المعارضة بشكل واضح، وتنشيط الشوارع بحركات المجتمع المدني القوية؛ الأمر الذي أسهم في زيادة حدة الصراع بين الحكومة والمعارضة[1]، ومع ذلك لم تتغير موازين القوة لصالح القوى السياسية المعارضة، وظل الحزب الوطني هو المهيمن على العمل السياسي في مصر.

إذن في النهاية، ظلت العلاقات المدنية-العسكرية طوال فترة حكم الرئيس مبارك تميل لصالح العسكريين، متمثلين في شخص رئيس الجمهورية ذي الخلفية العسكرية الذي يهيمن على المجال السياسي، أو في الاستقلالية الكبيرة التي حصلت عليها المؤسسة العسكرية في عدم خضوعها للرقابة من قبل المؤسسات السياسية، كل ذلك مع تزايد النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية بشكل غير مسبوق، في حين تُركت القوى المدنية المختلفة على هامش الحياة السياسية، دون قدرة واضحة على التأثير في النظام السياسي أو إصلاحه، وظلت التحولات السياسية محدودة بشكل كبير، بخلاف بعض التنظيمات السياسية التي بدأت في الظهور في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك، مثل الجمعية الوطنية للتغيير وحركة كفاية وحركة 6 أبريل إلا أن بعض تلك التحولات الإيجابية قد شابها استمرار العمل بقوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية.

خلاصة تطور العلاقات المدنية-العسكرية -منذ قيام الضباط الأحرار بالانقلاب العسكري وتأسيسهم للنظام السياسي الجديد، وهو النظام الذي لا يزال مستمرًّا حتى اليوم، على الرغم مما تعرض له من تقرحات وترميمات- أن العسكريين هم من قاموا بوضع الأسس العامة لهذا النظام السياسي؛ وذلك يعني عدم احتمالية وجود سيطرة مدنية على المؤسسة العسكرية، لكن يمكن الحديث هنا عن سيطرة سياسية يمارسها رئيس ذو خلفية عسكرية على الجيش. كما أن هذا

---

(1) Bolme (et. Al), "The anatomy of Egyptian revolution", op. cit, p. 10.

النظام قد اعتمد بشكل أساسي على مركزية دور مؤسسة الرئاسة في الحياة السياسية، وعلى احتكار العمل السياسي من خلال حزب وحيد، أو في مرحلة أخرى شبه احتكار للعمل السياسي من خلال حزب مهيمن، كما أن الأغلبية التي يحظى بها الحزب في المؤسسات السياسية المختلفة تحابي الرئيس. وبالتالي، فإن الجمع بين ثقل الصلاحيات الرئاسية المتشابكة مع الحزب الوحيد أو المهيمن الحاكم، يجعل في النهاية توازن القوى محسومًا لصالح الرئيس، الذي دائمًا ما يكون من ضباط الجيش.

كما أظهر هذا الفصل الأدوار غير التقليدية المختلفة التي قامت بها المؤسسة العسكرية منذ وصولها لسدة النظام السياسي بعد حركة الضباط الأحرار، وكيف كان تغلغل العسكريين داخل المؤسسات المدنية هائلاً في السنوات الأولى من حكم نظام يوليو/تموز 1952، وحتى السنوات الأخيرة من حكم الرئيس عبد الناصر، ومع وصول السادات إلى الحكم قام بتخفيف من حدة هذا التواجد العسكري داخل مؤسسات الدولة المدنية، ولكن في المقابل أسهم في نهاية حكمه في تأسيس مجال مدني مُحتكَر من قبل الجيش وذلك تحت مظلة "جهاز مشروعات الخدمة الوطنية"، الذي كان الهدف منه في البداية سد الاحتياجات الأساسية للمؤسسة العسكرية من المنتجات والسلع المختلفة، لكن الأمر تطور بشكل ملحوظ في فترة حكم الرئيس حسني مبارك وأصبح لهذا الجهاز دور واسع في العديد من المشروعات التي تنفذها الدولة، وفي مختلف القطاعات.

ونستعرض في الفصل التالي مدى التغير في معادلة العلاقات المدنية-العسكرية في ظل الإطاحة بنظام حكم الرئيس حسني مبارك، وبدء عملية الانتقال نحو نظام سياسي جديد؛ وذلك مع صعود قوى سياسية مدنية إلى صدارة المشهد السياسي، ووصول إحداها إلى سدة الحكم بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

الفصل الثالث

العلاقات المدنية-العسكرية
والتحول الديمقراطي:
من 25 يناير/كانون الثاني 2011
إلى 30 يونيو/حزيران 2013

كانت دعوات النزول للتظاهر في الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني 2011 بمثابة اندلاع لشرارة الثورة، التي لم يكن من السهل إخمادها، أو معرفة النتائج التي ستترتب عليها. وخلال ثمانية عشر يومًا خرجت الملايين من الجماهير إلى الشوارع مطالبين بإسقاط النظام في مظاهرات سلمية في مختلف محافظات الجمهورية ومدنها، وشهدت الأحداث العديد من التطورات والتي كشفت في النهاية أن المحتجين لن يتراجعوا عن مطالبهم. ولقد استوعب المجلس العسكري هذا الوضع، وبناء عليه أصدر بيانه رقم (1) في العاشر من فبراير/شباط 2011، في رسالة مفادها أن وقت الرئيس مبارك قد انتهى، وأن إدارة جديدة ستتولى أمور الدولة، كما أكد على ذلك عمر سليمان في بيان التنحي الذي أذاعه في اليوم التالي على صدور البيان الأول عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

تولى المجلس العسكري إدارة الدولة في مرحلة انتقالية كان من المفروض أن تنتهي خلال ستة أشهر، إلا أن تفاعلات الأحداث أسهمت في تمديد تلك الفترة لثمانية عشر شهرًا، قام خلالها المجلس العسكري –كتنظيم عسكري– بالحكم المباشر للدولة لأول مرة منذ حل مجلس قيادة الثورة الذي حكم هو الآخر الدولة منذ يوليو/تموز 1952 حتى انتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا في 1956. وقد شهدت فترة تولي المجلس العسكري الحكم العديد من الأحداث التاريخية بدءًا من انتخاب أول برلمان في مصر بلا أغلبية حزبية، وكذلك حدوث انتخابات رئاسية تعددية لم تكن معروفة النتائج سلفًا، أدت إلى وصول أول رئيس مدني لحكم مصر. كما شهدت تلك الفترة العديد من الأحداث المأساوية الأخرى مثل أحداث ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء، التي شكلت، بالتوازي مع نتائج الانتخابات، الملامح الرئيسة لتلك الفترة.

في يونيو/حزيران 2012، شهدت مصر انتخابات رئاسية تعددية، مُثِّلَت فيها مختلف القوى السياسية، وفاز بها مرشح جماعة الإخوان المسلمين ورئيس حزبهم السياسي، الدكتور محمد مرسي. وقد شكل وصول مرسي إلى الحكم بداية مرحلة جديدة من العلاقات المدنية-العسكرية، فلأول مرة يحكم مصر رئيس منتخب ديمقراطيًّا، ولا ينتمي للمؤسسة العسكرية التي تم اعتبارها "صانعة الرؤساء" خلال العقود الستة الماضية. وقد قضى مرسي في الحكم عامًا واحدًا، قام خلاله تارة بكسب القوى السياسية وتارة بخسارتها، وتارة باسترضاء العسكريين وتارة بالصدام معهم، وفي نهاية المطاف اتحدت القوى السياسية مع المؤسسة العسكرية بهدف إبعاده عن الحكم.

في هذا الفصل، نستعرض ثلاث مراحل فارقة من عمر الدولة المصرية بشكل عام، وفي التغير في طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية بشكل خاص، وذلك في ضوء ثلاثة مباحث، أولاً: "ثورة 25 يناير/كانون الثاني واستجابة المؤسسة العسكرية"، ثانيًا: "العلاقات المدنية-العسكرية في عهد المجلس العسكري"، ثالثًا: "العلاقات المدنية-العسكرية في عهد الرئيس محمد مرسي".

ثورة 25 يناير/كانون الثاني
واستجابة المؤسسة العسكرية

بانسحاب قوات الشرطة من ميدان التحرير والميادين الرئيسة عقب فشلها في مواجهة حشود المتظاهرين، وفي ظل الفراغ الأمني، نزل الجيش إلى شوارع القاهرة والمدن الرئيسة، لتكون هذه أول مرحلة من مراحل التدخل العسكري في الشأن الداخلي تبعتها مراحل أخرى. وفي هذه المرحلة هناك سؤالان يجب مناقشتهما؛ الأول: عن طبيعة سلوك الجيش أثناء الثورة، وكيفية تعامله مع كل من الرئيس مبارك والمحتجين على نظامه. والثاني: عن الأسباب التي دفعت الجيش لاتخاذ قراره بإبعاد الرئيس مبارك عن السلطة.

1. سلوك الجيش أثناء الثورة

عندما ملأت المظاهرات كل أنحاء البلاد، كانت كل الأنظار متجهة نحو موقف الجيش المصري؛ فالجيش في الثقافة الشعبية هو "فخر الدولة"؛ نظرًا لشجاعته في دفاعه عن البلاد؛ حيث هزم الجيش إسرائيل في حرب 1973، كما أنه لم يشارك في قمع الشعب مثلما تفعل الشرطة، ففي حين كانت الشرطة تستخدم عصاها ضد المواطنين، كان الجيش يقوم بتوزيع الخبز والسلع الغذائية. واستفاد الجيش من كونه يعكس إلى حدٍّ كبير التركيبة الاجتماعية في البلاد لاعتماده على نظام التجنيد، كما أن التعتيم والتحفظ على قضايا القوات المسلحة، وتجنب لعب دور سياسي بشكل علني، كل هذا ساهم في الترويج للجيش، ودعم شعبيته[1].

(1) International Crisis Group, "Popular Protest in North Africa and the Middle East", op. cit, p. 16.

ومع دخول قوات الجيش وسط القاهرة، ليلة 28 يناير/كانون الثاني 2011، استقبلها القاهريون بالتهليل، واستمروا في رفع معنويات الجنود، والتقاط الصور معهم، وارتداء أبنائهم لملابس عسكرية عندما يصاحبون آباءهم في المظاهرات. وبالتالي، تحالف المتظاهرون مع الجنود الذين أُرسلوا إلى ميدان التحرير. بالنسبة للبعض، كانت هذه استراتيجية واعية لجذب الجيش أكثر إلى جانبهم. وبالنسبة للآخرين، كان هذا احتفالاً صادقًا وعفويًّا بالأمل والتعبير عن التوق للمؤسسات الجديرة بالثقة، والحاسمة وذات الكفاءة، في وقت ندرت فيه تلك المؤسسات[1].

إذن، ظهر الجيش علنًا لأول مرة منذ عدة سنوات، وظل في صدارة المشهد الداخلي حتى إعلان تنحي الرئيس مبارك بعد 18 يومًا من الثورة و15 يومًا من نزول الجيش للشارع، ويمكن تقسيم فترة بقاء الجيش في الشارع إلى ثلاث مراحل مختلفة، ففي بداية الأمر كان الهدف من وجود القوات المسلحة هو حماية "الشرعية الدستورية" للنظام الحاكم، ليصبح بعدها طرفًا محايدًا، ثم ليحسم موقفه في نهاية الأمر ويتخلى عن دعمه لمبارك، وفيما يلي نحاول تفسير كل مرحلة بشكل منفصل.

- الجيش حاميًا للشرعية الدستورية

جاءت المرحلة الأولى لتدخُّل الجيش في المشهد الداخلي بناء على تكليف من الرئيس مبارك، وذلك لتنفيذ حالة الطوارئ التي فرضها مساء الجمعة، 28 يناير/كانون الثاني 2011، وللحفاظ على "الشرعية الدستورية" حسبما ذكر عمر سليمان، نائب الرئيس، خلال أيام الثورة بأن الرئيس مبارك طلب من القوات المسلحة أن تقوم بمهامها في حماية الشرعية الدستورية. وفي هذه المرحلة، كان من الواضح أن الجيش قادم من أجل "استعادة النظام"، فالجنود أتوا لمساعدة الشرطة التي فشلت في قمع المتظاهرين، بناء على تعليمات من مبارك بصفته الحاكم العسكري.

ويؤكد هذا الأمر فيليب دروز فينسنت (Philippe Droz-Vincent) الذي يرى أن الجيش كان أقرب إلى النظام، ففي فبراير/شباط 2011، عندما انتشرت دبابات الجيش وجنوده في القاهرة أصبح الجيش هو الحاكم الفعلي. وعلى الرغم

---

(1) Ibid, p. 16.

من الترحيب الذي حظيت به تلك القوات في الشارع، فإن القيادة العسكرية – وكما يبدو– كانت تريد أن تمنح الرئيس كل الفرص الممكنة قبل مطالبته بالتنحي، أي إن المؤسسة العسكرية وقتها كانت تميل تجاه النظام، طالما أن النظام يمكنه تجنب إجبار المؤسسة العسكرية على القمع[1].

حدثت نقطة تحول في 2 فبراير/شباط 2011، بعد أحداث ما تُعرف إعلاميًّا بموقعة الجمل التي تشير إلى المعركة التي وصل فيها بضع مئات من مؤيدي حسني مبارك بالخيول والجمال، جنبًا إلى جنب مع البلطجية يحملون قنابل المولوتوف والعصي، لمهاجمة المحتجين. لم تكن المعركة، التي نجح فيها المحتجون في حماية اعتصامهم واحتلال ميدان التحرير، مجرد علامة لافتقار النظام للشرعية، وإنما لتنال أيضًا من الجيش، الذي رآه المتظاهرون في التحرير متواطئًا بعدم التدخل بينما يتعرض المحتجون للضرب والاعتداء. وكان هناك بعض الاستثناءات عندما حاول عدد قليل من ضباط الجيش تفريق البلطجية[2].

– الجيش حَكَمًا بين مبارك والثوار

بعد 3 فبراير/شباط 2011، قامت المؤسسة العسكرية بالكثير من الجهود لتشير إلى أنها محايدة[3]، فبعد التراجع الحاد في شرعية الرئيس حسني مبارك عقب موقعة الجمل، كان من الصعب على المؤسسة العسكرية أن تخاطر بسمعتها وتظهر أنها تقف في صف الرئيس، كما أنها لم تكن قد اختارت أن تقف في صف المتظاهرين بعد. واستمرت القوات المسلحة خلال تلك الفترة في القيام بدورها في حفظ الأمن ومواجهة مظاهر التخريب والبلطجة والحفاظ على المنشآت العامة والخاصة، مع ترك المساحة للرئيس مبارك ورجال دولته لإدارة الأزمة، وما تضمنه ذلك من لقاءات حوارية وإجراءات إصلاحية وحروب إعلامية، وغير ذلك من

---

(1) Droz-Vincent, Philippe, "A Return of Armies to the Forefront of Arab Politics?", **Istituto Affari Internazionali**, (IAI Working Papers 11, 2011), p. 7.

(2) Said, Atef, "The Paradox of Transition to "Democracy" under Military Rule", **Social research**, (Vol. 79, No. 2. Summer 2012), p. 409-410.

(3) Ibid, p. 410.

الطرق والأساليب التي هدفت لوقف تدفق الناس إلى الشارع. لم تكـــن جهـــود السلطة وتحركاتها على المستوى المطلوب للمحتجين الذين رفضوا بقاء مبـــارك في السلطة واستمروا في احتلال الميدان والشوارع الرئيسة. في هذه المرحلة، وحسب وصف ويليام تايلور (William Taylor)، ظهر الجيش كـــ"حَكَم" بين الجانبين، لقياس أي منهم من شأنه أن يخدم مصالحه على نحو أفضل.

وقد أسهمت الأحداث من 3 إلى 9 فبراير/شباط 2011 في إقنـــاع القـــوات المسلحة بأن أيام مبارك باتت معدودة؛ حيث فشلت كل حيـــل واســـتراتيجيات مبارك للخروج من المأزق. إن العنف والتنازلات السياسية، والحملـــة الإعلاميـــة لتشويه سمعة الحركة، والخطب الوطنية كلها فشلت في تهدئة وتفريـــق الحشـــود، وأصبح يتضح للجيش بشكل متزايد أن شيئًا واحدًا فقط سيُرضي الحركة الشعبية، هو إزاحة الرئيس مبارك[1].

- الجيش يتخلى عن مبارك

بعد إلقاء مبارك خطابه الأخير يوم 10 فبراير/شباط 2011، الذي أشاد فيـــه بالشباب المحتجين ووعد بنقل صلاحيات أكثر لنائب الرئيس، عمـــر ســـليمان، وتعديل 6 مواد على الأقل من الدستور، وصرح بأنه لن يترشح لولايـــة رئاســـية جديدة كان رد فعل المتظاهرين، في ختام كلمته، عبارة عن صرخات من الرفض، ودعوا الجيش للانضمام إلى صفوفهم. وبعد أن تابع الجيش الأحداث من 3 إلى 9 فبراير/شباط، أصبح مستعدًّا للتدخل؛ لأن الفائز بات واضحًا، وحـــان الوقـــت للاختيار بين الجانبين. وفي 10 فبراير/شباط 2011، اجتمع المجلس الأعلى للقـــوات المسلحة وراء أبواب مغلقة، وأصدر البيان رقم واحد، وأيد البيان "مطالب الشعب المشروعة". وفي الساعة السادسة من يوم 11 فبراير/شباط 2011، أعلـــن نائـــب الرئيس، عمر سليمان، للشعب المصري أن حسني مبارك تنازل عن السلطة وسلم السيطرة على البلاد للجيش. وبذلك أصبح الجيش مسؤولاً تمامًا عن الدولة بقيادة

---

(1) Taylor, W. C. *Military responses to the Arab uprisings and the future of civil-military relations in the Middle East: analysis from Egypt, Tunisia, Libya, and Syria*, (Palgrave and Macmillan, USA, 2014), p. 124.

المشير محمد حسين طنطاوي، وهو ما جعل الناس تهتف في الشوارع "الشعب أسقط النظام"، ولكن هل فعلاً فعلوا ذلك؟[1]

خلال تلك الفترة التي انتهت بتخلي الجيش عن مبارك، قدم تايلور وصفًا لسلوك الجيش يتضمن جانبين أو بُعدين كالآتي[2]:

- أن تصرفات الجيش كانت تتسم بالحذر، الذي قد يصل لدرجة التردد؛ لأنه لا يعرف ما سينتج عن الأحداث الدائرة، وكان يخشى أن أية خطوة خاطئة يمكن أن تكون كارثية بالنسبة لمصالحه. والوقوف مع جانب واحد في وقت مبكر من شأنه أن يضر بمصالح القوات المسلحة على المدى الطويل وبصورة لا رجعة فيها. وبالتالي، دخل الجيش في الوضع غير اليقيني بقدر من الجرأة والدهاء، عن طريق التعامل مع كلا الجانبين حتى تتضح معالم الأمور.
- أن إجراءات الجيش كانت تتصف بأنها رد فعل وغير حاسمة. ويرى تايلور في هذا دحضًا لرواية أن الجيش كان ينتظر فترة من الاضطرابات الداخلية من أجل تأكيد سلطته على مبارك ومساعديه في وزارة الداخلية. ويستعين تايلور بكلام السفير الأميركي السابق في مصر، دانيال كورتزر، الذي يرى أن تصرفات الجيش طوال الانتفاضة أظهرت أنه يستجيب للضغوط الاجتماعية بدلاً من السيطرة على الأحداث على الأرض؛ حيث كان القادة العسكريون دائمًا «يقفون خلف أحداث الاحتجاج بنصف خطوة» وتأثيرهم على كل قرار كبير كان متأخرًا يومًا أو يومين.

2. أسباب قرار الجيش الإطاحة بمبارك

أصدر الجيش يوم 10 فبراير/شباط 2011 "البيان رقم 1"، الذي جاء فيه أن "المجلس قرر الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر

---

(1) Ibid, p. 125.

(2) Ibid, p. 127.

العظيم". وإصدار مثل هذا البيان، الذي لم يذكر لا الرئيس ولا نائبه، عـــادة مـــا يكون في العالم العربـــي العلامةَ الأولى على الإطاحة بالنظام. وفيما يلي نـــذكر مجموعة من العوامل التي أسهمت في صدور مثل هذا البيان:

- الحفاظ على تماسك الجيش

إن التصعيد باستخدام الجيش النظامي لمواجهة المتظاهرين يكون محفوفًا بالمخاطر بالنسبة للأنظمة، خاصة الهشة منها؛ حيث يمكن أن يتعرض الجيش للانقســـام، أو أن يرفض الجيش أوامر قمع الثوار، أو يبدأ بعض الجنود في الفرار من الخدمـــة[1]. وقـــد وقعت حوادث انشقاق قليلة جدًّا داخل الجيش خلال أيام الثورة، وعلى الرغم مـــن ندرتها إلا أنها أصبحت معروفة في وسائل الإعلام في ذلك الوقت. أحد هؤلاء كـــان الرائد، أحمد شومان، الذي انضم للمتظاهرين في ميدان التحرير يوم 10 فبراير/شـــباط 2011.

وعلى الرغم من ندرة التفاصيل، فإن قيادة القوات المســـلحة أدركـــت أن الكثير من الجنود قد يرفضون أوامر الدفاع بقوة عن النظام وقمع المتظاهرين، وهو ما أدى إلى تجنب النخبة العسكرية الوقوف في صف مبارك مـــن أجـــل تعزيـــز سيطرتهم على المجلس العسكري، وتعزيز الوحدة المؤسسية[2]؛ حيث مثلت أحداث الانشقاقات رسالة رمزية للجيش، وخلقت ضغطًا كبيرًا عليه خلال أيام الثـــورة، وانتهت بموافقته على الثورة[3].

- الحفاظ على سُمعة الجيش

تشير نادية يوسف إلى أن المجلس العسكري كان يدرك أنه إذا مـــا اختـــار الجيش أن يدعم مبارك، فإن هذا سوف يفقدهم الشـــرعية في عيـــون الشـــعب

---

(1) Hashim, “The Egyptian Military, Part Two”, op. cit, p. 115.

(2) Yousef, Nadia, **Guardians of the state or the regime? Examining the behavior of the Egyptian military during the 2011 uprising**, (Master thesis), Massey University, New Zealand, 2012, p. 88.

(3) Said, “The Paradox of Transition to “Democracy” under Military Rule”, op. cit, p. 406.

المصري؛ لأنه من المرجح في هذه الحالة أن يواجهوا المتظاهرين بعنف[1]. وعلـــى الرغم من عدم رغبة الجيش في البداية في رعاية أحداث الانتفاضة الشـــعبية، إلا أن النخب العسكرية رأت في هذه الانتفاضة فرصة فريدة لإعادة أسطورتها الوطنيـــة، وذلك باتخاذ قرار لإجبار مبارك على التنحي، فمع تلاشي رواية المجد العسكري في حرب 1973 بسبب دوران الأجيال، رأت القوات المسلحة أن دورها كـــ"حامية للثورة" وسيلة لتأمين مكانتها في المجتمع وتجديدها لجيل آخر، فقد استشعر الجيش أن النجاحات التاريخية أصبحت مشوهة بشكل متزايد بسبب أحـــداث العصـــر الحديث؛ حيث انتقد العديد من المصريين مشاركة مصر تحت قيـــادة الولايـــات المتحدة في حرب الخليج عام 1991[2].

- إزاحة جمال مبارك كوريث متوقع للحكم

يرى زولتان باريي (Zoltan Barany) أن النخبة العسكرية كانت تحتقر جمال مبارك، نجل الرئيس وخليفته المفترض، والذي تـــرأس فصـــيلاً يمكـــن تســـميته بـــ"رجال أعمال الدولة"، وتفانى في استغلال وضع عائلته ومنصـــبه في الحـــزب الحاكم من أجل الاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية الليبراليـــة خـــلال العقـــد الماضي[3]، وهو ما يؤيده عماد الدين شاهين الذي يرى أن عدم موافقة المؤسســـة العسكرية على خلافة جمال مبارك المتوقعة، والتي كان يتم الترتيب لها في السنوات الأخيرة من عمر مبارك من خلال ترؤس جمال مبارك لفصيل مدني ضخم يتـــألف من الحزب الوطني الديمقراطي ووزارة الداخلية وبعض المقربين من رجال الأعمال والوزراء، هو السبب الرئيس لتخلي المؤسسة العسكرية عن مبارك[4].

---

(1) Yousef, **Guardians of the state or the regime?** op. cit, p. 89.

(2) Taylor, *Military responses to the Arab uprisings*, op. cit, p. 133-134.

(3) Barany, Zoltan, "Comparing the Arab Revolts: the role of the military", **Journal of Democracy**, (Vol. 22, No. 4, 2011), p. 28-39.

(4) Shahin, Emad el-din, "The Egyptian Revolution: The Power of Mass Mobilization and the Spirit of Tahrir Square", in Ricardo Laremont**,** *Revolution, Revolt and Reform in North Africa: The Arab Spring and Beyond*, (Routledge, UK, 2014), p. 59.

ويذهب تايلور في نفس الاتجاه حين يذكر أنه منذ 2005 كانت هناك حالة "هياج صامتة" داخل الجيش لصعود جمال مبارك وحاشيته من رجال الأعمال، وقيامهم بفرض الهيمنة على البنوك والصناعة وحتى وسائل الإعلام، إضافة إلى أن جمال لا يمتلك مؤهلات عسكرية؛ إذ لم يخدم في القوات المسلحة، وليس لديه معرفة كافية بمسائل الأمن القومي، كما أن خلافته للرئاسة كانت ستضع الجيش في وضع شبيه بوضع الجيش السوري في ظل خلافة بشار الأسد لأبيه. وفي الأخير يعتقد القادة العسكريون أن خطط جمال مبارك الاقتصادية من شأنها أن تهدد حصة الجيش الكبيرة في الاقتصاد[1].

- الحفاظ على النظام

ذكرنا آنفًا أن الجيش كان راضيًا بالعودة إلى الثكنات؛ لأنه أشرف على تطوير الوضع المؤسسي "النظام" الذي يؤكد هيمنة الضباط، فقد تحدث التغييرات المؤسسية، لكن الخطوط العريضة للنظام الذي أسسه العسكريون والمؤسسات التي تُمكِّن الجيش من التأثير تظل كما هي[2]. ومن ثم، فإن عودة المؤسسة العسكرية لتصدر المشهد السياسي، وإزاحة الرئيس مبارك من على رأس السلطة، بعد التأكد من غلبة جانب الثوار، والتخوف من تقديم مبارك للمزيد من التنازلات، إنما جاءت للمحافظة على النظام نفسه، عن طريق التخلي عن رأس هذا النظام. وعلى حدِّ تعبير جون أبيزيد (John Abizaid)، الجنرال المتقاعد والقائد السابق لقيادة المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي، في وصفه لموقف الجيش، فإن "الجيش اتخذ جانب الجيش"[3].

ويُعَدُّ الحفاظ على الاستقرار، وإبقاء الخطوط العريضة للوضع المؤسسي على حالتها، من أبرز نقاط الاهتمام للمؤسسة العسكرية خلال أيام الثورة، ولها دورها في المساهمة في صدور البيان رقم (1)؛ حيث كان الجيش دائم الحرص على دعوة المحتجين للعودة إلى ديارهم واستئناف الحياة الطبيعية[4]. ومع استمرار التظاهر

---

(1) Taylor, *Military responses to the Arab uprisings*, op. cit, p. 137-138.

(2) Cook, *The Military and Political Development*, op. cit, p. 8.

(3) Taylor, **Military responses to the Arab uprisings**, op. cit, p. 127.

(4) Lutterbeck, Derek**,** “Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance”, **The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces**, (SSR Paper 2, 2011), p. 29.

طوال تلك الفترة، وتفشي حالة من عدم الاستقرار وتعطل العديد من المصالح الحيوية وظهور أزمات معيشية مثل نقص الخبز في العديد من المناطق وانتشار ظاهرة البلطجة وأعمال النهب، فإن إنهاك قوات الجيش في التصدي لتلك المظاهر أسهم في زيادة رغبة القوات المسلحة في إنهاء الحالة الراهنة، وتحقيق النظام والاستقرار.

أما عن الوضع المؤسسي، فكان من الواضح أنهم يريدون توجيه التحول بما يؤدي إلى تغييرات سياسية طفيفة فقط، وليس تغييرات جوهرية طويلة المدى، وكان هذا واضحًا في المرحلة التالية على إزاحة الرئيس مبارك، من خلال جدول زمني قصير الفترة للتحول ونقص في المشاورات الواسعة، حتى إن البعض وصف تلك المشاورات بأنها كانت أقل انفتاحًا وشفافية من تلك التي بدأها عمر سليمان في الأيام الأخيرة من حكم مبارك[1].

خلاصة الأمر، أن القوات المسلحة سمحت للثورة أن تنجح، وذلك باتخاذ قرار بعدم استعمال العنف ضد المحتجين، وعدم الوقوف بجانب أيٍّ من الطرفين، حتى بات واضحًا أن جانب الثوار هو الذي حقق نجاحًا أكثر، وبالتالي اتخذ المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراره بإبعاد مبارك من السلطة، مع تولي المجلس إدارة العملية الانتقالية حتى يضمن أن تسير على نحو لا يضر بمصالح الدولة ولا بالمؤسسة العسكرية، ولم يكن من الواضح ما إذا كان تصرف القوات المسلحة هذا يعني إسقاط النظام الحاكم أم المحافظة على جسده من خلال الإطاحة برأسه فقط، كما لم يكن معروفًا مدى قبول القوات المسلحة بإجراء تغييرات جذرية على طبيعة النظام السياسي المصري، الذي تم وضع قواعده من قبل المؤسسة العسكرية عقب انقلاب 23 يوليو/تموز 1952.

---

(1) International Crisis Group, “Popular Protest in North Africa and the Middle East”, op. cit, p. 19.

المبحث الثاني

العلاقات المدنية-العسكرية في عهد المجلس العسكري

جاء إعلان تنحي الرئيس مبارك مقرونًا بتسليم السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، تلك المؤسسة التي أصبحت منذ ذلك اليوم مسؤولة عن تحقيق متطلبات الثورة، وإدارة عملية نقل السلطة من خلال استحقاقات رئاسية وبرلمانية، وكذلك وضع دستور جديد للدولة. وفي هذا المبحث نشير إلى كيفية إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية، من خلال تعامله مع مختلف القوى السياسية، من أجل الاتفاق على خارطة طريق تنهي تلك المرحلة الانتقالية، وتضع البلاد على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخها، مرحلة أطلق عليها بعض الكتاب والأكاديميين "الجمهورية الثانية". وفي المحاور التالية نحاول التعرف على ما حققه المجلس العسكري خلال فترة حكمه.

أولًا: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

حاز جنرالات المجلس العسكري السلطة بشكل مؤقت، وكانوا يقولون بشكل متكرر إنهم سيحتفظون بهذه السلطة خلال فترة التحول للديمقراطية، وسيغادرون عندما يصل برلمان ورئيس جديد. ولقد حظي الجيش المصري ولفترة طويلة باحترام الشعب، على عكس الخوف من الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى، وقد ساعد انتشار الجيش في ميدان التحرير خلال أيام الثورة على طَمْأَنَة الموجودين، وعندما أطاح الجنرالات بمبارك، أدى هذا إلى زيادة شعبيتهم. إلا أنه وخلال الأشهر الستة عشر التالية، تزايد توجيه اللوم للمجلس العسكري على

العديد من المشاكل؛ لأنهم خلال هذا الوقت كانوا هم من يمتلكـــون الســـلطة، ويتحملون المسؤولية[1].

1. سلطات المجلس العسكري خلال المرحلة الانتقالية

بعد إزاحته للرئيس حسني مبارك من على رأس السلطة أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانه الدستوري الأول، في 13 فبراير/شباط 2011، ليضع قواعد إدارة المرحلة الانتقالية التي كان مقررًا لها أن تكون 6 أشهر، وفي هـــذا الإعـــلان الدستوري قام المجلس العسكري بتعطيل مجلسي الشعب والشورى المنتخبين في عام 2010 وتعليق العمل بدستور عام 1971. وفي مقابل التضحية بالمؤسسات السياسية للنظام، فإن صلاحيات أكبر قد مُنحت للمؤسسة العسكرية؛ إذ مثل هذا الإعلان الدستوري بداية مرحلة جديدة من إعادة "دَسْتَرَة" الوضـــع الســـيادي للقـــوات المسلحة على مؤسسات الدولة الأخرى، وعلى نفـــس المســـار جـــاء الإعـــلان الدستوري الثاني المستفتى عليه والصادر بتاريخ 30 مارس/آذار 2011، والذي جاء في متن المادة 56 منه أن يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، وله في سبيل ذلك مباشرة سلطات التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة وتعـــيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء وغير ذلك من الاختصاصات التنفيذية المقررة لرئيس الجمهورية.

إذن، عادت المؤسسة العسكرية إلى صدارة المشهد السياسي، وبشـــكل علـــني، ولأول مرة منذ بداية الانحسار التدريجي لـــدورها السياســـي فيمـــا بعـــد نكســـة يونيو/حزيران 1967، وعلى الرغم من تحفظها الواضح منذ ذلك الحين علـــى القيـــام بدور علني في أمور الحكم حتى لا تكون عرضة للنقد والمسؤولية، حيث كانت تتـــرك الحكومات تواجه وحدها السخط الشعبـــي، فإنه لم يكن بمقدورها هنـــا أن تقبـــل التهميش، أو أن تخسر الدور الذي وضعته لنفسها كضامن للشرعية الدستورية، أو أن تؤثِّر عملية نقل السلطة على مزاياها الاقتصادية، ومن هنا كان لابد لها من أن تـــدير

---

(1) Rugh, William. A, “Egyptian Politics and American Diplomacy”, **Middle East Policy**, (Vol. XIX, No. 2, 2012), p. 40.

العملية بنفسها، لتُصبح مصر خلال تلك الفترة محكومة من قبل "مجلس عسكري".

ومن واقع تلك المسؤولية، فإنه فُرض على المجلس العسكري خلال تلك الفترة أن يدير العملية السياسية ويحقق النتائج التالية: إجراء عملية حوار وطني شامل، وكتابة دستور جديد للبلاد، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. وفيما يلي سوف نناقش كيفية تعامل المجلس العسكري مع تلك القضايا المحورية.

2. أسلوب المجلس العسكري في ممارسة السُّلطة

إذا ما كانت الثورة قد نجحت في إسقاط رأس النظام الحاكم، والذي يمثِّل امتدادًا لنظام 23 يوليو/تموز السياسي، فإنها قد سلمت إدارة الدولة إلى المؤسسة العسكرية، التي أوجدت هذا النظام بالأساس، وهو الأمر الذي يعني اختبارًا حقيقيًّا لمدى دعم المؤسسة العسكرية لمطالب الحرية والديمقراطية التي عبرت عنها ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، ودعمها لإحداث تغييرات حقيقية في النظام السياسي الذي ثار عليه الشعب. وقد شمل هذا مجموعة من القضايا على رأسها الموقف من المعتقلين السياسيين خلال عهد مبارك، وكذلك من عمليات تهريب أموال الفساد، وإعادة هيكلة جهاز الشرطة، وتطهير مؤسسات الدولة من العناصر الفاسدة. وفي هذا الإطار، يكون من المفيد التعرف على أسلوب المجلس العسكري في الحكم، كمؤشر على تفاعله مع المطالب الثورية.

اتسم أسلوب المجلس العسكري في إدارته للمرحلة الانتقالية وتعامله مع قضاياها بالسمات التالية:

- جماعية الحركة: حيث كان يبدو أن جميع أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ينخرطون في حلِّ المشاكل والتفاوض والظهور الإعلامي، سواء فرادى أو بشكل جماعي، وقد يدل هذا على عدم شخصنة المجلس في شخص رئيسه أو حتى نائبه، والحديث عن المجلس ككيان جماعي أكثر من رئيسه، بالرغم من الدور الكبير الذي لعبه رئيس المجلس العسكري[1]،

---

(1) الشرقاوي، باكينام، "إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 46، أبريل/نيسان 2012)، ص 73.

كما أنه يدل على اتحاد المجلس العسكري والطبقة العليا من الضباط أكثر من أية قوة سياسية أخرى[1]؛ حيث كان المجلس العسكري يتحدث بصوت واحد، ولم تظهر الاختلافات في الرأي داخله أبدًا بشكل علني[2].

- ضعف الثقة السياسية: كان المجلس العسكري يعمل بموجب افتراض أنه الطرف الوحيد الذي يكترث بمصالح مصر، وأن الأحزاب والجماعات الأخرى انقضت فقط على المغانم السياسية. إضافة إلى وجود اقتناع لدى المجلس العسكري بأن بعض المحتجين وبعض اللاعبين السياسيين ما هم إلا أدوات لمؤامرة خارجية مصممة لإضعاف البلاد، أو حتى تقسيمها[3].
- عدم الميل للتغيير: تصرف المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ أن تولى السلطة كمؤسسة سكونية وليست ثورية، سواء فيما يخص تصفية النظام السابق أو وضع أسس النظام الجديد، حيث إنه لم يهتم بمعركة التطهير، سواء على مستوى الفعل أو على مستوى الخطاب. وفيما يخص بناء النظام الجديد، فإن أول قوة جرى تجاهلها هم الشباب الذين قاموا بالثورة[4].
- التأرجح والاضطراب: يبدو المجلس العسكري أحيانًا متوافقًا مع القوى الإسلامية، ومرات أخرى منحازًا للقوى العلمانية، ومرات ثالثة متصادمًا مع القوى الشبابية، فالتردد والحيرة كانا سيد [سيدي] الموقف في الكثير من الأحيان[5].

---

(1) Frisch, Hillel, "The Egyptian Army and Egypt's 'Spring'", **Journal of Strategic Studies**, (Vol. 36, No. 2, 2013), p. 181.

(2) Ibid, p. 190.

(3) International Crisis Group, "Lost in Transition: The World According to Egypt's SCAF", (Middle East/North Africa Briefing No. 121, 2012), p. 11.

(4) عرفات، إبراهيم، "ثورات لكن في يد قوى سكونية"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 46، أبريل/نيسان 2012)، ص 44.

(5) الشرقاوي، "إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات"، مرجع سابق، ص 75.

3. علاقة المجلس العسكري مع القوى السياسية

افترض المجلس العسكري أن إسقاط مبارك قد حقق مجمل أهداف الثـــورة؛ حيث اعتبر الجيش الانتفاضة الشعبية حدثًا (الإطاحة بالرئيس وبعض معاونيـــه)، وليست عملية، أي إجراء تحوُّل كامل في النظام السياسي. وبنـــاءً علـــى هـــذا الافتراض جاءت تحركات المجلس العسكري في تعامله مع القوى السياسية خـــلال المرحلة الانتقالية، ويمكن هنا الإشارة إلى علاقة المجلس العسكري بالقوى السياسية من خلال مسارين مختلفين، مسار يعرض علاقته بجماعة الإخوان المسلمين ومسار آخر لعلاقة المجلس العسكري بباقي الأحزاب السياسية والتنظيمات الثورية.

- علاقة المجلس العسكري بجماعة الإخوان المسلمين

فور الإطاحة بمبارك كان الجيش عازمًا على استعادة الاستقرار وكان يخشى من استمرار الاحتجاجات والفوضى، وقد كان إخراج حزب الحرية والعدالـــة – الأكثر قوة وانضباطًا– من الشارع أولوية، وكذلك الحصول على موافقته علـــى الخطة الانتقالية التي وضعها المجلس العسكري. أما بالنسبة للإخوان، فإن أهدافهم الأكثر إلحاحًا –أن يصبح وضعهم قانونيًّا، واكتساب الشرعية من خلال المشاركة الرسمية في العملية السياسية، والاعتراف بالمكاسب الانتخابية التي يتوقعون الحصول عليها– كانت تتطلب إجراء صفقة مع الجيش[1].

لقد امتلك الإخوان وغيرهم من الإسلاميين قوة كبيرة مكنتهم مـــن حشـــد الشارع لصالح سياسات المجلس العسكري، وتجريد المجموعات الثورية من مظـــاهر الدعم الشعبـــي؛ حيث كان وقوف الإخوان في جانب المجلس العسكري كجـــزء من ترتيبات تقسيم السلطة، التي طبقًا لها سيتم تهميش القوى الثوريـــة، وتقســـيم السلطة بين الجيش وجماعة الإخوان المسلمين. وقد ظهر هذا التحالف لأول مـــرة في التعديلات الدستورية في مارس/آذار 2011 التي هيمن عليها الإخوان وحلفاؤهم من الإسلاميين بدعم من المجلس العسكري[2].

---

(1) International Crisis Group, "Lost in Transition", op. cit, p. 13-14.

(2) Selim, "The International Dimensions of Democratization in Egypt", op. cit, p. 43.

بين مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول 2011، لم تكن هناك أسباب قوية للنزاع بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، فكلا الجانبين ظهرا كفائزين؛ حيث تمكن التحالف الديمقراطي، وهو ائتلاف متعدد الأيديولوجيات تحت قيادة وهيمنة حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين، من الفوز بـ235 مقعدًا في أول انتخابات برلمانية بعد الثورة[1]، إلا أن مستوى التعاون بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة بدأ ينخفض منذ يناير/كانون الثاني 2012، مع انعقاد أول برلمان منتخب بحرية في مصر. واستمرت هذه المرحلة من العلاقات بين الطرفين حتى يونيو/حزيران 2012، وكانت مرحلة من مراحل الصراع المُسيطَر عليه.

وعلى الرغم من مشاركة أكثر من 26 مليون مصري في التصويت في انتخابات مجلس الشعب في البرلمان، فإن هذا المجلس كان مؤسسة ضعيفة الصلاحيات. وفي يونيو/حزيران 2012، وبقرار صادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، جرى حلُّ مجلس الشعب عقب صدور حكم من المحكمة الدستورية قضى بأن جزءًا من القانون الانتخابي كان «غير دستوري». وأسفر هذا القرار عن تركيز جميع السلطات التشريعية في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وذلك قبل أيام فقط من الموعد المقرر لتولي أول رئيس مدني لمصر منصبه في 30 يونيو/حزيران 2012[2].

من الواضح أن التلاقي التكتيكي بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين في بداية العملية الانتقالية كان يخفي توترات أعمق واختلافات أبعد مدى في وجهات النظر من حيث ممارسة السلطة، وقد خرجت معظم هذه الخلافات إلى العلن منذ ذلك الحين، فمن الواضح أن جماعة الإخوان المسلمين شكلت التهديد الأكثر خطورة لاستمرار سيطرة الجيش على قضايا الأمن القومي المصري، تمامًا كما بقي الجيش العقبة الأكبر لتسليم السلطة بشكل منظم للإخوان المسلمين[3].

---

(1) عاشور، عمر، "من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر"، **مركز بروكنجز الدوحة**، (عدد 14، مارس/آذار 2015)، ص 12.

(2) المرجع السابق، ص 12-13.

(3) International Crisis Group, “Lost in Transition”, op. cit, p. 14.

- المجلس العسكري والأحزاب السياسية والقوى الثورية

يبدو أن عملية الانتقال السريع للسلطة التي سعى لها المجلس العسكري من أجل الهروب من المطالب بإجراء تغيير كامل في النظام السياسي، لم تكن تروق سوى لجماعة الإخوان المسلمين، القوى الأكثر تنظيمًا والأكثر استعدادًا لخوض جولات انتخابية في هذا الوقت؛ لذا، لم تكن معظم الأحزاب السياسية على قناعة بسياسات المجلس العسكري لنقل السلطة، وكانت بحاجة لوقت أكبر من أجل تنظيم صفوفها، وخاصة تلك الأحزاب التي نشأت بعد الثورة مباشرة. وقد أدت التصورات المختلفة لإدارة المرحلة الانتقالية لحدوث استقطاب واضح بين القوى السياسية ذات التوجهات الإسلامية وباقي القوى السياسية الأخرى الليبرالية واليسارية بالإضافة لشباب الثورة، وظهرت أوضح صورة لهذا الانقسام في الموقف من الاستفتاء الدستوري في مارس/آذار 2011؛ حيث دَعَمَت القوى الإسلامية تلك التعديلات الدستورية وحشدت مؤيديها للتصويت "بنعم"، في حين شكلت معظم القوى السياسية الأخرى جبهة معارضة لتلك التعديلات.

ويشير الدكتور مصطفي كامل السيد في دراسته إلى اعتراض حركات المجتمع المدني التي يقودها شباب الثورة على ترتيب خطوات المرحلة الانتقالية التي رسمها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والتي تقضي بالبدء بانتخاب مجلسي البرلمان، والذين ينتخبون أعضاء الجمعية التأسيسية التي تضع الدستور، ورأى جيل الشباب في ذلك ميلاً واضحًا لوضع المسؤولية عن صياغة الدستور، بل وحكم مصر، في أيدي تيار الإسلام السياسي المنظم منذ ثمانية عقود، وصاحب الوجود الكبير في المجتمع، وذلك على حساب قوى الثورة التي لم يتح لها الوقت الكافي للوجود بين المواطنين الذين لا يستخدمون أدوات التواصل الإلكترونية[1]. وهو ما دعا بعض القوى المدنية وقوى شباب الثورة إلى مطالبة المجلس العسكري بنقل السلطة إلى مجلس رئاسي مدني في أقرب وقت ممكن ودون حاجة لانتظار حتى تسليم الأمور

---

(1) السيد، مصطفي كامل، "ثورة يناير وفجوة الأجيال"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 46، أبريل/نيسان 2012)، ص 28.

لسلطة مدنية منتخبة؛ حيث إنها رأت أن المجلس العسكري قد فشـــل في إدارتـــه للمرحلة الانتقالية[1].

ولعل عدم وجود تفاهمات واضحة بين القوى السياسية المختلفة الإســـلامية والليبرالية واليسارية حول أولويات المرحلة الانتقالية هو السبب الرئيس وراء قدرة المجلس العسكري على فرض رؤيته في الكثير من الحالات، فعلى الـــرغم مـــن أن الحركة الثورية تستطيع إظهار قوتها عبر الانضباط والوحدة أثناء المظاهرات، إلا أن طبيعتها المجزأة تؤدي إلى اتخاذها مواقف مختلفة بشأن أولويات الخطـــة السياســـية الشاملة أثناء الفترة الانتقالية[2].

ثانيًا: الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية

لم يتوقف دور القوات المسلحة خلال تلك الفترة علـــى الإدارة السياســـية للعملية الانتقالية، وإنما كشفت تلك المرحلة عن تصاعد غير مســـبوق في الأدوار غير التقليدية للقوات المسلحة طوال فترة بقاء المجلس العسكري في الحكم. وفيمـــا يلي، نشير إلى دور القوات المسلحة في حفظ الأمن الداخلي، والأدوار التنمويـــة للقوات المسلحة، ودور القوات المسلحة في صنع السياسات العامة للدولة.

1. الأمن الداخلي

بدأ تدخل المؤسسة العسكرية في حفظ الأمن الـــداخلي مـــع الأيـــام الأولى للثورة، فعندما انهارت قوات الأمن الداخلي تدخل الجيش لحفظ استقرار الوضع، ومنع الهجمات على المؤسسات الحكومية، وإحبـــاط الانـــزلاق إلى حالـــة مـــن الفوضى. وخلال أيام الثورة، انتشرت التشكيلات والوحدات الفرعية للقـــوات المسلحة بالميادين والمناطق المهمة بمحافظات ومدن الجمهورية، وذلك بعد اختفـــاء قوات الشرطة المدنية من الشارع والمعسكرات والأقسام وترك الأسلحة والذخائر

---

(1) أبو عامود، محمد سعد، "الانتخابات والانتقال للديمقراطية"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 45، مارس/آذار 2012)، ص 77.

(2) Bolme (et. Al), “The anatomy of Egyptian revolution”, op. cit, p. 25.

معرضة لخطر الاستيلاء عليها. وخلال فترة حكم المجلس العسكري قامت القوات المسلحة بدور رئيس في حفظ الأمن، والتصدي للأعمال الإجرامية والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة.

- سَدُّ الفراغ الأمني الناتج عن غياب الشرطة

كان الجيش المصري هو المؤسسة الوحيدة التي احتفظت ببعض التماسك والشرعية خلال وبعد الانتفاضة التي استمرت 18 يومًا، وهو ما أعطاه شرعية إدارة المرحلة الانتقالية؛ فقد انهار نظام مبارك وجهاز الشرطة، وترك فراغًا سياسيًّا داخل كل مؤسسات الدولة (على سبيل المثال: الوزارات والجامعات والنقابات ووسائل الإعلام والمحافظات والبلديات)، وأدى انهيار المستويات العليا إلى فتح الطريق لثورات مصغرة ضد كل «مبارك صغير»، أي هؤلاء الذين ينتمون للنظام السابق داخل مؤسسات الدولة. ومن ثم، وصلت حالة الفوضى إلى ذروتها، وعبر هذا المستنقع المؤسسي، عمل الجيش باعتباره عامل استقرار مباشرًا[(1)].

وقد تضمن خطاب اللواء محمد صابر عطية، رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، والذي ألقاه أثناء احتفال القوات المسلحة بتسليم السلطة للرئيس محمد مرسي، عرضًا شاملاً لجهود المؤسسة العسكرية في حفظ الأمن الداخلي منذ قيام الثورة وحتى انتخاب الرئيس الجديد. فخلال الأيام الأولى للثورة تم تحرك 42 ألف ضابط وضابط صف وجندي، وذلك من أجل تأمين 18 هدفًا قوميًّا، و125 هدفًا حيويًّا، وتنفيذ العديد من المهام والأعمال، مثل: تأمين كافة الاتجاهات الاستراتيجية وإحباط كافة محاولات التهريب، والقبض على الهاربين من السجون، والتصدي لأعمال الخروج على القانون والبلطجة، وتأمين شوارع وأحياء مدينة القاهرة، بالإضافة إلى تأمين المرافق العامة التي شملت محطات الكهرباء ومحطات المياه والمطارات الجوية والسفارات والقنصليات.

(1) Droz-Vincent, "A Return of Armies to the Forefront of Arab Politics?", op. cit, p. 8.

- **استمرار تطبيق قانون الطوارئ**

على الرغم من أن إلغاء قانون الطوارئ كان من أبرز مطالب الحركة الثورية، إلا أن المجلس العسكري قام بإعادة فرضه عقب الهجوم على السفارة الإسرائيلية في سبتمبر/أيلول 2011، وهو الأمر الذي سمح باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ذلك محاكمة اثني عشر ألف مدني في محاكم عسكرية، وفقًا لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، ويُمثِّل هذا العدد أكثر من عدد الذين واجهوا محاكمات عسكرية خلال مدة 30 عامًا من حكم نظام مبارك. وبالرغم من تصريح المجلس العسكري بتاريخ 25 يناير/كانون الثاني 2012 بأن القانون سيُلغى جزئيًّا، إلا أنه أعلن أيضًا عن استمرار تطبيقه على "البلطجية"، والذين يمكن للمجلس تحديدهم كما يرغب[1].

- **التصدي للتظاهرات والاعتصامات الفئوية**

اعتبر المجلس العسكري الاحتجاجات والإضرابات والاعتصامات عقبات غير مرغوبة أمام التعافي الاقتصادي والأمني. وبرز ذلك في كل من البيان الخامس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في 14 فبراير/شباط 2011، وكلمة المشير طنطاوي يوم 6 ديسمبر/كانون الأول 2011، والتي قال فيها: "الاعتصامات والاحتجاجات الفئوية وغير الفئوية لا تتوقف، والإنتاج يتعطل، وبالتالي تقل الموارد، وبرغم ذلك كنا نحن، كمجلس عسكري وحكومة، دائمًا مطالبين بالمزيد، وهي معادلة غير متزنة على الإطلاق"، وهو ما جعل المجلس العسكري يأمر الشرطة العسكرية بالتصدي للمتظاهرين في عدة مناسبات[2].

مما سبق، يظهر مدى اهتمام المؤسسة العسكرية بفرض النظام والاستقرار، ولو كان بأساليب تتعارض مع التوجهات الثورية السائدة، وهو الأمر الذي تسبب في تصاعد الخلاف بين المؤسسة العسكرية وجماعة الإخوان المسلمين في جانب، وبين القوى الثورية في الجانب الآخر.

---

(1) عزام، مها، "المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية"، **تشاتام هاوس**، (مذكرة إحاطة 2/2012، 2012)، ص 3.

(2) Selim, “The International Dimensions of Democratization in Egypt”, op. cit, p. 42.

2. الأدوار المدنية

كما توسعت المؤسسة العسكرية في مهام حفظ الأمن الداخلي، فإنها توسعت أيضًا في القيام بأدوار ومهام مدنية. ولقد جاء في عرض القوات المسلحة لكشف حساب فترة إدارتها للبلاد خلال المرحلة الانتقالية، قيام القوات المسلحة بإسهامها بدعم إجراءات تنفيذ امتحانات الثانوية العامة والدبلومات الفنية ونقل أوراق الإجابة والأسئلة مع تأمين اللجان بالتنسيق مع عناصر وزارة الداخلية، وأيضًا القيام بتوفير وتدبير السلع التموينية خلال شهر رمضان، وتسيير حملات نقل المواد التموينية وتقديم وجبات إفطار مجانية لجميع المحافظات. وفي مارس/آذار 2012، وعلى إثر إضراب العاملين بمرفق النقل العام بالقاهرة الكبرى، قامت القوات المسلحة بتشغيل 150 حافلة تابعة لها لنقل المواطنين أثناء فترة الإضراب. إضافة إلى ذلك، قامت القوات المسلحة بتقديم العديد من المساهمات المادية؛ حيث أعلنت القوات المسلحة خلال تلك الفترة عن إقراضها مليار دولار للبنك المركزي لرفع الاحتياطي الأجنبي للدولة، وذلك بسبب التراجع الحاد الذي شهده حجم الاحتياطي الأجنبي الذي وصل في سبتمبر/أيلول 2012 إلى 15 مليار دولار، بينما كان في ديسمبر/أيلول 2010 مقدرًا بـ36 مليار دولار[1]. وأيضًا القيام بدعم صندوق رعاية أسر الشهداء ومصابي الثورة بحوالي 17 مليون دولار مع تقديم العلاج للمصابين بمستشفيات القوات المسلحة، بالإضافة إلى تخصيص حوالي 8.5 ملايين دولار لصالح صندوق تطوير العشوائيات[2].

وبينما استمرت هيمنة العسكريين على العديد من المناصب المدنية، امتدادًا لما كان معمولاً به خلال عهد الرئيس السابق، مبارك، كما سبق توضيحه في الفصل السابق، فإن تلك الهيمنة امتدت أيضًا لمناصب أخرى داخل الدولة؛ حيث قررت

---

(1) "الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري.. إلى أين؟"، **ساسة بوست**، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2015، (تاريخ الدخول: 3 أبريل/نيسان 2016):
http://www.sasapost.com/foreign-exchange-reserves-in-egypt/

(2) "احتفالية الجيش بتسليم السلطة وخطاب الرئيس مرسي بالمنطقة العسكرية بالهايكستب"، **يوتيوب**، 30 يونيو/حزيران 2012، (تاريخ الدخول 15 أبريل 2016):
https://www.youtube.com/watch?v=iSAR6SmfW54

الحكومة في مارس/آذار 2011 تكليف اللواء محمد عبد السلام بالإشراف على البورصة لمدة 6 أشهر، كما قام المجلس العسكري بتعيين اللواء أحمد أنيس وزيرًا للإعلام والذي عمل رئيسًا للشؤون المعنوية للقوات المسلحة. وفي أغسطس/آب 2011، عين المجلس العسكري 5 لواءات من الجيش والشرطة في حركة تعيينات محافظين شملت تعيين 11 محافظًا، وبذلك يصل عدد اللواءات من الجيش والشرطة إلى 18 محافظًا من عدد إجمالي 27 محافظًا[1].

3. السياسات العامة

بموجب الصلاحيات الممنوحة له في المادة 56 من إعلان 30 مارس/آذار 2011 الدستوري، يتولى المجلس العسكري إقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها. وقد اتسمت فلسفة السياسات العامة التي اتبعها المجلس العسكري في إدارة عملية التحول السياسي، بأنه "لا توجد فلسفة"؛ إذ لا يمكن معرفة أو تحديد أسس عامة واضحة يمكن تقويم هذه السياسات على أساسها خلال فترة زمنية معينة، فقد اتبع المجلس أسلوبًا معقدًا في تقسيم الصلاحيات بينه وبين الحكومة[2].

وهنا، يمكن الإشارة إلى تعامل القوات المسلحة مع السياسة الاقتصادية للدولة، ففي حين قاد عداء اللواءات لجمال مبارك لاعتقاد العديد من الناس بأنهم معارضون لجميع المشاريع النيوليبرالية، إلا أن الحكومتَين اللتين عينهما المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووزيري المالية فيهما أكدا مرارًا وتكرارًا للمسؤولين الأميركيين أن مصر ستستمر بعد الثورة في الالتزام بقواعد اقتصاد السوق، ووعدوا بأنهم لن يلغوا أيًّا من الإجراءات التي اتخذها النظام السابق في إطار عملية التحوُّل نحو النيوليبرالية. وكرد فعل على العديد من الأحكام القضائية التي قضت بإلغاء عقود بيع مصانع مملوكة للدولة بسبب الفساد الذي شابها، أكدت وزيرة التخطيط

---

(1) Said, “The Paradox of Transition to “Democracy” under Military Rule”, op. cit, p. 416.

(2) فهمي، أحمد، **مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر**، (مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2012)، ص 86.

والتعاون الدولي، فايزة أبو النجا، أنه لن يتم إلغاء أية اتفاقات للخصخصة، وأن الدولة لن تعمل على استرداد مشروعات القطاع العام التي بيعت[1].

واتسم تعامل القوات المسلحة مع الفاعلين الاقتصاديين خلال تلك الفترة بالتناقض؛ ففيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب؛ وسعت المؤسسة العسكرية محفظتها من خلال إطلاق مشاريع مشتركة وشراء حصص في عمليات خاصة، واستغلال احتكارها على القطاعات المربحة، ومنح مزايا خاصة لشركات أجنبية من أجل إبراز نواياها الاقتصادية الحسنة. وبينما يُعزِّز الجيش قوته الإضافية المتراكمة باعتباره حاكم مصر الانتقالي، تصبح مزاياه باعتباره شريكًا تجاريًّا أكثر وضوحًا؛ حيث لا يحصل المستثمرون الأجانب فقط على جنود لحماية ممتلكاتهم، ولكن أيضًا يحصلون على الصلات السياسية التي كانت دومًا الطريق إلى تحقيق المكاسب الاقتصادية في مصر، وبالتالي ترى شانا مارشال (Shana Marshall) أنه قد يصبح الاستثمار الأجنبي في المستقبل أكثر تمركزًا في المشاريع التي يملك فيها الجيش حصة[2].

ثالثًا: التحولات السياسية

شهدت الفترة التالية لإسقاط نظام حكم الرئيس مبارك العديد من التحولات السياسية، سواء على المستوى الثقافي أو على المستوى المؤسسي. وقد شكلت التحولات السياسية التي حدثت خلال تلك الفترة الاتجاهات العامة للتحولات السياسية خلال الفترات اللاحقة، ومستقبل علاقات القوى السياسية فيما بينها، وعلاقاتها بالمؤسسة العسكرية، وكان التأثير الأكبر على فرص التحول الديمقراطي.

---

(1) أبو المجد، زينب، "بزنس العسكر.. الاقتصاد الذي لا يراه أحد"، 11 فبراير/شباط 2012، (تاريخ الدخول: 3 أبريل/نيسان 2016):

http://elbadil.com/2012/02/11/2396/

(2) Marshall, Shana; Stacher, Joshua, “Egypt's Generals and Transnational Capital”, **Middle East Research and Information Project**, (MER 262, Vol. 42, 2012).

1. خريطة حزبية جديدة

منذ أن عرفت مصر الأحزاب السياسية بمعناها الحديث في مطلع القرن العشرين لم يحدث مثل الحراك الحزبي الذي شهدته مصر بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011. وقد تجلى هذا الحراك في الإقبال على خوض تجربة تأسيس أحزاب سياسية، واهتمام ملحوظ بالعمل الحزبي في أوساط فئات وشرائح اجتماعية عدة خصوصًا في الطبقة الوسطى[1]. وفي مارس/آذار 2011، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسومًا بقانون رقم 12 لتعديل بعض أحكام القانون الخاص بنظام الأحزاب السياسية، وهو ما أدى إلى انفجار حزبي لأعداد كبيرة من الأحزاب على الساحة، بعض تلك الأحزاب كان لها قاعدة جماهيرية جاهزة، وأكثرها كانت لا تكاد تظهر حتى تختفي سريعًا لعدم توافر حاضنة شعبية لها.

ويلحظ الناظر إلى الخريطة الحزبية لمصر خلال تلك الفترة أنها كانت شديدة التنوع وتشمل طيفًا واسعًا من مختلف التيارات والاتجاهات، تبدأ من أقصى اليمين بالأحزاب التي يتبنى أفرادها منهج السلفية الجهادية، وتنتهي عند أقصى اليسار بالأحزاب الشيوعية، وبين هذا الطرف وذاك ألوان واتجاهات أخرى كثيرة متنوعة من ليبرالية وقومية ويسارية. ويمكن تصنيف الأحزاب السياسية خلال تلك الفترة ضمن أربعة تيارات فكرية، على النحو الآتي[2]:

أ- أحزاب إسلامية

وكانت الأكثر عددًا والأقوى تنظيمًا والأوفر حظًّا في حصد المقاعد البرلمانية. واندرجت هذه الأحزاب تحت مدرستين فكريتين كبيرتين، هما: المدرسة

---

(1) العزباوي، يسري، "مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة"، في: عمرو عبد الرحمن (محرر)، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**، (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2011)، ص 6.

(2) عبد العاطي، محمد، "التكتلات الانتخابية في مصر.. المشهد بعد ثورة يناير"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 17 ديسمبر/كانون الأول 2011، (تاريخ الدخول: 3 أبريل/نيسان 2016):

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/2011121712482610615.html

الوسطية والمدرسة السلفية (سلفية علمية أو حركية أو جهادية). ويُمثِّل الأولى أحزاب مثل: الحرية والعدالة (الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين) وحزب الوسط الجديد، وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى، مثل: النهضة، والريادة، والتيار المصري. أما المدرسة الثانية، فيُمثِّلها أحزاب: النور المنبثق عن "الدعوة السلفية" وهو أهمها وأقواها، والأصالة، والفضيلة، والبناء والتنمية (الجماعة الإسلامية).

واشتركت تلك الأحزاب في تبنِّيها للمرجعية الإسلامية للدولة، ودعوتها إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، واعتمادها في كسب أنصارها على نشاطها الدعوي والخيري الذي دأبت عليه طيلة عقود طويلة، وكذلك على استفادتها من قدراتها التنظيمية العالية مقارنة بغيرها من الأحزاب المنتمية إلى تيارات فكرية أخرى.

ب- أحزاب ليبرالية

وجاءت في المرتبة الثانية من حيث الحجم بعد الأحزاب الإسلامية، واعتمد الطرح الأساسي لهذه الأحزاب على فكرة مدنية الدولة، وفصل السياسة عن الدين. ومن أشهر أحزاب التيار الليبرالي: حزب الوفد، والمصريون الأحرار، وحزب الجبهة الديمقراطية، فضلاً عن حزب غد الثورة الذي أسسه أيمن نور، وحزب مصر الحرية الذي أسسه عمرو حمزاوي[1].

وعلى الرغم من الاتساق الأيديولوجي لأحزاب التيار الليبرالي، وثراء بعضها كالوفد والمصريين الأحرار إلا أن اعتمادها على الخطاب النخبوي الذي يصعب وصوله إلى العامة، فضلاً عن صورتها الذهنية السلبية لدى الطبقات الشعبية والريفية والتي تأثرت بالدعاية المضادة التي روجها بعض خصوم هذا التيار لاسيما فيما يتعلق بموقفهم من الدين، ثم تشتت الصوت الليبرالي هذه المرة بين أكثر من حزب، كل هذا جعل حصيلة تلك الأحزاب من المقاعد الانتخابية في مراتب متأخرة بعد الأحزاب الإسلامية. واعتمدت أحزاب التيار الليبرالي عمومًا على

(1) Teti, Andrea, “Political Parties and Movements in Post-Revolutionary Egypt”, **Italian Institute for International Political Studies**, (working papers, No. 42, 2011), p. 11-12.

تصويت شرائح من المجتمع تخشى فوز الإسلاميين كما هو الحال بالنسبة لغالبية الأقباط الذين اعتادوا تاريخيًّا أن يصوِّتوا لأحزاب ليبرالية[1].

ج- أحزاب يسارية

توزعت أحزاب اليسار المصري ما بين الخط الاشتراكي والقومي والناصري، وتميز الطرح الأيديولوجي لهذا التيار بالتركيز على قضايا محاربة الفقر، والاهتمام بالعمال والفلاحين، وتعظيم دور الدولة في العملية الاقتصادية، وتشابهت أحزاب اليسار المصري مع الأحزاب الليبرالية في فكرة مدنية الدولة وفصل الدين عن السياسة، وجاء على رأس الأحزاب اليسارية حزب التجمع، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، فيما تقدم الأحزابَ القوميةَ الحزبُ العربي الديمقراطي الناصري، وحزب الكرامة، وفي أقصى طرف اليسار جاء الحزب الشيوعي المصري الذي أعلن عن وجوده بعد الثورة عقب سنوات من العمل السري.

وقد عانى التيار اليساري المصري عمومًا من الضعف التنظيمي وكثرة الصراعات والانشقاقات الداخلية وتقادم الطرح الفكري، وعانى كذلك -كما التيار الليبرالي- من الصورة الذهنية السلبية لدى قطاعات من المصريين الذين تأثروا بالهجوم على هذا التيار وتصنيفه من قبل خصومه السياسيين على أن أيديولوجيته تتعارض في بعض جوانبها مع الدين.

د- أحزاب مختلطة

وهي مجموعة من الأحزاب خلطت في برامجها ما بين الطرح اليساري والليبرالي وأحيانًا الإسلامي، بل إن منها ما قدم نفسه بعيدًا عن أية أيديولوجية محددة، مثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي يضم تنويعات من اليسار الإصلاحي والليبراليين المنادين باقتصاد السوق، كما يعتبر كل من حزب" السلام الاجتماعي، والتحرير المصري، الحق المصري" من الأحزاب ذات التوجهات الليبرالية-اليسارية[2]، أما الأحزاب التي ليس لها لون فكري محدد فقد أسس

---

(1) عبد العاطي، "التكتلات الانتخابية في مصر"، مرجع سابق.

(2) العزباوي، "مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة"، مرجع سابق، ص 9.

معظمَها قياداتٌ سابقةٌ في الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، مثل: حزب المواطن المصري، وحزب مصر القومي، وأحزاب أخرى أصغر حجمًا مثل نهضة مصر والبداية، ومصر التنمية. وعانت هذه الأحزاب جميعها من ضعف التمويل والتنظيم والدعاية، والافتقاد إلى البرامج الواضحة[1].

ويرجع بعض أسباب هذا التنوع في المشهد الحزبي المصري إلى عوامل عدة، لعل من أبرزها:

- إنهاء سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية المصرية بعد قرار المحكمة الإدارية العليا حل الحزب الوطني الديمقراطي في 16 أبريل/نيسان 2011؛ الأمر الذي جعل باب المشاركة السياسية مفتوحًا على مصراعيه أمام بقية الأحزاب، القديمة منها والجديدة، حتى ما كان منها ذا مرجعية دينية، وهو ما كان محظورًا وفقًا لدستور 1971 وما أُدخل عليه من تعديلات.
- تفكُّك التيارات السياسية الكبيرة التي ظلت طوال عقود تعمل تحت لافتة سياسية واحدة أو لافتات قليلة كما كانت الحال مثلاً بالنسبة للكتلة الليبرالية التي اعتادت العمل من خلال حزب الوفد، وقد تفتت بعد الثورة إلى عشرات الأحزاب، مثل: غد الثورة، والمصريين الأحرار، والحزب الليبرالي...إلخ. وكذلك الحال بالنسبة لتيار الإسلام السياسي الذي كان يُمثِّله إلى وقت قريب جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الوسط، وحزب العمل قبل إيقافه، فإذا بهذا التيار يُخرج للساحة السياسية عشرات الأحزاب، مثل: الحرية والعدالة، والنور، والبناء والتنمية، والأصالة، والنهضة، والسلام والتنمية، والتيار المصري...إلخ.
- تغير البيئة القانونية بعد الثورة، وسهولة تكوين الأحزاب، خاصة بعد صدور مرسوم رقم (12) لسنة 2011 الذي أُلغي بموجبه قانون تنظيم الأحزاب رقم (40) لسنة 1977، وبموجبه بات من الممكن لخمسة آلاف شخص من عشر محافظات أن يتقدموا بطلب تأسيس حزب

(1) عبد العاطي، "التكتلات الانتخابية في مصر"، مرجع سابق.

للجنة شؤون الأحزاب التي تغير تكوينها هي أيضًا، وغلب عليها الطابع القضائي بعد أن كانت في الماضي مُؤلفة من عناصر تابعة للحزب الوطني الديمقراطي، فصار تكوين الحزب في مصر بعد الثورة يتم بمجرد الإخطار، وأصبح بمقدور من ترفض اللجنة قبول أوراق تأسيسه التظلم لدى المحكمة الإدارية العليا التي لها الحق في قبول أو رفض قرار لجنة الأحزاب.

- تغير النظام الانتخابي، وإقرار مبدأ الانتخابات وفقًا لنظامي القوائم النسبية والفردي بنسبة 75% للأولى و25% للثانية، وقد أدت هذه النسبة إلى سعي الأحزاب للائتلاف والتنسيق فيما بينها لتكوين تكتلات انتخابية بغرض الاستحواذ على أكبر نسبة من مقاعد البرلمان[1].

2. المشاركة السياسية

أما تطوير الثقافة الديمقراطية، والذي يُعدُّ حجر الأساس في بناء المجتمعات الديمقراطية، فإن الإحساس بالقدرة على التغيير دفع العديد من الفئات التي اعتادت على مقاطعة العمل السياسي إلى المشاركة السياسية، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة المشاركة السياسية عقب الثورة والتي بلغت مستوى غير مسبوق في تاريخ الحياة السياسية المصرية؛ حيث جاءت نسبة المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية 42%، ووصلت النسبة في انتخابات مجلس الشعب إلى 60%[2]. ولكن في نفس الوقت زادت نسبة المشاركة على أساس ديني، وذلك كنتيجة لعملية التعبئة التي قادتها التيارات الإسلامية في بداية الأمر من أجل الموافقة على تعديلات مارس/آذار 2011 الدستورية، التي اعتبرتها معركة من أجل هوية مصر الإسلامية، وهو ما قاد إلى تعميق الخلافات بين القوى الإسلامية وتلك الليبرالية، وضياع فرص التوافق المحتملة.

---

(1) المرجع السابق، ص 4.

(2) فهمي، **مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر**، مرجع سابق، ص 76.

الشكل رقم (2) يوضح نسبة المشاركة في التصويت بالانتخابات والاستفتاءات قبل وبعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني[1]



وفي دراسة صادرة عن مركز بصيرة لبحوث الرأي العام، أظهرت مدى التباين في نسب المشاركة السياسية قبل وبعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني؛ حيث ارتفعت نسبة المشاركة بشكل ملحوظ بعد الثورة، فبينما كانت نسبة الذين سبقت لهم المشاركة السياسية قبل 25 يناير/كانون الثاني 36% فقط، فإن هذه النسبة قد ارتفعت إلى 83% بعد 25 يناير/كانون الثاني[2].

وبالإضافة إلى المشاركة السياسية الرسمية من خلال التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، فإن المشاركة السياسية غير الرسمية تزايدت أيضًا خلال الفترة التالية على ثورة 25 يناير/كانون الثاني، فبينما كانت نسبة المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات قبل الثورة في حدود 2% من الذين شملهم الاستبيان، فإن النسبة قد ارتفعت إلى 11% خلال عهد المجلس العسكري، وقد شكل الشباب نسبة 50% من المشاركين في تلك الفعاليات[3].

---

(1) Refaei, Magdy. M., "Political Participation in Egypt: Perceptions and Practice", **Masar Citizenship Project**, 2015, p. 13.

(2) Ibid, p. 13-14.

(3) Ibid, p. 17-18.

3. معركة كتابة الدستور

أول ما واجهته القوى السياسية المختلفة من قضايا مصيرية مرتبطة بتأسيس النظام السياسي الجديد الذي ثاروا من أجل بنائه، كانت قضية الدستور، وبالنسبة للمؤسسة العسكرية، فإنه بعد أن أصبح من المحتمل بعد 60 عامًا من حكم العسكريين للدولة المصرية، أن يصل إلى حكم مصر رئيس مدني، فإن هذا الأمر يتطلب الكثير من التحصين من أجل ضمان عدم إحداث تغييرات جذرية في طبيعة النظام السياسي، أو التأثير على وضع المؤسسة العسكرية، وهو ما استدعى التركيز على قضية الدستور أيضًا. وقد وصف الباحث عمرو هاشم ربيع موقف المؤسسة العسكرية في تلك الفترة بقوله: إن "المؤسسة العسكرية تقاتل للحفاظ على مكانتها المقدسة وامتيازاتها التي حصلت عليها طوال 60 عامًا، وذلك في أعقاب ثورة غير متوقعة"[(1)].

ويمكن القول: إن تعامل المؤسسة العسكرية طوال المرحلة الانتقالية مع قضية الدستور قد مر بثلاث مراحل رئيسة متتالية، وذلك على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: الحفاظ على وضع المؤسسة العسكرية من خلال ترقيع دستور 1971: في تلك المرحلة كان هدف المجلس العسكري الحفاظ على الوضع القائم بقدر الإمكان، من خلال الإسراع بإجراء تعديلات دستورية محدودة، لا تُعرِّض النظام ولا مكانة المؤسسة العسكرية لتغيير جذري. وقد تلاقت في هذه الرؤية مع جماعة الإخوان المسلمين التي لم يكن يعنيها بدرجة كبيرة بناء نظام سياسي جديد، بقدر ما كانت مشغولة بوراثة النظام السياسي القائم، وهو ما دفعها للتوافق مع المجلس العسكري في رؤيته والحشد لصالح التعديلات الدستورية[(2)]. وعندما أصدر المجلس العسكري الإعلان الدستوري يوم 30

---

(1) Al Assaar, Hani, "SCAF to jostle Islamists for constitutional privileges", **English Ahram**, 27 Mar 2012, (Visited on 3 April 2016): http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/37696/Egypt/Politics-/SCAF-to-jostle-Islamists-for-constitutional-privil.aspx

(2) Selim, “The International Dimensions of Democratization in Egypt”, op. cit, p. 39.

مارس/آذار 2011، فإنه قد أضاف العشرات من المواد التي لم يرد ذكرها في استفتاء 19 مارس/آذار، وهذا يعني أن المجلس العسكري تصرف من تلقاء نفسه، كما أن معظم مواد الإعلان إما نُسِخت حرفيًّا، أو بعد إجراء ترقيع، من دستور 1971. وقد تضمن هذا الإعلان الدستوري مواد تُشَرْعِن سلطة المجلس العسكري السياسية خلال المرحلة الانتقالية.

المرحلة الثانية: تحصين المؤسسة العسكرية من خلال وضع مبادئ حاكمة للدستور: بعد تصاعد الصراع بين العديد من القوى السياسية وخصوصًا شباب الثورة وبين المجلس العسكري، وبعد أن بات واضحًا أن جماعة الإخوان المسلمين هي الرابح الأكبر من هذه العملية السياسية شرع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مراجعة سياسة عدم النص صراحة وتفصيلاً على دور الجيش في الدستور وعلاقته بالسلطة السياسية، وهي السياسة التي سادت طيلة العقود الستة المنقضية مستندة على الترابط الواضح بين القوات المسلحة ونظام يوليو/تموز 1952، فجاءت وثيقة إعلان المبادئ الأساسية للدستور الجديد، المعروفة إعلاميًّا باسم" وثيقة السلمي"، نسبة إلى نائب رئيس الوزراء السابق، علي السلمي، الذي طرحها في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، لتُؤَطِّر لوضعية خاصة للقوات المسلحة في المادتين (9 و10)؛ إذ خولتها حماية الشرعية الدستورية، فضلاً عن إدارة شؤونها المالية والإدارية والقانونية بمنأى عن رقابة الأجهزة الرقابية المدنية.

المرحلة الثالثة: عدم المساس بوضع المؤسسة العسكرية في الدستور الجديد: بعد أن فشلت المؤسسة العسكرية في الحصول على موافقة القوى السياسية على وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، ومع تشكيل الجمعية التأسيسية الأولى لوضع الدستور، أصرت المؤسسة العسكرية على "أن الجيش يجب أن يُمنح نوعًا من التأمين تحت دستور مصر الجديد بحيث لا يخضع لأهواء الرئيس، ولا للتدقيق البرلماني"[(1)].

(1) Martini, Jeffrey; Taylor, Julie. E., “Commanding Democracy in Egypt: The Military’s Attempt to Manage the Future”, **Rand**, 25 August 2011, (Visited on 3 April 2016):
http://www.rand.org/blog/2011/08/commanding-democracy-in-egypt-the-militarysattempt.html

وفي نفس الوقت، فإن خلافًا رئيسًا آخر حول طبيعة دستور مصر الجديد قد اندلع بين القوى العلمانية والقوى الإسلامية، مع تفاجؤ العلمانيين وغيرهم بانتصار الأحزاب الإسلامية الانتخابي الكاسح، وهيمنتهم على الجمعية التأسيسية، والخوف من أن يقوموا بغرس مبادئ إسلامية معينة في الدستور[1].

4. انتخابات البرلمان

جرت انتخابات مجلس الشعب في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2011 إلى يناير/كانون الثاني 2012، وأنتجت غالبية إسلامية كبيرة من 68% من مقاعد مجلس الشعب، بما في ذلك 41.9% لجماعة الإخوان المسلمين و24.2% للسلفيين، و2% لحزب الوسط. وقد حصل العلمانيون وباقي القوى غير الإسلامية الأخرى على 32% فقط من مقاعد مجلس الشعب، منها 7% لحزب الوفد الجديد و6.9% للكتلة المصرية التي شملت أحزاب المصريين الأحرار والديمقراطي الاجتماعي[2]. وبعد شهر تم إجراء انتخابات مجلس الشورى، وقد أدى التساؤل حول فائدة هذا المجلس الذي لا يحوز أية سلطة تشريعية، إلى ظهور دعوات لإلغائه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإرهاق الناتج عن تكرار الحملات الانتخابية والتصويت للمرة الثالثة في أقل من عام، كل هذا أدى إلى ضعف الحشد وخاصة من القوى العلمانية؛ لذا حصد الإسلاميون 83% من مقاعد مجلس الشورى[3].

وقد أظهرت نتائج الانتخابات إحكام قبضة الإسلاميين على الحياة البرلمانية والسياسية، وقد خلق هذا معضلة؛ حيث لم يشارك الإسلاميون في الانتفاضة عندما بدأت يوم 25 يناير/كانون الثاني 2011، على الرغم من ظهورهم في ميدان التحرير في نهاية 28 يناير/كانون الثاني عندما انهارت الشرطة، حتى إن السلفيين الذين ادعوا في بداية الثورة أنها "ضد الإسلام"، قد تمكنوا من الفوز تقريبًا بربع

(1) عزام، "المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية"، مرجع سابق، ص 3.

(2) Brownlee, Jason; Masoud, Tarek; Reynolds, Andrew, *The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform*, (Oxford University Press, UK, 2015), pp. 113-114.

(3) Awad, Ibrahim, "Breaking out of Authoritarianism: 18 Months of Political Transition in Egypt", **Constellations Journal**, (Vol. 20, No 2, 2013), p. 286.

المقاعد البرلمانية، وعُهد إليهم بمهام التشريع في نظام الحكم التالي على الثورة. وقُدِّم هذا دليلاً آخر على تهميش القوى الليبرالية والثورية، وأسفر عن ازدواجية خطيرة، وحتى عن العداء بين شباب ميدان التحرير ومجلسي الشعب والشورى المسيطَر عليهما من قِبل الإسلاميين لدرجة أن معظم شباب ميدان التحرير قد شعروا أن الثورة سُرِقت[1]. بالإضافة إلى العداء الذي حظيت به المؤسسات التشريعية حديثة العهد من قِبَل العديد من القوى الثورية وغير الإسلامية، وعلى الرغم من أنها شهدت مستويات غير مسبوقة من المشاركة الحرة النزيهة، فإنه، وبموجب الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس/آذار 2011، حصل المجلس العسكري على صلاحيات تنفيذية وتشريعية ساحقة. وفي ظل انتخاب برلمان جديد، فإن المجلس العسكري سمح لنفسه بسلطات التشريع وتنفيذ السياسات واستدعاء وتأجيل جلسات الجمعية التأسيسية، وإصدار القوانين والاعتراض عليها، وتعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء، وتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين[2].

5. انتخابات الرئاسة

إن أول انتخابات رئاسية بعد حسني مبارك، وإن لم تكن مثالية، جاءت قريبة من المعايير الدولية، ومع ذلك، فإن هناك من طعن في نزاهة تسجيل المرشحين؛ حيث قضت لجنة الانتخابات الرئاسية، المعينة من قبل المجلس العسكري، بعدم أهلية عشرة مرشحين، بمن في ذلك المرشحان الإسلاميان الأكثر شعبية -حازم صلاح أبوإسماعيل وخيرت الشاطر- وذلك في قرار نهائي وغير قابل للطعن عليه[3].

وفي الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، في شهر مايو/أيار 2012، كان بإمكان الناخبين التصويت لثلاثة عشر مرشحًا. وفي يونيو/حزيران 2012 تنافس محمد مرسي وأحمد شفيق في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وفاز مرسي بـ 51.7%

---

(1) Selim, “The International Dimensions of Democratization in Egypt”, op. cit, p. 41.

(2) Meijer, Rozetta, **The Role of the Military in Political Transitions: Egypt a Case Study**, (Master Thesis), Leiden University, Netherlands, 2014), p. 54.

(3) Ibid, p. 60.

من الأصوات، وكان إقبال الناخبين في الجولة الأولى 46.6% من إجمالي عدد المقيدين بالجداول الانتخابية، وفي الجولة الثانية 52%[1]. وكان يُنظر إلى شفيق باعتباره المرشح المفضل للمجلس العسكري؛ لأنه كان قائدًا في القوات الجوية المصرية وقـام مبـارك بتعيينه رئيسًا للوزراء قبل بضعة أيام من الإطاحة به، كما أن المحكمة الدستورية العليـا قد جعلت ترشُّح شفيق ممكنًا بعد الحكم بعدم دستورية قانون العزل السياسي الـذي أقره مجلس الشعب والذي يقضي بمنع شخصيات سياسية من النظـام السـابق مـن الترشح للمناصب السياسية لمدة عشر سنوات على الأقل.

ووفقًا لهيلل فريش (Hillel Frisch)، فإن المجلس العسكري كانـت لديـه استراتيجية واضحة للغاية فيما يتعلق بضوابط وتوازنات الوفاء بالمطالب الشـعبية لتغيير النظام، ولهذا السبب كان يُفضِّل عقد الانتخابات البرلمانية قبل انتخابـات الرئاسة؛ لأنها تسمح بتبديد الطاقات، وعندئذ يصبح المجلس العسكري في وضـع جيد للعمل على إضعاف البرلمان ما بين تشكيل البرلمان الجديد وبـين انتخابـات الرئاسة، وتقسيم الصفوف. وبمجرد تحقيقه لتلك الأهداف، فإن المجلس العسكري يكون في وضع ممتاز للتفاوض بين هذين الفرعين من الحكومة بطريقة من شأنها أن تحمي مصالح الجيش وتحافظ على بعض الخصائص الأساسية للنظام السياسي[2].

ويعلِّق محمد البرادعي على هذا الوضع من خلال بيان تراجعه عن الترشـح لانتخابات الرئاسة، حيث يقول عن أداء المجلس العسكري خلال تلـك الفتـرة: "أدخلنا هذا البرلمان في متاهات وحوارات عقيمة، في حين انفرد بصنع القـرارات وبأسلوب ينم عن تخبط وعشوائية في الرؤية، مما فاقم الانقسامات بـين فئـات المجتمع في الوقت الذي نحن فيه أحوج ما نكون للتكاتف والوفاق"[3].

---

(1) Irshad, Gazala, “Egypt’s Political Transition”, **the Cairo Review of Global Affairs**, (Summer 2012), p, 218-219.

(2) Frisch, “The Egyptian Army and Egypt's ‘Spring’”, op. cit, p. 189.

(3) "البرادعي يقرر الانسحاب مـن خـوض انتخابـات الرئاسـة"، **اليـوم السـابع**، 14 يناير/كانون الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 3 أبريل/نيسان 2016):
http://www.youm7.com/story/2012/1/14/ البرادعى-يقـرر-الانسـحاب-مـن-خوض-انتخابات-الرئاسة/577506

الخلاصة، أنه منذ سقوط حسني مبارك، فإن مقاربة المجلس العسكري المتعرجة والمتقلبة للسياسة جعلت من فهم مقاصده أمرًا صعبًا، فقد تذبذب بين الرغبة الحقيقية في نقل السلطة في الوقت المناسب، بحيث يخرج من عملية الحكم، إلى اتخاذ خطوات تمدد العملية، فيما يبدو محاولة لضمان مصالحه. وقد كانت له مواقف ثابتة حول عدد من القضايا، ليعود ويتراجع على مضض في وجه احتجاجات الشارع، كما بدا أنه توصل إلى تفاهمات مع جماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم يبدي ردود فعل تتسم بالخوف الشديد من تنامي القوة الانتخابية والسياسية للحركة[1].

ولهذا التقلب الظاهري عدد من التفسيرات، منها: التحدي الذي واجهته مؤسسة عسكرية قديمة وتقليدية تتحاشى المخاطر في مواجهة أحداث سريعة الإيقاع. عاملٌ مهم آخر يتمثل في التصور المتجذر لدى الجيش حول دوره كحامٍ للاستقرار والمصلحة الوطنية وهو دورٌ بات يعتقد أنه الوحيد الذي يمتلك الخبرة والنضج والحكمة للعبه، ثم هناك مصالحه الأكثر ذاتية، مثل الدفاع عن مكانة الجيش الخاصة في الموازنة، وحصانة أفراده بحكم الأمر الواقع من الملاحقة القضائية وكذا مصالحه الاقتصادية التي باتت واسعة وتلامس بعض أكثر قطاعات الاقتصاد حيوية. إن تحقيق التوازن في هذه الذهنية، وهذه الأولويات الوطنية والمصالح الذاتية باتت أكثر صعوبة من حيث إن المجلس العسكري -مثله مثل جميع اللاعبين السياسيين في مصر- عمل في ساحة جديدة كليًّا، ولا يمكن التنبؤ بتطوراتها، ومتغيرة على الدوام وتفتقر إلى قواعد معروفة للعبة؛ حيث يطالب جيل جديد من النشطاء المسيسين بأن يكون لهم رأي، وهي بيئة لا يستطيع أي لاعب بمفرده أن يعرف تمامًا، ناهيك عن أن يثق تمامًا- بما يخططه الآخرون[2].

(1) International Crisis Group, "Lost in Transition", op. cit, p. 16.

(2) Ibid, p. 16.

المبحث الثالث

العلاقات المدنية-العسكرية في عهد الرئيس محمد مرسي

جاء الرئيس محمد مرسي لشغل المنصب الذي ولأول مرة في تـاريخ مصـر المعاصر ظل شاغرًا لمدة 16 شهرًا منذ الإطاحة بمبارك. ويُعدُّ شَغْل منصب الرئيس أحد أعمدة الاستقرار، وضرورة من أجل تحرك ناجح نحو الديمقراطية. فاز مرسي بالرئاسة بعد جولة ثانية من انتخابات تنافسية، حاز في نهايتها 51.7% من أصوات هؤلاء الذين وقفوا في صفوف طويلة للإدلاء بأصواتهم، متغلبًا على أحمد شـفيق صاحب الخلفية العسكرية وآخر رئيس حكومة في عهد مبارك[1]. وعندما تـولى الرئيس مرسي منصبه في 30 يونيو/حزيران 2012، كان دخوله في صراع مع كل من السلطة القضائية لعهد مبارك العازمة على الحد مـن مكاسـب الإسـلاميين الانتخابية، والمؤسسة العسكرية المصممة على عدم التنازل عن أي مـن قوتهـا أو سلطة، أمرًا محسومًا[2].

ما بين 29 و30 يونيو/حزيران 2012، ألقى مرسي أربعة خطابات، واحـدًا أمام الثوار في ميدان التحرير، وآخر أمام المحكمة الدستورية العليا بعد تأدية اليمين الدستوري، وخطابًا في جامعة القاهرة دعا فيه القوى السياسية من أجل اجتمـاع ضخم، والخطاب الأخير كان أمام المجلس العسكري في لقـاء احتفـالي لتسـليم السلطة في منطقة عسكرية بالقرب من القاهرة. وفي الخطابات الأربعة، قدم مرسي نفسه رجلاً للتفاهم؛ حيث شدد على احترامه لكل مؤسسات الدولـة (المجلـس

---

(1) Abd Rabou, Ahmed, “Egypt after Elections: Towards the Second Republic?”, **Insight Turkey**, (Vol. 14, No. 3, 2012), p. 15.

(2) Brownlee; Masoud; Reynolds, *The Arab Spring*, op. cit, p. 122.

العسكري، المحكمة الدستورية العليا، الشرطة،...إلخ) بجانب القوى الثورية، وذلك كإشارة على احترامه لكل من الشرعية الدستورية والثورية. والتساؤل هنا هو: كيف لمرسي أن يرضي كل الأطراف وأن يلعب دورًا توفيقيًّا؟

أولًا: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

نناقش في هذا المحور مجموعة من النقاط المهمة، بداية من صراع الإعلانات الدستورية بين المجلس العسكري وإعلانه الدستوري المكمِّل وبين الرئيس محمد مرسي وإعلانه الدستوري في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، ثم مرورًا بالتغير في تكوين المجلس العسكري عقب الإطاحة بالمشير طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان، وأيضًا سنناقش طبيعة وضع الجيش في دستور 2012، وانتهاء بالوقوف على مدى امتثال الجيش لسلطة الرئيس المدني محمد مرسي.

1. السيطرة المدنية على الجيش

لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر، نكون أمام سلطة مدنية لها سيادة دستورية على القوات المسلحة، وحسب كل نظريات العلاقات المدنية-العسكرية، فإن "السيطرة المدنية" على القوات المسلحة تُمَثِّل محددًا أساسيًّا للتحول الديمقراطي، وبالتالي، فإن التحرك قدمًا نحو التحول الديمقراطي في مصر، يتطلب إثبات الرئيس المدني لسيطرته على المؤسسة العسكرية. وخلال تلك الفترة كان من الواضح أن الجنرالات لا يريدون أن يحكموا بشكل مباشر، إلا أنهم يريدون أن يبقوا "قوة" بجانب رئيس ضعيف وبرلمان محدود الصلاحيات.

- صراع الإعلانات الدستورية

عشية جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية التي جرت في 16 و17 يونيو/حزيران 2012 بين جنرال القوات الجوية، أحمد شفيق، ومرشح حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، محمد مرسي، أصدر المجلس العسكري إعلانًا دستوريًّا مكمِّلاً في 17 يونيو/حزيران 2012. وكانت سلطة المجلس العسكري للإشراف على شؤون الجيش واضحة ضمن هذا

الإعلان، كما أعطى للجيش صلاحيات تشريعية أيضًا، ومنحه حـــق الاعتـــراض على أعمال الجمعية التأسيسية[1].

الجدول رقم (1) يوضح مسؤوليات المجلس العسكري بحسب الإعلان الدستوري المكمل الصادر في 17 يونيو/حزيران 2012

مادة 53	يختص المجلس العسكري بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة.
مادة 1/53	يعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
مادة 56 مكرر	يباشر المجلس العسكري السلطة التشريعية لحين انتخاب مجلس شعب جديد.
مادة 60 مكرر	إذا تم مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها يشكِّل المجلس العسكري جمعية جديدة.
مادة 60 مكرر 1	إذا رأى المجلس العسكري، رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، أو المجلس الأعلى للقضاء نصًّا في مشروع الدستور يتعارض مع مبادئ الثورة وأهدافها، فلأي منهم أن يطلب من الجمعية التأسيسية إعادة النظر في هذه النصوص، وفي حالة إصرار الجمعية على رؤيتها تَبُتُّ المحكمة الدستورية العليا في هذه المواد.

(**الجدول من إعداد الباحث**)

وقد مثل هذا الإعلان الدستوري تحديًا واضحًا لسلطة الرئيس؛ حيث كـــان هناك تصور بأن الرئيس الذي سيصل إلى الحكم عقب الثورة الشعبية التي أطاحت بالنظام الديكتاتوري الحاكم، عليه أن يُمَثِّل مرحلة جديدة من الديمقراطية وحكم المؤسسات المدنية، وكانت مشاركة المجلس العسكري للرئيس في السلطة السياسية بموجب هذا الإعلان عائقًا أمام قدرته على إدارة الدولة وفقًا لهذا التصور.

واتسمت تلك الفترة بوجود صراع صريح بين الرئيس محمد مرسي والمجلس العسكري، الذي كان يرأسه المشير محمد حسين طنطـــاوي، واســـتمرت هـــذه

(1) Brooks, **Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations,** op. cit, p. 22.

المواجهة في الفترة ما بين شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب 2012، وفي 10 يوليو/تموز 2012، أسقطت المحكمة الدستورية، وبتأييد من المجلس العسكري، محاولة رئاسية لإعادة عقد البرلمان المنحل[1].

وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، أصدر مرسي إعلانًا دستوريًّا كان الهدف منه عزل النائب العام الذي عينه مبارك، وحماية ما تبقى من المؤسسات المنتخبة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر -وجميعها ذات أغلبية إسلامية- من الحلِّ من قِبل المحكمة الدستورية التي كانت تحت سيطرة أفراد أغلبهم من عهد مبارك، وإعادة محاكمة قادة أمنيين تمت تبرئتهم، وتعويض ضحايا القمع خلال الانتفاضة وبعدها. وقد نصت المادة الثانية من الإعلان الدستوري على أن "الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو/حزيران 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية"[2]. وفي حين تسبب هذا الإعلان الدستوري في تزايد حدة السخط ضد أسلوب الرئيس محمد مرسي في الحكم وجعل السياسيين المنافسين، وكبار البيروقراطيين، وقادة المؤسسة العسكرية يشعرون بقلق أكبر من نفوذه المحتمل[3]، إلا أن النظام الحاكم كان يرى فيه محاولة لقطع الطريق على الطعن القانوني الذي كان على وشك أن يُنظر فيه من قِبَل المحكمة الإدارية العليا بشأن إبطال قرار الرئيس مرسي بإلغاء الإعلان الدستوري المكمِّل؛ الأمر الذي يجعله خائنًا للدستور الذي أقسم على احترامه عند توليه الرئاسة بما يجيز خلعه ومحاكمته وإعادة المجلس العسكري إلى سدة السلطة وصدارة المشهد من جديد.

---

(1) عاشور، "من التعاون إلى القمع"، مرجع سابق، ص 13.

(2) "فيديو نص الإعلان الدستوري الصادر من الرئيس مرسي"، **يوتيوب**، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 6 يناير/كانون الثاني 2016):
https://www.youtube.com/watch?v=y0WVOnlO6kQ

(3) عاشور، "من التعاون إلى القمع"، مرجع سابق، ص 14.

- **المجلس العسكري من طنطاوي إلى السيسي**

كنوع من المواجهة لإعلان 17 يونيو/حزيران 2012 الدستوري الذي منح المجلس العسكري سلطة التشريع في ظل حل المحكمة الدستورية للبرلمان، قام محمد مرسي في 8 يوليو/تموز 2012 بالدعوة لعودة البرلمان المنحل، كان هذا القرار مفاجئًا، والبعض أورد أنه لم يتم استشارة الجيش قبل إعلان القرار بشكل رسمي؛ حيث إنه من خلال إعادة البرلمان، فإن مرسي ينزع سلطة التشريع من أيدي المجلس العسكري ويعيدها للبرلمان، إضافة إلى ذلك فقد أعلن أنه خلال 60 يومًا من صدور الدستور الجديد، سوف يتم إجراء انتخابات برلمانية جديدة. وبهذه الطريقة، حاول مرسي القيام بشكل من أشكال المساومة لإرضاء الأطراف الداخلة في عملية بناء الدولة، على الأقل سيحصل الجيش على جزء مما أراده -برلمان جديد خلال أشهر- وبذلك يمكن للإسلاميين أن يتجنبوا هيمنة الجيش على السلطة التشريعية. وقد أوضحت تلك الخطوة رغبة مرسي في الحد من السلطات العليا للجيش بطريقة استرضائية(1).

وجاءت خطوة مرسي الأكثر أهمية بعد شهر من انتخابه، عندما قام بشكل غير متوقع بإقالة قادة المجلس العسكري. وأبرز ما ميز هذا القرار هو ترك الجنرال محمد حسين طنطاوي ورئيس أركانه السلطة بهدوء بعد إقالتهما، وبالتالي نجح مرسي في إبعاد المجلس العسكري الذي كان يُنظر إليه باعتباره إحدى مؤسسات النظام السابق، وقام بتعيين جنرال أقل شهرة، وهو اللواء عبد الفتاح السيسي، في منصب وزير الدفاع والإنتاج الحربي(2).

في ذلك الوقت، تم تفسير تلك الخطوة على أنها تأكيد كبير على السيطرة المدنية من قِبَل الرئيس مرسي؛ إذ تشير إقالة كبار قادة المجلس العسكري إلى أن

---

(1) MacFarlane, Emma. H., **Egypt a Crossroads: an analysis of Morsi's Strategies of Military Control in the Post-Revolutionary State**, (CMC Senior Theses), Claremont Colleges, USA, 2012, p. 44.

(2) Que Alldredge, Jackson, **Democratic Transition Theory and Civil-Military Conflict: A Case Study of Indonesia and Egypt**, (Master Thesis), Cornell University, USA, 2015, p. 45.

مرسي قد استولى على صلاحيات التعيين، وأحرز تقدمًا في سيطرته على القـــوات المسلحة؛ حيث تحرك السيسي بسرعة لإجراء مجموعة واسعة مـــن التغـــييرات في عضوية المجلس العسكري، إضافة إلى إشرافه على تقاعد 70 لـــواء. لكـــن ريـــزا بروكس تفسِّر هذا الحدث بأنه لا يعبِّر عن هيمنة مدنية حقيقية علـــى القـــوات المسلحة، بل تبدو الإجراءات التي اتخذها مرسي كنتيجة لعملية تسكين جديـــدة تقوم بها القيادة السياسية في الجيش تحت قيادة الجنرال عبـــد الفتـــاح السيســـي، فالجنرال السيسي كان رئيسًا للاستخبارات العسكرية وفي نفس الوقـــت أصـــغر عضو في المجلس العسكري، وقد يكون تم استشارته من قبل مرسي قبل القيام بهذه التغييرات. بالإضافة لحقيقة أن جميع الأطراف المعنية قد انصرفت بدون أية إشارات أو بوادر للانشقاق، بما يدل على أن تحركات مرسي لم تكن مثيرة للجدل داخـــل القوات المسلحة[1].

كما أن هذا الحدث أبرز ملاحظة مهمة بخصوص الجيش؛ إذ لـــيس هنـــاك ضرورة لأن يتحرك الجيش ويتخذ إجراءات متشددة بالتدخل في السياسات المدنية من أجل حماية سلطة "قادة الجيش" طالما أن المصالح الرئيسة للجيش محمية[2]، كما أن هناك فوائد واضحة للجيش من سماحه لمرسي بادعاء صلاحياته كرئيس؛ حيث حصل الجيش في المقابل على العودة إلى الثكنات والانسحاب من الحكم السياسي العلني الذي ثبت أنه يضر بسمعته ومكانته داخل المجتمع المصري[3].

2. الجيش في الدستور الجديد

جاء الدستور الأول للجمهورية الثانية في مصر في سياق استئثار تيار الإسلام السياسي تحت قيادة جماعة الإخوان المسلمين بإنشاء الجمعية التأسيسية التي وضعته في خضم صراع محتدم بين الإخوان المسيطرين على منصـــب الرئاســـة، وكافـــة

(1) Brooks, **Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military,** op. cit, p. 23.

(2) Que Alldredge, **Democratic Transition Theory and Civil-Military**, op. cit, p. 45.

(3) Brooks, **Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations,** op. cit, p. 23.

مؤسسات الدولة المستعصية على الانصياع لهم، وبقية التيارات السياسية المنضوية تحت لواء "جبهة الإنقاذ"[1]. وعلى الرغم من انسحاب العديد من ممثلي التيارات السياسية والكنيسة القبطية، إلا أن ممثل القوات المسلحة، اللواء ممدوح شاهين، استمر في عضوية الجمعية؛ حيث لم يكن توجه القوى الإسلامية داخل الجمعية فيما يخص المواد المتعلقة بالمؤسسة العسكرية بنفس الحدة التي كان عليها فيما يتعلق بمواد هُوية الدولة والموقف من الشريعة الإسلامية، وكانت النتيجة حصول الجيش على وضع متميز في هذا الدستور الجديد.

جاء الفصل الخامس من الدستور بعنوان "الأمن القومي والدفاع"، وفي الفرع الأول منه جاء "مجلس الأمن القومي" (المادة 193) وهو مستحدث في الدستور، وقد بينت المادة تكوينه من قيادات مؤسسات الدولة والجيش. وأما الفرع الثاني بعنوان "القوات المسلحة" فيتضمن المواد (194 إلى 196). وتنص المادة (194) على أن الدولة وحدها هي التي يجوز لها إنشاء تلك القوات، وتحظر على أية فئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، وأما المادة (195) فهي مستحدثة وتنص على أن وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويُعين من بين ضباطها، وهو ما يقطع بشكل حاسم أي حديث بشأن تولي مدني هذا المنصب على غرار العديد من الدول الديمقراطية، وذلك لخطورة وجود وزير دفاع مدني داخل مجلس الوزراء على مصالح القوات المسلحة. وتضمنت المادة (196) الإشارة إلى أن القانون ينظِّم التعبئة العامة، وتناولت أمورًا تتعلق بالخدمة والترقية والتقاعد في القوات المسلحة، وذلك بما يخفِّف من سلطة التعيين والفصل التي يتمتع بها الرئيس، كما تناولت المادة اختصاص اللجان القضائية لضباط وأفراد القوات المسلحة من دون غيرها (أي مجلس الدولة) بالفصل في كافة المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات الصادرة بشأنهم، في تأكيد دستوري على استقلال القوات المسلحة بشؤونها.

---

(1) عليوة، محمد طه، "مصر على أعتاب الجمهورية الثانية: التغيرات الدستورية قبل ثورة 25 يناير وبعدها"، في: محمد طه عليوة وآخرون، **جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014)، ص 73.

وقد انطوى الدستور المصري الجديد على ترتيب متميز للمؤسسة العسكرية، فأعطت المادة (197) حق مناقشة موازنة القوات المسلحة لمجلس الدفاع الوطني وحده، علمًا بأن المجلس لا يضم من السلطة التشريعية إلا رئيسي مجلس الشعب والشورى، أما الأغلبية الباقية فمن القوات المسلحة، وهو ما تغاضى عن حق البرلمان في مناقشة موازنة القوات المسلحة[1]. وقد تم تمرير هذه المادة داخل الجمعية التأسيسية للدستور بموافقة غالبية الأعضاء باستثناء ثلاثة فقط، كان أبرزهم محمد البلتاجي، عضو جماعة الإخوان المسلمين، الذي طالب بأن يضاف إلى هذه اللجنة رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب حتى يوازن عدد العسكريين داخل المجلس إلا أنه واجه معارضة حادة من اللواء ممدوح شاهين، عضو الجمعية التأسيسية، الذي قال ردًّا على محاولة إضافة عضو مدني آخر لعضوية مجلس الدفاع: "هتزودوا واحد هنزود واحد"[2].

كذلك أعادت المادة (198) العمل بجواز محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري في الجرائم التي تضر بالقوات المسلحة (والتي يحددها القانون)، كما يحدد القانون اختصاصات القضاء العسكري الأخرى، وهو ما فتح الباب لعودة ولاية القضاء العسكري على المجتمع المدني[3]. وفقًا لهذا الدستور، احتفظ الجيش بصلاحيات مهمة، بينما بقي الرئيس قائدًا أعلى للقوات المسلحة.

إذن، نجح المجلس العسكري في تأمين مكانته في مواد الدستور من خلال جمعية تأسيسية ذات أغلبية من التيارات الإسلامية وبقيادة جماعة الإخوان المسلمين، وذلك على الرغم من تصاعد الخلاف بين المجلس العسكري والجماعة خلال تلك الفترة على خلفية حل البرلمان وإصدار المجلس العسكري للإعلان

---

(1) عبد الله، ثناء فؤاد، **الدستور المصري الجديد ومرحلة التأسيس الديمقراطي: ملابسات المرحلة الانتقالية**، في: محمد طه عليوة وآخرون، **جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014)، ص 247.

(2) "إقرار المادة 197 بالدستور.. إنشاء مجلس للدفاع الوطني"، **يوتيوب**، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 16 فبراير/شباط 2016):
https://www.youtube.com/watch?v=y0WVOnlO6kQ

(3) عبد الله، ثناء فؤاد، **الدستور المصري الجديد ومرحلة التأسيس الديمقراطي: ملابسات المرحلة الانتقالية**، مرجع سابق، ص 247.

الدستوري المكمل، وهو ما يشير إلى أن جماعة الإخوان المسلمين كانت لها رؤيتها الخاصة للأولويات خلال تلك الفترة، ففي حين كانت خلافاتها تتصاعد مع التيارات الليبرالية بشأن المواد الخاصة بالشريعة ودور الدين داخل الدولة بلا هوادة؛ إذ لم تسع لشراكة حقيقية مع باقي القوى السياسية في المناصب السياسية العليا داخل الدولة، فإن خلافات الجماعة مع المؤسسة العسكرية كانت سرعان ما تُطوى لإدراكها محورية المؤسسة العسكرية في بِنية الدولة التي تسعى لحكمها.

3. الامتثال العسكري للسيطرة المدنية

نحاول هنا التعرف على مدى قبول العسكريين بوجود سيطرة مدنية عليهم خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي، إلا أن الحديث عن الامتثال العسكري لا يستقيم إلا بمعرفة مدى وجود سيطرة مدنية أصلاً، ويبدو واضحًا مما تقدم أن المؤسسة العسكرية قد حظيت باستقلالية كبيرة جدًّا منحها إياها الدستور الجديد، سواء في شؤونها المالية أو في الشؤون الإدارية والترقيات، وما بقي للرئاسة وغيرها من المؤسسات المدنية من سلطات على المؤسسة العسكرية بات محدودًا.

وفيما يتعلق بممارسة الرئيس محمد مرسي لسلطة التعيين والترقية والعزل لقادة القوات المسلحة، وقيامه بعزل العديد من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعلى رأسهم رئيس المجلس، المشير طنطاوي، ورئيس الأركان، الفريق سامي عنان، فإنه على الرغم من أن طريقة إخراج المشهد -وذلك بمنح المشير طنطاوي قلادة النيل ومنح الفريق سامي عنان قلادة الجمهورية، وتعيينهم في مناصب أخرى، واختيار وزير دفاع من داخل المجلس العسكري- تشير إلى محاولته احتواء الجيش وليس الصدام معه[1]، إلا أن تصريحات لاحقة لوزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، توضح عدم رضا المؤسسة العسكرية عن هذا الفعل، ففي حوار تم تسريبه -مع صحيفة المصري اليوم- تطرق السيسي إلى جرأة الرئيس محمد مرسي في إقالة قادة وعدم إدراك وزن وقدرة المؤسسة العسكرية، على عكس ما كان

(1) Brownlee; Masoud; Reynolds, *The Arab Spring*, op. cit, p. 121-122.

يفعل حسني مبارك على حدِّ تعبيره[1]. وهو ما يوضح حالة عدم الرضا لدى المؤسسة العسكرية من قرارات مرسي، وفي نفس الوقت، فإن الأمر لم يتطور ليشكِّل "عصيانًا" لأوامر الرئيس، ولكن في نفس الوقت لم يكن هناك امتثال كامل لقرارات وأوامر مرسي.

أبرز مثال يمكن من خلاله توضيح طبيعة امتثال المؤسسة العسكرية للسلطة الرئاسية، هو موقف القوات المسلحة من "أحداث بورسعيد" التي وقعت في 26 يناير/كانون الثاني 2013، عقب صدور حكم بالإعدام على 21 متهمًا في مقتل 74 من مشجعي النادي الأهلي في استاد بورسعيد في الأول من يناير/كانون الثاني 2012؛ حيث قام الرئيس مرسي بفرض حالة الطوارئ في مدن القناة بعد تجدد أعمال العنف في بورسعيد، رفضًا لأحكام الإعدام. وتم تكليف الجيش بالنزول لتأمين المنشآت الحيوية وتنفيذ قرارات تطبيق حظر التجوال وفرض حالة الطوارئ. وبالفعل، لم يعصِ الجيش الأوامر الرئاسية ونزلت قوات من الجيش الثاني الميداني مدينة بورسعيد وقوات من الجيش الثالث الميداني مدينة السويس، ولكن بدلاً من تطبيق حظر التجول عقد الجيش بطولة لكرة القدم في مدن القناة خلال ساعات حظر التجول، وهو ما جعل من مرسي أضحوكة في منطقة القناة[2].

إذن، لم تكن هناك سيطرة مدنية حقيقية على القوات المسلحة خلال فترة حكم الرئيس مرسي، سواء بسبب ضعف صلاحيات المؤسسات المدنية في الرقابة على الجيش، أو بسبب عدم رغبة النظام الحاكم في الدخول في صدام مباشر مع المؤسسة العسكرية لإدراك أهمية دورها في حفظ الاستقرار داخل الدولة، أو لأنها جزء من النظام السياسي الذي يسعى الإخوان المسلمون لوراثته لا تغييره، فبينما تم اعتبار تغيير القيادات العسكرية إشارة على السيطرة المدنية، إلا أن تحقيق علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية يتطلب معالجة بعض القضايا الخلافية بين الفاعلين

---

(1) "بالصوت.. السيسي: مرسي لو كان يدرك وزن الجيش لما تعجل في إقالة طنطاوي وعنان"، **فيتو**، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، (تاريخ الدخول: 16 فبراير/شباط 2016): http://www.vetogate.com/669482?fb_comment_id=1386896261549773_13712#f362f144cda5c8

(2) عاشور، "من التعاون إلى القمع"، مرجع سابق، ص 15.

المدنيين والعسكريين، مثل اقتصاد الجيش، والمحاكمات العسكرية للمدنيين. ومع ذلك، فإن القليل من التقدم تم تحقيقه في اتجاه المزيد من الشفافية والرقابة المدنية خلال فترة وجود محمد مرسي في السلطة[1].

كما أن الدور السياسي للجيش خلال تلك الفترة لم ينتهِ بشكل كامل، بل حاولت القوات المسلحة أن تلعب دور "الوسيط"، من خلال دعوة الفريق عبد الفتاح السيسي لجميع التيارات السياسية إلى لقاء في ضيافة القوات المسلحة في ديسمبر/كانون الأول 2012 خلال أزمة الدستور الجديد، قبل أن تبوء تلك المحاولة بالفشل[2]؛ وذلك في مسعى من المؤسسة العسكرية لعدم فقدان تواصلها المباشر مع مختلف القوى السياسية، والذي تم تكريسه في المرحلة الانتقالية، واستطاعت المؤسسة العسكرية من خلاله تحقيق العديد من المكاسب السياسية، وهو ما جاء على عكس رغبة الرئيس محمد مرسي الذي ربما أراد أن يفصل علاقته وتوافقاته مع المؤسسة العسكرية عن علاقته مع باقي القوى السياسية.

ثانيًا: الأدوار غير التقليدية للقوات المسلحة

نناقش في هذا المحور طبيعة دور المؤسسة العسكرية في حماية الأمن الداخلي خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي، وطبيعة الأدوار الداخلية الأخرى التي قامت بها خلال تلك الفترة وبشكل خاص الأدوار الاقتصادية، ومن ثم نشير إلى دور القوات المسلحة في صنع السياسات العامة.

1. الأمن الداخلي

بعد انتخاب محمد مرسي انحسر دور الجيش في الشارع، ومن ثم تراجعت مظاهر الصدام المادي بالقوى الثورية، وكان ابتعاد الجيش عن مهام الإدارة اليومية

---

(1) Chams El-Dine, Cherine, “the Military and Egypt's Transformation Process”, **German Institute for International and Security Affairs**, (SWP Comments 6, Feb. 2013), p. 2.

(2) منتدى البدائل العربي للدراسات، **استدعاء الجيش إلى السياسة: دور الوسيط الضامن**، 2013.

عاملاً مهمًّا في ابتعاده عن تحمل المسؤولية، وبالتالي ترك مسؤولية إدارة الدولة وفرض النظام للحاكم الجديد، إلا أن عدم استقرار الأوضاع بشكل كبير خلال فترة حكم الرئيس مرسي جعلته محافظًا على وجود موسمي للجيش في الفعاليات والأحداث المهمة. فعلى سبيل المثال، أصدر الرئيس مرسي قرارًا بقانون تحت رقم (107) لسنة 2012، وذلك في إطار الاستعداد للاستفتاء على مسودة الدستور، وجاء في المادة الأولى من هذا القرار "تدعم القوات المسلحة أجهزة الشرطة، وبالتنسيق الكامل معها، في إجراءات حفظ الأمن، وحماية المنشآت الحيوية في الدولة، لفترة مؤقتة حتى إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور.. ويحدد وزير الدفاع المناطق وأفراد القوات المسلحة ومهامهم، مع عدم الإخلال بدور القوات المسلحة في حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها"، كما تضمن القرار منح ضباط وأفراد القوات المسلحة، المشاركين في مهام حفظ الأمن، حق "الضبطية القضائية". وهكذا أقر نظام الحكم المدني القادم بعد الثورة بأهمية دور المؤسسة العسكرية الداخلي في حفظ الأمن، مع اختلاف جوهري عما كان سائدًا خلال الفترة الانتقالية وهو أن هذا الوجود "مؤقت"[1].

لم تمض أيام على انتهاء الاستفتاء على الدستور، حتى حدثت أزمة أخرى جراء إصدار حكم بالإعدام على 21 متهمًا في قضية استاد بورسعيد، وقيام الرئيس مرسي بفرض حالة الطوارئ في مدن القناة لمواجهة أعمال العنف في بورسعيد، وتم تكليف الجيش بالنزول لتأمين المنشآت الحيوية وتنفيذ قرارات تطبيق حظر التجوال وفرض حالة الطوارئ، وبالفعل نزلت قوات من الجيشين الثاني والثالث لتأمين مدن القناة. وبغضِّ النظر عن موقف الجيش من فرض حالة الطوارئ من عدمه، فإن القوات المسلحة أثبتت حضورها في الشارع للمرة الثانية خلال فترة وجيزة من حكم الرئيس المدني. وقد يكون السبب الأساسي في هذا الأمر هو عدم قدرة قوات الشرطة على استعادة الأمن بشكل منفرد وخاصة في ظل عدم قدرتها

(1) "مصر.. الجيش يساعد في تأمين الاستفتاء"، **سكاي نيوز عربية**، 10 ديسمبر/كانون الأول 2012، (تاريخ الدخول: 16 فبراير/شباط 2016):
http://www.skynewsarabia.com/web/article/ / مرسي-يمنح-الجيش-حق-الضبطية-القضائية 59045

على استعادة دورها السابق في الشارع، كما أن علاقة الشرطة بجماعة الإخـــوان المسلمين، ومنهم الرئيس محمد مرسي، كانت تشوبها العديد من التوترات، وهو ما رسخ لدور حيوي للقوات المسلحة في حفظ الأمن الداخلي خلال تلك الفترة.

2. الأدوار المدنية

خلال فترة حكم الرئيس مرسي لم يظهر أن هناك تراجعًا ملحوظًا في الأدوار الاقتصادية للقوات المسلحة، التي حظيت مشاريعها بحصانة من الرقابـــة البرلمانيـــة عليها بنص الدستور الجديد، كما أن الرئيس مرسي كان حريصًا على عدم تهديد المصالح الاقتصادية للقوات المسلحة، وهو الأمر الذي سندلِّل عليه من خلال النقاط التالية:

إن العديد من السياسات التي مورِست من جانب الرئيس محمد مرسي، على غرار وقف دعم الوقود للمؤسسات الصناعية، لم تشكِّل تهديدًا يُذكَر للأنشـــطة الاقتصادية للجيش؛ لأن بنود الدعم للجيش غير منصوص عليها في التنظيمـــات، وبالتالي لا تتأثر بقطع الدعم. علاوة على ذلك، توافق إعـــلان مرســـي بإنهـــاء خصخصة شركات القطاع العام مع القوات المسلحة؛ لأن المصانع العسكرية كان يحتمل أن تكون على خط الخصخصة في الجولة التالية من عملية البيع، كما نُشـــر على الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الحرية والعدالة إعلان كشف النقاب عن أن وزارة الإنتاج الحربـــي استحوذت على شركة النصر لصناعة السيارات "ناسكو"، إضافة إلى ذلك فقد حصل الرئيس مرسي خلال زيارته إلى روسيا في أبريل/نيسان 2013 على وعد من موسكو باستثمار أموال الدولة الروسية في شركة الســـيارات المصرية، التي حصلت القوات المسلحة على أصولها مجانًا[(1)].

ويمكن كذلك معاينة الشراكة الاقتصادية قصيرة العمر التي أبرمهـــا حـــزب الحرية والعدالة مع الجيش في "الآي باد المصري"، وهو جهاز كمبيـــوتر لـــوحي يُدعى "إينار Inar"، وحين أعلنت الحكومة التي يقودها حزب الحرية والعدالة عن

---

(1) مارشال، **القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية**، مرجع ســـابق، ص 16.

مناقصة عامة كبيرة، وتقدمت ثلاثة تكتلات بعروض المناقصة، كانت التكتلات الثلاثة كلها تتضمن شركات يملكها الجيش، منها الهيئة العربية للتصنيع، وشركة "بنها" للإلكترونيات (وهي جزء من وزارة الإنتاج الحربي (والشركة العربية لتصنيع أجهزة الكومبيوتر التي تشمل لائحةُ مالكي الأسهم فيها الهيئة العربية للتصنيع، وشركة "بنها"، ووزارة الإنتاج الحربي[1].

وفي مايو/أيار 2013، قام الرئيس محمد مرسي بافتتاح عدد من المشروعات الاستراتيجية التي نفذتها الهيئة الهندسية للقوات المسلحة خلال التسعة أشهر السابقة، وحسب الفيلم التسجيلي الذي بثته الشؤون المعنوية للقوات المسلحة، فإن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي كان قد صدق على تنفيذ أربعة مشروعات تتعلق بالطرق والكباري، وهي: تطوير وتوسعة طريق جوزيف تيتو، وإنشاء محور الفريق سعد الدين الشاذلي الذي تضمن كوبري ونفق الفريق الشاذلي، وأيضًا تطوير طريق القاهرة-السويس (بطول 37 كلم)، وأخيرًا، إنشاء القوس الجنوبي الشرقي من الطريق الدائري (بطول 64 كلم). كما أسندت حكومة قنديل خطتها الأولية لتنمية سيناء والتي تُقدر مخصصاتها المالية بنحو 4.4 مليارات جنيه (ما يعادل 630 مليون دولار) للجيش وشركاته لضمان سرعة الإنجاز في خلال 6-9 أشهر[2].

أما الجانب الآخر من المهام المدنية التي اعتاد العسكريون أن يكون لهم تواجد مؤثِّر فيه، وهو قطاع الوظائف والمناصب المدنية داخل جهاز الدولة، فإنه على ما يبدو أن الرئيس مرسي أراد أن يضع في أجهزة الدولة الموثوقَ فيهم من المنتمين للإخوان المسلمين، وذلك على حساب العسكريين.

رصدت صحيفة المصري اليوم في تقرير نشرته في فبراير/شباط 2013، ما أسمته عملية "أَخْوَنَة الدولة"، حيث ذكر أن في 8 شهور فقط من وصول مرسي

---

(1) المرجع السابق، ص 16-18.

(2) عز الدين، عمرو، "إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 7 مارس/آذار 2015، (تاريخ الدخول: 2 يناير/كانون الثاني 2016):

http://www.eipss-eg.org/management-of-civil-military-relations-in-Egypt/2/0/153

إلى سدة الحكم تم تعيين 8 وزراء و5 محافظين و8 في مؤسسة الرئاسة من أعضاء الإخوان، كما يذكر التقرير أن رجال جماعته قد نجحوا في اختراق مفاصل 20 وزارة من خلال تعيين مستشارين للوزراء ومتحدثين إعلاميين ورؤساء للقطاعات ومديرين لمكاتب الوزراء، إضافة إلى تعيين 5 نواب محافظين، و12 رئيس حي ومركز، و13 مستشارًا للمحافظين. ومن اللافت أن التغيير امتد إلى محافظات لم تكن ترأسها أي قيادات مدنية كمحافظة شمال سيناء التي أصبح نائبها ينتمي لحزب الحرية والعدالة. كما جاء في تقرير عن مؤسسة قرطبة أن أعضاء حزب الحرية والعدالة شكلوا 14% من مجلس الوزراء الأول، (5 من أصل 36 وزيرًا)، وارتفع هذا العدد إلى 22% (36/8) في يناير/كانون الثاني 2013 و28% (36/10) من مايو/أيار 2013. وكانت نسبة المحافظين مماثلة 37% من المحافظين (27/10) ينتمون إلى حزب الحرية والعدالة[1].

جاءت تلك التعيينات في معظمها على حساب العسكريين الذين طالما شغلوا نسبة كبيرة منها في فترات الحكم السابقة، وخاصة فترة حكم الرئيس حسني مبارك، وكانت أساسية لضمان ولاء ضباط الجيش له، وبالتالي، فقد أدت تلك العملية إلى تصاعد موجة المعارضة للنظام الحاكم الذي لم يفِ بوعده بأن يكون رئيسًا لكل المصريين، ويبدو أن القوات المسلحة كانت راضية عن هذه المعارضة المبكرة لحكم مرسي؛ لأنها أعادت بعض الشعبية للقوات المسلحة التي كانت قد خسرتها خلال فترة إدارتها للمرحلة الانتقالية.

3. السياسات العامة

سعت القوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية ومع بداية عهد مرسي إلى تأمين وضعها في الدستور، ومن ثم، فإن من بين المكاسب التي حققتها القوات المسلحة في الدستور الجديد وجود مجلس مختص بالسياسات الأمنية والسياسات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية، وهو "مجلس الدفاع الوطني" الذي شكله، عام

---

(1) Haddara, Wael, “Egypt Narratives: A Brief Critique of the Reasons Advanced to Justify the Egyptian Military Coup of July 2013’, **The Cordoba Foundation**, (Egypt Briefing, 27 July 2013), p. 3.

1971، الرئيس أنور السادات، كوسيلة لاحتواء القوات المسلحة وضبطها وتمكين نفسه، لكن المجلس بقي هامشيًّا مدة 40 عامًا، إلى أن أحياه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في يونيو/حزيران 2012، قبل تدشين رئاسة مرسي بأسبوعين فقط. ويتضمن الدستور الجديد جزءًا كبيرًا من مرسوم المجلس العسكري؛ فقد أعاد تأكيد تولِّي رئيس الجمهورية رئاسة مجلس الدفاع الوطني، ولكن الأهم من ذلك أنه خصص ثمانية مقاعد من أصل (15) لقادة القوات المسلحة، ما يمنحهم الأكثرية الدائمة من الأصوات فيه.

وفيما يتعلق بالسياسات التي يضطلع بها مجلس الدفاع الوطني فإن الدستور يعطيه المسؤولية عن "الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها"، كما يجب استشارته قبل أن يتمكن الرئيس أو مجلس الشعب من إعلان الحرب أو إرسال القوات المسلحة إلى خارج مصر، كما أن ميزانية الدفاع لن تُقَدَّم إلى البرلمان لنيل الموافقة الرسمية، بل سيجري تداولها في مجلس الدفاع الوطني، الذي سيكون فعليًّا الجهة الوحيدة التي تنظر أيضًا في مصير كلٍّ من المعونة العسكرية الأميركية البالغ قيمتها 1.3 مليار دولار والاقتصاد العسكري الرسمي[1]. وهكذا، أمن الجيش دوره في السياسات المهمة بالنسبة له، وهي سياسة الأمن القومي، والسياسة الاقتصادية؛ حيث حصل الجيش على استقلالية ضخمة لدوره الاقتصادي داخل الدولة.

كما كان هناك تخوف داخل القوات المسلحة من السياسة الخارجية للنظام الجديد، وهو تخوف نابع من أن يتم توريطها في حرب خارجية في ظل حالة السيولة التي تشهدها مصر ومنطقة الشرق الأوسط. وأبرز ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد هو رد فعل القوات المسلحة على موقف الرئيس محمد مرسي بقطع العلاقات مع النظام السوري، وذلك في مؤتمر "نُصرة سوريا" الذي عقده في 15 يونيو/حزيران 2013 باستاد القاهرة بحضور الآلاف من أنصاره؛ حيث جاءت تصريحات مصادر عسكرية عقب قرار مرسي بالتأكيد على أن الجيش المصري لن

---

(1) صايغ، يزيد، "العلاقة المدنية-العسكرية الجديدة في مصر"، **كارنيجي**، 10 يناير/كانون الثاني 2013، (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=50559

يُستخدم في أية حرب خارجية ضد دولة شقيقة، وأن قدرات وإمكانات الجيش المصري لحماية مصر وأمنها القومي فقط، وأن الجيش المصري لن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولن يتم استدراجه أو استخدامه في أية صراعات إقليمية.

وقد حاولت القوات المسلحة أن تتوارى عن المشهد السياسي بعد فترة من الانغماس الكامل فيه كلفها الكثير من رصيدها لدى الشعب، إلا أنها حاولت بجهد أكبر ألا تترك الساحة لفصيل وحيد أن يحرك الدولة وسياساتها في الاتجاه الذي يريده. وعليه قامت أولاً بإبعاد قضايا الأمن القومي والمسائل التي تخص المؤسسة العسكرية بما فيها المسائل الاقتصادية عن رقابة وسلطة المؤسسات المدنية، ومن ثم حاولت أن تحافظ على موقف وسط بين جماعة الإخوان المسلمين الحاكمة، وبين أجهزة الدولة وسياساتها، وإن لم يكن بمقدورها التدخل المباشر في منع توجهات النظام الحاكم، إلا أنها اتبعت سياسة "التصريحات" التي من خلالها تقوم بإرسال رسائلها للقوى المختلفة في الحكم والمعارضة، مثل تلك الرسالة التي حملها تصريح الجيش بأنه لن يتدخل في شؤون الدولة الشقيقة الداخلية، وذلك حتى لا يتمادى النظام الحاكم ويقوم بتوريط الدولة والقوات المسلحة في حرب إقليمية غير مرغوب فيها وغير معروفة النتائج، وليُعرب عن عدم رضاه عن السياسة الخارجية للرئيس إزاء بعض القضايا الإقليمية، وفي مقدمتها القضية السورية.

ثالثًا: التحولات السياسية في ظل الحكم المدني

مع تولي محمد مرسي رئاسة الجمهورية، كان من المتوقع أن يتم استكمال بناء المؤسسات السياسية وذلك لتحقيق تقدم نحو التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد الثورة، إلا أن الأزمات السياسية التي شهدتها فترة حكم الرئيس مرسي كانت أكبر من أية تحركات نحو التحول، وفي نهاية المطاف فشل نظام الحكم المدني الأول في مصر في إدارة العملية السياسية، مع نهاية عهد هذا النظام بعد عام واحد فقط من بدايته. ومن أبرز القضايا التي كان من المفترض أن يتم إنجازها خلال عهد

الرئيس محمد مرسي، هي إصدار دستور جديد للبلاد، وإجراء انتخابات برلمانية جديدة عقب حل مجلس الشعب في مايو/أيار 2012، وكل ذلك كان لابد وأن يمر عبر توافق وطني. وفيما يلي نقدم ما آلت إليه الأمور فيما يخص كلتا القضيتين، بعد أن نبدأ بعرض طبيعة العلاقة بين القوى السياسية المختلفة خلال تلك الفترة:

1. العلاقات بين القوى السياسية

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، كانت قوى الثورة السياسية حريصة جدًّا على وضع حدٍّ للفترة الانتقالية التي قادها الجيش، وكانوا على استعداد لاتخاذ أي موقف من شأنه أن يؤدي إلى انتخاب رئيس مدني، وبعد انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات حصل كل من الفريق أحمد شفيق (آخر رئيس وزراء مبارك) المدعوم من قبل النظام القديم، ومحمد مرسي، عضو جماعة الإخوان المسلمين، على أعلى نسبة من الأصوات، وبالتالي كان على باقي القوى السياسية الثورية أن تختار بين كل منهما. وقد وصف كمال أبو عيطة، الناشط العمالي، الوضع حينها بأنه بمثابة اختيار ما بين شخصية عسكرية مسؤولة عن قتل المتظاهرين طوال الفترة الانتقالية وتُمثِّل بوضوح النظام القديم، وهذا لا يشكِّل خيارًا. وبين التصويت لصالح جماعة الإخوان المسلمين، وهذا ليس خيارًا مفضلاً، ولكنه ضروري[1].

وفي 22 يونيو/حزيران 2012 وقع زعماء جماعة الإخوان المسلمين -تحت قيادة مرسي- وممثلون عن القوى السياسية الثورية اتفاقًا معروفًا باسم "اتفاق فيرمونت"، لتوحيد جهودهم ضد شفيق، ودعمًا لمرسي. وفي مقابل هذا الدعم، كان لابد من تلبية ستة شروط، ارتبطت بتقسيم السلطة والتمسك بالمطالب الثورية ونبذ النظام العسكري القديم. وحتى بعد كل هذا، لم يحصل مرسي سوى على 51.7% من إجمالي الأصوات، وهذا يعني أنه لا يحظى بتأييد شعبي كبير. وعلى الرغم من ذلك، قام مرسي باختيار هشام قنديل رئيسًا للوزراء، وحينها

---

(1) Shafick, Hesham, “A Tale of Two Revolutions: Egypt 2011-2013”, **Open Democracy**, 3 November 2013, (4 April 2015): http://www.ocnus.net/artman2/publish/International_3/A-Tale-of-Two-Revolutions-Egypt-2011-2013.shtml

شعر الكثيرون أن قرار مرسي بتعيين شخصية مجهولة سياسيًّا وغير إسلامية يعني أن الرئيس لم يكن ينوي الخضوع لتقاسم السلطة وفقًا لاتفاق فيرمونت[1].

وقد جذر الإعلان الدستوري الذي أعلنه محمد مرسي، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، من الانقسامات في صفوف القوى السياسية، وقلل من فرص الوصول إلى صيغة توافقية لإدارة الدولة، ففي مقابل اصطفاف حزب الحرية والعدالة وحزب النور والتيارات السلفية خلف قرارات الرئيس باعتبارها قرارات ثورية، وتنظيمهم لتظاهرات أمام دار القضاء العالي وجامعة القاهرة وقصر الاتحادية، تكتلت القوى والتيارات المدنية بزعامة حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي، وعمرو موسى، مؤسس حزب المؤتمر، ومحمد البرادعي، مؤسس حزب الدستور، فأنشأوا جبهة معارضة موحدة سُمِّيت بـ"جبهة الإنقاذ الوطني" ضد الإعلان الدستوري[2].

إذن، استغلت القوى المدنية الأزمات التي سبقت الاستفتاء على الدستور الجديد، وأبرزها أزمة الإعلان الدستوري، للحصول على زخم أكبر في استفتاء 2012، مقارنة باستفتاء مارس/آذار 2011، فالتيار المدني رأى أن الجمعية التأسيسية التي وضعت الدستور افتقدت للتوافق المطلوب، كما أن نصوص الدستور انطوت على إشكاليات حقيقية في باب الحقوق والحريات، وسلطات رئيس الجمهورية، فضلاً عن احتفاظ المؤسسة العسكرية بالكثير من الامتيازات التي كثيرًا ما سعت القوى الثورية إلى تقليصها. ونتج عن هذا تشكُّل محاور ثلاثة رافضة للدستور، أولها: محور رافض لتيار الإسلام السياسي في المجمل، بغضِّ النظر عن نصوص الدستور، وثاني المحاور رافض للدستور؛ لأنه يرى في نصوصه تكريسًا لفكرة الدولة الدينية، وترسيخًا لأوضاع طالبت الثورة بتغييرها، والمحور الثالث هو بقايا النظام السابق، وخصوصًا أن المادة 232 في الدستور نصت على منع قيادات

---

(1) Brownlee; Masoud; d Reynolds, *The Arab Spring*, op. cit, p. 121.

(2) مجيب، مي، "حراك سياسي متسارع: البحث عن طريق"، في: علي الدين هلال، (محرر)، **عودة الدولة: تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو**، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2015)، ص 54.

الحزب الوطني من ممارسة العمل السياسي لمدة عشر سنوات[1].

راهن الرئيس محمد مرسي على أن إقرار الدستور الجديد من شأنه أن يجلب الاستقرار إلى النظام السياسي المنقسم، إلا أن الواقع خيب آماله، فقد استمرت الاحتجاجات بين الإسلاميين وخصومهم دون هوادة. وفي أبريل/نيسان 2013، بدأ مجموعة من الشباب يطلقون على أنفسهم اسم "تمرد"، خوض حملة تدعو المواطنين للتوقيع لسحب الثقة من الرئيس مرسي، ومن ثم حشد الناس للاحتجاج أمام القصر الرئاسي يوم 30 يونيو/حزيران 2013، وبحلول منتصف مايو/أيار 2013، ادعى منظمو تمرد أنهم قد جمعوا أكثر من مليوني توقيع، وفي أواخر يونيو/حزيران، كان العدد قد تضخم إلى 15 مليونًا[2].

ويذكر هشام بوناصف ثلاث ملاحظات مهمة فيما يتعلق بحركة تمرد؛ أولاً: جاءت تمرد في أعقاب علاقة متدهورة باطِّراد بين الإخوان والمجلس العسكري. ثانيًا: أسهم الجيش والمؤسسات الأمنية مباشرة في إنشاء حركة تمرد؛ حيث تم حماية منظِّمي حركة تمرد بعيدًا عن الإخوان من قبل الاستخبارات والقوات المسلحة في الشهور السابقة على الاحتجاجات المناهضة لمرسي في يونيو/حزيران 2013. وكان منظمو تمرد قادرين على تأمين التغطية الإعلامية والدعم المالي الذي كانوا بحاجة إليه لنشر رسالتهم من خلال الأوساط الموالية للجيش داخل مصر وخارجها أيضًا. وبالإضافة إلى ذلك، تعهد الجيش علنًا بحماية المتظاهرين. وبعبارة أخرى، أشار المجلس العسكري إلى أن معارضي مرسي لن يواجهوا أي خطر حال مشاركتهم في المظاهرات[3].

---

(1) عبد الحليم، محمد بسيوني، "معضلة الاستقرار: الدلالات السياسية لنتائج الاستفتاء على الدستور في مصر"، **المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية**، 19 يناير/كانون الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/نيسان 2015):
http://www.rcssmideast.org/Article/1696/-الدلالات-السياسية-لنتائج-استفتاء-على-دستور-مصر-2014#.V8mlAVt97IU

(2) Brownlee; Masoud; Reynolds, *The Arab Spring*, op. cit, p. 125.

(3) Bou Nassif, Hicham, “Coups and nascent democracies: the military and Egypt's failed consolidation”, **Democratization**, (Vol. 21, Issue 1, 2016), p. 13-14.

2. الصراع حول الدستور الجديد

كان من المفترض أن تبدأ عملية تكوين لجنة لكتابة الدستور من خلال انتخابات غير مباشرة، وذلك باشتراك مجلسي البرلمان معًا لاختيار مئة من المصريين الذين سيقضون ستة أشهر لصياغة الوثيقة النهائية للدستور، التي من شأنها أن تُعرَض على الناخبين خلال خمسة عشر يومًا من صياغتها. وكانت النتيجة أن اختار الإسلاميون الهيئة التي تم استخلاص نصفها من البرلمان (مع أغلبيته الإسلامية) والنصف الآخر من مختلف الفئات الاجتماعية والهيئات الرسمية (مع تمثيل كبير للإسلاميين أيضًا). وقاطع كثير من غير الإسلاميين العملية، وتوجه بعضهم إلى المحاكم في محاولة لوقف عمل الجمعية، وهو ما نتج عنه موافقة المحكمة الإدارية على ذلك، ومن ثم تم حلُّ الجمعية التأسيسية للدستور على أساس أنها غير تمثيلية وأن البرلمانيين لا يمكن أن ينتخبوا أنفسهم فيها. وكان من المفترض أن يؤدي هذا إلى اتفاق بين المجموعات السياسية المتنافسة في مصر، ولكن بدلاً من ذلك أثبت البرلمان مرة أخرى فشله في صياغة إجماع وانتخب الإسلاميون هيئة مماثلة جدًّا لتحل محل لجنة كتابة الدستور المنحلة[1].

وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2012 واقتراب الموعد النهائي لاستكمال مشروع الدستور، ظهر على كل من الرئيس محمد مرسي وخصومه علامات الذعر؛ فقد اتهم الرئيس زمرة من السياسيين المعارضين، وعناصر النظام القديم، والقضاة بأنهم يتآمرون لحل الجمعية التأسيسية، ومن ثم دحر تحركاته الخاصة بترويض الجيش، وحتى حل مجلس الشورى، وهو ما رأى فيه الرئيس مرسي ثورة مضادة، تريد عودة مصر إلى الوصاية العسكرية الفعلية، مع مؤسسة رئاسة ضعيفة. وحسب براون، فإن مخاوف الرئيس مرسي كانت في الغالب مبالغًا فيها، لكنها لم تكن تبدو وهمية تمامًا[2]. في ظل هذا الوضع أصدر مرسي إعلانه الدستوري المكون من سبع مواد، والذي وفقًا له تم إلغاء رقابة القضاء على الجمعية التأسيسية

---

(1) Brown, Nathan J., "Tracking the "Arab Spring": Egypt's Failed Transition", **Journal of Democracy**, (Vol. 24, No. 4, 2013), p. 48.

(2) Ibid, p. 49.

وغيرها من المسائل[1]. وكان هذا على نحو فعال تأكيدًا للسلطة الرئاسية المطلقـــة، ولو بشكل مؤقت من المفترض أن ينتهي مع مرور الدستور الجديـــد، وكانـــت النتيجة انطلاق جولة جديدة من الاحتجاجات، وهذه المرة ليس ضد النظام القديم أو الجيش ولكن ضد جماعة الإخوان المسلمين والرئيس الذي أتـــى مـــن تلـــك الحركة[2].

وفي ظل هذه الظروف، حركت جبهة الإنقاذ احتجاجات على نطاق واسع في القاهرة والإسكندرية ومدن أخرى للمطالبة بإلغاء إعلان نوفمبر/تشرين الثـــاني 2012 وتأجيل الاستفتاء على الدستور، كما حشدت الحركات الشبابية الأخرى التي ليست عضوًا في جبهة الإنقاذ، مثل 6 أبريل والألتراس أيضًا ضد الاســـتبداد المتزايد. وبالإضافة إلى ذلك، كان نادي القضـــاة المصـــري ينظـــر إلى الإعـــلان الدستوري باعتباره تهديدًا واضحًا واعتداء على استقلال القضاء، وأعلن رفضـــه الإشراف على الاستفتاء المقترح، كما أمر بإغلاق المحاكم، ودعا إلى مظاهرات في جميع أنحاء البلاد مطالبين باستقالة مرسي والنائب العام الذي عينه[3].

في خضم هذه الاضطرابات، هُرعت الجمعية التأسيسية لإنهاء مهمتـــها، وتم استدعاء المصريين للخروج إلى الصناديق مرة أخرى في الاستفتاء (الذي عُقِد بـــين 15 و22 ديسمبر/كانون الأول 2012)، في ظل مقاطعة أجزاء واسعة من المعارضة، مما أسهم في انخفاض نسبة الإقبال إلى حوالي 33 في المئة. تم تمرير الدستور، ولكن الأغلبية في أكبر المدن وقفت ضده[4]. ويُعدُّ هذا مؤشرًا علـــى أن العديـــد مـــن المصريين أصبحوا ينفرون من الحياة السياسية[5].

---

(1) Ghanem, Hafez, “Egypt's Difficult Transition: Why the International Community Must Stay Economically Engaged”, **Global Economy & Development**, (Working Paper 66, 2014), p. 19.

(2) Brown, “Tracking the “Arab Spring”, op. cit, p. 49.

(3) Selim, “The International Dimensions of Democratization in Egypt”, op. cit, p. 45.

(4) Brown, “Tracking the “Arab Spring”, op. cit, p. 49.

(5) Brownlee; Masoud; Reynolds, *The Arab Spring*, op. cit, p. 124-125.

3. الصراع حول البرلمان

صراع آخر لا يقل حدة عن الصراع حول الدستور شهده عهد الرئيس محمد مرسي، وهو الصراع حول البرلمان الجديد. بدأت المرحلة الأولى من هذا الصراع مع دعوة مرسي في 8 يوليو/تموز 2012 لعودة البرلمان المنحل، وكان صراعه هنا متعدد الأطراف، الطرف الأول هو القضاء والمحكمة الدستورية العليا التي أصدرت حكم حلٍّ مجلس الشعب، والطرف الثاني هو المجلس العسكري الذي ستؤدي عودة البرلمان لتجريده من سلطة التشريع، والطرف الثالث هو القوى السياسية التي لم تكن راضية عن تشكيلة البرلمان الذي هيمنت عليه القوى الإسلامية. وانتهت هذه الجولة بقرار آخر من المحكمة الدستورية العليا بوقف عودة مجلس الشعب المنحل.

دخل الصراع حول البرلمان جولة أخرى، هذه المرة بين مجلس الشورى، وبين المحكمة الدستورية. وفقًا للدستور الذي تمت الموافقة عليه حديثًا، ما زال المصريون لم ينتهوا من التصويت، وكان عليهم أن يُستدعوا قبل نهاية فبراير/شباط 2013 لانتخاب مجلس الشعب الجديد ليحل محل الذي تم حله في يونيو/حزيران 2012. وبموجب الدستور الجديد، يتعين على مجلس الشورى تقديم مشروع قانون الانتخابات إلى المحكمة الدستورية العليا قبل تحديد موعد الانتخابات، وأعادت المحكمة مسودة القانون مرتين بعد العثور على عيوبه الدستورية. وفي أواخر يونيو/حزيران عام 2013، كان واحد من آخر أعمال مجلس الشورى هو تقديم المشروع الثالث لقانون انتخابات مجلس الشعب إلى المحكمة؛ إلا أنه لم يكن للمحكمة فرصة للعمل قبل أن تطرح الأزمة السياسية النظام بأكمله خارج السلطة[1].

بالإضافة إلى هذا الصراع القانوني، فإنه يبدو أن القوى السياسية غير الإسلامية لم تكن مستعدة بالقدر الكافي لاستعجال جولة جديدة من الانتخابات البرلمانية، خاصة في ظل النتائج الهزيلة التي حققتها في الجولات السابقة. وفي هذا

(1) Nathan J. Brown, “Tracking the “Arab Spring”: Egypt’s Failed Transition”, op. cit, p. 49.

الصدد أوردت دراسة حول الأزمة المصرية عن طبيعة القوى السياسية المعارضة خلال فترة حكم محمد مرسي، أن "أبرز ما أنتجته المرحلة الانتقالية هو ميل قطاعات اجتماعية واسعة من الطبقة الوسطى المدينية لاتخاذ موقف راديكالي ومُعاد لجماعة الإخوان المسلمين، أدهش الجميع، بما في ذلك قوى المعارضة، عندما احتشد المتظاهرون في ميدان التحرير يوم الثلاثاء 27 نوفمبر، وشجع وجود هذه الحشود المعارضة على اتخاذ مواقف لا تصالحية"[(1)].

إذن، لم يستطع الرئيس محمد مرسي أن يبدو خلال فترة حكمه رئيسًا قويًّا أو حاسمًا في أدائه، فهو لم يتمكن من التصرف كقائد ثوري، وكان يُنظر إليه باعتباره مزدوج الرأي، وغير واثق في قراراته؛ حيث اتخذ قرارات وقام بتغييرها أو لم يستطع تطبيقها بسبب رفض المعارضة أو السلطة القضائية. وقد أدى نقص الخبرة، وضعف مستشاريه ونقص خبرتهم، والتدخل المباشر لقادة الإخوان المسلمين في قرارات الرئاسة، والرغبة القوية في التغيير، إلى ارتكاب العديد من الأخطاء التي أضرت بصورة الرئيس مرسي أمام الشعب وأدت لاستقالة معظم فريقه الرئاسي، خاصة هؤلاء الذين لا ينتمون للإخوان المسلمين[(2)].

أما القضية الأكثر جوهرية هنا، فيما يتعلق بالتحولات السياسية خلال فترة حكم الرئيس مرسي وانعكاساتها على العلاقات المدنية-العسكرية، فهي قضية تماسك القوى المدنية وقوتها في مواجهة العسكريين. والواضح من العرض السابق أن الظاهرة الأبرز خلال تلك الفترة هي حالة الانقسام السياسي الشديدة بين معسكري القوى والأحزاب الإسلامية والقوى والأحزاب الليبرالية والقومية

---

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير"، 12 ديسمبر/كانون الأول 2012، (تاريخ الدخول: 5 يناير/كانون الثاني 2015):

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_1D5D640F.pdf

(2) Atawnaa, Ahmed A.; Othman, M. Redzuan, **Obstacle Faced the Democratic Transition in Egypt in Muhammad Mursi Era**, Presented to **Global Conference on Business & Social Science**, Kuala Lumpur, 15th & 16th December 2014, p. 546-547.

واليسارية؛ حيث اختلف المعسكران حول طائفة واسعة من القضايا مثل: الدستور، وقانون الانتخابات، وأداء مؤسسة الرئاسة، والانتخابات الرئاسية المبكرة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني وغيرها(1)، وبالتالي، فإن المؤسسة العسكرية كانت هي المستفيد الأكبر من صراع القوى السياسية المدنية، سواء باستعادة رصيدها الشعبي، أو باستقطابها للعديد من التيارات السياسية المعارضة لحكم الرئيس مرسي وقبول تلك القوى بعودة المؤسسة العسكرية للمشهد السياسي من جديد، وهو الأمر الذي تجلى في مشهد 3 يوليو/تموز 2013.

أظهر هذا الفصل أنه في الوقت الذي كانت التصورات الأولية توحي بأن معادلة العلاقات المدنية-العسكرية سوف تتغير لصالح المدنيين عقب إسقاط نظام حكم الرئيس حسني مبارك من خلال مظاهرات جماهيرية ضخمة خرجت للمناداة بالحرية والديمقراطية، إلا أن الوقائع على الأرض مالت لصالح العسكريين، الذين سيطروا في بداية الأمر على المرحلة الانتقالية من خلال تولي المجلس العسكري سلطة إدارة البلاد، ومن ثم وجهوا بشكل كبير عملية إعادة بناء النظام السياسي التي كانت جارية من كتابة دستور جديد وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية. ومن خلال هذه السيطرة استطاعوا أن يحافظوا على بنية النظام السياسي القديم دون تغيير كبير يُذكر، بل زادت درجة استقلالية المؤسسة العسكرية وبُعدها عن السيطرة المدنية.

كما أظهر هذا الفصل فشل القوى المدنية في إعادة رسم معادلة العلاقات المدنية-العسكرية، بل كرسوا بدرجة أكبر النفوذ العسكري، فقد قادت رغبة قوى الإسلام السياسي -وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين- في تعظيم مكاسبهم السياسية إلى استعجال إجراءات نقل السلطة من انتخابات تشريعية ورئاسية وكتابة الدستور؛ الأمر الذي أدى إلى عدم إجراء تغيير يُذكَر في هيكل النظام السياسي وطبيعة التوازنات بين مؤسساته المختلفة، وهو الأمر الذي حرصت المؤسسة العسكرية على عدم تغييره. أما بالنسبة لمعظم القوى السياسية الأخرى من

(1) إبراهيم، حسنين توفيق، "فجوة الإنجاز وأزمة الشرعية السياسية"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 51، سبتمبر/أيلول 2013)، ص 47-54.

غير الإسلاميين، الذين وجدوا أنفسهم قد خسروا في اللعبة السياسية التي حصدت القوى السياسية الإسلامية معظم مكاسبها، فقد لجؤوا للمجلس العسكري للتظلم من تلك النتائج، ومن بعد ذلك قاموا باستدعاء الجيش من أجل إسقاط نظام الحكم الجديد الذي لم يكن لهم حظ للمشاركة فيه.

في الفصل الرابع نناقش نتائج التدخل العسكري للإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، والملامح الرئيسة للمرحلة الانتقالية الثانية، وأبرز نتائجها فيما يتعلق بكتابة دستور جديد وبإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة.

الفصل الرابع

العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي بعد 3 يوليو/تموز 2013

يبدو أن عملية التغيير التي بدأت في 25 يناير/كانون الثاني 2011 قد وصلت إلى نهاية مسدودة، وأن كل الاستحقاقات التي تم إجراؤها لم تكن على المستوى المطلوب لإنجاح عملية التحول الديمقراطي، ولتلبية تطلعات الجماهير، التي خرجت للشوارع مرة أخرى ضد الرئيس محمد مرسي في 30 يونيو/حزيران 2013، وقامت باستدعاء الجيش حتى يقوم بإنهاء حكم الرئيس مرسي، وهو ما وجد استجابة سريعة من المؤسسة العسكرية، التي يبدو أنها كانت تنتظر تلك الخطوة كي تنهي هذا النظام الوليد، بعد أن أدارت هي عملية تسليم السلطة له خلال العامين ونصف الماضيين.

وقد كانت عملية الإطاحة بالرئيس، محمد مرسي، بداية للدخول في مرحلة انتقالية جديدة، ربما أكثر صعوبة بالنسبة لمعظم القوى والأحزاب السياسية من المرحلة الأولى التي تلت أحداث 25 يناير/كانون الثاني 2011، لكنها كانت أكثر راحة بالنسبة للمؤسسة العسكرية التي جعلتها تلك الأحداث الفائز الأكبر، بعد أن استطاعت ترميم صورتها التي تأثرت في المرحلة الانتقالية الأولى، واستطاعت أن تكسب إلى صفها العديد من القوى السياسية والحزبية.

وفي هذا الفصل سنتناول التغيرات الأساسية التي لحقت بالنظام السياسي بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، وطبيعة العلاقات المدنية–العسكرية خلال المراحل المختلفة التالية، وكيف تأثرت عملية التحول الديمقراطي بالإطاحة بالرئيس مرسي، وبالخطوات التالية، وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة، أولاً: "3 يوليو/تموز 2013 والتحول الديمقراطي في مصر"، وثانيًا: "العلاقات المدنية–العسكرية في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور"، وثالثًا: "العلاقات المدنية–العسكرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي".

المبحث الأول

3 يوليو/تموز 2013
والتحول الديمقراطي في مصر

ما كادت أن تنتهي مرحلة انتقالية، بوصول رئيس جديد على رأس الدولة، حتى دخلت البلاد في مرحلة انتقالية أخرى، بدأت أحداثها بخروج المحتجين ضد الرئيس محمد مرسي إلى ميدان التحرير وفي عدد من المدن والمحافظات، وفقًا لدعوة أطلقتها التيارات المعارضة، وجاءت حملة "تمرد" في القلب من تلك التحركات؛ حيث قامت بجمع ملايين التوقيعات -كما ادعت- لسحب الثقة من الرئيس وتنظيم انتخابات رئاسية جديدة. وخلال ثلاثة أيام، أطلق خلالها وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، تحذيرًا للنظام الحاكم والقوى السياسية من أجل التوصل إلى حل للوضع الراهن، في مهلة حددها بمدة 48 ساعة، انقضت دون التوصل إلى نتيجة، وتم عزل الرئيس محمد مرسي من خلال تدخل الجيش، وإعلان وزير الدفاع لخارطة طريق جديدة في خطابه الذي ألقاه في وسط ممثلين للقوى السياسية ومؤسسات الدولة في الثالث من يوليو/تموز 2013.

في هذا المبحث، نسلط الضوء على ثلاثة محاور رئيسة؛ الأول: يحاول تفسير طبيعة ما حدث في 30 يونيو/حزيران و3 يوليو/تموز 2013، وذلك في ظل الخلاف الشديد حول وصف ما حدث. والمحور الثاني نتناول فيه العوامل التي أدت إلى تدخل المؤسسة العسكرية ضد الرئيس مرسي وإزاحته عن السلطة. والمحور الثالث نستعرض فيه السمات العامة لمرحلة ما بعد 3 يوليو/تموز 2013، ومسارات عملية التحول السياسي خلال تلك الفترة.

أولًا: تفسير 3 يوليو/تموز: ثنائية الثورة والانقلاب

كان لحالة الانقسام الحادة التي عانى منها المجتمع المصري طوال السنوات التي أعقبت ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 تأثير طبيعي على كيفية وصف وتفسير عملية الإطاحة بالرئيس، محمد مرسي، ونظامه، فبينما تعامل العديد من شرائح المجتمع والقوى السياسية مع ما حدث باعتباره ثورة شعبية ثانية أو ثورة تصحيحية لثورة يناير/كانون الثاني 2011، فإن قطاعات أخرى من المجتمع وبعض القوى السياسية رأت في ذلك انقلابًا عسكريًّا ضد الإرادة الشعبية التي اختارت الرئيس مرسي في انتخابات حرة ونزيهة، كما أن هناك من يعتقد أن 30 يونيو/حزيران شهد خروج حركة شعبية، في حين وقع انقلاب عسكري في 3 يوليو/تموز 2013. ولم يقتصر هذا الوضع على الساحة السياسية فقط، وإنما انتقل أيضًا إلى الأبحاث العلمية، التي اختلفت في تفسيراته.

ويعلِّق عزمي بشارة على هذا الوضع بالقول بأن النقاش المتعلِّق بتسمية الأحداث الواقعة بين 30 يونيو/حزيران و3 يوليو/تموز 2013، وما إذا كان ما حدث يمثِّل ثورة أو انقلابًا إنما هو "نقاش سفسطائي"؛ لأن المقصود منه ليس حلًّا لإشكال علمي مصطلحي مفهومي للوصول إلى نتيجة يُصطَلَح عليها، ولكن لأن هدف القائل بالثورة هو إعلان موقفه الذي يؤيِّدها، وليس تعليل تسميتها؛ في حين أن من يُكنِّيها انقلابًا هو مناهض لها في الأغلب الأعمِّ. ويرى بشارة أن الخلاف حول طبيعة ما حدث لا يُحَلُّ بالاتفاق على وصفه أو تسميته، ولكن بالتوافق على الموقف منه. ويضرب بشارة مثالاً على هذا الأمر من خلال الإشارة إلى الموقف الإسرائيلي، فهو يذكر أن إسرائيل تستخدم مصطلح الانقلاب لوصف ما حدث في مصر، ومع ذلك فإنهم يؤيدونه، وذلك لأن وصف انقلاب عسكري لا يعني في نظرهم حكمًا معياريًّا، فهم يسمُّونه انقلابًا لأنه انقلاب، ويمتدحونه لأنه يضع حدًّا للمدِّ الإسلامي، وللمد الديمقراطي نفسه أيضًا[1].

---

(1) بشارة، عزمي، "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 26 أغسطس/آب 2013، (تاريخ الدخول: 5 يناير/كانون الثاني 2015):

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_D95B36FF.pdf

- **تفسير الإطاحة بالرئيس مرسي بـ"ثورة"**

يميل بعض الباحثين إلى وصف ما حدث باعتباره ثورة شعبية، جاءت تلبية لمطالب الجماهير، وذلك بناءً على نتائج حملة التوقيعات التي قامت بها حركة تمرد لسحب الثقة من الرئيس محمد مرسي، والتي ادعى منظموها، في منتصف مايو/أيار 2013، أنهم قد جمعوا أكثر من مليوني توقيع، وفي أواخر يونيو/حزيران كان العدد قد وصل إلى 15 مليونًا[1]. وتضيف سالي إسحاق أن «حركة تمرد قد حشدت عشرات الملايين من المصريين في مظاهرات حاشدة في البلاد في 30 يونيو/حزيران جرت مساعدتها في نهاية المطاف من قِبَل الجيش الذي تدخل لإسقاط محمد مرسي في 3 يوليو/تموز، وأن الغالبية العظمى من المصريين احتفلوا بنهاية حكم الإخوان وسط تصاعد القومية»[2].

كما أن منى دوكاينش (Mona Dokainish) في مقارنتها بين 25 يناير/كانون الثاني 2011 و3 يوليو/تموز 2013 تذكر أن مطالب 25 يناير الرئيسة كانت هي أيضًا المحركة لأحداث 30 يونيو/حزيران، وهي العيش والحرية والعدالة الاجتماعية؛ حيث تشير إلى أن سياسات مرسي لم تُظهر أية دلائل على ما يؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك، صار الوضع الاقتصادي أكثر سوءًا. وفيما يتعلق بالحرية، تشير الكاتبة إلى أنها شهدت تدهورًا في ظل حكم مرسي بداية من تجريم إهانة رئيس الجمهورية، وانتهاء بالإعلان الدستوري الذي أدى إلى تصعيد سخط المصريين. وأخيرًا فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، فقد تمت الإشارة إلى أن سياسات مرسي قد ركزت على تأمين مكانة الإخوان المسلمين في السياسة، بدلاً من الرد على مطالب الثورة[3]، وبالتالي، فإن تلك المظاهر الثلاثة التي ميزت ثورة 25 يناير تظهر مرة أخرى في أحداث 30 يونيو مما يجعلها تستحق أن يتم وصفها بأنها "ثورة شعبية".

(1) Brownlee; Masoud; Reynolds, *The Arab Spring*, op. cit, p. 125.

(2) Isaac, Sally Khalifa, "The Egyptian Transition, 2011-13: How Strategic to Europe?", **Middle East Policy**, (Vol. XXI, No. 1, Spring 2014), p. 158.

(3) Dokainish, Mona, "Egypt July 2013: Military Coup or Revolution? An Interdisciplinary Analysis", (Athabasca University, Integrated Studies), 2014, p. 7-10.

- تفسير الإطاحة بالرئيس مرسي بـ"انقلاب عسكري"

هناك وجهة نظر أخرى تعتبر ما حدث في 3 يوليو/تموز 2013 بمصر انقلابًا عسكريًّا؛ لأن الجيش أطاح برئيس مدني منتخب؛ منحازًا لفصيل سياسي بعينه يناهض الرئيس المنتخب، ومتجاهلاً فصيلاً آخر مؤيدًا له، الأمر الذي يدحض الادِّعاء بأنه جاء انحيازًا للإرادة الشعبية، وذلك على خلاف تدخل الجيش في 25 يناير/كانون الثاني 2011، الذي جاء ليحمي إجماعًا شعبيًّا غير مشكوك فيه، عبرت عنه الجماهير التي خرجت معلِنة رفضها لنظام أفسد البلاد والعباد طيلة ما يربو على عقود ثلاثة[1]. ويؤكد هذا الرأي رفيق حبيب، المفكر السياسي القبطي الموالي للإخوان المسلمين، وذلك في إطار دحضه للرأي القائل بأن ما حدث هو ثورة: "مبرر الانقلاب أن القوات المسلحة انحازت للشعب، ولكن الواقع أن القوات المسلحة انحازت إلى جزء من الشعب ضد جزء آخر منه. أما في ثورة 25 يناير، فقد انحازت القوات المسلحة مع الشعب، ضد سلطة غير منتخبة، لم تأت بإرادة شعبية. وفي انقلاب 3 يوليو، انحازت القوات المسلحة إلى قطاع من المجتمع، ضد قطاع آخر منه، وضد رئيس منتخب، جاء بإرادة شعبية، وضد دستور أُقِر بإرادة شعبية حرة؛ لذلك ففي 25 يناير، انحازت القوات المسلحة للثورة الشعبية، وفي 3 يوليو، قامت القوات المسلحة بانقلاب عسكري"[2].

وتخلص دوكاينش من هذا العرض لوجهتي النظر إلى أن الإطاحة بمرسي شملت بعض الخصائص المميزة للثورة، وكذلك بعض علامات الانقلاب العسكري؛ إذ لا يمكن لنظريات الثورة تفسير الدور الذي لعبه الجيش في الإطاحة بمرسي، في حين فشلت نظريات الانقلاب العسكري أن تأخذ في الاعتبار الاحتجاجات الحاشدة ضد مرسي[3].

---

(1) عبد الفتاح، بشير، "مصر بين أوهام الثورة وهواجس الانقلاب"، **الجزيرة نت**، 18 أغسطس/آب 2013، (تاريخ الدخول: 1 مارس/آذار 2015):
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/7/26/مصر-بين-أوهام-الثورة-وهواجس-الانقلاب

(2) حبيب، رفيق، "الانقلاب العسكري.. انتكاسة أم نهاية؟"، (مركز صناعة الفكر للدراسات، بيروت، يوليو/تموز 2013)، ص 11.

(3) Dokainish, "Egypt July 2013: Military Coup or Revolution?", op. cit, p. 7.

وانطلاقًا من حجة بشارة بعدم اعتبار تسمية ما حدث معيارًا للحكم عليه، فإن أماني الطويل ذكرت عددًا من المؤشرات المتفق عليها في الأدبيات السياسية الحديثة، والتي إذا ما تحققت فإنه يمكن اعتبار التدخل العسكري مقبولاً، وهي:

- أن يرفض النظام الاستبدادي والقمعي الاستقالة استجابة للمطالب الشعبية.
- أن يناصر الجيش الشعب في مطالب مشروعة ديمقراطيًّا.
- أن يتمتع الجيش بعلاقات وثيقة مع الشعب قائمة على الاحترام.
- إذا دعا الجيش إلى انتخابات حرة ونزيهة خلال مدة قصيرة.
- إذا نقل الجيش السلطة إلى ديمقراطيين منتخبين من جديد[1].

وعلى هذا النحو سار الباحث بول سالم حين أشار إلى أنه «لم يتضح بعد ما إذا كان التدخل العسكري قد شكل ضربة فعلية لعملية الانتقال الديمقراطي في مصر أو عملية تصحيحية. وإذا كان الانقلاب سيؤدي إلى إجراء «تصحيح» في إطار عملية التحول نحو استئناف سريع وصحي للحياة السياسية الديمقراطية على أسس دستورية أكثر شمولاً، فقد يثبت أنه تطور إيجابي، أما إذا كان سيؤدي فقط إلى تعليق طويل الأمد للحياة السياسية الدستورية والديمقراطية وعودة إلى الحكم العسكري المألوف سابقًا، فسيكون فرصة تاريخية ضائعة»[2].

ثانيًا: أسباب التدخل العسكري للإطاحة بالرئيس مرسي

كانت توقعات المصريين وتطلعاتهم عالية بعد نجاحهم في إسقاط الرئيس، حسني مبارك؛ حيث ظنوا أنه أصبح بمقدورهم الآن تحقيق ما حُرموا منه

---

(1) الطَّويل، أماني، "معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان"، **سياسات عربية**، (العدد 4، سبتمبر/أيلول 2013) ص 28-29.

(2) سالم، بول، "تداعيات الانقلاب-الصدمة في مصر"، **موقع كارنيجي**، 11 يوليو/تموز 2013، (تاريخ الدخول: 1 مايو/أيار 2015):
http://carnegie-mec.org/2013/07/11/ar-pub-52361

طوال العقود الماضية، من حرية ورفاهية اقتصادية. وشارك المصريون في كل الاستحقاقات الانتخابية اللاحقة على الإطاحة بمبارك بهمة عالية، تحركهم أحلامهم بالمؤسسات السياسية المنتخبة ديمقراطيًّا التي تنحاز لأهدافهم، وذلك بإقامة نظام سياسي جديد يختلف عن ذلك الذي حكمهم طوال ستة عقود.

تكررت الاستحقاقات، كما تكررت الإخفاقات، وبعد كل مرة تخطو مصر خطوة جديدة نحو الأمام من حيث استكمال البناء المؤسسي، كانت تزداد التشققات في صف القوى السياسية، بما يُدخل البلاد في ساحة صراع جديدة، وهكذا حتى أصبحت الساحة السياسية المصرية ساحة الصراعات المشتعلة التي لا تكاد أن تهدأ أبدًا، ومن ثم، غياب فرص الاستقرار، واستحالة تحقيق أهداف الناس وتطلعاتهم، حتى وصلت مصر إلى حالة انسداد سياسي، مع تصعيد كل الأطراف السياسية للأزمة، وغياب فرص التوافق، وهو ما سهل عودة الجيش إلى صدارة المشهد السياسي من جديد بإصداره لمهلة اليومين للقوى السياسية من أجل حل خلافاتها، وبعد فشل الحل السياسي، فإن الجيش قد أعطى نفسه حق الإطاحة بالنظام الحاكم وفرض خارطة طريق جديدة على القوى السياسية المتنازعة.

وفيما يلي سنقوم بعرض مجموعة العوامل التي أدت إلى خلق الفرصة المناسبة لعودة المؤسسة العسكرية للعب دور في الحياة السياسية وللإطاحة بالنظام الحاكم، وسيتم تقسيم تلك العوامل إلى مجموعتين: أولاً: العوامل المجتمعية، وتضم العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية. وثانيًا: العوامل الذاتية أو العسكرية، وتخص المؤسسة العسكرية ذاتها.

1. العوامل المجتمعية

تضافرت مجموعة من العوامل المجتمعية لتشكِّل حالة الانسداد السياسي التي عاشتها مصر خلال الأشهر الأخيرة من حكم الرئيس محمد مرسي، وتكونت من عوامل سياسية واقتصادية وثقافية، وذلك على النحو الآتي:

أ- العوامل السياسية

إن ضعف التكوين الديمقراطي لدى النخب السياسية في مصر جعلها تصبح في الأغلب نخبًا تسلطية بلا تقاليد ديمقراطية؛ حيث تكون على أتم استعداد للتضحية بالمبادئ الديمقراطية والمصالح العامة لحساب المصالح الشخصية والحزبية الضيقة[1]، فبالنسبة للإخوان المسلمين فقد كان سلوكهم خلال فترة حكم الرئيس، محمد مرسي، يتصف بالتعالي والغلظة، كما أن فهم الإخوان للديمقراطية كان ضحلاً وغالبًا مخالفًا للتصور الليبرالي للديمقراطية، كما أن المعارضة أيضًا تستحق اللوم بسبب سلوكها غير الديمقراطي؛ حيث إنها فضلاً عن محاولاتها لمقاطعة العديد من الانتخابات، فإنها قامت بالسعي نحو إلغاء نتيجة الانتخابات من خلال الاحتجاجات في الشوارع[2]. ويُشكِّل هذا الوضع أحد المعوقات الرئيسة للتحول الديمقراطي؛ حيث إنه لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين، يؤمنون بمبادئها كاختيار أصيل ونهائي، ويناضلون بشكل سلمي من أجل تحقيقها، ويتفاوضون من أجل التوافق على خارطة طريق تُؤسِّس لعملية التحول الديمقراطي[3]. وإذا ما كانت النخب المدنية لديها قاعدة من التوافق والاستقرار النسبي، كان من الصعب إيجاد فرصة للمؤسسة العسكرية للعب دور في إسقاط النظام الحاكم، ومن ثم مواجهة الاحتجاجات التالية على ذلك، إلا أن تحول علاقة المؤسسات ما بين المدنيين والعسكريين -نتيجة للعزلة المتزايدة للإخوان في المجال السياسي والقدرة المقابلة من العسكريين لحشد الحلفاء المدنيين الأقوياء- كان ضد الإخوان.

ب- العوامل الاقتصادية

تفاقمت حدة الأزمة الاقتصادية خلال حكم الرئيس، محمد مرسي، بشكل ملحوظ، ووفقًا للإيكونوميست فإن بعد 9 شهور من عهد مرسي بلغ معدل

(1) إبراهيم، حسنين توفيق، "أزمة النخبة السياسية وتعثر مسارات الثورة"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 52، فبراير/شباط 2014)، ص 27.

(2) Brown, “Tracking the Arab Spring”, op. cit, p. 50-51.

(3) إبراهيم، حسنين توفيق، "معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 55، أبريل/نيسان 2014)، ص 59.

البطالة أكثر من 20%، وعجز يقترب من 12% من الناتج المحلي الإجمالي، كما فقد الجنيه المصري 10% من قيمته منذ يناير/كانون الثاني 2013، كما اقترب الاحتياطي الأجنبي من النفاد(1).

كان الحل أمام مرسي هو اعتماد سياسات التقشف النيوليبرالية؛ ففي الوقت الذي أُطيح به، كان في إطار تنفيذ مجموعة من إجراءات خفض الدعم لتلبية شروط صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 4.5 مليارات دولار، وشملت هذه الإجراءات المقترحة خفض الدعم عن الوقود -مع أن دعم الوقود كان أحد السياسات الاقتصادية الرئيسة التي كانت تُستخدم للحفاظ على السلم الاجتماعي في ظل النظام السابق(2). ومع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية تدهورت الأوضاع المعيشية لقطاعات عريضة من المصريين؛ حيث أصبحت مشكلات الخبز وغاز «البوتاغاز» والسولار والبنزين والكهرباء والقمامة وغيرها تمثِّل همومًا يومية ضاغطة. ووفقًا لغانم، فقد أظهرت استطلاعات الرأي أن 65% من المصريين شعروا بأن مستوى معيشتهم قد انخفض منذ وصول الرئيس محمد مرسي إلى منصبه، وكثير من هؤلاء انضموا لمظاهرات حركة تمرد في 30 يونيو/حزيران 2013(3).

ج- العوامل الثقافية

من أبرز العوامل الثقافية التي كان لها تأثير كبير على تصاعد الحشد الرافض لحكم الرئيس، محمد مرسي، ولجماعة الإخوان المسلمين، تجسد في علاقة الإخوان بالأقباط، وفي التمييز الواقع عليهم بالتعامل معهم باعتبارهم أقلية دينية في بلدٍ يَعدُّون فيه أنفسهم سكانًا أصليين. وفي حين كان الخطاب الرسمي تجاه الأقباط

---

(1) Economist, 30 March 2013, (Visited "Egypt's economy Going to the dogs", on 1 May 2015):
http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21574533-unlesspresident-muhammad-morsi-broadens-his-government-egypts-economy-looks

(2) Gerbaudo, Paolo, "The Roots of the Coup". **Soundings: A Journal of Politics and Culture**, (Issue 54, 2013), p. 107.

(3) Ghanem, "Egypt's Difficult Transition", op. cit, p. 23.

يميل إلى التسامح والمعاملة بالحُسنى، فإنه كان هناك تجاهل في الوقت نفسه للتحريض العنصري في قواعد الإخوان المسلمين ضد الأقباط، وفي قواعد غيرهم ممن ينتمون للتيارات الإسلامية. ومع أن الموقف السلبي من مساواة الأقباط قائم أولاً في جهاز الدولة، وأجهزتها الأمنية، إلا أن الإخوان كان يمكنهم أن يضطلعوا بحل قضايا الأقباط، وأن يكونوا هم المؤهلين لذلك؛ لأنه ما من أحد يمكنه المزايدة عليهم في الإسلام، وأنهم لو خاضوا هذه المعركة مع السلفيين لكانت نتائجها في مصلحتهم، وبخاصة في أوساط الفئات الوسطى[1]، إلا أن الإخوان لم يُقدموا على هذه الخطوة، وهو ما أفقدهم أي أمل في كسب تعاطف الأقباط، وكذلك خسارة المزيد من الدعم داخل الطبقات الوسطى، وبشكل خاص داخل المدن الكبرى، التي لم يحصل مرسي على معظم أصواتها أثناء انتخابه، كما أنها كانت مركز الهجوم عليه والإطاحة به.

ومع تزايد المسافة بين الإخوان المسلمين والأقباط بشكل كبير، فإن جماعة الإخوان قد تماهت مع تيارات اليمين الديني (السلفيين والجهاديين السابقين.. إلخ)، بدلاً من أن تجذبهم لها وتُهذب خطابهم، كما أن الرئيس مرسي وطيلة عامه في الحكم سعى لإرضاء الإسلاميين بكافة تنوعاتهم، وذلك سواء بسبب تماهيه والتقائه مع أفكارهم أو بسبب حاجته السياسية إليهم من أجل إحداث توازن مع القوى المناوئة له من التيارات الأخرى. وفي الوقت الذي كان يزداد فيه الالتقاء بين الإخوان وغيرهم من القوى المحافظة، وأحيانًا الراديكالية، كانت الشُّقة تزداد مع القوى المدنية حتى وصل الأمر في النهاية إلى حد القطيعة، بل والعداء الذي أفضى لما حدث[2].

شكلت هذه المجموعة من العوامل المبرر الرئيس للمؤسسة العسكرية للإطاحة بالرئيس محمد مرسي؛ حيث كانت استفادة المؤسسة العسكرية من ملايين

---

(1) بشارة، "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة"، مرجع سابق، ص 18.

(2) العناني، خليل، "الإخوان المسلمون وإشكالية الدمج والاعتدال"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 52، فبراير/شباط 2014)، ص 131.

المصريين الذين يطالبون برحيل مرسي مزدوجة. فقد دعا المتظاهرون المجلس الأعلى للقوات المسلحة العسكرية للتحرك ضد مرسي، وبالتالي نقل مطالب المعارضة للمؤسسة العسكرية للتدخل في الأزمة السياسية المتصاعدة في مصر؛ هذه الدعوة أسبغت الشرعية على المؤسسة العسكرية، التي تمكنت من الادعاء بأنها قد أسقطت مرسي «استجابة لنداء الشعب» وليس بانقلاب. وعلاوة على ذلك، فإن دورة الحشد والحشد المضاد المتواصلة، فضلاً عن الاشتباكات المتكررة في شوارع مصر، دقت ناقوس الخطر من الفوضى والانهيار الاقتصادي، والتحذير من حرب أهلية محتملة. وبالتالي، أَطر العسكريون عملهم في سياق محاولة إنقاذ مصر من المخاطر التي تلوح في الأفق[1].

2. العوامل المرتبطة بالمؤسسة العسكرية

نقدِّم هنا مجموعة من الأسباب الخاصة بالمؤسسة العسكرية، والتي تداخلت معًا من أجل خلق اللحظة التاريخية التي تجلت في 3 يوليو/تموز 2013 وقيام الجيش بالإطاحة بالرئيس محمد مرسي، وتلك الأسباب هي:

أ- الحفاظ على النظام

عادة ما كان يتم توصيف الدور السياسي للجيش المصري طوال فترة ما قبل 25 يناير/كانون 2011 على أنه "حارس" للنظام الحاكم، والسمة الأهم للقوات المسلحة "الحارسة" هي قبولها للنظام الاجتماعي القائم، ومقاومة أية محاولة لإحداث تغييرات جوهرية في نظام الحكم. وهنا لابد أن نبحث عن كل من النظام الاجتماعي ونظام الحكم اللذين ظل الجيش المصري حارسًا عليهما طوال العقود المنصرمة. وهل ثمة تغيير جرى على كل منهما خلال العامين والنصف السابقين على 3 يوليو/تموز 2013.

لم يكن الرئيس مرسي –كغيره من معظم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين تقلدوا مناصب قيادية خلال فترة حكمه– سوى من أبناء الطبقة الوسطى؛

(1) Bou Nassif, “Coups and nascent democracies”, op. cit, p. 14.

حيث جاء معظمهم بعيدًا عن الطبقة الاجتماعية العليا التي كان لأعضائها الصدارة خلال فترة حكم الرئيس، حسني مبارك، وفي هذا الإطار، فإن محاولة إدارة الرئيس مرسي تصعيد العديد من أعضائها أو غيرهم ممن يتقاربون معهم فكريًّا أو طبقيًّا، لكي يشغلوا العديد من المناصب الحكومية، في محاولة لاختراق أجهزة الدولة ومؤسساتها فيما أُطلق عليه "أَخْوَنَة الدولة"، كانت تُمثِّل تهديدًا للنظام الاجتماعي القائم. أما وصول رئيس لا ينتمي للمؤسسة العسكرية لرئاسة الجمهورية وتقلده لمنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، فيعني أحقيته في تعيين وترقية وفصل كبار قادة القوات المسلحة، كما أن سلطة "وضع السياسات العامة للدولة" أصبحت بيد مجلس الوزراء، إضافة إلى البرلمان الذي حصل الإخوان على العدد الأكبر من مقاعده في 2012، هذا كله يعني أن تغييرًا ما في هيكل السلطة السياسية قد حدث لصالح الإخوان المسلمين، الذين يفترض أن يضعوا سياسات الدولة وأن يحددوا مساراتها، وهو ما يشكِّل تحديًّا أمام استمرار "النظام" الذي استطاع المجلس العسكري أن يحافظ عليه خلال فترة إدارته للمرحلة الانتقالية، ولا يسمح بسقوطه مثلما سمح بسقوط مبارك.

إذن، كان هناك تهديد لكل من النظام الاجتماعي والنظام السياسي السائد طوال العقود الماضية، بسبب دخول متغير جديد لمعادلة السلطة، يتمثل في جماعة الإخوان المسلمين، وبالتالي، تولد شعور لدى الجيش بأن استمرار الوضع القائم سوف يقود إلى تغيير غير مرغوب في حدوثه. ويصف عمرو الشوبكي دور القوات المسلحة في الحفاظ على النظام، وذلك بإسقاط نظام حكم الرئيس، محمد مرسي، الذي مثل تهديدًا لها بقوله: «الحقيقة أن ما اصطُلِح على تسميته بـ»الدولة العميقة»، والذي يتمثل أساسًا في المؤسسة العسكرية والشرطة والقضاء والخارجية والإعلام وجزء من الجهاز الإداري للدولة، أدى دورًا كبيرًا في رفض حكم الإخوان والمساهمة في إسقاطه»[1].

(1) الشوبكي، عمرو، "كيف سقط حكم الإخوان؟"، **مركز كارنيغي**، 1 أغسطس/آب 2013، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/نيسان 2015):
http://carnegie-mec.org/publications/?lang=ar&fa=52525

كما أن هناك دراسات قد أشارت إلى أن القوات المسلحة التي كانت مترددة في إسقاط مبارك، بسبب استفادتها من الوضع القائم والخوف من تأثر مصالحها في حال حدوث تغيير جوهري في النظام، أصبحت "راغبة" في إسقاط محمد مرسي.

إن الجيش المصري يُمثِّل كافة فئات المجتمع المصري، مع بعض الاستثناءات المحدودة أبرزها "العناصر الإسلامية"، ولقد أدت أحداث اغتيال أنور السادات إلى إنشاء الدولة لمؤسسة رقابة مهمتها منع تسلل أعضاء التنظيمات الإسلامية المتشددة إلى الجيش وإبعاد الموجودين بالفعل[1]. وحسب تصور موريس جانويتز (Morris Janowitz)، أحد مؤسسي علم الاجتماع العسكري، الذي يرى ضرورة تكامل العسكريين مع القيم المدنية كأساس لخضوع العسكريين للمدنيين[2]، فإنه ربما يمكن تفسير سبب رفض الجيش لحكم الإخوان المسلمين، الذي لا يتضمن بين ضباطه من ينتمي لتلك الجماعة.

وحسب تايلور، فإنه في 2011، وأثناء الانتفاضة الشعبية ضد مبارك، فإن القيود على الجيش المصري كانت منخفضة، كما أن الفائدة من عزل مبارك كانت منخفضة أيضًا، إلا أنه في يوليو/تموز 2013، فإن الجيش كانت عليه قيود منخفضة بينما لديه مصالح كبيرة من تغيير المشهد السياسي[3].

ب- عدم الثقة في الإخوان

يرى هشام بوناصيف في دراسته أن الانتقاص من الأحزاب والسياسيين متأصل بعمق في سلك الضباط المصري، وذلك منذ استيلاء الضباط الأحرار على الحكم. وإذا كان الضباط بشكل عام ينظرون إلى جميع التشكيلات السياسية بعين الريبة، فإن مواقفهم تجاه الإخوان المسلمين تتجاوز مجرد انعدام الثقة. ومن خلال مقابلات أجراها بو ناصيف مع عدد من العسكريين المصريين، ذهب المستَجْوَبون دائمًا إلى أن الولاء الحقيقي للإخوان هو إلى الأمة الإسلامية المتخيلة التي تتجاوز الحدود الوطنية المصرية. وكانت حجتهم أن التزامات الإخوان

(1) Hashim, “The Egyptian Military, Part Two”, op. cit, p. 107.

(2) Kummel, “The Military and its Civilian Environment”, op. cit, p. 65.

(3) Taylor, *Military responses to the Arab uprisings*, op. cit, p. 142.

الأيديولوجيـــة شكلت سياسة خارجية تقوِّض الأمن الوطني والاستقلال السياسي في مصر. ومن وجهة نظر النخبة العسكرية أن الخطر الذي يُمثِّله الإخوان علـــى مصر هو فكري في الأساس[1].

الجدول رقم (2) يوضح التصورات العدائية لكبار الضباط تجاه جماعة الإخوان المسلمين في مصر[2]

كيف تنظرون إلى الإخوان المسلمين تحت ولاية مرسي؟	الموافقون/17 مُستجوَب
جماعة خاضعة للتلاعب الأجنبي	17/17
جماعة قادها غير مخلصين لمصر	17/15
جماعة أنصارها غير مخلصين لمصر	17/11
جماعة تهدد الأمن القومي	17/17

هذه التصورات والإدراك الذاتي حددت الخلفية الفكريـــة للتفاعـــل بـــين النخبة العسكرية ومحمد مرسي طوال السنة التي قضاها رئيسًا للبلاد، كمـــا هـــو موضح سابقًا، كان العسكريون مقتنعين بأن هوية وولاء وبرنامج جماعة الإخوان المسلمين يتجاوز حدود الوطن المصري! ونتيجة لذلك، كانوا متخوفين بشـــكل خاص من تعامل الإخوان مع «السياسة الخارجية المصـــرية». وكانـــت المســـائل المتعلقة بالأمن القومي سبب توتر دائم بين الـــرئيس محمـــد مرســـي والمؤسســـة العسكرية[3].

ج- الدفاع عن استقلالية القوات المسلحة

إن الحفاظ على تماسك سلك الضباط مهمٌّ بشكل خاص باعتبـــاره العمـــود الفقري للمؤسسة العسكرية. والاتفاق الأيديولوجي والتجانس ضروري في هـــذا الصدد، للحفاظ على القوات المسلحة المتحدة. وفي مصر، كـــان شـــبح تســـلل الإخوان المسلمين لسلك الضباط سببًا دائمًا للقلق لدى الأنظمة المتعاقبـــة منـــذ

(1) Bou Nassif, "Coups and nascent democracies", op. cit, p. 6-8.
(2) Ibid, p. 7.
(3) Ibid, p. 9.

أربعينات القرن الماضي، وكان معظم قادة الضباط الأحرار الذين استولوا على السلطة في عام 1952 في مرحلة أو أخرى من بدايات العمل المهني أعضاء أو متعاطفين مع جماعة الإخوان المسلمين، ومن بينهم جمال عبد الناصر نفسه، وكان زعماء الضباط الأحرار قد رأوا دعوة الإخوان الأيديولوجية تنتشر لمساحات شاسعة داخل سلك الضباط وعملوا بجد -بعد عام 1952- على تطهير الجيش من المتعاطفين مع الإخوان، ومنع أنصارهم من الالتحاق بصفوف الجيش[1]. ولقد أدى حادث اغتيال السادات إلى إنشاء الدولة لمؤسسة رقابة مهمتها منع تسلل أعضاء التنظيمات الإسلامية المتشددة إلى الجيش وإبعاد الموجودين بالفعل[2].

وكانت مخاوف النخبة العسكرية من جماعة الإخوان المسلمين فيما يتعلق باستقلالية القوات المسلحة ذات شقين؛ أولاً: الخوف من محاولات الإخوان لاختراق المؤسسة العسكرية، وذلك سواء من خلال السعي إلى زرع أنصارهم داخل الجيش، أو بتحويل بعض من ضباط الجيش لأيديولوجيتهم، ومع انتشار المعلومات في هذا الشأن لفترة داخل الأوساط الصحفية والدبلوماسية في القاهرة، إلا أنه لم يتم تأكيدها أو نفيها رسميًّا من قبل القوات المسلحة. ثانيًا: الخوف من قيام جماعة الإخوان المسلمين بإنشاء جناح عسكري تابع للتنظيم، وذلك راجع إلى أن بعض الدعاة الإسلاميين دعوا علنًا إلى إقامة حرس ثوري، مستقل عن القوات المسلحة، يضم أعضاء من الإخوان المسلمين والجماعات المتحالفة معها، والمكرسة لـ"حماية شرعية الرئيس مرسي"، كما أن الإخوان المسلمين قد استخدموا مجموعات منظمة من عناصرها لطرد المحتجين المناهضين لمرسي أثناء أحداث الاتحادية، مما أثار الشائعات حول وجود ميليشيات للجماعة. ناهيك عن اشتباه الضباط في تعاون جماعة الإخوان المسلمين عسكريًّا مع حركة حماس، والتي ربما قدمت سلاحًا وتدريبًا لعشرات من أتباع الإخوان المسلمين[3].

---

(1) Ibid, p. 10.

(2) Hashim, “The Egyptian Military, Part Two”, op. cit, p. 107.

(3) Bou Nassif, “Coups and nascent democracies”, op. cit, p. 11.

إذن، كانت تلك هي خلفية أحداث 30 يونيو/حزيران 2013، ومن خـلال تشابك مجموعتي العوامل السابقة؛ المجتمعية والعسكرية، أصبح الوضـع مناسـبًا للمؤسسة العسكرية للتدخل للإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي؛ إذ أتاحت تلك العوامل المبررات الكافية للمؤسسة العسكرية للتحرك ضد أول نظام حكم مدني في تاريخ مصر المعاصر.

ثانيًا: أبرز نتائج 3 يوليو/تموز 2013

مثلت الإطاحة بالرئيس، محمد مرسي، نقطة فارقـة في الحيـاة السياسـية المصرية، وتمخض عنها ثلاث نتائج رئيسة مباشرة، أسهم كل منـها في تشـكيل المشهد السياسي التالي على 3 يوليو/تموز 2013، وهذه النتائج هي: خارطة الطريق التي أعلن عنها وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، في خطاب عزل الرئيس محمـد مرسي، وترسيخ الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وأخـيرًا تصاعد حدة الاستقطاب السياسي.

1. خارطة الطريق الجديدة

في 3 يوليو/تموز 2013، اقترح السيسي خارطة طريق جديدة وافـق عليهـا شيخ الأزهر، أحمد الطيب، والبابا تواضروس الثاني، إضافة إلى قادة جبهة الإنقـاذ الوطني وحزب النور. وبموجب هذه الخطة، أصبح عدلي منصور، رئيس المحكمـة الدستورية العليا، الرئيس المؤقت؛ وقد شكل ذلك تغييرًا في مقاربة الجيش خـلال المرحلة الانتقالية الأولى، عندما اضطلع بعبء الحكم بنفسه[1]. وفي 8 يوليو/تمـوز 2013، أصدر الرئيس المؤقت إعلانًا دستوريًّا مكونًا من 33 مادة، ثلاث منها تحدد معالم خارطة الطريق التي تم الإعلان عنها في الأيام السابقة.

2. ترسيخ تدخل الجيش في الحياة السياسية

لقد كشفت تنحية مرسي عن الرئاسة كم اقترب العسكريون في مصر مـن

(1) International Crisis Group, "**Marching in Circles: Egypt's Dangerous Second Transition**", Middle East/North Africa Briefing No. 35, 2013, p. 5.

مَأْسَسَة سيادتهم السياسية على النظام السياسي المصري، ومن ثم إدامة جمهورية الضباط[1]. ويفسِّر حسين عبد الغني تعاطي القوات المسلحة مع أحداث 30 يونيو/حزيران 2013 من خلال وعيها بالمصالح التي يمكن تحقيقها، باستغلال تلك اللحظة التاريخية، وذلك على النحو التالي:

أ- ترى المؤسسة العسكرية أنها وضعت -قبل غيرها من مؤسسات الدولة- مصيرها على المحك وخاطرت بحياة قادتها الكبار عندما قررت الانحياز للأغلبية الشعبية ضد رئيس منتخب أخفق في مهمته؛ أي عندما قررت الانضمام إلى تحالف كان يمكن أن يُهزم أو أن يفوز. ولابد من أن يترجم هذا في صورة وضع للقوات المسلحة يمنع تعريضها لهزات وعدم استقرار.

ب- يبدو أن المؤسسة لن تقبل أبدًا -حتى لو أقرت ضمنًا بسوء إدارة المجلس العسكري الذي ترأسه المشير طنطاوي- أن تكرر ما اعتبره كثير من قادتها من ذوي الرتب الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة، جزاء سِنمار لتضحياتها ولموقفها الإيجابي برفض الانحياز لمبارك أثناء ثورة 25 يناير/كانون الثاني، والذي تحول في شعار الثوار من «الجيش والشعب يد واحدة» في شهور المجلس الأولى إلى «يسقط حكم العسكر» في الشهور التالية.

ج- يبدو أن المؤسسة لن تقبل أيضًا العودة (بعد دورها في 25 يناير/كانون الثاني 2011، وبالتحديد بعد دورها في 30 يونيو/حزيران 2013) إلى ما أراده لها مشروع التوريث في السنوات العشر الأخيرة من عهد حسني مبارك من تقليص لدورها لمصلحة مؤسسة الأمن الداخلي أو لمصلحة طبقة رجال الأعمال المتحلقة حول الوريث، أو إلى ما كان يخطط لها من اختراق أو تفتيت لصفوفها كما كان يحاول الإخوان ومرسي بعد الثورة[2].

---

(1) صايغ، "العلاقة المدنية-العسكرية الجديدة في مصر"، مرجع سابق.

(2) عبد الغني، حسين، "دور الرأسمالية المصرية الكبيرة في خطف ثورتي يناير ويونيو"، **المستقبل العربي**، (العدد 419، يناير/كانون الثاني 2014)، 132-142، ص 137.

وبعبارة أخرى، فإن المؤسسة ستسعى للحفاظ على وضعها التقليدي المؤثِّر في النظام السياسي المصري، بخاصة منذ ثورة 23 يوليو/تموز 1952؛ بل ستسعى – وهذا هو المهم– لتحويل هذا الوضع وهذا الدور إلى نص دستوري متعدد المواد يمنع الانقضاض عليها من جانب أي رئيس قادم أو من أي طبقة اجتماعية؛ وهو سعي كان قد بدأ يتحقق جزئيًّا في دستور 2012.

3. زيادة حدة الاستقطاب السياسي

أدى الحدث المصري إلى تفاقم حدة التوترات بين الإسلاميين والعلمانيين عمومًا، ودفع المنطقة في اتجاه سياسات الحصيلة صفر (الغالب يفوز بكل شيء) بدلاً من أن يؤدي إلى بناء الإجماع، فقد أصبح القادة الإسلاميون والأحزاب الإسلامية، التي كانت تتصرف قبل عام واحد كما لو أن وصولها إلى السلطة عبر صناديق الانتخابات كان حتمية تاريخية، في موقف دفاعي. وفي الوقت نفسه، بدت القوى العلمانية، سواء في المعارضة أو في السلطة، أكثر توكيدًا للذات وأقل استعدادًا للتسويات. وقد حدت هذه الديناميكية ببعض الإسلاميين إلى أن يصبحوا أكثر عنادًا في انعزالهم لا بل وصل الأمر بهذه الديناميكية –في بعض الحالات– إلى إنعاش الانشقاق الإسلامي بطرق مثيرة للدهشة[1].

---

(1) بوخرص، أنوار، وبراون، ناثان، ودنّ، ميشيل، ولوفيفر، رافاييل، وآخرون، "تأثيرات الحدث المصري: توترات متصاعدة وتحالفات متبدلة"، **مركز كارنيجي**، 13 فبراير/شباط 2014، (تاريخ الدخول: 22 مايو/أيار 2015):
http://carnegie-mec.org/2014/02/13/ar-pub-54516

المبحث الثاني

العلاقات المدنية-العسكرية في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور

بالإطاحة بالرئيس محمد مرسي من قِبَل القوات المسلحة، في 3 يوليو/تموز 2013، وما تبع ذلك من تعطيل العمل بالدستور وحلِّ مجلس الشورى، دخلت مصر مرحلة انتقالية جديدة، مع استحقاقات وانتخابات جديدة، ودعوة الشعب مرة أخرى للنزول للتصويت، بعد مرات عديدة سابقة. ومن أجل إدارة المرحلة الانتقالية الجديدة، تم تنصيب رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا مؤقتًا للبلاد، كما تم تشكيل حكومة جديدة، ولجنة جديدة لتعديل الدستور، كل هذا تحت حراسة المؤسسة العسكرية التي فضلت ألا تتولى إدارة المرحلة الانتقالية بشكل مباشر كما حدث في المرحلة الانتقالية الأولى، إلا أنه لا يمكن اعتبار ذلك بمثابة تراجع عن التأثير في المشهد السياسي، بانتهاء حكم الإخوان المسلمين، فما تعرض له النظام السياسي من تغييرات طوال السنوات التالية على الثورة، بحاجة إلى إعادة صياغته من وجهة نظر المؤسسة العسكرية التي لم تكن راضية عن كثير من تلك التغييرات.

أولًا: المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية الثانية

كما أن تدخل المؤسسة العسكرية للإطاحة بالرئيس محمد مرسي كان أكثر حزمًا وسرعة من تدخلها ضد الرئيس حسني مبارك، فإن قدرة المؤسسة العسكرية على إدارة المرحلة الانتقالية الثانية أيضًا كانت أكثر قوة وتأثيرًا من قدرتها في المرحلة الانتقالية الأولى. وما يهم معرفته هنا، هو ما إذا كانت المؤسسة العسكرية تسعى لوضع أساس نظام سياسي جديد، تتغير فيه الأوزان النسبية للمؤسسات

السياسية والعلاقات فيما بينها، وبالتالي تأسيس الجمهورية الثانية -أو حتى الجمهورية الثالثة حسب وصف البعض- أم أنها سوف تقود التغييرات نحو العودة إلى الجمهورية الأولى مرة أخرى.

1. الرئيس المؤقت والمؤسسة العسكرية

أدى رئيس المحكمة الدستورية العليا، المستشار عدلي منصور، اليمين القانونية لتولي منصب رئيس البلاد بصورة مؤقتة، في 4 يوليو/تموز 2013، بعدما تم عزل الرئيس محمد مرسي، وذلك في إطار خارطة المستقبل التي أعلنها وزير الدفاع وقتها، الفريق أول عبد الفتاح السيسي. وبأداء اليمين، صار الرئيس منصور يتولى صلاحيات السلطتين التشريعية بعد حل مجلس الشورى، والتنفيذية كرئيس للجمهورية، وهي صلاحيات استثنائية واسعة، تتضمن من بين سلطات أخرى سيطرته على المؤسسة العسكرية.

وخلال فترة وجوده على رأس النظام السياسي طوال أحد عشر شهرًا، ثار العديد من القضايا والإشكاليات لعل أبرزها إشكالية علاقته بالمؤسسة العسكرية، ومدى تبعية المؤسسة العسكرية لصلاحياته، أو بصورة أخرى مدى تبعيته هو للمؤسسة العسكرية. وقد أقرت الدراسات التي تناولت ممارسة الرئيس المؤقت لصلاحياته التنفيذية والتشريعية بأن وجود الرئيس المؤقت خلال تلك الفترة كان رمزيًّا، وأنه كان يلعب دورًا تنسيقيًّا بين السلطات وأجهزة الدولة أكثر من كونه رئيسًا بالمعنى المعروف[1]، وأن السلطة النهائية خلال تلك الفترة كانت بيد المجلس العسكري[2]. ويمكن تفسير العلاقة بين الرئيس المؤقت، عدلي منصور، وبين المؤسسة العسكرية من خلال استخدام الأول لصلاحياته في التعيين والترقية والفصل.

اتخذ الرئيس منصور مجموعة من القرارات المتعلقة بالتعيين والترقية والفصل داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الأخرى، كان من أبرزها قراره بعزل

---

(1) مجيب، "سلطة تنفيذية قوية: العلاقة بين الرئاسة ومجلس الوزراء"، مرجع سابق، ص 228.

(2) Brooks, “**Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations**”, op. cit, p. 27.

رأفت شحاتة، رئيس (المخابرات العامة) في فترة محمد مرسي، وتعيين اللواء محمد فريد التهامي خلفًا له، وهو القرار الذي اتخذه منصور قبل مرور يوم واحد على تسلُّمه السلطة، وهذا يُظهر بوضوح أنه لم يكن هو صاحب القرار في هذا التغيير السريع الذي يبدو أنه سبق الإعداد له قبل ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، كان يتمتع خلال تلك الفترة بهامش حركة غير محدود، سواء على مستوى الظهور الإعلامي، أو على مستوى الخطاب السياسي، وحتى في مقابلة المسؤولين الأجانب، مع حرية كاملة في الحديث باسم الدولة، وليس القوات المسلحة فقط، كما كانت أخباره تحتل الصفحات الأولى في معظم الإصدارات الصحفية خلال تلك الفترة.

2. المؤسسة العسكرية في الدستور والقانون

أصبح توجه المؤسسة العسكرية نحو دَسْتَرَة امتيازاتها أكثر وضوحًا في تلك المرحلة بعد أن كانت فقط تسعى للحفاظ على وضعها كما كان في دستور 1971، وقد مكنتها الحالة القائمة من الإعلان صراحة عن ضرورة "تحصين المؤسسة العسكرية" في الدستور، وذلك لاعتبار الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في الوضع القائم، ومع ضرورة امتداد هذا الدور خلال السنوات التالية، وذلك حسب تسجيل صوتي للمشير السيسي كان جزءًا من حوار أجراه مع رئيس تحرير صحيفة المصري اليوم[1].

وقد أعطى دستور 2014 وضعًا مميزًا للمؤسسة العسكرية في ثلاثة جوانب رئيسة:

- **الاستقلالية**: حيث زادت عملية "دَسْتَرَة" مساحة الاستقلالية التي تحظى بها المؤسسة العسكرية، فلأول مرة يتم النص على اقتصار منصب وزير الدفاع على العسكريين، وذلك وفقًا لنص المادة (201) "وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويُعين من بين ضباطها"[2]، وهذا يعني أن وزير الدفاع يجب أن يكون شخصًا قد شق طريقه خلال الرتب

---

(1) "بالصوت..السيسي: مرسي لو كان يدرك وزن الجيش لما تعجل في إقالة طنطاوي وعنان"، مرجع سابق.

(2) دستور جمهورية مصر العربية 2014، مادة (201).

العسكرية، وبالتالي سوف يكون ممثلاً لمصالحها. إضافة إلى أن تعيين وزير الدفاع أصبح مشروطًا بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو ما ينتقص من سلطة رئيس الجمهورية في تعيين الوزراء وعزلهم.

- **صياغة سياسات الدفاع**: فقد جُعلت صياغة سياسات الدفاع مهمة "مجلس الدفاع الوطني" الذي يغلب العسكريون على تكوينه، كما حرم هذا الدستور السلطة التشريعية من مناقشة ميزانية القوات المسلحة، وجعل هذا الأمر قاصرًا على "مجلس الدفاع الوطني"، على أن تُعرض ميزانية القوات المسلحة على البرلمان رقمًا واحدًا[1].
- **محاكمة المدنيين عسكريًّا**: حيث تشكِّل المادة (204) ذريعة لمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري؛ إذ جاء في الفقرة الثانية من نص المادة أنه "ولا يجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري إلا في الجرائم التي تمثِّل اعتداء مباشرًا على المنشآت العسكرية أو معسكرات القوات المسلحة أو ما في حكمها أو المناطق العسكرية أو الحدودية المقررة كذلك أو معداتها أو مركباتها أو أسلحتها أو ذخائرها أو وثائقها أو أسرارها العسكرية أو أموالها العامة أو المصانع الحربية أو الجرائم المتعلقة بالتجنيد أو الجرائم التي تُمثِّل اعتداءً مباشرًا على ضباطها وأفرادها بسبب تأدية أعمال وظائفهم". وذلك في حين أن القضاء الطبيعي كفيل بالعقاب[2].

وبعد إقرار الدستور، أصدر الرئيس عدلي منصور عددًا من التعديلات على القوانين المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، حتى تتناسق مع التعديلات الدستورية. ومن

(1) عاشور، عمر، "المؤسسات المسلحة في الدساتير المصرية 1923–2013"، **مؤسسة بروكنجز**، 14 يناير/كانون الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 25 مايو/أيار 2015):
https://www.brookings.edu/ar/opinions/192-المؤسسات-المسلحة-في-الدساتير-المصرية/

(2) نظير، مروة، "وضع المؤسسة العسكرية في مسودة دستور 2013: بين متطلبات الوضع الراهن وما ينبغي أن يكون"، **معهد العربية للدراسات**، 22 ديسمبر/كانون الأول 2013، (تاريخ الدخول: 26 مايو/أيار 2015):
http://studies.alarabiya.net/hot-issues-وضع-المؤسسة-العسكرية-في-مسودة/
دستور-2013-بين-متطلبات-الوضع-الراهن-وما-ينبغي-أن-يكون

بين القوانين التي أصدرها الرئيس عدلي منصور، القانون رقم (18) لسنة 2014 بشأن القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة، والذي تضمن في الفقرة الرابعة مكرر شروطًا إضافية لشغل منصب وزير الدفاع – زيادة على ما نص عليه الدستور– تضمنت أنه "لا يجوز تعيينه من غير ضباطها ويُشترط فيمن يُعين وزيرًا للدفاع أن يكون قد خدم في القوات المسلحة في رتبة لواء لمدة خمس سنوات على الأقل وأن يكون قد تقلد فيها إحدى الوظائف الرئيسة"، وهذا يضمن للمؤسسة العسكرية أن أي رئيس للجمهورية لن يستطيع تعيين وزير للدفاع يدين بالولاء الشخصي للرئيس، وإنما بالولاء للمؤسسة العسكرية التي تدرج في صفوفها.

وثاني تلك القوانين هو القانون رقم (20) لسنة 2014 الخاص بتشكيل ومهام المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ حيث منح القانون المؤسسة العسكرية استقلالية شبه كاملة في إدارة الشؤون العسكرية؛ إذ جاء في المادة الرابعة من القانون أن «المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص بدراسة جميع المسائل العامة المتعلقة بالقوات المسلحة، وإعدادها للحرب، كما يقوم بدراسة وإعداد التوصيات الخاصة بشؤون الدفاع عن الدولة، وله على الأخص تحديد الأهداف والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة بما يحقق الأهداف السياسية وأهداف السياسة العسكرية التي تحددها القيادة السياسية للدولة، وشكل وحجم القوات المسلحة وتركيبها التنظيمي والتطور المستقبلي، والاستعداد القتالي للقوات المسلحة، وإعداد سياسة استكمال القوات المسلحة وأسس التعبئة لها، ووضع سياسة إيواء القوات المسلحة ودراسة حالة الانضباط العسكري والروح المعنوية، وإقرار سياسة تدريب القوات المسلحة وإجراء المناورات والتدريبات المشتركة، وإقرار سياسة تجهيز مسارح العمليات الحربية، وإعداد مشروعات القوانين والقواعد المنظِّمة لخدمة الأفراد بالقوات المسلحة والاقتراحات الخاصة بنظام التجنيد»[1]؛ وبذلك لا يمكن للقيادة

(1) "قراران جمهوريان بتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني"، **المصري اليوم**، 27 يناير/كانون الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 30 مارس/آذار 2016):
http://www.almasryalyoum.com/news/details/401724

السياسية التحكم في شكل وحجم القوات المسلحة أو نظام التجنيد الخاص بها، وهي كلها أمور تُقلِّل، إن لم تكن تلغي، قدرة المؤسسات السياسية على السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية.

أما القانون الثالث المحوري هنا، فهو القانون رقم (21) لسنة 2014، الخاص بإنشاء مجلس الدفاع الوطني، والذي جعله الدستور محكومًا من قِبَل العسكريين أصحاب الأغلبية في تشكيله. وقد نصت المادة الرابعة على أن المجلس «يختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، وتحديد الهدف السياسي العسكري، وإقرار وثيقة السياسة العسكرية وتنسيقها مع كافة السياسات التخصصية خاصة الخارجية، وإصدار التوجيه السياسي العسكري، ودراسة مسائل الدفاع عن الدولة وحالة الاستعداد القتالي للقوات المسلحة بما يحقق الأهداف السياسية للدولة...». وهذا القانون بمثابة الحلقة الأخيرة من ضمن سلسلة إحكام سيطرة المؤسسة العسكرية على كل ما يتعلق بشؤونها بعيدًا عن سيطرة ورقابة ولا حتى مشاركة مؤسسات الدولة السياسية، فحتى السياسات الدفاعية للدولة أصبحت حكرًا على مجلس الدفاع الوطني الذي بدوره محتكر من قبل العسكريين.

إذن، دستوريًّا وقانونيًّا، حصلت المؤسسة العسكرية على درجة عالية من الاستقلالية والحكم الذاتي، وذلك على حساب المؤسسات السياسية التي كان من المفترض أن يكون لها الدور الأكبر سواء فيما يتعلق بتعيين وزير الدفاع، أو بوضع السياسة الدفاعية، أو بالرقابة على ميزانية القوات المسلحة.

3. مكانة مؤسسة الرئاسة

سبق أن أشرنا إلى أهمية مؤسسة الرئاسة بالنسبة للمؤسسة العسكرية، باعتبارها الركن الأساسي للنظام الرئاسي الذي اختاره الضباط لمصر بعد الملكية، ومن خلالها استطاع العسكريون إدارة النظام المصري. وكان من الواضح أن المؤسسة العسكرية لن تتخلى عن هذه المؤسسة، وقد عبرت عن ذلك من خلال رفضها للتحول لنظام برلماني تفقد فيه مؤسسة الرئاسة مكانتها داخل النظام السياسي، ومن خلال سخطها على وصول شخصية غير عسكرية لرأس هذه

المؤسسة. وهنا نناقش مكانة المؤسسة العسكرية خلال تلك الفترة، سواء من خلال الممارسة الفعلية، أو من خلال النصوص الدستورية الواردة في الدستور الجديد.

عمد المجلس العسكري من خلال خارطة الطريق التي أعلنها وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، في 3 يوليو/تموز 2013، إلى الحفاظ على مكانة مؤسسة الرئاسة في النظام السياسي المصري؛ حيث تبنت خارطة الطريق النموذج الرئاسي في إدارة المرحلة الانتقالية حين نصت على تولي رئيس المحكمة الدستورية إدارة شؤون البلاد لمرحلة انتقالية. وعلى الرغم من أن مجرد تعيين حكومة انتقالية كان سيفي بالغرض -إضافة إلى أن الرئيس المؤقت عدلي منصور نفسه قد فوض معظم صلاحياته لرئيس الحكومة، ولم يكن يدير المرحلة الانتقالية بشكل حقيقي- إلا أن وجوده كان له بُعدٌ رمزي مهم بالنسبة للمؤسسة العسكرية التي لم ترغب في التخلي عن مكانة الرئيس في الدولة، حتى ولو لمرحلة انتقالية، كي لا يعرف المصريون نموذجًا آخر للحكم قد يدفعهم للمطالبة بتغيير النموذج الرئاسي، في حال ما إذا كانت حكومة مؤقتة قد أدارت المرحلة الانتقالية واستطاعت أن تثبت قدرتها على ذلك دون الحاجة إلى وجود رئيس.

ومن خلال هذا التصور، استطاعت المؤسسة العسكرية أن تُعيد الاعتبار إلى مكانة الرئيس في دستور 2014، ولكن ليس إلى الحد الذي كان عليه في دستور 1971. ويمكن الإشارة إلى أبرز التعديلات التي تضمنها دستور 2014 لتجعل ميزان القوة يميل أكثر باتجاه الرئيس:

- تقوية قبضة الرئيس على عملية تشكيل الحكومة، في مقابل البرلمان، بينما كانت عملية تشكيل الحكومة وفق دستور 2012 تمر بثلاث مراحل، تم خفض تلك العملية إلى مرحلتين فقط في دستور 2014؛ حيث نصت المادة (146) على أن يعرض الرئيس مرشحه الخاص لمنصب رئيس الوزراء على البرلمان، وإذا لم يحصل هذا المرشح على ثقة البرلمان، يقوم الرئيس بترشيح مرشح آخر من الكتلة النيابية الأكبر. وإذا لم يتمكن هذا المرشح هو الآخر من الحصول على الثقة، يتم حل

البرلمان. وفي السابق، ووفقًا لدستور 2012، كانت هناك خطوة ثالثة سمحت للبرلمان بمحاولة تشكيل الحكومة من تلقاء نفسه ودون أي تدخل من الرئيس. وقد ترتب على تخفيض مراحل تشكيل الحكومة إلى مرحلتين مخاطر عالية، بما يؤدي إلى إساءة استخدامها بشكل واضح، فإذا ما كانت الكتلة النيابية الأكبر تشكِّل أغلبية داخل المجلس، فإنه يمكن توقع السيناريو المحتمل في حال عدم حصول مرشحها على الثقة، وبالتالي، فإن البرلمان يكون تحت ضغط هائل لقبول مرشح الرئيس، نظرًا لأنه لن يكون لدى البرلمان الفرصة لتشكيل حكومة بشكل مستقل، ولجعل الأمور أسوأ، تم منح الرئيس سلطة اختيار وزراء العدل والداخلية والدفاع، بما يظهر رغبة قوية في استمرار عملية تحصين منصب وزير الدفاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إلغاء المادة (141) من دستور 2012 منحت الرئيس الحق في ممارسة سلطة مباشرة على جميع المجالات، وهذا يعطيه مزية على الحكومة والبرلمان في جميع الحالات.

- احتفاظ الرئيس بسلطة تعيين 5% من أعضاء البرلمان، مما أتاح له ميزة غير عادلة بشكل كبير في جميع مراحل العملية التشريعية. وبينما كان يتم تبرير الأمر وفق دستور 1971 ودستور 2012، بأن الرئيس سوف يستخدم هذه السلطة للتأكد من تمثيل الأقليات والفئات الضعيفة بشكل صحيح داخل البرلمان إلا أن دستور 2014 قد نص على ضرورة تحسين تمثيل المرأة -وفقًا للمادة (11)- والمسيحيين، والمعوقين، والمجموعات الأخرى داخل المجلس التشريعي -وفقًا للمادة (244). ومن ثم، فإن الحفاظ على سلطة الرئيس في التعيين داخل المجلس لم يعد لها مبرر سوى إعطاء الرئيس ميزة غير عادلة على البرلمان، تتمثل في تصويت هؤلاء المعينين لصالح الرئيس في المراحل الحاسمة[1].

---

(1) Al-Ali, Zaid, "Egypt's Third Constitution in Three Years: A Critical Analysis", in Bernard Rougier; Stephane Lacroix (Eds.), *Egypt's Revolutions: Politics, Religion, and Social Movements*, (Palgrave Macmillan, USA, 2016), p. 130-131.

نستخلص من هذه النقاط أن رئيس الجمهورية عاد ليكون الطرف الأقوى في المعادلة السياسية داخل الدولة، وله سلطة تعيين وزير الدفاع حتى لو شكل حزب الأغلبية الحكومة، وهو ملتزم بأن يكون وزير الدفاع أحد قادة المؤسسة العسكرية وحاصل على رتبة لواء منذ خمس سنوات على الأقل، أي إن الرئيس لن يكون هو الآخر باستطاعته الاختيار إلا من بين من ارتضتهم المؤسسة العسكرية وسمحت لهم بالترقية بين صفوفها، وبالتالي يكون ولاؤهم الأول للمؤسسة العسكرية وليس لأية سلطة سياسية أخرى. وتعني هذه المعادلة، أنه إذا جاء رئيس الجمهورية من بين صفوف الجيش، فإنه سيكون صاحب السلطة الأكبر داخل النظام السياسي، أما إذا جاء الرئيس من خارج صفوف المؤسسة العسكرية، فإن قدرته على السيطرة على المؤسسة العسكرية ستكون محدودة للغاية.

ويوضح الوضع المميز الذي حظيت به المؤسسة العسكرية خلال المرحلة الانتقالية، وقدرتها على التأثير في عملية صياغة الدستور -بما يخدم أهدافها وتصوراتها- أن اختلافات كبيرة قد حدثت في أسلوب المجلس العسكري لإدارة المرحلة الانتقالية الثانية عن أسلوبه في إدارة المرحلة الانتقالية الأولى، فبينما كانت المؤسسة العسكرية مترددة في الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، مما انعكس على إدارتها الحذرة للمرحلة الانتقالية الأولى، فإن سرعتها وحزمها في اتخاذ قرار الإطاحة بالرئيس محمد مرسي خلق تغيرًا في أسلوبها في إدارة المرحلة الانتقالية الثانية، وجعلها أكثر جرأة على فرض أهدافها وتصوراتها على عملية إعادة بناء النظام السياسي.

ثانيًا: الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية

منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي من السلطة في 3 يوليو/تموز 2013، تصاعدت الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية بشكل كبير زيادة على دورها المهيمن بالفعل داخل الدولة، وذلك بأن وضعت المؤسسة العسكرية نفسها في مكان سلطات الدولة المختلفة، من الإسكان إلى التموين، والأمن الداخلي في بعض الحالات[1].

(1) Saba, Joana, "The military and the state: The role of the armed forces in post-30 June Egypt", **dailynewsegypt**, 27 September 2014, (Visited on 26 May 2015): http://www.dailynewsegypt.com/2014/09/27/military-state-role-armed-forces-post-30-june-egypt/

1. الأمن الداخلي

بعد عام من التراجع النسبـــي لوجود القوات المسلحة في الشـــوارع المصـــرية، عادت للانتشار بكثافة مرة أخرى بداية من يوم 3 يوليو/تموز 2013 استعدادًا للفوضى المتوقعة عقب إعلان عزل الرئيس مرسي، وحتى الأيام الأخيرة للرئيس المؤقت، عـــدلي منصور، في السلطة ظلت القوات المسلحة فاعلاً أساسيًّا في الوضع الأمني الداخلي.

وبعد ثلاثة أسابيع فقط من عزل الرئيس مرسي، وخلال كلمته في حفل تخـــريج طلاب كليتي البحرية والدفاع الجوي، طلب وزير الدفاع عبد الفتاح السيســـي مـــن المصريين أن ينزلوا إلى الميادين لـــ"منحه تفويضًا لمواجهة الإرهاب والعنف المحتمـــل" على حدِّ قوله[1]. وفي ذلك إشارة واضحة لتدخل المؤسســـة العســـكرية في الأمـــن الداخلي؛ لأن مكافحة الإرهاب تدخل في صلب عمل قوات الأمن، وهـــي ليســـت بحاجة إلى تفويض شعبـــي للقيام بواجبها في حال وجود إرهاب[2].

ولقد استمرت حالة عدم الاستقرار الأمني خلال المرحلة الانتقالية الثانيـــة، وفي الأشهر الأولى وبسبب اعتصامات مؤيدي الرئيس المعزول، محمد مرسي، كان الوضع أكثر اضطرابًا، وكانت القوات المسلحة موجودة بشكل مســـتمر لتـــأمين المنشـــآت الحيوية، ولدعم قوات الشرطة في الدوريات الأمنية لفرض النظـــام داخـــل الدولـــة. وانصب الجهد الأكبر للقوات المسلحة في حفظ الأمن الداخلي خلال تلك الفترة على مكافحة التنظيمات الإرهابية المنتشرة في سيناء، وعلى رأسها تنظـــيم أنصـــار بيـــت المقدس، الذي حاول اغتيال وزير الداخلية، محمد إبراهيم، في 4 سبتمبر/أيلول 2013، إضافة إلى مهاجمته لدوريات الجيش ونقاط التفتيش والمنشآت العسكرية في سيناء[3].

---

(1) "النص الكامل لكلمة السيسي: أدعو المصريين إلى النزول يوم الجمعـــة لتفويضـــي في مواجهة العنف المحتمل"، **الوطن**، 24 يوليو/تموز 2013، (تاريخ الدخول: 15 مارس/آذار 2016):

https://www.elwatannews.com/news/details/231209

(2) بشارة، عزمي، **ثورة مصر: الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب**، (المركز العربـــي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016)، ص 394.

(3) Alexandrani, Ismail, “Sinai: From Revolution to Terrorism”, in Bernard Rougier; Stephane Lacroix (Eds.), *Egypt’s Revolutions: Politics, Religion, and Social Movements*, (Palgrave Macmillan, USA, 2016), p. 191.

2. المهام المدنية والاقتصادية

إن قيام المؤسسة العسكرية في مصر بمهام مدنية ليس بالأمر الجديد، غير أنه عقب الإطاحة بالرئيس، محمد مرسي، بلغت المهام المدنية والاقتصادية للمؤسسة العسكرية مستويات غير مسبوقة، فبالإضافة للتوسع الأفقي والرأسي لوجود المؤسسة العسكرية داخل القطاع المدني للدولة، فإنها أصبحت مسؤولة وبشكل حصري عن برامج التحفيز الاقتصادي التي قدمتها دول الخليج من أجل مساعدة مصر في الوضع الاقتصادي. فقد حصلت المؤسسة العسكرية على مسؤولية إدارة وتنفيذ حزمة التحفيز الاقتصادي التي مولتها دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي شملت بناء 50 ألف وحدة سكنية، والعشرات من المدارس والمراكز الصحية والطرق.

وخلال الأشهر الأولى من المرحلة الانتقالية الثانية، منحت وزارات الصحة والنقل والإسكان والشباب وزارة الدفاع عقودًا عدة تزيد قيمتها عن مليار دولار لتنفيذ مشاريع بنية تحتية كبيرة. وتتراوح هذه المشاريع بين بناء الطرق السريعة الجديدة، وإسكان لذوي الدخل المنخفض، وترميم وتجديد بعض المستشفيات العامة ومراكز الشباب. وقد نص الاتفاق الذي تم توقيعه بين وزارتي النقل والدفاع على أن الشركة الوطنية لإنشاء وتطوير وإدارة الطرق -إحدى شركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية- ستبني وتدير وتُؤجِّر طريقين لمدة تسعة وتسعين عامًا، والطريق الثالث لمدة خمسين سنة. وفي المقابل، يدفع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للحكومة حوالي 843 ألف دولار سنويًّا. وقد برر مجلس الوزراء المصري تفضيله القوات المسلحة على الشركات الخاصة لتنفيذ هذه المشاريع على أساس كفاءة الجيش وانضباطه في تنفيذ المشاريع بسرعة ومعايير عالية[1].

ومن مؤشرات الانتشار الواسع لنفوذ المؤسسة العسكرية خلال تلك المرحلة، سيطرة العسكريين على الإدارة المحلية من خلال شغلهم منصب المحافظ في 19

---

(1) Morsy, Ahmed, “The Military Crowds Out Civilian Business in Egypt”, **Carnegie**, 24 June 2014, (Visited on 28 May 2015):
http://carnegieendowment.org/2014/06/24/military-crowds-out-civilian-business-in-egypt-pub-55996

محافظة من أصل 27 أي بنسبة 70%، ومع ذلك، فإن في كل واحدة من المحافظات الثماني الأخرى التي لم يشغل فيها العسكريون كرسي المحافظة (القاهرة، والجيزة، وبني سويف، وكفر الشيخ، والقليوبية، والفيوم، والشرقية، والمنوفية) فإن أحد الضباط الكبار عادة ما كان يشغل منصب نائب المحافظ أو السكرتير العام للمحافظة.

3. السياسات العامة

كانت الظروف التي تمر بها مصر في تلك المرحلة أكبر من أن تتحمل الحكومة وحدها مسؤولية إدارتها، وخاصة فيما يتعلق بالأزمة السياسية الكبرى الناتجة عن الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، وما ارتبط بها من أزمات أمنية، لذا ظهر في تلك الفترة دور واضح لمجلس الدفاع الوطني في التعامل مع تلك الأزمات، وذلك بدلاً من الدور الذي كان يقوم به المجلس العسكري خلال المرحلة الانتقالية الأولى. ولقد أدى عدم وجود رئيسي مجلسي النواب والشورى، بسبب حلِّ كلٍّ من المجلسين، إلى أن يصبح مجلس الدفاع الوطني مكونًا من 13 عضوًا فقط، منهم 8 أعضاء من العسكريين، بما يعبِّر عن أغلبية كاسحة.

خلال عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور، اجتمع مجلس الدفاع الوطني ثلاث مرات: المرة الأولى، وكانت الأهم والأخطر، جاءت في 27 يوليو/تموز 2013، في ضوء استمرار اعتصامات الرافضين لعزل الرئيس محمد مرسي في ميداني رابعة العدوية والنهضة، وكان من أهم القرارات التي أقرها مجلس الدفاع الوطني هي ضرورة فض تلك الاعتصامات، واتخاذ إجراءات واسعة لمحاربة الارهاب. وفي 7 سبتمبر/أيلول 2013، اجتمع مجلس الدفاع الوطني مرة أخرى في أعقاب محاولة اغتيال وزير الداخلية، وقد ناقش المجلس تمديد حالة الطوارئ التي كانت قد فُرضت لمدة شهر عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس/آب 2013، وبالفعل صدر قرار من رئيس الجمهورية بعد الاجتماع بأيام بتمديد حالة الطوارئ لمدة شهرين إضافيين. وكان الاجتماع الأخير للمجلس في عهد الرئيس عدلي منصور في الثامن من يناير/كانون الثاني 2014، وقبل إجراء الاستفتاء على الدستور بأيام، وقد استعرض المجلس آخر التطورات الخاصة بسد النهضة

الإثيوبي والخطوات المتخذة في هذا الشأن، كما تناول الاجتماع الترتيبات والإجراءات الأمنية اللازمة لتأمين الاستفتاء على الدستور.

وفي سياق موازٍ، استطاعت المؤسسة العسكرية أن تستغل علاقاتها بدولة الإمارات العربية، الشريك الأكبر لمصر بعد 3 يوليو/تموز 2013، من أجل توجيه حزمة الدعم الاقتصادي التي قدمتها الإمارات إلى القطاعات التي تمتلك المؤسسة العسكرية خبرة كبيرة فيها، وبالتحديد قطاع الإنشاءات، وذلك عبر توقيع اتفاقيات تبلغ قيمتها مليارات الدولارات[1]. هذا فيما يتعلق بالتأثير الواضح والمعلن، ولا يوجد ما يُظهر طبيعة تأثير وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، على اتخاذ القرار داخل مجلس الوزراء خلال تلك الفترة، وهو الرجل الأقوى داخل المجلس.

ثالثًا: التحولات السياسية

جاءت الإطاحة بالرئيس محمد مرسي مصحوبة بإعلان خارطة طريق جديدة تنظِّم عملية التحول السياسي خلال المرحلة الانتقالية الثانية، واشتملت خارطة الطريق التي صدرت في إعلان دستوري من قِبَل الرئيس المؤقت، عدلي منصور، في 8 يوليو/تموز 2013، على ثلاثة استحقاقات انتخابية: الاستفتاء على تعديلات دستور 2012، وإجراء انتخابات مجلس النواب، وإجراء انتخابات الرئاسة. وقبل البدء في استعراض مسار هذه التحولات السياسية، فإن هناك ملاحظات أساسية بخصوص الوفاء بتلك الاستحقاقات خلال المرحلة الانتقالية الثانية:

- فيما يتعلق بالمدى الزمني المفروض لتنفيذ تلك الاستحقاقات، فإنه وحسب إعلان 8 يوليو/تموز الدستوري، كان من المفترض أن يتم الانتهاء من تلك الاستحقاقات الثلاثة خلال عشرة شهور على الأكثر، إلا أنه وبانتهاء تلك المدة لم يتم تنفيذ إلا اثنين فقط من تلك الاستحقاقات (الاستفتاء على الدستور وانتخابات الرئاسة)، أما الاستحقاق الثالث (الانتخابات البرلمانية) فقد تأخر تنفيذه لأكثر من عام آخر، فبينما قام الرئيس المؤقت، عدلي منصور، بتسليم السلطة

(1) Ibid.

للرئيس عبد الفتاح السيسي في 8 يونيو/حزيران 2014، كانت خارطة الطريق لا تزال غير مكتملة. ويُعدُّ هذا خرقًا واضحًا لإعلان 8 يوليو/تموز الدستوري مما تسبب في تعطيل التحول السياسي واستكمال بناء المؤسسات السياسية.

- وفيما يتعلق بترتيب استحقاقات خارطة الطريق، فإن الإعلان الدستوري قرر أن يتم البدء بتشكيل لجنة لتعديل دستور 2012 المعطل، ويلي الاستفتاء على التعديلات وإقرارها انتخاب برلمان جديد في مدة لا تتجاوز شهرين من الدعوة للانتخابات، وجاءت الانتخابات الرئاسية كآخر استحقاق انتخابي في خارطة الطريق، إلا أنه في 26 يناير/كانون الثاني 2014 قام الرئيس المؤقت، عدلي منصور، في خطاب متلفز بإعلان تعديل خارطة الطريق، بتقديم الانتخابات الرئاسية على الانتخابات البرلمانية، وقد برر هذا الإجراء بأنه جاء بناء على مطالبات كثيرة من القوى السياسية، ولكن هناك من يرى فيه محاولة لاستغلال الفرصة السانحة لأن يقبض وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي -باعتباره مرشحًا من داخل الدولة- على زمام الأمور في ظل تنامي شعبيته في الشارع السياسي[1].

1. القوى السياسية بعد 3 يوليو/تموز 2013

تعرضت خريطة القوى السياسية التي ظهرت ملامحها الأولى بعد 25 يناير/كانون الثاني 2011 لتحول كبير بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، مثلما حدث مع سقوط نظام حسني مبارك، فقد تغيرت تمامًا خريطة القوى الفاعلة، واختفت عناصر ورموز كانت سائدة في المشهد السياسي والإعلامي، وظهرت عناصر ورموز أخرى. ويمكن تلخيص ملامح التغيير بعد 3 يوليو/تموز 2013 في ستة ملامح أساسية:

(1) البرعي، نجاد، "الاستفتاء على الدستور والرئيس الجديد"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 54، أبريل/نيسان 2014)، ص 134.

- انزواء شبه كامل لجماعة الإخوان المسلمين والقوى الإسلامية المتحالفة معها، مع انحسار واضح في مكانتها بفعل انتقالها من موقع الطبقة الحاكمة على قمة النظام السياسي، إلى موقع العدو الأول للسُّلطة الجديدة.
- خفوت نجم القوى الثورية/المدنية: وذلك رغم الدور الذي لعبه بعض قيادات ورموز جبهة الإنقاذ وعلى رأسهم محمد البرادعي، إلا أن استقالة الأخير من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية اعتراضًا على تعامل الحكومة مع فض اعتصامات القوى الإسلامية، وقيام بعض الرموز المدنية الأخرى بتوجيه الانتقاد للحكومة بسبب سياساتها الأمنية تجاه الإسلاميين، جعل تلك القوى المدنية تتعرض للإقصاء والتخوين.
- تكريس مكانة النخبة العسكرية: بعد تدخل المؤسسة العسكرية لعزل الرئيس محمد مرسي، أصبحت هناك حالة واضحة لزيادة مقبولية رموز النخبة العسكرية، وإبداء قطاع عريض من الرأي العام، بل ورموز النخب السياسية والاقتصادية استعدادهم لقبول وجود أحد أفراد تلك النخبة العسكرية على رأس السلطة في البلاد في تلك الفترة[1].
- صعود رموز شبابية ومدنية باعتبارها الطرف المنتصر، خاصة من حركة تمرد باعتبارهم محركين للأحداث نظرًا للدور المهم الذي لعبته الحركة في تعبئة المصريين للإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي.
- استمرار رموز وقيادات حزب النور كعناصر فاعلة في خريطة تفاعلات القوى السياسية استنادًا للدور المهم الذي لعبه حزب النور في إطلاق خارطة الطريق والعمل على تنفيذها[2].

(1) نظير، مروة، "النخبة المصرية ولعبة الكراسي الموسيقية"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 53، مارس/آذار 2014)، ص 66-67.

(2) أبو طالب، حسن، "نخبة الثورة.. جدلية الهدم والبناء"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 53، مارس/آذار 2014)، ص 39.

- ظهور قوي لرموز سياسية ونقابية محسوبة بشكل أو بآخر على نظام حسني مبارك كطرف فاعل في توجيه الأحداث الجديدة[1]؛ إذ إن تلاقي مصالح أو رغبات غالبية القوى السياسية في التخلص من حكم جماعة الإخوان المسلمين قد سمح لعدد من وجوه نخبة مبارك بإعادة تقديم أنفسهم للرأي العام الذي أضحى أكثر استعدادًا لقبولهم باعتبارهم الأكثر دراية بكيفية إدارة شؤون البلاد بعدما مرت به الدولة من فشل واضح في الفترة السابقة[2].

وقد شكلت القوى السياسية المختلفة خلال تلك الفترة ثلاثة معسكرات رئيسة: معسكر مؤيد للتدخل العسكري للإطاحة بالرئيس محمد مرسي ومؤيد للإجراءات اللاحقة على 3 يوليو/تموز، ومعسكر مؤيد للتدخل للإطاحة بالرئيس مرسي ورافض للإجراءات التابعة لعزله، ومعسكر رافض للإطاحة بالرئيس مرسي وللإجراءات التالية على ذلك.

أ- المعسكر المؤيد لعزل الرئيس مرسي والإجراءات التابعة: ويضم هذا المعسكر طيفًا سياسيًّا واسعًا من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ويدخل فيه التيار القومي والتيار اليساري والعديد من القوى المدنية، وأبرز تلك القوى: جبهة الإنقاذ الوطني، وحركة تمرد، وجبهة 30 يونيو/حزيران وتنسيقية يوم 30 يونيو/حزيران، بالإضافة إلى حزب النور السلفي، وبعض الرموز الإسلامية المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين.

ب- المعسكر الوسطي: وهو مجموعة من القوى السياسية تقف في المنتصف بين المعسكرين الآخرين، فقد أيدت تلك القوى التحركات الشعبية ضد الرئيس محمد مرسي، وشاركت في مظاهرات 30 يونيو/حزيران 2013، لكنها رفضت تدخل الجيش في 3 يوليو/تموز، وبعضها قبله في بداية الأمر، ثم عارض الإجراءات التالية عليه، ويضم هذا المعسكر

---

(1) المرجع السابق، ص 39.

(2) نظير، "النخبة المصرية ولعبة الكراسي الموسيقية"، مرجع سابق، ص 67

حزب مصر القوية، وحركة 6 أبريل، والاشتراكيين الثوريين، وبعض الرموز السياسية المدنية.

ج- المعسكر المعارض للإطاحة بالرئيس مرسي: ويضم هذا المعسكر القوى السياسية التي لم تشارك في تظاهرات 30 يونيو/حزيران 2013، واعتبرت الإجراءات الناتجة عن 3 يوليو/تموز فيما يتعلق بتشكيل الحكومة والاستفتاء على الدستور باطلة وتفتقد الشرعية، مع اعتبار أن الرئيس محمد مرسي هو الرئيس الشرعي، وقد شاركوا في مظاهرات رافضة لعزله ومطالبة بعودته لمنصبه. وعلى رأس هذا المعسكر تأتي جماعة الإخوان المسلمين والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية الأخرى مثلك حزب الوسط، وحزب البناء والتنمية، واتجه هذا المعسكر لتأسيس تحالفات توحِّد موقفه وتعبِّر عنه وكان أبرزها "تحالف دعم الشرعية"[1].

2. التعديلات الدستورية

مرت عملية تعديل دستور 2012 المعطل بمرحلتين: في المرحلة الأولى تم تشكيل لجنة من الخبراء الدستوريين والقانونيين عُرفت بلجنة العشرة، راجعت الدستور واقترحت العديد من التعديلات، وكانت المرحلة الثانية هي إرسال تلك التعديلات إلى اللجنة المنوط بها تعديل الدستور، وهي لجنة مكونة من 50 عضوًا، عقدت أول اجتماعاتها في 8 سبتمبر/أيلول 2013 واختارت عمرو موسى رئيسًا لها. وعملت لجنة الخمسين على مدار ثلاثة أشهر لتنتهي من عملها في الأول من ديسمبر/كانون الأول 2013 بوثيقة الدستور المؤلف من 247 مادة من بينها 20 مادة انتقالية، و42 مادة مستحدثة.

ومما ميز لجنة الخمسين عن الجمعية التأسيسية لدستور 2012، أن معيار التمثيل في الأولى كان حسب فئات المجتمع وليس القوى السياسية كما كان في الجمعية التأسيسية لدستور 2012؛ حيث جاء وضع الحزبيين هامشيًّا، فقد تشكلت لجنة الخمسين من ممثلين للمهنيين، والعمال، والفلاحين، وأساتذة الجامعات،

(1) مجيب، "حراك سياسي متسارع: البحث عن طريق"، مرجع سابق، ص 76-78.

والقضاة، والشباب، والطلاب، والمرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأزهر والكنيسة وغيرها، وتم تخصيص ستة مقاعد فقط للحزبيين بواقع مقعدين للتيار الليبرالي ومقعدين للتيار الإسلامي ومقعد لتيار اليسار ومقعد للتيار القومي، لكن في الوقت نفسه جرى اختيار أعضائها بقرار من الرئيس المؤقت، عدلي منصور، وليس كما كانت عليه الجمعية التأسيسية لدستور 2012 التي تم انتخابها من قبل أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين.

وقد أُثير الكثير من التعليقات المسيسة حول دستور 2014؛ حيث يرى أنصاره أنه أفضل نص شهدته مصر على الإطلاق، أما منتقدوه فإنهم أيضًا يميلون إلى المبالغة في عيوبه. بالتأكيد يتضمن النص عددًا من التحسينات المهمة بالمقارنة مع الدساتير المصرية السابقة؛ إذ إنه يحتوي على لغة واضحة تجاه قضية التمييز والعنف ضد المرأة، التي يمنحها حقوقًا كبيرة، وكذلك توفير الحماية للأطفال والمعوقين، كما أن قائمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أطول وأكثر تفصيلاً مما كانت عليه في الماضي، بالإضافة لإلغاء مجلس الشورى الذي لا طائل منه، وبالتالي تبسيط العملية التشريعية. وأخيرًا، فإن الكثير من العلمانيين قد شعروا بالراحة نتيجة إلغاء العديد من المواد الخاصة بالمرجعية الدينية، خاصة المادة (219)[(1)].

3. الانتخابات الرئاسية

انتهت عملية الاستفتاء على الدستور وتم إقراره، وبعد أشهر من الترقب، أصدر الرئيس المؤقت، عدلي منصور، في 8 مارس/آذار 2014، قرارًا بقانون لتنظيم انتخابات الرئاسة، وفي 30 مارس/آذار تم الإعلان عن فتح باب الترشح. وقد جرت الانتخابات الرئاسية على مدى ثلاثة أيام في الفترة من 26 حتى 28 مايو/أيار 2014، وأسفرت النتائج عن فوز المرشح عبد الفتاح السيسي بنسبة 96.9% من الأصوات الصحيحة، مقابل 3.1% للمرشح حمدين صباحي[(2)].

---

(1) Al-Ali, “Egypt’s Third Constitution in Three Years: A Critical Analysis”, op. cit, p. 123.

(2) الهيئة العامة للاستعلامات، **الطريق إلى الجمهورية الثالثة: عام من تاريخ مصر**، 2014، ص 42.

ويمكن رصد مجموعة من الملاحظات حول هذه الانتخابات:

- جرت الانتخابات الرئاسية لعام 2014 في ظل أجواء استقطاب سياسي حاد تعيشه مصر منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، فبينما اعتبرت جماعة الإخوان المسلمين والقوى الأخرى المؤيدة لها أن الانتخابات عبارة عن مسرحية هزلية، ومع خروج قوى مدنية وثورية أخرى عن تحالف 30 يونيو/حزيران لرفض ترشح المشير السيسي، مما جعلها تتعرض لحملات تشويه؛ الأمر الذي وصل لحد الاشتباكات بين تلك القوى والقوى الداعمة لترشح السيسي وذلك في الذكرى الثالثة لثورة 25 يناير/كانون الثاني. إلا أنه في نفس الوقت كان هناك مزاج نفسي جماهيري بين قطاعات شعبية كبيرة يرغب بقوة -وإلى حد التعصب- في أن يكون المشير السيسي -بطلها القومي- رئيسًا لمصر.
- غياب المنافسة بشكل واضح عن انتخابات عام 2014؛ فعلى عكس انتخابات عام 2012 التي وصل عدد المتنافسين فيها 13 مرشحًا، اعتمدوا على قدرتهم في إقناع المواطنين برؤيتهم وبرامجهم -فضلاً عن مدى القدرة على الحشد للتصويت- كانت انتخابات عام 2014 تعتمد على شخص المرشح بالأساس، أو بالأحرى، شخص السيسي الذي أصبح في نظر قطاعات شعبية واسعة بطلاً قوميًّا لدوره في عزل الرئيس محمد مرسي، فضلاً عن الدعم الإعلامي الكبير الذي حظي به قبل الانتخابات، بل وقبل إعلان ترشحه للرئاسة. وكانت أبرز مظاهر غياب المنافسة في تلك الانتخابات -بعد تراجع عدد المرشحين إلى اثنين فقط- أن المرشح الأوفر حظًّا لم ينزل إلى الشارع ولم يختلط بالناس بدعوى المخاوف الأمنية، بينما المرشح المنافس لم تكن لديه أو لأنصاره الفرصة وربما الرغبة في انتقاد السيسي وأفكاره وأطروحاته[1].

---

(1) زكي، أنس، "انتخابات مصر 2014.. الرئاسة والمشير"، **الجزيرة نت**، 20 مايو/أيار 2014، (تاريخ الدخول: 29 مايو/أيار 2015):
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/5/20/انتخابات-مصر-2014-الرئاسة-والمشير

- كانت نتيجة الانتخابات محسومة، فالسيسي يحظى تقريبًا بدعم نفس القوى المؤيدة لأحداث 30 يونيو/حزيران، وهي خليط من مؤسسات مهيمنة كالجيش والشرطة والقضاء، وقوى دينية كالأزهر والكنيسة، وأحزاب سياسية تجمع بين تلك التي ازدهرت في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، وحزب النور الذي يمثّل قطاعًا من السلفيين في مصر. في المقابل، فإن صباحي الذي عده أنصاره مرشح الثورة في الانتخابات الماضية، كان في وضع لا يُحسد عليه، فحتى التيار الناصري الذي ينتمي له ويُعدُّ من أبرز رموزه ألقى بثقله إلى جانب السيسي، و لم يعد حول صباحي إلا عدد من الشباب وحركات محدودة التأثير في مثل هذا السباق[1].

إذن، أصبح المشير عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع السابق، رئيسًا للجمهورية عقب تزعمه الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، وعلى الرغم من تأييد قطاعات شعبية كبيرة للسيسي، إلا أن منافسته في الانتخابات الرئاسية ومن ثم فوزه بها أثارت الشكوك حول مستقبل الديمقراطية في مصر، في ظل تصاعد دور النخبة العسكرية داخل الدولة بشكل لافت للنظر منذ 3 يوليو/تموز 2013، وعودة الكثير من رموز دولة مبارك للواجهة، مع إقصاء للعديد من القوى المدنية والشبابية المحسوبة على ثورة يناير/كانون الثاني 2011.

4. المشاركة السياسية

تأثرت المشاركة السياسية بشكل كبير بعزل الرئيس محمد مرسي، فقد تبنى الرافضون لعزل الرئيس مرسي موقفًا مضادًّا لكل الفعاليات السياسية التالية على 3 يوليو/تموز 2013، وتبنوا خيار المقاطعة مع التشكيك في شرعية تلك الفعاليات ونتائجها. وعلى النقيض، شارك المؤيدون لعزل الرئيس مرسي بحماسة في تلك الفعاليات السياسية، وقد أسهمت حالة الاستقطاب الحادة تلك في بقاء نسب المشاركة السياسية في حدود مقاربة لما كان عليه الوضع بعد 25 يناير/كانون الثاني 2011.

---

(1) المرجع السابق.

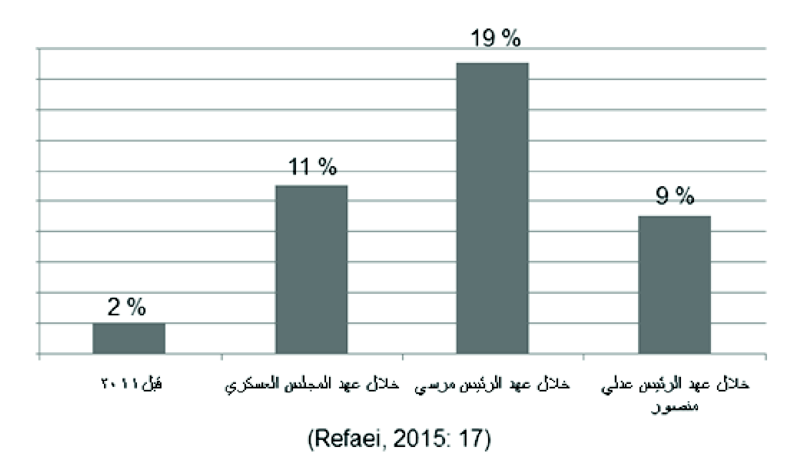
الجدول رقم (3) يوضح نسبة المشاركة السياسية الرسمية خلال عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور

الاستحقاق	نسبة المشاركة
الاستفتاء على التعديلات الدستورية	%38.6
التصويت في الانتخابات الرئاسية	%47.1

(الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات اللجنة العليا للانتخابات)

أدى تزايد حدة الاحتجاجات والتظاهرات الرافضة لعزل الرئيس مرسي – سواء من قِبَل مؤيدي دعم الشرعية أو من قبل بعض الناشطين من شباب الثورة الرافضين لما يرونه إعادة إنتاج لدولة حسني مبارك بأداتها القمعية المتمثلة في استمرار انتهاكات وزارة الداخلية وقوات الأمن– إلى قيام الدولة بإصدار قانون التظاهر الذي قلل بدرجة كبيرة نسبة المشاركة السياسية غير الرسمية.

الشكل رقم (3) يبيِّن نسبة المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات خلال عهد الرئيس المؤقت، عدلي منصور، مقارنة بمراحل أخرى



(Refaei, 2015: 17)

يُظهر الشكل بوضوح التراجع الكبير في نسبة المشاركة السياسية غير الرسمية خلال المرحلة الانتقالية الثانية، في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور، حيث

أظهرت نتائج دراسة صادرة عن مركز بصيرة لبحوث الرأي العام أن 91% مـــن المصريين لم يشاركوا في أية احتجاجات أو مظاهرات خلال رئاسة عدلي منصـــور المؤقتة.

المبحث الثالث

العلاقات المدنية-العسكرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

عندما استقال المشير عبد الفتاح السيسي من منصب وزير الدفاع في مارس/آذار 2014، وأعلن نفسه مرشحًا في الانتخابات الرئاسية، بدا أن ضمان سيطرة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي اقترب تأكيده، فبعد كل هذا، يتحرك قائد الجيش الأبرز بسهولة نسبية نحو الرئاسة، بعد انتخابات بلا منافس حقيقي يشكِّل تحديًّا له.

ومع ذلك، فإن الواقع أكثر تعقيدًا، فانتخاب السيسي ووصوله لقمة النظام السياسي لم يكن فاتحة لنهاية العلاقات المدنية-العسكرية، بل لمرحلة أكثر تعقيدًا ودقة. أولاً: وبغضِّ النظر عن خبرته العسكرية وعلاقاته، إلا أنه كرئيس للجمهورية أصبح السيسي رسميًّا قائدًا مدنيًّا، فلم يعد في الخدمة ويجب عليه أن يعتمد على زملائه في المؤسسة العسكرية للوصول للمعلومات والمداولات داخل هذه المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك، فإن الرئيس السيسي، ومثل الرئيس مبارك، قد يكون محلًّا لثقة الجيش نتيجة السنوات التي قضاها في الخدمة وإنجازاته، لكن كزعيم سياسي فإن عليه أن يتعامل مع مجموعة أوسع من المسؤوليات التي تتجاوز حماية مصالح المؤسسة العسكرية[1].

(1) Brooks, "**Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations**", op. cit, p. 29.

أولًا: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

بوصول المشير عبد الفتاح السيسي إلى رئاسة الجمهورية، يصبح بذلك خامس رئيس لمصر يأتي من بين صفوف المؤسسة العسكرية، وخلال العامين الأولين لحكمه يمكن استنتاج مجموعة من العوامل الجوهرية التي شكلت طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في تلك الفترة، بعض تلك العوامل مستحدث على خلفية التغيرات المتلاحقة في المشهد المصري، ومعظمها استمرار لعوامل كانت سائدة خلال الفترة السابقة على أحداث 25 يناير/كانون الثاني 2011. وقد تميز دور المؤسسة العسكرية خلال هذا العهد بالخصائص الآتية:

1. إعادة تأكيد دورها كصانعة للرؤساء

لم يكن هناك ما يميز الرؤساء الأربعة الذين تناوبوا على حكم مصر منذ قضاء الضباط الأحرار على النظام الملكي سوى الانتماء للجيش، الذي أصبح "صانع الرؤساء" بلا منازع في مصر؛ حيث كان وصول رئيس عسكري للحكم عادة ما يقترن بتعيين نائب له من داخل المؤسسة العسكرية، وذلك لضمان استمرار تدفق الرؤساء من داخل هذه المؤسسة، حتى عندما خرج مبارك عن تلك القاعدة طوال سنوات حكمه ربما بسبب رغبته في خلق حالة من التوازن بين المدنيين والعسكريين داخل الدولة، في ظل حديثه المتكرر عن تعزيز الديمقراطية داخل الدولة، وربما بسبب رغبته في ترقية ابنه، جمال مبارك، لخلافته. أيًّا ما كان السبب، فإنه وبمجرد أن وقعت أحداث 25 يناير/كانون الثاني 2011 حتى عاد مبارك إلى القاعدة القديمة التي تعتبر أن المؤسسة العسكرية هي مصدر السلطة وبالتالي عليها أن تستردها من مبارك، لذا قام مبارك بتعيين اللواء عمر سليمان، القائد العسكري السابق ورئيس المخابرات العامة، نائبًا له خلال الأيام الأخيرة السابقة على تنحيه عن السلطة.

وقبل أن يتم تعيينه وزيرًا للدفاع، في أغسطس/آب 2012، لم يكن عبد الفتاح السيسي معروفًا لدى الشارع المصري، وبوصوله لقمة المؤسسة الأقوى والأكثر نفوذًا داخل البلاد، حصل السيسي على فرصة تاريخية فارقة في تاريخ

الدولة المصرية، فمع فشل القوى السياسية الليبرالية والعلمانية واليسارية في كل الاستحقاقات الانتخابية التالية على ثورة يناير/كانون الثاني، وانفراد الإخوان بالسلطة بعيدًا عن باقي القوى السياسية، اختارت تلك القوى السياسية الطريق السهل للتخلص من الإخوان، وذلك باستدعاء المؤسسة العسكرية للتدخل من أجل وضع حدٍّ لنفوذ جماعة الإخوان المسلمين المتصاعد داخل الدولة؛ ولأنها المؤسسة الوحيدة التي تستطيع أن تفرض واقعًا بالقوة، ولعدم ثقتها في القيادة السياسية الحالية للإخوان المسلمين، انتهزت المؤسسة العسكرية الفرصة ووقفت في صف القوى المناهضة للنظام الحاكم، وضد الرئيس مرسي وجماعته، ومن ثم عزله والإعلان عن انتخابات رئاسية مبكرة.

كانت تلك الخطوة بمثابة نقطة تحوُّل في شعبية السيسي في مصر؛ حيث بدأت صوره تنتشر في العديد من الميادين والأماكن العامة في البلاد، وذلك وسط استمرار لتظاهرات مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي الذين يصفون تلك الخطوة بأنها "انقلاب عسكري" على أول رئيس منتخب في مصر. إذن، أصبح رجل المؤسسة العسكرية هو رمز المرحلة، وطريقه لكرسي الرئاسة ممهدًا، وهكذا صنعت المؤسسة العسكرية زعيمًا آخر لتستمر في دورها الذي بدأته منذ يوليو/تموز 1952 كصانعة لرؤساء الدولة المصرية بشكل حصري تقريبًا.

2. علاقة المؤسسة العسكرية بالرئاسة: العودة للمسار

خلال ما يقارب أربع سنوات، بعد 25 يناير/كانون الثاني 2011، استطاعت القوات المسلحة أن تحافظ على محورية مؤسسة الرئاسة داخل النظام السياسي المصري، وعلى الرغم من بعض التعديلات التي أقرها دستور 2012 ومن بعده 2014 على منصب رئيس الجمهورية، إلا أنها لم تنتقص من قدر المؤسسة بقدر ما حدت من هيمنتها المباشرة على باقي المؤسسات خاصة البرلمان والأجهزة الرقابية الأخرى. وبالتالي، جاءت المرحلة التالية لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه فيما قبل 25 يناير/كانون الثاني 2011، وهو تأكيد أحقية المؤسسة العسكرية بالتفرد بمؤسسة الرئاسة؛ إذ إن المؤسسة العسكرية هي التي أنشأتها، وتولت إدارتها طوال تاريخها.

ومثل انتخاب المشير عبد الفتاح السيسي رئيسًا للجمهورية في رأي البعض عـــودة إلى الجمهورية الأولى، وذلك بعد أن فشلت عملية الانتقال إلى الجمهورية الثانية في مرحلة ما بعد مبارك[1]، بينما يعتبر البعض الآخر أن نظام السيسي ليس له ارتباط بالجمهوريات السابقة، وإنما هو يُمثِّل بداية للجمهورية الثالثة[2]. وبغض النظر عن مبررات كل من الطرفين في تسميته، إلا أنه فيما يتعلق بوضع مؤسسة الرئاسة التي أصبحت تحت قيادة وزير الدفاع السابق الذي جلب معه العديـــد مـــن رجـــال المؤسسة العسكرية لمعاونته في منصبه الجديد، أبرزهم مدير مكتبه اللـــواء عبـــاس كامل، فإن الواضح أنها قد عادت لمسارها التقليدي كما كانت قبل إسقاط نظام الرئيس حسني مبارك، بل إن هناك توافقًا ما بين العديد مـــن المؤيـــدين للـــرئيس السيسي وحتى من المعارضين له -لأسباب مختلفة- على وصف الرجل بأنه خليفة الرئيس جمال عبد الناصر[3]. وذلك في تشبيه واضح بمؤسس الجمهورية الأولى.

كما أن دستور 2014 أعطى للرئيس صلاحية تعيين وزير الدفاع -بخـــلاف الحالة الاستثنائية لوزير الدفاع الحالي المُحصن لمدة 8 ســـنوات- هـــذا بالإضـــافة للتعديلات الأخرى التي تضمنها دستور 2014، ومنحت الرئيس صلاحيات أكبر من التي كانت ممنوحه له في دستور 2012، وهو ما يُمثِّل ميلاً واضحًا تجاه منصب الرئاسة في المرحلة التي تلت عزل الرئيس محمد مرسي.

3. حراسة النظام

تحولت المؤسسة العسكرية من كونها العدو الأول للنظام السياســـي الـــذي يرأسه محمد مرسي، إلى الحليف الأول للنظام السياسي الذي جلس المشـــير عبـــد

---

(1) صايغ، يزيد، "إعادة مصر إلى الجمهورية الأولى"، **مركز كارنيجي**، 6 فبرايـــر/شـــباط 2014، (تاريخ الدخول: 5 يناير/كانون الثاني 2015):
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=54450

(2) عبد الفتاح، بشير، "الرئيس السابع والجمهورية الثالثة"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 55، مايو/أيار 2014)، ص 6–7.

(3) Said, Abdel Monem, "Deciphering Abdel Fattah el-Sisi: President of Egypt's Third Republic, **Crown Center for Middle East Studies**, (Middle East Brief, No. 82, 2014), p. 3.

الفتاح السيسي على قمته. وقد كان تشكيل حكومة مدنية واجهة مطلوبة من أجل تحمل عبء إدارة السياسات اليومية للدولة الذي تزهد القوات المسلحة في تحمُّله، والذي جلب لها الكثير من النقد أثناء المرحلة الانتقالية الأولى، إلا أن وجود القوات المسلحة في المشهد المصري لم يتراجع، وأصبحت هي أداة الدولة الأولى لتنفيذ البرامج والمشروعات المختلفة، ودعم سياسات الرئيس الداخلية والخارجية، والحفاظ على استقرار نظامه.

ثانيًا: السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية

إن وجود سيطرة مدنية على المؤسسة العسكرية هو أحد مؤشرات الديمقراطية داخل الدولة، ووفقًا لما قدمناه عن السيطرة المدنية، فإننا نحاول هنا التعرف على قدرة المؤسسات السياسية خلال عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي على فرض سيطرتها المدنية على المؤسسة الأقوى في البلاد، وفي هذا الإطار نتعرض لقدرة كل من الرئيس، الذي أصبح مدنيًّا بعد استقالته من وزارة الدفاع ومن ثم توليه رئاسة الجمهورية، والبرلمان الذي جرى انتخابه في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على التحكم في المؤسسة العسكرية؛ وذلك في ضوء الامتيازات التي حظيت بها في ظل الدستور الجديد والتي عرضناها في المبحث السابق.

1. الرئيس

وفقًا للدستور، أصبح الرئيس عبد الفتاح السيسي في موقع ضعف كبير في العلاقات مع الجيش مقارنة بالرئيس حسني مبارك، فهو يفتقر إلى سلطة تعيين وزير دفاعه -الذي تم تحصينه لمدة ثماني سنوات وفقًا للمادة (234) من دستور 2014- كما أن القرارات المرتبطة بالقوات المسلحة يجب فحصها والموافقة عليها من قبل مجلس الدفاع الوطني المهيمَن عليه عسكريًّا[1]. لكن وفقًا لمعايير أخرى أبرزها طاعة المؤسسة العسكرية لقرارات الرئيس، وعدم وجود انشقاقات داخلها رافضة

(1) Brooks, "**Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations**", op. cit, p. 29.

للسلطة الحاكمة أو لقراراتها، وأن المؤسسة العسكرية لا تقوم بأي سلوك يتعارض مع توجهات الرئيس أو تفضيلاته، وبالتالي، فإنه طالما أن تفضيلات الرئيس السيسي وتفضيلات قادته العسكريين متوائمة في أمور الأمن القومي، فإن هذه التفاصيل المؤسسية لن يكون لها أثر يُذكَر. ومن هذا المنطلق، فإن الواضح أن المؤسسة العسكرية تبدي التزامها الكامل بسياسات الرئيس السيسي وقراراته، وخلال النصف الأول من فترته الرئاسية لم تظهر أية بوادر خلاف أو شقاق ما بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، فيما بدا أنه توافق كامل في التفضيلات.

2. مجلس النواب

بعد نحو ستة شهور منذ انعقاد مجلس النواب في 10 يناير/كانون الثاني 2016، تم تمرير العديد من القوانين الخاصة بالقوات المسلحة مثل مد العمل للواءات الجيش لمدة 4 سنوات وزيادة المعاشات العسكرية، وقرارات تمديد مهام الجيش خارج البلاد، وذلك بنسب تزيد في بعض الحالات عن 95% من أعضاء مجلس النواب، و لم يبد نواب الشعب أي اعتراض على زيادة المعاشات العسكرية خلال العامين الماضيين أربع مرات متتالية.

الواضح من تلك الموافقات المتكررة بهذه الأغلبية الكاسحة أنه ليست هناك نية لدى البرلمان للتدقيق في الأمور التي تخص المؤسسة العسكرية، وقد يكون هناك مجموعة من الأسباب وراء هذا السلوك، أولها: أن البرلمان قد وصل إلى قناعة مفادها أن شؤون المؤسسة العسكرية خارجة عن اختصاصه، وإنما هي تُعرض عليه لتمريرها لا مناقشتها، وقد يكون الدافع وراء ذلك هو درجة الاستقلالية العالية للمؤسسة العسكرية التي بموجبها تم تجريد البرلمان من صلاحيات الرقابة على ميزانية القوات المسلحة. ثانيًا: قد يكون الأمر مرتبطًا بخوف مجلس النواب من معاداة المؤسسة العسكرية أو الدخول في خصومة معها تُفضي إلى نتائج في غير صالح المجلس، وتبدو هنا صورة مجلس النواب السابق الذي تم حله و لم يكن قد مر على انعقاده عام واحد.

ويكشف هذا الوضع عن غياب واضح لأي دور للمؤسسات السياسية في الرقابة أو السيطرة على المؤسسة العسكرية، بل وحتى السيطرة السياسية التقليدية للرئيس على المؤسسة العسكرية جرى تقليصها في ضوء الامتيازات الخاصة التي حصلت عليها المؤسسة العسكرية في الدستور، وزادت من استقلاليتها بشكل غير مسبوق، ولتجعل كل ما يتعلق بالقوات المسلحة هو شأن خاص بها، ولا يخضع لأي شكل من أشكال الرقابة الخارجية، وذلك بقوة الدستور الجديد.

ثالثًا: الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية

لم يتوقف التغيير في طبيعة دور المؤسسة العسكرية خلال هذه الفترة عند حدود الدور السياسي، وإنما حظيت الأدوار غير العسكرية للجيش بقدر كبير من التطور خلال النصف الأول من حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، وفي هذا المحور سوف نناقش التطور في دور المؤسسة العسكرية في كل من الأمن الداخلي والاقتصاد والسياسات العامة.

1. الأمن الداخلي

عقب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي وتزايد حالة عدم الاستقرار الأمني في البلاد، أصبح تدخل قوات من الجيش لفرض الأمن والنظام أمرًا متكرر الحدوث، حتى وإن لم يكن هناك حالة قصوى تستدعي تدخله، فمثلاً لم تكن انتخابات الرئاسة الأخيرة تشهد منافسة حقيقية، وكانت نتائجها محسومة مسبقًا لصالح المشير عبد الفتاح السيسي، وهو ما جعلها لا تشهد زخمًا جماهيريًّا مشابهًا لما كان عليه الوضع في انتخابات 2012 الرئاسية، ومع ذلك كانت قوات الجيش حاضرة لتأمين العملية الانتخابية بجوار قوات الشرطة، في مشهد متكرر تتجاور فيه مدرعات الجيش والشرطة أمام اللجان الانتخابية أو المؤسسات الحيوية داخل الدولة.

وفي 27 أكتوبر/تشرين الأول 2014، أصدر الرئيس السيسي قرارًا بقانون رقم (136) بشأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية، يخوِّل بموجبه للقوات

المسلحة مشاركة جهاز الشرطة في حماية وتأمين المنشآت العامة والحيوية بالدولة. ويُعدُّ هذا القانون هو الأول من نوعه الذي يُقنِّن الدور الشُرطي للمؤسسة العسكرية، ولمدة زمنية طويلة تمتد إلى عامين حسب القرار.

أما فيما يخص الممارسة الفعلية لقوات الجيش في الشارع وأثناء قيامها بمهام "شُرطية"، فإن هناك ملاحظتين يجب الإشارة إليهما، أولها: أن نزول قوات الجيش للشارع غلب عليه الطابع "الاستباقي"، فقوات الجيش تنتشر في الشوارع بشكل متكرر في الأحداث الثانوية المهمة مثل ذكرى ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، وذكرى تحرير سيناء، كما تنتشر خلال عمليات التصويت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهو الأمر الذي ينفي عن نزولها حالة الضرورة، أو أن يكون نزولها "ملاذًا أخيرًا" لفشل قوات الأمن المدنية في التعامل مع الوضع. ثانيًا: أن تكرار انتشار الجيش في الشوارع وظهور حالة الاحتقان بين ضباط الشرطة وضباط الجيش علنيًّا، فيما وصفه البعض بأنه "صراع نفوذ"، يؤكد أن انتشار قوات الجيش في الشارع لا يكون تحت رقابة سلطة مدنية، وأن تصرفات تلك القوات في الشارع لا تتبع قرارات مدنية وإنما رقابة مباشرة من القيادات العسكرية المسؤولة. وقد شهدت السنوات الثلاث الماضية أربع حوادث صدامية بين القوتين عادة ما تبدأ بخلاف بين ضابطي جيش وشرطة وتنتهي بمحاصرة قوات من الجيش لأقسام الشرطة وسط حالة من السخط بين أفرادها[1].

2. المهام المدنية

الدور الأكثر بروزًا للقوات المسلحة خلال النصف الأول من حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي كان من نصيب المهام المدنية المتعددة التي اضطلعت بها القوات المسلحة في معظم قطاعات الدولة تقريبًا، وبمستويات متزايدة بشكل مستمر، فقد بدا أن التوجه نحو إسناد إدارة الأعمال إلى هيئات أو شركات تابعة للقوات

(1) مجدي، زهراء، "الجيش والشرطة؛ هل هما يدٌ واحدة حقًّا؟!"، **ساسة بوست**، 17 أبريل/نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 1 يوليو/تموز 2015):
http://www.sasapost.com/egyptian-military-and-police-clashs

المسلحة سمة عامة بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية، ويمكن توضيح ذلـــك من خلال النقاط الآتية:

- تعزيز الدور الاقتصادي للجيش

اثنان من العناصر ميزا النموذج الاقتصادي للرئيس عبد الفتاح السيسي حتى الآن: الأول: أن الرئيس السيسي يريد تحقيق نمو اقتصادي سريع من أجل استعادة مصر لوضعها السابق كقوة إقليمية. الثاني: اعتقاده بأن النمو الاقتصادي الســـريع يمكن أن يتحقق بشكل أفضل عبر تنفيذ مشاريع كبيرة تحت إشراف عســـكري. وبغضِّ النظر عما إذا كان هذا التصور يمكن أن يحقق النمو الاقتصادي السريع أم لا، فإنه مما لا شك فيه سيعزز موقف المؤسسة العسكرية. وفي دراســـة لمارتينـــا أوتواي، تشير إلى أن نشاط المؤسسة العسكرية من المرجح أن يتوسع إلى درجة لم يسبق لها مثيل وفي قطاعات غير مسبوقة نتيجة للسياسات الـــتي يفضـــلها نظـــام السيسي؛ حيث "يبدو أن مشاركة الدولة في الوقت الحاضر باتت تعني "حصـــريًّا" مشاركة الجيش، وهذا يشير إلى وجود تحول في ميزان القوى بين القطـــاع العـــام القديم الراكد الذي تسيطر عليه البيروقراطية والقطاع الجديد الذي يسيطر عليـــه الجيش، والذي يتم من خلاله توجيه المشاريع الجديدة"[1].

وفي 12 مايو/أيار 2016، شهد الرئيس، عبد الفتاح السيسي، حفل افتتـــاح بعض المشروعات في مدينة بدر، وتم خلال الاحتفاليـــة اســـتعراض دور "الهيئـــة الهندسية للقوات المسلحة" في دعم جهود خطة التنمية الشاملة حســـب كلمـــات اللواء، كامل الوزير، رئيس الهيئة، الذي أشار في عرضه إلى أن القيادة السياســـية قامت بتكليف الهيئة الهندسية اعتبارًا من 30 يونيو/حزيران 2014 بتنفيـــذ 1.737 مشروعًا لخدمة جميع مجالات التنمية الشاملة بالدولة، وتم الانتهاء من تنفيذ 1.042 مشروعًا وجار حاليًّا تنفيذ 695 مشروعًا.

---

(1) Ottaway, Marina, “Al-Sisi’s Egypt: The Military Moves on the Economy”, **Wilson Center, Middle East Program**, (Occasional Paper Series, 2015), p. 1-3.

- العسكريون في أجهزة الدولة

من أبرز سمات عهد الرئيس، عبد الفتاح السيسي، المشار إليها تاليًا توغل العسكريين في أجهزة الدولة بشكل عام، وفي الإدارة المحلية بشكل خاص. وقد ذكرنا أن العسكريين شغلوا العدد الأكبر من تعيينات المحافظين فيما بعد 3 يوليو/تموز 2013؛ إذ كان من بين 26 محافظًا 17 لواء جيش، وبوصول الرئيس السيسي للحكم وخلال أول عامين له، فإن تغيرًا ملحوظًا قد طرأ على تعييناته، مثلت اختلافًا كبيرًا عن حركة التعيينات الأخيرة في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور، فمن بين 28 محافظًا جديدًا قام الرئيس السيسي بتعيينهم خلال مرحلتين -إحداهما في 7 فبراير/شباط 2015 وشملت تعيين 17 محافظًا، والثانية في 27 ديسمبر/كانون الأول 2015 وشملت تعيين 11 محافظًا جديدًا- هناك 6 لواءات جيش فقط، إضافة إلى 6 لواءات شرطة، وعلى الرغم من أن عدد لواءات الجيش ظل يُمثِّل رقمًا كبيرًا من إجمالي المحافظين، إلا أن المدنيين قد حافظوا على حصة متوازنة مع العسكريين، وقد جاءت تعيينات السيسي على النحو التالي:

الجدول رقم (4) يبين تعيينات المحافظين وخلفيتهم المهنية خلال العام الأول من حكم الرئيس السيسي

الخلفية المهنية	الحركة الأولى 7 فبراير/شباط 2015		الحركة الثانية 27 ديسمبر/كانون الأول 2015	
	المحافظون الجدد	الإجمالي	المحافظون الجدد	الإجمالي
ضابط جيش	2	9	4	11
ضابط شرطة	1	2	5	6
مدني	14	16	2	10

(الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر مختلفة)

ومن بين المناصب التي كانت بعيدة عن أيدي العسكريين، إلى أن شغلها اللواءات، منصب الأمين العام لمجلس النواب، الذي شغله اللواء، خالد الصدر، في

ديسمبر/كانون الأول 2014، على الرغم من عدم حصوله على ليسانس حقـــوق كمؤهل أساسي لهذا المنصب، ولعل هذا الأمر هو ما عجل الإطاحة به بعد حوالي عام في المنصب، ليحل محله المستشار أحمد سعد، كما أن الرئيس السيســـي قـــام بالتمديد للواء عمرو عبد المنعم في منصبه كأمين عام لمجلس الـــوزراء، ليظـــل في المنصب طوال السنوات الثلاث الماضية.

3. السياسات العامة

منذ تولي الرئيس السيسي رئاسة الجمهورية، شهدت الأدوار غير العســـكرية للقوات المسلحة داخل الدولة تناميًا ملحوظًا، يعبِّر عنه الوجود المكثف لمنافذ بيـــع القوات المسلحة في مختلف محافظات ومـــدن وشـــوارع الجمهوريـــة، وفي كـــم المشروعات الضخمة التي تم تكليف القوات المسلحة بها خلال أول عـــامين مـــن حكم الرئيس السيسي. وبهذا، يكون من غير الطبيعي أن من ينفـــذ كـــل تلـــك الأدوار والمهام المدنية لا يشارك بفاعلية في صنع السياسات العامة للدولة تجاه تلك القطاعات التي أصبح دوره فيها جوهريًّا.

ليس من السهل الوصول إلى معلومات محددة عن كيفية تأثير القوات المسلحة على عملية صنع السياسات العامة في مصر، ولكن في نفس الوقت لا يمكن إنكار وجود شراكة استراتيجية بين رئيس الجمهورية ذي الخلفية العسكرية وبين القوات المسلحة يعبِّر عنها هذا الكم الضخم من المشروعات والصلاحيات التي يتم تخويل القوات المسلحة إياها، وتلك الرعاية التي يحظى بها العسكريون. بالإضافة إلى تلك الأدوار والمهام المدنية للقوات المسلحة، فإن الرئيس السيسي اجتمع خلال العامين الماضيين "بمجلس الدفاع الوطني"، الذي يهيمن عليه العسكريون، 8 مرات، كمـــا اجتمع بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة 5 مرات، في حين أنه لم يجتمع مع مجلـــس الوزراء بكامل هيئته إلا مرة واحدة فقط في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2015. وهذا يشير بوضوح إلى تراجع دور مجلس الوزراء في صنع السياســـات العامـــة لتحـــل الدوائر العسكرية محله، خاصة وأنها أصبحت هي المسؤولة عن التنفيذ وأداة الدولة التدخلية.

ثالثًا: التحولات السياسية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

خلال رئاسة عدلي منصور المؤقتة تم الانتهاء من المرحلتين، الأولى والثانية، من مراحل خارطة الطريق التي أعلنها الجيش في 3 يوليو/تموز 2013؛ حيث تم الانتهاء من وضع دستور جديد للبلاد، وإجراء انتخابات رئاسية جديدة، وبوصول الرئيس الجديد للحكم كان عليه استكمال الاستحقاق الأخير المؤجل من خارطة الطريق، وذلك بإنجاز انتخابات مجلس النواب، بعد فترة من الفراغ استمرت سنتين بعد حل المجلس الأخير في يونيو/حزيران 2012.

1. انتخابات البرلمان

يبدو أن ما قاله الرئيس عبد الفتاح السيسي قبل حوالي عامين من توليه الرئاسة -خلال فترة رئاسة محمد مرسي- عندما كان وزيرًا للدفاع في لقاء له مع بعض ضباط القوات المسلحة، وتم نشره من خلال فيديو على شبكة الإنترنت، بخصوص كيفية تعامل القوات المسلحة مع البرلمان القادم، يعكس عدم رغبة العسكريين في وجود مؤسسات رقابية قوية تمارس سلطتها على مؤسسات الدولة ومن بينها المؤسسة العسكرية؛ فقد قال السيسي وقتها عن البرلمان: "ده لسه فيه برلمان جاي، وممكن البرلمان ده يطلب استجوابات، يا ترى هنعمل معاها إيه؟.. في متغيرات حصلت ولازم إحنا كمان نستعد للمتغيرات دي إننا نجاهها من غير ما تأثر علينا سلبًا بشكل كبير"[1]. ويبدو من خلال هذا الحديث أن المؤسسة العسكرية كانت تتخوف من وجود برلمان يمارس سلطاته الرقابية على القوات المسلحة، ولذلك تم تأخير انتخابات البرلمان وتقديم انتخابات الرئاسة بدلاً منها، وفي ذلك إخلال بخارطة طريق 3 يوليو/تموز 2013 التي كانت تضع انتخابات البرلمان أولاً.

ومنذ انتخابه للرئاسة، وفي ظل غياب البرلمان المنتخب، استخدم الرئيس عبد الفتاح السيسي سلطته التشريعية لإصدار (400) قانون تقريبًا، وهو ما اعتبره

---

(1) "السيسي: لابد من مجابهة المتغيرات حتى لا تؤثر علينا سلبًا"، **يوتيوب**، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2013، (تاريخ الدخول: 27 مارس/آذار 2016):
https://www.youtube.com/watch?v=7heFJEtIpPQ

أغلب المنتقدين خطوة نحو إحكام قبضته على المشهد السياسي للبلاد. وعلى الرغم من تمتعه بالسيطرة الكاملة على السلطة التشريعية، فإنه ربما كان يفضِّل الاحتفاظ بتلك السلطة لوقت أطول أو أنه ربما على حدٍّ وصف محمد أبو الغـــار، رئـــيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، «إن السيسي لا يريد برلمانًـــا في المقـــام الأول»[1].

وبعد فترة من التأجيل، جرت الانتخابات البرلمانية بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 2015 على مرحلتين. وفي النهاية، اختار النـــاخبون 448 ممثلاً على المقاعد الفردية، فضلاً عن 120 ممثلاً عن القوائم الحزبية. وقد تســـابق 5.420 مرشحًا على هذه المقاعد، 8% من النساء. وعين الـــرئيس السيســـي 28 عضوًا إضافيًّا، مما يجعل العدد الإجمالي لأعضاء البرلمان المصري الجديد 596 نائبًـــا، وقد أدى اعتماد النظام الفردي في 80% من مقاعـــد المجلـــس إلى تهمـــيش دور الأحزاب بشكل واضح.

2. القوى السياسية والأحزاب

شكلت انتخابات 2015 جدلاً ساخنًا، داخل وخارج مصر على حدٍّ سواء. فقد عارض الإسلاميون وأعضاء من المجتمع المدني تلك الانتخابـــات؛ باعتبارهـــا كانت مسرحية هزلية ومجرد إجراء شكلي تم تصميمه ليوفر واجهة من المصـــداقية للنظام الحاكم. وعلى النقيض من ذلك -بالنسبة للعديد من المصريين الآخـــرين- فإن الانتخابات البرلمانية، جنبًا إلى جنب مع انتخاب السيسي رئيسًا، تُمثِّل انتهاء من إعادة بناء المؤسسات، وتشكيل حكومة كاملة وفاعلة، وتحقيق وعد السيسي بالاستقرار.

وكان قانون الانتخابات في قلب هذا الجدال الساخن؛ حيث عارض كل من حزب الدستور، وحزب الكرامة، والتحالف الشعبـــــي الاشـــتراكي، والتيـــار الشعبـــي، وحزب مصر الحرية القانون؛ لأنه لن يؤدي إلى تمثيل عادل في البرلمان،

---

(1) الشريف، لينة، "هل يريد "السيسي" برلمانًا؟"، مدى مصر، 17 أبريـــل/نيســـان 2015، (تاريخ الدخول: 22 مارس/آذار 2016):

http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/هل-يريد-السيسي-برلمانًا

وأن العملية المعتمدة تشكل نكسة لاحتمالات التحول الديمقراطي في مصر. فمن وجهة نظر هذه الأحزاب فإن القانون أتاح الفرصة لأعضاء النخبة الأثرياء والأقوياء -باستخدام مواردهم- للتلاعب بالنتائج، فضلاً عن السياسة القبلية والعشائرية للحصول على الصدارة.

وعلى العكس من ذلك، جادل كل من حزب المصريين الأحرار، وحزب الإصلاح والتنمية، وحزب التجمع، والأحزاب القومية، في أن نظام الانتخاب الفردي الذي أقره قانون الانتخابات سوف يضمن أن الدولة تدار من قبل المدنيين، ومن شأنه أن يمنع صعود «المتطرفين» (في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين)، وأن القانون يخلق علاقة مباشرة بين المرشحين والناخبين، مما يمكّن الناخبين من فهم برامج المرشحين بشكل أفضل، وضمان تمثيل متوازن لمختلف القوى السياسية في البرلمان المصري.

في النهاية، قاطع عدد من الأحزاب العملية الانتخابية، وحصلت ثلاثة أحزاب على أقوى النتائج، ومثل اثنان منها ظاهرة جديدة في المشهد السياسي؛ فقد حصد حزب المصريين الأحرار 65 مقعدًا وفاز "حزب مستقبل وطن"، الوافد الجديد الذي أسسه محمد بدران (المقرب من الرئيس السيسي)، بـ48 مقعدًا، ثم حل أقدم حزب مصري ثالثًا؛ حيث تمكن حزب الوفد من الحصول على 45 مقعدًا، ومع ذلك -وإلى جانب الأداء الملحوظ للأحزاب الجديدة- كان الخاسر الأكبر هو حزب النور السلفي، الذي فاز بـ9 مقاعد فقط، مقارنة مع 111 مقعدًا في برلمان 2012؛ إذ أدت استراتيجية حظر جماعة الإخوان المسلمين والتشهير بتيار الإسلام السياسي، إضافة إلى عامل القلق والتخوف من التيار الديني المتشدد، إلى تفريغ البرلمان من الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية.

3. المشاركة السياسية

كان المزاج العام خلال الفترة التي سبقت الانتخابات لا يؤدي إلى تكرار الإقبال الكبير الذي حدث في انتخابات 2012، والتي شارك فيها ما يقرب من ثلثي الناخبين، فبينما ظهر الرئيس عبد الفتاح السيسي في خطاب متلفز لتحفيز

الجماهير، كما تم منحهم إجازة رسمية، والتهديد بفرض غرامات ضـــخمة علـــى المتخلفين تبلغ 500 جنيه (حوالي 70 دولار) إلا أن هذا كلـــه لم يعـــزز نســـب المشاركة. ويبدو أن الكثير من الناخبين لم يكونوا على استعداد لتأييد عودة النظام القديم (بما في ذلك العديد من نواب الحزب الـــوطني الســـابق)، ولا يميلـــون إلى التصويت لصالح البدائل المقترحة لأحزاب سياسية مجهولة.

وقد وصلت نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية إلى درجة متدنية؛ حيث لم تتجاوز 28% من أصوات الناخبين المسجلين في الكشوف الانتخابية، ويطـــرح عبد المنعم سعيد وصبحي عسيلة احتمالين وراء انخفاض نسبة المشاركة السياســـية في انتخابات برلمان 2015: الاحتمال الأول هو أن قرار معظم المصـــريين بعـــدم التصويت كان في الواقع تصويتًا لحجب الثقة عن النظام السياسي، وأنه بمثابة حكم على أداء الرئيس السيسي. ويعتمد هذا الاحتمال على الآراء التي تقول: إن هناك حظرًا على الحوار العام الآن أكثر مما كان في العقد الأخير مـــن حكـــم الـــرئيس مبارك، وإن حظر مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات جعلت الناخب أمام خيارات محدودة. وهو ما أدى إلى استنتاج المصريين بأن شيئًا لم يـــتغير، وأن أصواتهم ليست لها قيمة. أما الاحتمال الثاني وفقًا لسعيد وعسيلة، فهو يمثل وجهة النظر المضادة التي تقول: إن عودة المصريين في أواخر 2015 للإحساس بالاستقرار بعد ثلاث سنوات من الفوضى جعلهم يشعرون بعدم ضرورة المشاركة[1].

الخلاصة، أن عملية التحول الديمقراطي، وبعد حوالي ثلاث ســـنوات مـــن الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي، لم تحقق ما ادعت القوى الداعمة لإنهاء حكم الإخوان أنها ستحققه بعد الإطاحة بالرئيس مرسي. ومن أبرز المؤشـــرات علـــى إخفاق عملية التحول الديمقراطي للمرة الثانية في مصر، بعد أن فشل نظام الرئيس محمد مرسي في توفير المناخ المناسب لديمقراطية حقيقية، هي اســـتمرار التمســـك بالمعايير الإجرائية للتحول الديمقراطي، حتى لو كانت قاصرة وموجهة. فلم يستطع

---

(1) Said, Abdel Monem; Essila, Sobhy, “Egypt’s 2015 Parliamentary Elections: A Prelude to Stability?”, **Crown Center for Middle East Studies**, (Middle East Brief, No. 98, 2015), p. 3-4.

النظام السياسي أن يحقق المصالحة السياسية وأن يستوعب قوى الإسلام السياسي التي كانت رافضة للإطاحة بالرئيس مرسي، كما أن القوى الثورية والشبابية خرجت هي الأخرى خاسرة من العملية السياسية التي استعاد فيها العديد من رموز دولة مبارك مكانتهم، بالتحالف مع النخبة العسكرية التي استطاعت أن تفرض نفسها على المؤسسات السياسية طوال السنوات الثلاث التالية على 30 يونيو/حزيران 2013 بدرجة كبيرة. كل ذلك في ظل هجوم الإعلام الحكومي والخاص على من يُمثِّلون ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، بل وعلى كل من يطالب بالديمقراطية، التي قال الرئيس السيسي عنها: إنها عملية طويلة وسيتطلب تحقيقها في مصر فترة تتراوح من 20 إلى 25 عامًا.

خاتمة

طوال قرابة ست سنوات منذ الإطاحة بالرئيس حسني مبارك في ثورة شعبية، وسعيًا وراء بناء نظام سياسي جديد، مرت مصر بالعديد من المحطات المصيرية، وكان المصريون في كل مرة يرهنون آمالهم بنجاح التجربة، وعلى القدرة على خلق واقع جديد يختلف عما اعتادوا العيش فيه طوال الأعوام الماضية، في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية طاحنة. بدأت رحلة المصريين مع الحلم بالتغيير باصطفافهم في طوابير ممتدة لعشرات الأمتار في 19 مارس/آذار 2011 للتصويت على استفتاء تعديل الدستور، وقد شارك في هذا الاستحقاق 41.2% من المقيدين في الكشوف الانتخابية، وجاء آخر استدعاء للشعب المصري للخروج من أجل التصويت لانتخاب مجلس نواب جديد في أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 2015، ويُظهر انخفاض نسبة التصويت إلى 28.2% فقط من إجمالي المقيدين في الكشوف الانتخابية أن الناس قد فقدت صبرها وملت من الخروج لمرات ومرات دون الإحساس بأن ثمة تغييرًا ما قد حدث.

وفي النصف الثاني من العام 2017، ظهرت دعوات من جانب بعض الشخصيات العامة المصرية عن الإعداد لبرنامج يقدم بديلاً مدنيًّا عن النظام السياسي الحالي، من خلال المشاركة في انتخابات الرئاسة المقبلة في 2018؛ وذلك بناء على أن السلطة الحالية في مصر لا تقدر على صياغة رؤية سياسية مقنعة تستطيع أن تحافظ بها على مستوى الرضا المجتمعي الذي يتناقص تدريجيًّا بعد 3 يوليو/تموز 2013، في مشهد متكرر لما حدث قبل نهاية حكم الرئيس محمد مرسي، وذلك على الرغم من محاولات السلطة المتكررة عبر مؤسسات وأجهزة الدولة التي تسيطر عليها، ومن خلال النخب المتحالفة معها، لصياغة مزاعم بديلة لإقناع

الناس إما باستمرار تأييدها أو الاكتفاء بالعزوف عن الشأن العام والامتناع عن تطوير العزوف إلى معارضة يتبعها بحث عن بديل.

وما بين دعوات البحث عن بديل، ودعوات مدِّ فترة الرئاسة لكي تصبح ست سنوات وليس أربع سنوات فقط، تتضح الصورة أكثر، وهي أن تغييرًا لم يحدث على النظام السياسي المصري طوال السنوات الماضية، وأن بعض الخطوات التي تقدمتها مصر نحو تغيير النظام السياسي تم الرجوع عنها، بل وحتى الرجوع عن الحدث الأهم الذي رأى فيه غالبية المصريين بداية لتدشين نظام سياسي جديد، واتهام كل القنوات الحكومية والخاصة ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 بأنها مؤامرة كبرى ضد الدولة، وأن تدخل القوات المسلحة لعزل الرئيس محمد مرسي قد قضى على تلك المؤامرة وأعاد الدولة مرة أخرى، وذلك على الرغم من أن القوات المسلحة نفسها قدمت التحية العسكرية لأرواح شهداء هذه الثورة، وتولت بنفسها إدارة عملية نقل السلطة إلى القوى السياسية المدنية.

ولما كانت المؤسسة العسكرية في القلب من كل التحولات التي مرت بها مصر في السنوات الماضية، فإن الكشف عن التطور في عملية التحول الديمقراطي في مصر بعد 25 يناير/كانون الثاني 2011 كان يتطلب فحص التفاعلات بين المؤسسة العسكرية وبين القوى السياسية والمدنية باعتبارهما طرفي العملية السياسية الدائرة منذ ما يقرب من ستة أعوام، وهو ما قامت هذه الدراسة بتناوله بالبحث والتحليل.

وقد ناقشت الدراسة المحددات الأساسية للعلاقات المدنية-العسكرية، والتي شملت السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، وأوضحت الدراسة أنه لابد أن تقترن السيطرة المدنية بوجود مؤسسات مدنية منتخبة داخل الدولة حتى تحقق السيطرة المدنية المرجو منها، ووفق هذا الأساس نكون أمام ثلاثة مستويات للسيطرة المدنية: السيطرة السياسية والسيطرة المدنية والسيطرة المدنية الديمقراطية، وأنه في كل مستوى يتم استخدام أساليب مختلفة لفرض السيطرة المدنية وتشمل السيطرة الموضوعية والسيطرة الذاتية.

وبينما كانت البلدان الغربية هي الأكثر التزامًا بتطبيق السيطرة المدنية الديمقراطية على المؤسسة العسكرية، فإن بلدان أميركا اللاتينية قد حققت التحول

الديمقراطي مع اختلاف في القدرة على فرض السيطرة الديمقراطية على المؤسسة العسكرية بين بلدانها المختلفة، كما اهتمت الدراسة بالكشف عن مفهوم "الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية"، والاتجاهات النظرية المفسِّرة له، كثاني محددات العلاقات المدنية-العسكرية، واتضح أن للأدوار غير التقليدية مستويات مختلفة تبدأ من المساعدة في مهام الأمن الداخلي وتنتهي عند التأثير في عملية صنع السياسات العامة غير الدفاعية داخل الدولة، كما تبين وجود تصاعد للأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية عالميًّا، حتى داخل الديمقراطيات الغربية الراسخة، إلا أن هناك مجموعة من الضوابط التي تضمن أن تلك الأدوار التقليدية لا تتعارض مع السيطرة المدنية الديمقراطية على المؤسسة العسكرية، وتختلف الدول فيما بينها في مدى التزامها بتلك الضوابط. أما المحدد الأخير للعلاقات المدنية-العسكرية فهو التدخل العسكري في السياسة الداخلية للدولة، ويعبِّر هذا المحدد عن الحد الأقصى لاختلاف التوازن بين المدنيين والعسكريين لصالح العسكريين. ويتخذ التدخل العسكري نماذج مختلفة أبرزها أن تتولى المؤسسة العسكرية السلطة السياسية داخل الدولة بشكل مباشر من خلال الانقلاب على السلطة الحاكمة، أو أن تدخل في تحالف مع النظام السياسي الحاكم، وتصبح جيشًا للسلطة لا للشعب. وبينما تم اعتبار هذا المحدد ظاهرة غير غربية، فإنه قد فرض نفسه بشكل كبير على العلاقات المدنية-العسكرية في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بتعامل المؤسسة العسكرية مع التحولات الديمقراطية، فقد أظهرت الدراسة أن استجابة المؤسسة العسكرية للثورات تتخذ ثلاثة أشكال رئيسة: إما مواجهة الثورات وقمعها حفاظًا على النظام الحاكم، أو السماح لتلك الثورات بالاستمرار حتى تحقيق أهدافها وقد يصل الأمر لدعمها مباشرة، والشكل الأخير هو انقسام ولاء المؤسسة العسكرية ما بين النظام الحاكم والثوار. وقد اهتمت الدراسة بالكشف عن العوامل الأساسية التي تؤثر على نمط استجابة المؤسسة العسكرية للتحولات الديمقراطية، وقد شملت تلك العوامل ثلاث مجموعات رئيسة: المجموعة الأولى من العوامل هي العوامل العسكرية أي المرتبطة بالمؤسسة العسكرية نفسها، وتتضمن تكوين المؤسسة العسكرية ونظام التجنيد

المتبع، والعقيدة العسكرية، والتاريخ العسكري. وتُشكِّل العوامل المجتمعية المجموعة الثانية، وتتضمن العوامل السياسية داخل الدولة وطبيعة النخب السياسية الموجودة، ومدى تطور المؤسسات السياسية، وطبيعة الوضع الاقتصادي والثقافي للدولة. أما المجموعة الثالثة فإنها تعني العوامل الخارجية التي تشمل مصالح القوى الدولية وطبيعة النظام الإقليمي.

وفيما يتعلق بالعلاقات المدنية-العسكرية في مصر، فإن الدراسة بجانب تركيزها على الفترة التي أعقبت ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، فإنها لم تهمل المراحل السابقة؛ لأنها ذات دلالات مهمة في فهم طبيعة التفاعلات الراهنة بين المدنيين والعسكريين. وقد تم تناول تطور العلاقات المدنية-العسكرية في عهد كل من الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس أنور السادات والرئيس حسني مبارك، واتضح أنه على الرغم من اختلاف كل منهم في فرض سيطرته السياسية على المؤسسة العسكرية، إلا أن المؤسسة العسكرية ظلت تحظى بوضع مميز داخل الدولة؛ لأن بنية النظام السياسي الذي أسسه الضباط الأحرار لم تكن تسمح للمدنيين بالوصول لمراكز السيطرة السياسية داخل الدولة التي ظلت بدرجة كبيرة حكرًا على العسكريين.

وبعد الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، أحد رموز المؤسسة العسكرية عقب ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، تولى المجلس العسكري إدارة المرحلة الانتقالية التي شهدت انتخاب مجلس شعب وشورى جديدين، وكذلك تنظيم انتخابات رئاسية فاز فيها مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي ليصبح أول رئيس مدني يصل للحكم في مصر منذ يوليو/تموز 1952، وخلال تلك الفترة ارتفع مستوى المشاركة السياسية وخاصة بين الشباب، إلا أنها شهدت صراعًا سياسيًّا حادًّا بين القوى السياسية الإسلامية والقوى السياسية الليبرالية واليسارية. وبوصول محمد مرسي للحكم، دخل الرئيس الجديد في صراع مع المؤسسة العسكرية التي كانت تشاركه السلطة السياسية باحتكارها سلطة التشريع بعد حلِّ البرلمان، كما أنها لم تكن راضية عن قرار الرئيس بإقالة وزير الدفاع ورئيس الأركان، وعن بعض محاولات فرض سيطرة مدنية على النشاط الاقتصادي

للجيش، وقد ساعدت حالة الإحباط الشعبي بسبب ضعف الأداء الاقتصادي للنظام الجديد، بالإضافة لزيادة حدة الاستقطاب السياسي نتيجة انفراد الإخوان المسلمين بالسلطة السياسية إلى خلق بيئة مناسبة للمؤسسة العسكرية للإطاحة بالرئيس محمد مرسي، وإيقاف عملية هدم النظام القديم وبناء نظام سياسي آخر جديد.

وبعد تدخل الجيش، في 3 يوليو/تموز 2013، تم تكليف رئيس المحكمة الدستورية العليا بتولي السلطة السياسية لحين استكمال خارطة الطريق التي أعلن عنها وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، في إعلان عزل الرئيس محمد مرسي، والتي تتضمن كتابة دستور جديد ومن ثم عقد انتخابات برلمانية ورئاسية، وخلال عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور وصلت الأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية لدرجات عالية مقارنة بالعهود السابقة، كما أن حدة الاستقطاب السياسي لم تنته، بل تفاقمت بشكل كبير بسبب رفض قوى الإسلام السياسي عزل الرئيس محمد مرسي، وكذلك بسبب رفض جزء من التيارات المدنية ترشح المشير عبد الفتاح السيسي لرئاسة الجمهورية، وانتهت المرحلة الانتقالية الثانية بكتابة دستور جديد حافظ على امتيازات المؤسسة العسكرية، وانتخاب المشير السيسي رئيسًا للجمهورية، مع تأجيل عقد الانتخابات البرلمانية.

استطاع المشير عبد الفتاح السيسي أن يصل إلى رئاسة الجمهورية عبر انتخابات محسومة النتائج لصالحه، بسبب غياب المنافسة لرفض العديد من الرموز السياسية خوض المنافسة إما بسبب رفض العملية السياسية أو بسبب تأييد ترشح المشير السيسي، ولذلك لم يحظ المرشح المنافس، حمدين صباحي، بأي تأييد يُذكر، ولقد كانت المؤسسة العسكرية راضية عن وصول المشير السيسي لرئاسة الجمهورية، وذلك لوجود مستويات كبيرة من الثقة بين الرئيس الجديد والمؤسسة التي خرج منها، بخلاف ما كانت عليه الحال أثناء رئاسة محمد مرسي. وفي عهد الرئيس السيسي، تم تأجيل عقد الانتخابات البرلمانية لأكثر من عام، وقد كان الرئيس خلال فترة غياب البرلمان يمارس سلطات التشريع، وقام بإصدار مئات القوانين. كما أن البرلمان الجديد كان على علاقة وطيدة بالمؤسسة العسكرية؛

حيث قام بالموافقة على زيادة المعاشات العسكرية لأكثر من مرة في فترة قصيرة. وقد تصاعدت الأدوار غير العسكرية وخاصة الأدوار الاقتصادية لدرجات غير مسبوقة خلال أول عامين للرئيس السيسي في الحكم، كما أن هناك حالة من عدم الرضا عن الأداء السياسي والاقتصادي للنظام الحالي، بسبب استمرار غلق المجال العام، وتشويه العديد من التيارات السياسية المعارضة، وخاصة رموز ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، مع تدني الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار بشكل كبير، وقد سبب هذا الوضع تراجع نسب المشاركة السياسية بشكل ملحوظ لإحساس المواطنين بأن تغييرًا لم يحدث طوال السنوات الماضية.

وفيما يلي سنقوم بعرض ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وما يوصي به الباحث من أجل تطوير الدراسة في حقل العلاقات المدنية-العسكرية بشكل عام، وفي العلاقات المدنية-العسكرية في مصر بشكل خاص.

أولًا: نتائج الدراسة

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن تصاعد دور المؤسسة العسكرية في الساحة السياسية، واختلال توازن العلاقات المدنية-العسكرية لصالح العسكريين، يؤثِّر بالسلب على فرص التحول الديمقراطي في مصر. ولقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية، نظرًا لما حازته المؤسسة العسكرية من قوة طوال السنوات الماضية، ولما ألم بعملية التحول الديمقراطي من أزمات. وفيما يلي نعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

- لا يوجد نموذج وحيد لإدارة العلاقات المدنية-العسكرية بطريقة ديمقراطية، وإن النظرية التقليدية للاحتراف العسكري تعرضت للكثير من أوجه النقد، كما ظهرت نظريات أخرى مثل نظرية المسؤولية المشتركة ونظرية التوافق، والتي تجعل من العسكريين شركاء في السيطرة على المؤسسة العسكرية وفي صنع سياساتها.

- إن للسيطرة على المؤسسة العسكرية ثلاثة مستويات مختلفة، تبدأ بالسيطرة السياسية التي فيها تكون المؤسسة العسكرية خاضعة لسلطة رئيس الدولة، والذي

هو بدوره يكون قائدًا عسكريًّا سابقًا. والسيطرة المدنية التي تقوم فيها المؤسسات المدنية مثل الحكومة والحزب الحاكم بالسيطرة على المؤسسة العسكرية، إلا أن تلك المؤسسات المدنية لا تكون مؤسسات منتخبة بشكل ديمقراطي. أما المستوى الأخير فيُعرف بالسيطرة الديمقراطية، والتي فيها تكون المؤسسة العسكرية خاضعة لسيطرة المؤسسات المدنية المنتخبة، وإن السيطرة على المؤسسة السياسية في مصر تندرج تحت المستوى الأول، بخلاف فترة الرئيس محمد مرسي.

– إن هناك تصاعدًا للأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية عالميًّا، إلا أن القيام بتلك الأدوار غير التقليدية يتخذ أنماطًا مختلفة، ففي البلدان الديمقراطية توجد مجموعة من الشروط لقيام المؤسسة العسكرية بمهام خارج وظيفة الدفاع التقليدية، تتضمن تلك الشروط المحافظة على النظام الديمقراطي، وعدم الإخلال بالسيادة المدنية، ومن تلك الشروط أن يتم تنفيذ تلك الأدوار غير التقليدية تحت إشراف السلطات المدنية، وأن تكون محددة بمدى زمني معين، وألا يتم قيام المؤسسة العسكرية بتلك الأدوار إلا كملاذ أخير عندما لا تستطيع المؤسسات المدنية القيام بتلك المهام، وعلى العكس، فإن الدول غير الديمقراطية تقوم المؤسسات العسكرية فيها باختراق القطاعات المدنية دون أية ضوابط.

– يعبِّر التدخل العسكري في الحياة السياسية عن خلل جوهري في التوازن بين المدنيين والعسكريين، وعن إهدار للسيادة المدنية، وفي معظم الحالات يشكِّل تهديدًا حيويًّا أمام أية إنجازات ديمقراطية حققتها الدولة. وبينما لا تُعتبر الانقلابات العسكرية ظاهرة غربية، وأنها انحسرت بشكل شبه كامل في أميركا اللاتينية، إلا أنها لا تزال تشكِّل أداة خطيرة لتغيير السلطة السياسية في الشرق الأوسط وإفريقيا وبعض البلدان الآسيوية.

– النظام السياسي المصري الذي أسسه الضباط الأحرار بعد قيامهم بالانقلاب على النظام الملكي يضمن وضعًا مميزًا للعسكريين في الوصول للسلطة السياسية؛ حيث خرج كل الرؤساء الذين حكموا مصر قبل 25 يناير/كانون الثاني 2011 من داخل صفوف القوات المسلحة، كما أن الغالبية العظمى ممن شغلوا منصب نائب الرئيس خلال عهد الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات كانوا عسكريين.

- تمثّل مؤسسة الرئاسة الأداةَ الرئيسة للنظام السياسي الذي أسسه العسكريون، وقد استمر العسكريون في احتكار هذا المنصب طوال ستين عامًا، كما استمرت مكانة مؤسسة الرئاسة المهيمنة على باقي مؤسسات الدولة دون تغيير في ضمان استقلالية المؤسسة العسكرية وعدم خضوعها لأي شكل من أشكال الرقابة الخارجية، كما كان وزير الدفاع عادة ما يحظى بمكانة متميزة داخل مجلس الوزراء.

- إن استجابة المؤسسة العسكرية للتحولات الديمقراطية وفي مقدمتها الثورات الشعبية لا تتخذ نمطًا وحيدًا، بل تتنوع ما بين الوقوف ضد التحولات الديمقراطية وقمع الثورات الشعبية لصالح النظام الحاكم، وبين السماح للتحولات الديمقراطية بالمضي قدمًا، بل وفي بعض الحالات تقوم المؤسسة العسكرية بدعم التحركات الثورية ضد النظام الحاكم، وفي حالات نادرة تكون القوات المسلحة نفسها هي طليعة القوى الثورية ضد النظام السلطوي الحاكم.

- اختلفت درجة السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية طوال فترات الحكم السابقة، ففي حين كانت المؤسسة العسكرية تحت قيادة المشير عبد الحكيم عامر خارجة عن سيطرة الرئيس جمال عبد الناصر، غير أن نكسة 1967 مكنت عبدالناصر من وضع المؤسسة العسكرية تحت سيطرته بعد التخلص من المشير عامر، فإن الرئيس السادات استطاع منذ بداية عهده أن يحسم السيطرة على المؤسسة العسكرية لصالحه، وأن يقلّل انخراط المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي بشكل كبير، وقد استمر الرئيس حسني مبارك على نفس المسار، مع زيادة درجة استقلالية المؤسسة العسكرية في عهده وزيادة نشاطها غير العسكري، في حين أصبح المعيار الوحيد للترقية داخل المؤسسة العسكرية أو الحصول على منصب وظيفي خارج المؤسسة العسكرية، هو معيار الولاء للرئيس، ومع ذلك فلم تتغير علاقة التكامل بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، ولم تخرج عن إطار التحالف التقليدي المشترك.

- سواء كانت الدولة محكومة من قِبَل مجلس عسكري، كما في تجربة مجلس قيادة الثورة 1952-1956، أو حتى من قبل رئيس استطاع إخراج العسكريين من

الساحة السياسية بشكل كبير مثلما فعل الرئيس السادات؛ فإن أيًّا من هذا لم يخدم العملية الديمقراطية، و لم يؤدِّ لحدوث تحول ديمقراطي حقيقي، بل كانت تحـــولات صورية ومقيدة؛ لأن النظام السياسي الذي وضع العسكريون قواعده لم يعط فرصة للقوى المدنية لكي تؤثر على العملية السياسية أو أن تصل إلى دوائر صنع القـــرار داخل الدولة.

– كان تولي المؤسسة العسكرية للسلطة بعد ثورة 25 يناير/كـــانون الثـــاني 2011 بهدف المحافظة على النظام بشكل أساسي، وذلك من خلال إجراء تغييرات شكلية سريعة لا تؤثر على الأحجام النسبية لمؤسسات الدولـــة وأجهزتهـــا، وألا تتعرض تلك المؤسسات والأجهزة للتفكيك، وهو ما أدى إلى تشويه عملية نقـــل السلطة للمدنيين، وأسهم في توسيع الخلافات بين التيـــارات السياســـية المدنيـــة المختلفة.

– ساعد حسم نتائج عملية تسليم السلطة لصالح تيارات الإسلام السياســـي في ظهور انقسامات حادة بين القوى السياسية والحزبية المدنية؛ الأمر الذي حـــال دون قدرتهم على التوصل إلى تفاهمات مشتركة فيما يتعلـــق بـــإجراءات عمليـــة التحول الديمقراطي، وبالتالي أتاحت الفرصة أمام المؤسسة العسكرية لكي تفـــرض رؤيتها على المرحلة الانتقالية الأولى، وأن تنفرد بالساحة السياســـية في المرحلـــة الانتقالية الثانية، بعد إقصاء تيار الإسلام السياسي عن السلطة.

– اختلفت استجابة المؤسسة العسكرية لكل من 25 يناير/كانون الثاني 2011 و30 يونيو/حزيران 2013، في الأولى كان هناك حالة من عـــدم الـــيقين بشـــأن مستقبل التغيير الذي بدأته ثورة 25 يناير/كانون الثاني، لـــذا كانـــت المؤسســـة العسكرية مترددة في الوقوف بجانب الثوار، و لم تحسم موقفها إلا بعـــد أن بـــات انتصار الثوار نتيجة محسومة. أما في 30 يونيو/حزيران، فإن المؤسســـة العســـكرية رأتها فرصة لوضع حد لمرحلة التغيير والهدم في النظام السياسي القـــديم، وبالتـــالي كانت المؤسسة العسكرية أكثر سرعة وحسمًا في الإطاحة بالنظام الجديد الحاكم.

– بدا واضحًا أن القوى السياسية والحزبية الإســـلامية الـــتي وصـــلت إلى المؤسسات السياسية داخل الدولة في المرحلة الانتقالية الأولى، لم تكن تنوي فرض

سيطرتها على المؤسسة العسكرية، أو إخضاع المؤسسة العسكرية للسيطرة الديمقراطية، ويظهر ذلك من خلال الوضع المتميز الذي حظيت به المؤسسة العسكرية في دستور 2012، وهو ما استطاعت المؤسسة العسكرية المحافظة عليه في دستور 2014.

– التدخل العسكري المباشر في الإطاحة بالرئيس محمد مرسي شكل خللاً في التوازن بين القوى المدنية والقوى العسكرية، وأتاح الفرصة أمام المؤسسة العسكرية لإعادة بناء ما تم هدمه من النظام السياسي مرة أخرى، من خلال إعادة الاعتبار لمؤسسة الرئاسة في دستور 2014، ودَسْتَرَة امتيازات المؤسسة العسكرية، التي أصبحت أكثر استقلالية حتى عن مؤسسة الرئاسة نفسها تحسبًا لوصول أي رئيس غير عسكري لرئاسة الدولة، وذلك من خلال وضع قيود واضحة على عملية تعيين وزير الدفاع بما يضمن أنه سوف يأتي من خلال القيادات الرئيسة للمؤسسة العسكرية، وبالتالي ولاؤه الأساسي سوف يكون للمؤسسة العسكرية.

– بانتخاب المشير عبد الفتاح السيسي رئيسًا للجمهورية في انتخابات غابت عنها التنافسية وحصل فيها على 96.9 من أصوات الناخبين، عادت مؤسسة الرئاسة للعسكريين مرة أخرى، التي أكدت مرة أخرى على مكانتها كصانعة للرؤساء في ظل تهميش عدد كبير من القوى السياسية المدنية التي ظهرت بعد 25 يناير/كانون الثاني 2011، وإقصاء كامل للأحزاب الإسلامية المؤيدة للرئيس محمد مرسي، مع عودة العديد من رموز نظام مبارك إلى الظهور مرة أخرى، بجانب العديد من الرموز العسكرية التي أصبحت تشترك مع رجال نظام مبارك وبعض التيارات السياسية المدنية في تشكيل النخبة السياسية الحالية.

– أظهرت القيادة السياسية عدم رغبة واضحة في وجود السلطة الرقابية ممثلة في مجلس النواب الذي تم تأخير تشكيله لأكثر من عام، بعد أن تم تقديم الانتخابات الرئاسية على تلك البرلمانية في مخالفة لإعلان 8 يوليو/تموز 2013 الدستوري، كما أن قانون انتخابات مجلس النواب جاء مشابهًا لما كان معمولاً به في عهد الرئيس حسني مبارك، وذلك بجعل الانتخاب الفردي هو الأساس في تلك الانتخابات مع نسبة 20% فقط للقائمة التي جاءت هي الأخرى مغلقة مطلقة،

وهو ما يعني تهميش الأحزاب السياسية، وخلق برلمان بدون أغلبية حزبية، يسهل السيطرة عليه من قبل السلطة التنفيذية التي بيد رئيس الجمهورية.

- يتضح من كل ما سبق أن الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية منذ 25 يناير/كانون الثاني 2011 قد أثر بالسلب على عملية التحول الديمقراطي في مصر، وأن الأمر الآن بحاجة إلى مراجعة من قبل كل القوى السياسية المدنية، من أجل وضع خطة عمل لكيفية إعادة الاعتبار للسيادة المدنية، الأمر الذي لا يمكن فصله عن محاولة استعادة مسار التحول الديمقراطي، وإحياء المجال العام، وعودة الشباب إلى العمل السياسي مرة أخرى؛ لأنه لا يمكن الحديث عن بناء نظام سياسي جديد دون الانخراط في النقاش العام ومحاولة وضع بدائل للسياسات العامة الحالية. وفيما يلي نقدم مجموعة من التوصيات من أجل تطوير مجال البحث في هذا الحقل العلمي المهم.

ثانيًا: توصيات الدراسة

الحداثة النسبية لحقل العلاقات المدنية-العسكرية، وقلة الكتابات والكتاب العرب المهتمين بهذا المجال، على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أظهرها خلال السنوات القليلة الماضية، يجعلنا بحاجة إلى تكثيف البحث في هذا المجال في العالم العربي بشكل عام وفي مصر بشكل خاص خلال الفترة الراهنة، وذلك لما يشهده الواقع المصري من زيادة دور المؤسسة العسكرية داخل الدولة، وبالتالي فإن إنجاز عملية تحول ديمقراطي حقيقي لن تتم إلا من خلال إدراك صحيح لهذه القضية وأبعادها المختلفة، وكيفية وضعها على أجندة النقاش العام المجتمعي، بشكل صحيح، والانتهاء إلى اتفاق بين القوى السياسية المختلفة حول طبيعة الدور الذي يجب أن يُسمح للمؤسسة العسكرية بتأديته داخل الدولة. ويمكن القيام بذلك من خلال الأطر الاسترشادية التالية:

1. إعداد دراسات مستقلة عن كل محدد من محددات العلاقات المدنية-العسكرية في مصر، كأن يكون هناك دراسات عن السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في مصر، وكيفية تحقيق السيادة المدنية، وكذلك

دراسات متعمقة أكثر عن الأدوار غير التقليدية للمؤسسة، وكيف يمكن تكييفها مع متطلبات التحول الديمقراطي.

2. الكشف عن العوامل الأساسية المحددة لسلوك المؤسسة العسكرية داخل الدولة، ودراسة كل عامل بشكل مستقل، وتوضيح كيفية التعامل مع كل تلك العوامل بما يساعد في الحد من النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية داخل الدولة، وتوجيه تلك العوامل بما يتوافق مع القيم الديمقراطية.
3. دراسة دور المؤسسات العسكرية في صنع السياسات العامة، على أساس أنها فاعل مهمل ضمن أدبيات السياسات العامة على الرغم من قوة تأثيرها سواء بشكل مباشر في الدول غير الديمقراطية، أو بشكل غير مباشر كجماعة ضغط في الدول الديمقراطية.
4. دراسة الثقافة السياسية للجماهير، والقيم السياسية الأساسية في هذه الثقافة، ومدى تأثرها بالقيم المدنية والقيم العسكرية، ومدى تأثير ذلك على عملية التحول الديمقراطي.
5. التركيز على الدراسات المقارنة في تناول الظاهرة العسكرية، لما لها من قيمة مهمة في توفير بدائل مختلفة للسياسات العامة بما يسهم في التوصل إلى نتائج بخصوص الوضع في مصر.
6. دراسة الأساليب المختلفة لفرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، والتي تشمل الرقابة البرلمانية والرقابة المجتمعية، والرقابة الإعلامية، من أجل التوصل إلى أفضل البدائل الممكنة لتطبيق سيطرة ديمقراطية فعالة في مصر.
7. إدراك أهمية كتابة الدساتير في عملية التحول الديمقراطي، ومكانة المؤسسات العسكرية في الدساتير المختلفة، وكيف تؤثر مشاركة المؤسسة العسكرية في عملية كتابة الدستور في تحصين مكانتها، وإبعادها عن السيطرة المدنية، وكيف يمكن التغلب على تلك الإشكالية.

إذن، لابد من التأكيد على أن نجاح التحول الديمقراطي لا يتعارض مع وجود مؤسسة عسكرية قوية داخل الدولة، لكنه يتوقف على مدى قوة النخب السياسية المدنية، وقدرتها على التوافق حول عقد اجتماعي جديد، محدد الأهداف والإجراءات والوسائل، ينظِّم العملية السياسية ويحقق تحولاً ديمقراطيًّا سلسًا وناجحًا.

قائمة المراجع

1- مراجع عربية

الكتب

- إبراهيم، حسنين توفيق، الدولة والتنمية في مصر: الجوانب والمتغيرات السياسية: دراسة من منظور مقارن، (مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مصر، 2000).
- الأيوبي، نزيه، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، أمجد حسين (مترجم)، (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010).
- البشري، طارق، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952-1970، (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1987).
- بشارة، عزمي، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013).
- بشارة، عزمي، ثورة مصر: الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016).
- الجوادي، محمد، الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم: تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم 1952-1997، (دار الشروق، مصر، 1997).
- حبيب، رفيق، الانقلاب العسكري.. انتكاسة أم نهاية؟، (مركز صناعة الفكر للدراسات، بيروت، 2013).
- حماد، مجدي، العسكريون العرب وقضية الوحدة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987).

- خصروف، محسن، المؤسسة العسكرية بين الأنظمة الديمقراطيـــة والأنظمـــة الشمولية، (منتدى السعيد للعلوم والثقافة، اليمن، د.ت).
- ربيع، محمد محمود، ومقلد، إسماعيل صبري، موسوعة العلـــوم السياســـية، (جامعة الكويت، الكويت، 1994).
- عبد الرحمن، عمرو (محرر)، تحديات التحول الديمقراطي في مصـــر خـــلال المرحلة الانتقالية، (مركز القاهرة لدراسات حقـــوق الإنســـان، القـــاهرة، 2011).
- عبد الملك، أنور، المجتمع المصري والجيش 1952-1967، (مركز المحروســـة للبحوث والتدريب والنشر، مصر، 1998).
- عليوة، محمد طه، والعصار، يسري محمد، و(آخـــرون)، جـــدل الدســـتور والمرحلة الانتقالية في مصر، (المركز العربـــي للأبحاث ودراسة السياســـات، قطر، 2013).
- فتحي، ممدوح أنيس، مصر من الثـــورة إلى النكســـة، مقـــدمات حـــرب حزيران/يونيو 1967، (مركز الإمارات للدراسات والبحـــوث، الإمـــارات، 2003).
- فهمي، أحمد، مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر، (مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2012).
- مارشال، شانا، القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصـــادية، (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 2015).
- مجموعة مؤلفين، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005).
- مجموعة مؤلفين، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009).
- معوض، نازلي (محرر)، الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، (مركز البحوث والدراسات السياسية، مصر، 1999).
- ميلر، لوريل إي، ومارتيني، جيفري، التحول الديمقراطي في العالم العربـــي:

توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، (مؤسسة راند، الولايات المتحدة الأميركية، 2013).

- النقيب، خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996).
- هاشم، أحمد، الجيش والدولة في مصر: تشابك المدني والعسكري، محمود محمد الحرثاني (مترجم)، (مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015).
- هلال، علي الدين، (محرر)، عودة الدولة: تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2015).
- ولد داده، أحمد، النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2010).
- ولد داده، أحمد و(آخرون)، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2002).
- ولد داده، أحمد، (محرر)، النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار، (مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1988).
- ولد داده، أحمد (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات، (مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1986).

تقارير

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا، 2011.
- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، 2014.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي، برنامج قياس الرأي العام العربي، 2015.
- منتدى البدائل العربي للدراسات، استدعاء الجيش إلى السياسة: دور الوسيط الضامن، 2013.

- منتدى البدائل العربي للدراسات، الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي، 2012.
- الهيئة العامة للاستعلامات، الطريق إلى الجمهورية الثالثة: عام من تاريخ مصر، 2014.

رسائل جامعية

- أبو بكر، هاجر إيهاب، دور المؤسسة العسكرية في إدارة المرحلة الانتقالية في مصر: 11 فبراير 2011 إلى 30 يونيو 2012، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015.

الدوريات والمجلات

- إبراهيم، حسنين توفيق، "فجوة الإنجاز وأزمة الشرعية السياسية"، مجلة الديمقراطية، (العدد 51، أغسطس/آب 2013).
- إبراهيم، حسنين توفيق، "أزمة النخبة السياسية وتعثر مسارات الثورة"، مجلة الديمقراطية، (العدد 52، أكتوبر/تشرين الأول 2013).
- إبراهيم، حسنين توفيق، "معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، مجلة الديمقراطية، (العدد 55، مايو/أيار 2014).
- أبو طالب، حسن، "نخبة الثورة.. جدلية الهدم والبناء"، مجلة الديمقراطية، (العدد 53، مارس/آذار 2014).
- أبو عامود، محمد سعد، "الانتخابات والانتقال للديمقراطية"، مجلة الديمقراطية، (العدد 45، مارس/آذار 2012).
- البرعي، نجاد، "الاستفتاء على الدستور والرئيس الجديد"، مجلة الديمقراطية، (العدد 54، أبريل/نيسان 2014).
- حجازي، أحمد مجدي، الثورة المصرية: علامة حضارية فاقة، مجلة الديمقراطية، (العدد 42).
- زايد، أحمد، "أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى"، مجلة الديمقراطية، (العدد 42، 2011).

- سلامة، معتز، الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة، مجلة الديمقراطية، (العدد 53، 2014).
- السيد، مصطفي كامل، "ثورة يناير وفجوة الأجيال"، مجلة الديمقراطية، (العدد 46، أبريل/نيسان 2012).
- الشرقاوي، باكينام، "إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات"، مجلة الديمقراطية، (العدد 46، أبريل/نيسان 2012).
- صايغ، يزيد، العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، (العدد 186، 2011).
- الطويل، أماني، "معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان"، سياسات عربية، (العدد 4، سبتمبر/أيلول 2013).
- عبد الغني، حسين، "دور الرأسمالية المصرية الكبيرة في خطف ثورتي يناير ويونيو"، مجلة المستقبل العربي، (العدد 419، 2014).
- عبد الفتاح، بشير، الرئيس السابع والجمهورية الثالثة، مجلة الديمقراطية، (العدد 55، 2014).
- عرفات، إبراهيم، "ثورات لكن في يد قوى سكونية"، مجلة الديمقراطية، (العدد 46، 2012).
- العناني، خليل، "الإخوان المسلمون وإشكالية الدمج والاعتدال"، مجلة الديمقراطية، (العدد 52، أكتوبر/تشرين الأول 2013).
- عوض، محسن، "الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري"، مجلة المستقبل العربي، (العدد 388، يونيو/حزيران 2011).
- فتحي، شادية، "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة"، مجلة النهضة، (المجلد السابع، العدد الرابع، 20016).
- نظير، مروة، النخبة المصرية ولعبة الكراسي الموسيقية، مجلة الديمقراطية، (العدد 53، 2014).

- يونس، محمد عبد الله، "تحولات وظيفية: تصاعد الأدوار غير العسكرية للجيوش في القارة الأوربية"، مجلة اتجاهات الأحداث، (العدد 16، مارس/آذار وأبريل/نيسان 2016).

مواقع وصفحات الإنترنت

- احتفالية الجيش بتسليم السلطة وخطاب الرئيس مرسي بالمنطقة العسكرية بالهايكستب، يوتيوب، 30 يونيو/حزيران 2012:
https://www.youtube.com/watch?v=iSAR6SmfW54
- "الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري.. إلى أين؟"، ساسة بوست، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2015:
http://www.sasapost.com/foreign-exchange-reserves-in-egypt/
- إبراهيم، حسنين توفيق، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير/شباط 2013:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html.
- إقرار المادة 197 بالدستور.. إنشاء مجلس للدفاع الوطني، يوتيوب، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012:
https://www.youtube.com/watch?v=y0WVOnlO6kQ
- أبو المجد، زينب، "الجيش والاقتصاد في بر مصر"، موقع جدلية، 21 ديسمبر/كانون الأول 2011:
http://egypt.jadaliyya.com/pages/index/3693/ الجيش-والاقتصاد-في-بر-مصر
- أبو المجد، زينب، "بزنس العسكر.. الاقتصاد الذي لا يراه أحد"، البديل، 11 فبراير/شباط 2012:
http://elbadil.com/2012/02/11/2396/
- "بالصوت..السيسي: مرسي لو كان يدرك وزن الجيش لما تعجل في إقالة طنطاوي وعنان"، فيتو، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2013:
http://www.vetogate.com/669482?fb_comment_id=1386896261549773_13712#f362f144cda5c8

- بوخرص، أنوار، وبراون، ناثان، ودن، ميشيل، ولوفيفر، رافاييل، وآخرون ، "تأثيرات الحدث المصري: توترات متصاعدة وتحالفات متبدلة"، مركز كارنيجي، 13 فبراير/شباط 2014:
http://carnegie-mec.org/2014/02/13/ar-pub-54516
- زكي، أنس، "انتخابات مصر 2014.. الرئاسة والمشير"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/5/2 انتخابات-مصر-2014-الرئاسة-والمشير/0
- سالم، بول، "الربيع العربي من منظور عالمي: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم"، مركز كارنيجي، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011:
http://carnegie-mec.org/2011/11/14/ar-pub-45980
- سالم، بول، "تداعيات الانقلاب-الصدمة في مصر"، مركز كارنيجي، 11 يوليو/تموز 2013:
http://carnegie-mec.org/2013/07/11/ar-pub-52361
- "السيسي: لابد من مجابهة المتغيرات حتى لا تؤثر علينا سلبًا"، يوتيوب، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2013:
https://www.youtube.com/watch?v=7heFJEtIpPQ
- الشريف، لينة، "هل يريد "السيسي" برلمانًا؟"، مدى مصر، 17 أبريل/نيسان 2015:
http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/ هل-يريد-السيسي-برلمانًا؟
- الشوبكي، عمرو، "كيف سقط حكم الإخوان؟"، مركز كارنيغي، 1 أغسطس/آب 2013:
http://carnegie-mec.org/publications/?lang=ar&fa=52525
- صايغ، يزيد، "العلاقة المدنية-العسكرية الجديدة في مصر"، مركز كارنيجي، 10 يناير/كانون الثاني 2013:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=50559

- صايغ، يزيد، "إعادة مصر إلى الجمهورية الأولى"، مركز كارنيجي، 6 فبراير/شباط 2014:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=54450
- صايغ، يزيد، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، (أوراق كارنيغي، 2012).
- عاشور، عمر، "من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر"، مركز بروكنجز الدوحة، (2015).
- عاشور، عمر، "المؤسسات المسلحة في الدساتير المصرية 1923-2013"، مركز بروكنجز، 14 يناير/كانون الثاني 2014:
https://www.brookings.edu/ar/opinions/المؤسسات-المسلحة-في-الدساتير-المصرية-192/
- عبد الحليم، محمد بسيوني، "معضلة الاستقرار: الدلالات السياسية لنتائج الاستفتاء على الدستور في مصر"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 19 يناير/كانون الثاني 2014:
http://www.rcssmideast.org/Article/1696/-الدلالات-السياسية-لنتائج-استفتاء-2014-على-دستور-مصر#.V8mlAVt97IU
- عبد الفتاح، بشير، "مصر بين أوهام الثورة وهواجس الانقلاب"، الجزيرة نت، 18 أغسطس/آب 2013:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/7/26/مصر-بين-أوهام-الثورة-وهواجس-الانقلاب
- عبد العاطي، محمد، "التكتلات الانتخابية في مصر.. المشهد بعد ثورة يناير"، مركز الجزيرة للدراسات، 17 ديسمبر/كانون الأول 2011:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/2011121712482610615.html
- عزام، مها، "المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية"، تشاتام هاوس، برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (مذكرة إحاطة 2012 / 2، 2012).
- عز الدين، عمرو، "إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 7 مارس/آذار 2015:

http://www.eipss-eg.org/management-of-civil-military-relations-in-Egypt/2/0/153

- "فيديو نص الإعلان الدستوري الصادر من الرئيس مرسي"، يوتيوب، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012:

https://www.youtube.com/watch?v=y0WVOnlO6kQ

- قراران جمهوريان بتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني، المصري اليوم، 27 يناير/كانون الثاني 2014:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/401724

- "ما هي الشركات التي يمتلكها الجيش في مصر؟"، ساسة بوست، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2014:

http://www.sasapost.com/economics-of-the-egyptian-army/

- مجدي، زهراء، "الجيش والشرطة؛ هل هما يدٌ واحدة حقًّا؟!"، ساسة بوست، 17 أبريل/نيسان 2015:

http://www.sasapost.com/egyptian-military-and-police-clashs/

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير"، 12 ديسمبر/كانون الأول 2012:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-

- "مصر.. الجيش يساعد في تأمين الاستفتاء"، سكاي نيوز عربية، 10 ديسمبر/كانون الأول 2012:

http://www.skynewsarabia.com/web/article-مرسي-يمنح-الجيش-حق-الضبطية-القضائية/59045

- نسيرة، هاني، "مخاضات ثورة يونيو- الجزء الأول: معركة الدستورية وأخونة الدولة"، معهد العربية للدراسات، 21 يوليو/تموز 2013:

http://studies.alarabiya.net/files-مخاضات-ثورة-يونيو-كيف-سقطت-أخونة-الدولة-الجزء-الأول-معركة-الدستورية-ومسار-الأخونة/

- "النص الكامل لكلمة السيسي: أدعو المصريين إلى النزول يوم الجمعة لتفويضي في مواجهة العنف المحتمل"، الوطن، 24 يوليو/تموز 2013:

https://www.elwatannews.com/news/details/231209

- نظير، مروة، "وضع المؤسسة العسكرية في مســودة دســتور 2013: بــين متطلبات الوضع الراهن وما ينبغي أن يكون"، معهد العربية للدراسات، 22 ديسمبر/كانون الأول 2013:
http://studies.alarabiya.net/hot-issues/وضع-المؤسسة-العســكرية-في-مسودة-دستور-2013-بين-متطلبات-الوضع-الراهن-وما-ينبغي-أن-يكون

2- مراجع أجنبية

كتب

- Abul-Magd, Z.; Grawert, E. (Eds.), *Businessmen in Arms: How the Military and Other Armed Groups Profit in the MENA Region*, (Rowman & Littlefield Publishers, USA, 2016).
- Alterman, J. B., *Sadat and his legacy / Egypt and the world 1977-1997*, (The Washington Institute for Near East Policy, USA, 1998).
- Barany, Z. *Explaining Military Responses to Revolutions*, (Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2013).
- Brooks, R. *Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations Lessons from the Past and Present*, (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, 2014).
- Brownlee, J.; Masoud, T.; Reynolds, A. *The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform*, (Oxford University Press, UK, 2015).
- Caforio, G. *Handbook of the Sociology of the Military*, (Springer, USA, 2006).
- Carsten, J. (Ed.), *Development in Civil-Military Relations in the Middle East*, (Royal Danish Defence College, Denmark, 2008).
- Cook, S. A. *The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey*, (The Johns Hopkins University Press, USA, 2007).
- Daly, M. W. (Ed.), *The Cambridge History of Egypt Volume 2: Modern Egypt, from 1517 to the End of the Twentieth Century*, (Cambridge University Press, UK, 1998).
- Dokainish, M. *Egypt July 2013: Military Coup or Revolution? An Interdisciplinary Analysis*, (Athabasca University, Canada, 2014).

- Feaver, p. D. *An Agency Theory Explanation of American Civil-Military Relations during the Cold War*, (Duke University, USA, 1997).
- Forster, A. *Armed Forces and Society in Europe*, (Palgrave Macmillan, USA, 2006).
- Haddara, W. *Egypt Narratives: A Brief Critique of the Reasons Advanced to Justify the Egyptian Military Coup of July 2013*, (The Cordoba Foundation, UK, 2013).
- Huntington, S. p. *Political Order in Changing Societies*, Yale (University Press, USA, 1973).
- Huntington, S. p. *the Solider and the State: Theory and Politics of Civil Military Relations*, (Harvard University Press, USA, 2000), 15th Ed.
- Laremont, R. *Revolution, Revolt and Reform in North Africa: The Arab Spring and Beyond*, (Routledge, UK, 2013).
- Luttwak, E. *Coup D'état: A Practical Handbook*, (Alfred A. Knopf, USA, 1969).
- Marr, p. (Ed.), *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role*, (National Defense University Press, Washington, DC, 1999).
- Pantev, P.; Ratchev, V.; Tagarev, T.; Zaprianova, V. *Civil-Military Relations and Democratic Control of the Security Sector*, (United States Institute of Peace, USA, 2005).
- Phebe M. (Ed.), *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role*, (National Defense University Press, Washington, DC, 1999).
- Refaei, M. M. *Political Participation in Egypt: Perceptions and Practice*, (Baseera, Egypt, 2015).
- Rougier, B.; Lacroix, S. (Eds.), *Egypt's Revolutions: Politics, Religion, and Social Movements*, (Palgrave Macmillan, USA, 2016).
- Soliman, A. S.; Coskun, B. B., (Eds.), *Guardians or Oppressors: Civil-Military Relations and Democratisation in the Mediterranean Region*, (Cambridge Scholars Publishing, UK, 2015).
- Soliman, A. S.; Coskun, B. B. *Guardians or Oppressors: Civil-Military Relations and Democratisation in the Mediterranean Region*, (Cambridge Scholars Publishing, UK, 2015).
- Taylor, W. C. *Military responses to the Arab uprisings and the future of civil-military relations in the Middle East: analysis from Egypt, Tunisia, Libya, and Syria*, (Palgrave and Macmillan, USA, 2014).

تقارير

- Chr. Michelsen Institute, “The Egyptian military in politics and the economy: Recent history and current transition status”, (CMI Insight, No 2, October 2013).
- Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, “Democratic control of armed forces”, (DCAF Backgrounder, 2008).
- International Crisis Group, “Lost in Transition: The World According to Egypt's SCAF”, (Middle East/North Africa Briefing No. 121, 2012).
- International Crisis Group, “Marching in Circles: Egypt’s Dangerous Second Transition”, (Middle East/North Africa Briefing No. 35, 2013).
- International Crisis Group, “Popular Protest in North Africa and the Middle East (I): Egypt Victorious?”, (Middle East/North Africa Briefing No. 101, 2011).

رسائل جامعية

- Campbell, Kirk S., Civil-Military Relations and Political Liberalization: A Comparative Study of the Military's Corporateness and Political Values in Egypt, Syria, Turkey, and Pakistan, (Doctor of Philosophy Dissertation), Columbian College of Arts and Sciences of the George Washington University, 2009.
- El-Hasan, H. Afif, Democracy Prevention in the Arab World: A Study of Democracy Prevention in Egypt, (Doctor of Philosophy Dissertation), University of California, Riverside, 2005.
- MacFarlane, Emma H., Egypt a Crossroads: an analysis of Morsi's Strategies of Military Control in the Post-Revolutionary State, (CMC Senior Theses), Clarmont Colleges, 2012.
- Meijer, Rozetta, The Role of the Military in Political Transitions: Egypt a Case Study, (Master Thesis in Political Science), Faculty of Social & Behavioral Sciences, Leiden University, Netherlands, 2014.
- Que Alldredge, Jackson, Democratic Transition Theory and Civil-Military Conflict: A Case Study of Indonesia and Egypt, (Master Thesis), Faculty of the Graduate School, Cornell University, 2015.

- Yousef, Nadia, Guardians of the state or the regime? Examining the behavior of the Egyptian military during the 2011 uprising, (Master thesis), Massey University, New Zealand, 2012.

الدوريات والمجلات

- Abd Rabou, Ahmed, "Egypt after Elections: Towards the Second Republic?", Insight Turkey, (Vol. 14, No. 3, 2012).
- Abdalla, Ahmed, "The Armed Forces and the Democratic Process in Egypt", Third World Quarterly, (Vol. 10, No. 4, 1988).
- Abul-Magd, Zeinab, "Egypt's Adaptable Officers: Power, Business, and Discontent", Italian Institute for International Political Studies, (Analysis No. 265, 2014).
- Ali, Zulfiqar, "Contradiction of Concordance Theory: Failure to Understand Military Intervention in Pakistan", Armed Forces & Society, (Vol. 40, No. 3, 2013).
- Awad, Ibrahim, "Breaking out of Authoritarianism: 18 Months of Political Transition in Egypt", Constellations Journal, (Vol. 20, No 2, 2013).
- Baker, Deane P., "Agency Theory: A New Model of Civil-Military Relations for Africa?", African Journal on Conflict Resolution, (Vol. 7, No. 1, 2007).
- Barany, Zoltan, "Comparing the Arab Revolts: the role of the military", Journal of Democracy, (Vol. 22, No. 4, 2011).
- Bland, Douglas L., "A Unified Theory of Civil-Military Relations", Armed Forces & Society, (Vol. 26, No. 1, 1999).
- Bolme, Selin M.; Kucukkeles, Mujge; Ulutas, Ufuk; Ozhan, Taha and (others), "The anatomy of Egyptian revolution: From 25th of January to the new constitution", Seta Policy, (Report, No. 9, 2012).
- Born, Hans; Caparini, Marina; Haltiner, Karl, "Models of Democratic Control of The Armed Forces: A Multi-Country Study Comparing 'Good Practices' of Democratic Control", Geneva Centre for Democratic Control of Armed Forces, (Working Paper Series - No. 47, 2002).
- Bou Nassif, Hicham, "Coups and nascent democracies: the military and Egypt's failed consolidation", Democratization, (Vol. 21, Issue 1, 2016).

- Brown, Nathan J., “Tracking the “Arab Spring”: Egypt’s Failed Transition”, Journal of Democracy, (Vol. 24, No. 4, 2013).
- Bruneau, Thomas C.; Cristiana, Florina, “Towards a New Conceptualization of Democratization and Civil-Military Relations”, Democratization, (Vol. 15, No.5, 2008).
- Chams El-Dine, Cherine, “the Military and Egypt's Transformation Process”, German Institute for International and Security Affairs, (SWP Comments 6, Feb. 2013, 2013).
- Cleary, Laura R., “Lost in Translation: The Challenge of Exporting Models of Civil-Military Relations”, PRISM Security Studies Journal, (Vol. 3 Issue 2, 2012).
- Cooper, Mark N., “The Demilitarization of the Egyptian Cabinet”, Middle East Studies, (Vol. 14, No. 2, 1984).
- Croissant, Aurel; Kühn, David; and (others), “Theorizing civilian control of the military in emerging democracies: agency, structure and institutional change”, Z Vgl Polit Wiss, (Vol. 5, Issue 1, April 2011).
- Droz-Vincent, Philippe, “A Return of Armies to the Forefront of Arab Politics?”, Istituto Affari Internazionali, (IAI Working Papers 11, 2011).
- Edmunds, Timothy, “What Are Armed Forces For? The Changing Nature of Military Roles in Europe”, International Affairs, (Vol. 82, No. 6, 2006).
- Feaver, Peter D., “Crisis as Shirking: An Agency Theory Explanation of the Souring of American Civil-Military Relations”, Armed Forces and Society, (Vol. 24, No. 3, 1998).
- Frisch, Hillel, “The Egyptian Army and Egypt's ‘Spring’”, Journal of Strategic Studies, (Vol. 36, No. 2, 2013).
- Gaub, Florence, “Arab armies: agents of change? Before and after 2011”, Institute for Security Studies European Union, (Chaillot Papers, 2014).
- Gerbaudo, Paolo, “The Roots of the Coup”. Soundings: A Journal of Politics and Culture, (Issue 54, 2013).
- Ghanem, Hafez, “Egypt's Difficult Transition: Why the International Community Must Stay Economically Engaged”, Global Economy & Development, (Working Paper 66, 2014).
- Hashim, Ahmed, “The Egyptian Military, Part One: From the Ottomans through Sadat”, Middle East Policy, (Vol. XVIII, No. 3, 2011).

- Hashim, Ahmed, “The Egyptian Military, Part Two: From Mubarak Onward”, Middle East Policy, (Vol. XVIII, No. 4, 2011).
- Irshad, Gazala, “Egypt’s Political Transition”, the Cairo Review of Global Affairs, (Summer 2012).
- Kemp, Kenneth W. & Hudlin, Charles, “Civil Supremacy over the Military: Its Nature and Limits”**,** Armed Forces and Society, (Vol. 19, No. 1, 1992).
- Kummel, Gerhard, “The Military and its Civilian Environment: Reflecting on a Theory of Civil-Military Relations”, The Quarterly Journal, (Vol. 1, No 4, 2002).
- Kurtzer, Daniel; Svenstrup, Mary, “Egypt's Entrenched Military”, The National Interest, (No. 121, 2012).
- Lasswell, Harold D., “The garrison state, The University of Chicago Press”, The American Journal of Sociology, (Vol. 46, No. 4, 1941).
- Lutterbeck, Derek, “Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance”, The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, (SSR Paper 2, 2011).
- Marinov, Nikolay and Goemans, Hein, “Coups and Democracy”, British Journal of Political Science, (Vol. 44, Issue 04, 2014).
- Marshall, Shana; Stacher, Joshua, “Egypt's Generals and Transnational Capital”, Middle East Research and Information Project, (MER 262, Vol. 42, 2012).
- Nielsen, Suzanne C., “Civil-military Relations Theory and Military Effectiveness”, Public Administration and Management, (Vol. 10, No 2, 2005).
- Ottaway, Marina, “Al-Sisi’s Egypt: The Military Moves on the Economy”, Wilson Center, Middle East Program, (Occasional Paper Series, 2015).
- Perlmutter, Amos & LeoGrande, William M., “The Party in Uniform: Toward a Theory of Civil-Military Relations in Communist Political Systems”, The American Political Science Review, (Vol. 76, No. 4, 1982).
- Rugh, William A., “Egyptian Politics and American Diplomacy”, Middle East Policy, (Vol. XIX, No. 2, 2012).
- Said, Abdel Monem, “Deciphering Abdel Fattah el-Sisi: President of Egypt’s Third Republic”, Crown Center for Middle East Studies, (Middle East Brief, No. 82, 2014).

- Said, Abdel Monem,; Essila, Sobha, “Egypt’s 2015 Parliamentary Elections: a Prelude to Stability?”, Crown Center for Middle East Studies, (Middle East Brief, No. 98, 2016).
- Said, Atef, “The Paradox of Transition to “Democracy” under Military Rule”, Social research, (Vol. 79: No. 2, 2012).
- Satloff, Robert B., “Army and Politics in Mubarak's Egypt”, The Washington Institute for Near East Policy, (Policy Papers, No. 10, 1988).
- Schnabel, Albrecht and Hristov, Danail, “Conceptualising Non-traditional Roles and Tasks of Armed Forces”, Sicherheit und Frieden (S+F) / Security and Peace, (Vol. 28, No. 2, 2010).
- Selim, Gamal M., “The International Dimensions of Democratization in Egypt: The Limits of Externally-Induced Change”, Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, (Vol. 11, 2015).
- Springborg, Robert, “The President and the Field Marshal: Civil-Military Relations in Egypt Today”, Middle East Report, (No. 147, 1987).
- Sundhaussen, Ulf, “The Military: A Threat to Democracy?”, Australian Journal of Politics and History, (Vol. 44, No. 3, 1998).
- Teti, Andrea, “Political Parties and Movements in Post-Revolutionary Egypt”, Italian Institute for International Political Studies, (working papers, No. 42, 2011).
- Trinkunas, Harold A., “Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces of Asia”, East-West Center, (Occasional Paper, No 1, 1999).
- Trinkunas, Harold A., “Crafting Civilian Control in Emerging Democracies: Argentina and Venezuela”, Journal of Interamerican Studies and World Affairs, (Vol. 42, No. 3, 2000).
- Varol, Ozan O., “The Democratic Coup d’état”, Harvard International Law Journal, (Vol. 53, No. 2, 2012).
- Wilkinson, Paul, “The role of the military in Combating Terrorism in a Democratic Society”, Terrorism and Political Violence, (Vol. 8, No. 3, 1996).

المؤتمرات والندوات

- Atawnaa, Ahmed A.; Othman, M. Redzuan, “Obstacle Faced the Democratic Transition in Egypt in Muhammad Mursi Era”, Global Conference on Business & Social Science-2014, 15th-16th December, Kuala Lumpur, 2014.

مواقع وصفحات الإنترنت

- Al Assaar, Hani, “SCAF to jostle Islamists for constitutional privileges”, ahram.org, March 27 2012:
http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/37696/Egypt/Politics-/SCAF-to-jostle-Islamists-for-constitutional-privil.aspx
- Martini, Jeffrey; Taylor, Julie E., “Commanding Democracy in Egypt: The Military’s Attempt to Manage the Future”, Foreign Affairs, 25 August 2011:
http://www.rand.org/blog/2011/08/commanding-democracy-in-egypt-the-militarysattempt.html
- Morsy, Ahmed, “The Military Crowds Out Civilian Business in Egypt”, Carnegie, 24 June 2014:
http://carnegieendowment.org/2014/06/24/military-crowds-out-civilian-business-in-egypt-pub-55996
- Saba, Joana, The military and the state: The role of the armed forces in post-30 June Egypt, 27 September 2014:
http://www.dailynewsegypt.com/2014/09/27/military-state-role-armed-forces-post-30-june-egypt/
- Shafick, Hesham, “A Tale of Two Revolutions: Egypt 2011-2013, Open Democracy”, 3 November 2013:
http://www.ocnus.net/artman2/publish/International_3/A-Tale-of-Two-Revolutions-Egypt-2011-2013.shtml